منظمة
الصحة العالمية

UN WATER
Report

تقرير ٢٠١٢ تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب

تقرير لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية عن
تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب في العالم

مواجهة تحدي التوسع في الخدمات واستدامتها

مع ملحق عن تتبع التدفقات المالية الوطنية المخصصة للإصحاح والنظافة الصحية ومياه الشرب

WHO Library Cataloguing-in-Publication Data:

UN-water global annual assessment of sanitation and drinking-water (GLAAS) 2012 report: the challenge of extending and sustaining services.

1.Sanitation - economics. 2.Water supply. 3.Drinking water - supply and distribution. 4.International cooperation. 5.National health programs.6.Program evaluation. 6.Millennium development goals. I.World Health Organization. II.UN-Water.

ISBN 978 92 4 650336 0 (NLM classification:WA 675)

© منظمة الصحة العالمية ٢٠١٣

جميع الحقوق محفوظة. يمكن الحصول على مطبوعات منظمة الصحة العالمية من على موقع المنظمة الإلكتروني (www.who.int) أو شراءها من قسم الطباعة والنشر، منظمة الصحة العالمية 20 Avenue Appia, 1211 Geneva 27, Switzerland (هاتف رقم: ٣٢٦٤ ٧٩١ ٢٢ ٤١+؛ فاكس رقم: ٤٨٥٧ ٧٩١ ٢٢ ٤١+؛ عنوان البريد الإلكتروني: bookorders@who.int). وينبغي توجيه طلبات الحصول على الإذن باستنساخ أو ترجمة منشورات منظمة الصحة العالمية - سواء كان ذلك لبيعها أو لتوزيعها توزيعاً غير تجاري - إلى قسم الطباعة والنشر عبر موقع المنظمة الإلكتروني (http://www.who.int/about/licensing/copyright_form/en/index.html).

والتسميات المستخدمة في هذا المطبوع، وطريقة عرض المواد الواردة فيه، لا تعبر إطلاقاً عن رأي منظمة الصحة العالمية بشأن الوضع القانوني لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تحديد حدودها أو تخومها. وتشكل الخطوط المنقوطة على الخرائط خطوطاً حدودية تقريبية قد لا يوجد بعد اتفاق كامل عليها.

وذكر شركات بعينها أو منتجات جهات صانعة معينة لا يعني أن هذه الشركات والمنتجات معتمدة، أو موصى بها من قبل منظمة الصحة العالمية، تفضيلاً لها على سواها مما يماثلها ولم يرد ذكره. وفيما عدا الخطأ والسهو، تميز أسماء المنتجات المسجلة الملكية بوضع خط تحتها.

وقد اتخذت منظمة الصحة العالمية كل الاحتياطات المعقولة للتحقق من صحة المعلومات الواردة في هذا المطبوع. ومع ذلك فإنّ المواد المنشورة توزع دون أي ضمان من أي نوع صريحاً كان أو ضمنياً. والقارئ هو المسؤول عن تفسير واستعمال المواد المنشورة. والمنظمة ليست مسؤولة بأي حال عن الأضرار التي تترتب على استعمال هذه المواد.

ويمكن أيضاً، حسب الاقتضاء، استخدام بياني إخلاء المسؤولية التاليين:
[فيما يخص المطبوعات التي يتحمل مؤلفون ومحررون محددة أسماؤهم المسؤولية عما ورد فيها]
يتحمل المؤلفون المحددة أسماؤهم [أو المحررون المحددة أسماؤهم حسب الاقتضاء] وحدهم مسؤولية الآراء المعرب عنها في هذا المطبوع.

[فيما يخص تقارير لجان الخبراء وما شابهها من مجموعات]
يحتوي هذا المطبوع على آراء جماعية لفريق خبراء دولي [أو يوضع اسم الفريق] ولا يمثل بالضرورة قرارات منظمة الصحة العالمية أو سياساتها.

[فيما يخص تقارير الاجتماعات ... يوضع النص فيما بعد]
هذا المطبوع [يتضمن تقرير ..... و] وهو لا يمثل بالضرورة قرارات منظمة الصحة العالمية أو سياساتها.

[فيما يخص المواد الصحفية التي تتضمن مقالات وتعليقات وافتتاحيات تطرح لإبداء آراء جماعية بشأنها، وغير ذلك من الصحف... يوضع النص فيما بعد]
الكاتب من موظفي منظمة الصحة العالمية. وهو وحده المسؤول عن الآراء الواردة في هذا المطبوع وهي لا تمثل بالضرورة قرارات منظمة الصحة العالمية أو سياساتها.

طبع في (فيما يخص الطباعة الخارجية)
طبع من قبل قسم خدمات إعداد وثائق منظمة الصحة العالمية، جنيف، سويسرا

UN WATER
Report

منظمة
الصحة العالمية

تقرير ٢٠١٢
تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب

تقرير لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية عن تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب في العالم

مواجهة تحدي: التوسع في الخدمات واستدامتها

UN WATER

تمثل لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية آلية التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة في المسائل المتعلقة بالمياه العذبة. وتعمل اللجنة التي تأسست في عام ٢٠٠٣ على تعزيز المزيد من التعاون وتبادل المعلومات بين كيانات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة المعنيين.

وترصد اللجنة حالة مصادر المياه العذبة في العالم واستخدامها وإدارتها وحالة الإصحاح وترفع التقارير عنها، وذلك من خلال سلسلة من المنشورات المترابطة والمتكاملة التي توفّر في مجملها صورة شاملة، ويوفر كل منها على حدة تحليلاً أكثر تعمقاً لقضايا أو مناطق جغرافية معينة.

التقارير الدورية:

التقرير عن تنمية المياه في العالم الذي يتولى تنسيقه البرنامج العالمي لتقييم المياه نيابة عن لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، ويُنشر كل ثلاث سنوات. ويقدم التقرير التوقعات العالمية الاستراتيجية لحالة موارد المياه العذبة، واتجاهات استخدام قاعدة الموارد السائدة في القطاعات المختلفة (ومن بينها قطاع الزراعة والصناعة والطاقة) والخيارات الإدارية في مختلف الأماكن والظروف (ومن بينها ظروف سرعة التحول الحضري، والكوارث الطبيعية، وأثر التغيُّر العالمي للمناخ). كما يشمل التقرير التقييمات الإقليمية.	✓ يشمل التوقعات الاستراتيجية ✓ يشمل حالة الموارد المائية واستخداماتها وإدارتها ✓ عالمي ✓ يشمل تقييمات إقليمية ✓ ثلاثي السنوات (الإصدار الرابع)
تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب وتصدره منظمة الصحة العالمية كل سنتين نيابة عن لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية. ويقدم هذا التقرير معلومات عالمية محدّثة عن الأُطر الخاصة بالسياسات، والترتيبات المؤسسية، وقاعدة الموارد البشرية، والتدفقات المالية الدولية والوطنية الموجّهة إلى دعم الإصحاح ومياه الشرب. ويُعد التقرير مساهمة جوهرية في أنشطة شراكة الإصحاح والمياه للجميع.	✓ يشمل التوقعات الاستراتيجية ✓ يشمل إمدادات المياه والإصحاح ✓ عالمي ✓ يشمل تقييمات إقليمية ✓ ثنائي السنوات (يصدر منذ عام ٢٠٠٨)
التقرير المرحلي للبرنامج المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف لرصد إمدادات المياه والصرف الصحي الذي يصدر كل سنتين. وهو تابع للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية ويقدم نتائج الرصد العالمي للتقدم المُحرز صوب تحقيق الغاية "جيم" المتعلقة بالهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية، التي تتمثل في تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية، إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ويستند الرصد إلى نتائج استقصاءات الأسر المعيشية والتعدادات التي عادة ما تدعمها المكاتب الإحصائية الوطنية وفقاً للمعايير الدولية.	✓ يشمل الحالة والاتجاهات ✓ يشمل إمدادات المياه والإصحاح ✓ عالمي ✓ يشمل تقييمات إقليمية ووطنية ✓ ثنائي السنوات (يصدر منذ عام ١٩٩٠)

في الثنائية ٢٠١٢-٢٠١٣ ستنشر لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية أيضاً:

٢٠١٢ **تقرير لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية عن النهوج المتكاملة في تنمية الموارد المائية وإدارتها واستخدامها** الذي تصدره اللجنة بمناسبة مؤتمر قمة ريو +٢٠. وقد صدر تقرير مماثل عن تقييم الحالة الراهنة في عام ٢٠٠٨ بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ويتناول التقرير بالتقييم الحالة الراهنة لإدارة موارد المياه في الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والتقدم الذي أحرزته، ويبلغ عن حصائل وآثار تحسين إدارة موارد المياه.

٢٠١٣ المشروع التجريبي **للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية الخاص بالتقارير القُطرية الموجزة.** وتقدم هذه التقارير التوقعات الاستراتيجية بشأن الأهمية الحاسمة للاستثمار في المياه من أجل التنمية البشرية والاقتصادية على الصعيد القُطري.

يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عن تقارير لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية على الرابط التالي:
www.unwater.org/documents.html

تصدير

مع اقتراب التاريخ المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥ الذي أصبح يلوح بوضوح في الأفق، يسهم إصدار عام ٢٠١٢ من *تقرير لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية عن تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب* في العالم إسهاماً مهماً في تنفيذ استراتيجية اللجنة لتقديم الرسائل القوية المتعلقة بالمياه التي تساعد على تشكيل مشهد التنمية المستدامة في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥. وقد جاء نشر التقرير في وقته المناسب في الفترة السابقة للحدث الرئيسي التالي الخاص بهذه العملية، ألا وهو مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو +٢٠.

ومجالات التركيز للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية التي تمثل آلية التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمياه العذبة، تشمل مياه الشرب والإصحاح. وفي حين يجري رصد التقدم المُحرز صوب تحقيق الغاية "جيم" من الهدف السابع للأهداف الإنمائية للألفية بانتظام من جانب البرنامج المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف لرصد إمدادات المياه والصرف الصحي، فإن *التقرير الخاص بتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب* يستند إلى هذه النتائج ويتناول بالتحليل الأسباب الكامنة وراء النجاح أو عدمه.

ورغم العمر القصير نسبياً *للتقرير* فقد احتل مكانته في مشهد رصد المياه وإعداد التقارير بشأنها وأصبح يُستخدم على نحو متزايد من أجل تنوير عملية صنع القرار. وقد نتج ذلك عن الإقرار بأن ندرة المعلومات عن السياسات الوطنية والتمويل والموارد البشرية الخاصة بالإصحاح ومياه الشرب، تُعد عقبة كبرى في سبيل التقدم. كما نتج عن عدم المعرفة الدقيقة بحالة المساعدة الإنمائية واتجاهاتها السائدة.

وفي بداية آذار/ مارس ٢٠١٢ أعلن البرنامج المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف لرصد إمدادات المياه والصرف الصحي عن إحراز تقدم كبير في تحسين إتاحة مياه الشرب. ولكن هذا الخبر المشجِّع أتى مشفوعاً برسالة تدعو إلى الحذر: مازال الكثيرون يفتقرون إلى هذه الخدمة، ومازالت الفوارق كبيرة، ومازال رصد الخصائص الرئيسية مثل نوعية المياه محفوفاً بالتحديات. وفضلاً عن ذلك فإن الوصول إلى من لايزالون يفتقرون إلى هذه الخدمة والبالغ عددهم ٧٨٠ مليون نسمة، يزداد صعوبة، والغاية الخاصة بالإصحاح المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية لا تسير في مسارها الصحيح، حيث هناك في الوقت الحاضر نحو ٢,٥ مليار شخص لا يتاح لهم استخدام مرافق الإصحاح المحسنة.

ويشير *تقييم لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية* ٢٠١٢ إلى سبب آخر يدعو إلى التيقظ، وهو أن الموارد غير موجَّهة إلى استدامة متطلبات التشغيل والصيانة الروتينية، وهي على ما يبدو غير كافية لذلك. ولذا فهناك خطر شديد يهدد بالعودة إلى الوراء وضياع المكاسب التي تحققت بالفعل. ويساعد التحليل الناتج عن تقرير لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية أيضاً على تحديد الأسباب الكامنة وراء أوجه التفاوت في إتاحة مرافق الإصحاح ومياه الشرب ما بين الأقاليم والمجتمعات وفئات الدخل المختلفة، التي حددها البرنامج المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف لرصد إمدادات المياه والإصحاح.

واستناداً إلى البيِّنات الناتجة عن *التقرير*، هناك عدد من الخطوات الفورية القابلة للتحقيق التي يمكن أن تُتخذ من جانب البلدان ووكالات الدعم الخارجي وأصحاب المصلحة الآخرين، من أجل مواصلة التوسع في توفير مرافق الإصحاح ومياه الشرب، مع الاستمرار في تقديم الخدمات الموجودة بالفعل. وهذه الخطوات الفورية موضَّحة في هذا *التقرير* إلى جانب عدد من المجالات التي تقتضي دراسة مستفيضة، وهو تحدٍ في استطاعة تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب أن يتصدى له.

ميشيل جارّو
رئيس لجنة الأمم المتحدة
المعنية بالموارد المائية

شكر وتقدير

تُعرب لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية ومنظمة الصحة العالمية عن تقديرهما للدعم المالي الذي قدمته إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، والمديرية العامة للتعاون الدولي بهولندا، وحكومة الكويت.

وقد شارك في إعداد هذا التقرير مئات الأشخاص الذين يمثلون مختلف أقاليم العالم. وترغب لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية ومنظمة الصحة العالمية في الإعراب عن امتنانهما إلى هؤلاء الأشخاص والمنظمات التي ساهمت في إعداد هذا التقرير، ولاسيما الأشخاص الذين قدموا المعلومات من البلدان ووكالات الدعم الخارجية. وترد قائمة كاملة بأسماء الأشخاص الذين ساهموا في هذا التقرير والجهات التي يتبعونها في الملحق "ز".

الأحرف الأولى والمختصرات

3Ts	التعريفات والضرائب والتحويلات
ADB	مصرف التنمية الآسيوي
ADF	صندوق التنمية الآسيوي التابع لمصرف التنمية الآسيوي
AFD	الوكالة الفرنسية للتنمية
AfDB	مصرف التنمية الأفريقي
AfDF	صندوق التنمية الأفريقي، مصرف التنمية الأفريقي
AFESD	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
AMCOW	المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه
CSO	*تقارير استعراض حالة البلدان* (برنامج البنك الدولي للمياه وخدمات الصرف الصحي)
EBRD	المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير
ESA	وكالة للدعم الخارجي
EU	الاتحاد الأوروبي
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GLAAS	تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب (التقييم السنوي العالمي لخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب سابقاً)
GoAL WaSH	الإدارة والدعوة والقيادة من أجل المياه والمرافق الصحية والنظافة الصحية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)
AIDS/HIV	فيروس العوز المناعي البشري/ متلازمة العوز المناعي المكتسب
HR	الموارد البشرية
IDA	المؤسسة الدولية للتنمية، البنك الدولي
IDB	مصرف التنمية للبلدان الأمريكية
IFRC	الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
ISIC	التصنيف الصناعي الدولي الموحد
JMP	البرنامج المشترك بين *منظمة الصحة العالمية واليونيسيف* لرصد إمدادات المياه والصرف الصحي
LDC	أقل البلدان نمواً
MDG	الأهداف (المرامي) الإنمائية للألفية
NDP	خطة التنمية الوطنية
NGO	منظمة غير حكومية
O&M	التشغيل والصيانة
ODA	المساعدة الإنمائية الرسمية
OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
CRS-OECD	نظام وضع تقارير الدائنين لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
OFID	صندوق الأوبك للتنمية الدولية
OPEC	منظمة البلدان المصدرة للنفط
PRSP	ورقة استراتيجية الحد من الفقر
rWate-SEEA	نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في مجال المياه
SWA	شراكة الإصحاح والمياه للجميع
TICAD IV	مؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية في أفريقيا
UN	الأمم المتحدة
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة/ اليونيسيف
USA	الولايات المتحدة الأمريكية
WASH	المياه والإصحاح والنظافة الصحية
WHO	منظمة الصحة العالمية
WSA	منظمة المياه ومرافق الصرف الصحي في أفريقيا (المعروفة سابقاً باسم المركز الإقليمي لمياه الشرب والإصحاح)
Africa-WSP	برنامج البنك الدولي للمياه وخدمات الصرف الصحي
WSP	خطة مأمونية المياه

المحتويات

تصدير III
شكر وتقدير IV
الأحرف الأولى والمختصرات IV
الموجز ٣
السياق ٦
١ الإرادة السياسية والمساءلة ٩
٢ السياسات والتخطيط والتنسيق ١٣
٢-١ اعتماد السياسات ١٤
٢-٢ التخطيط والتنسيق ١٧
٢-٣ الاستعراضات والرصد والتبليغ ١٩
٢-٤ اللامركزية ٢١
٢-٥ مشاركة أصحاب المصلحة المحليين ٢٢
٢-٦ الآثار المترتبة في المستقبل ٢٣
٣ التمويل ٢٥
٣-١ مصادر التمويل ومقدار ما يُنفق ٢٦
٣-٢ تخصيص الموارد: ما الذي ينفق المال عليه؟ ٢٨
٣-٣ استخدام الأموال الملتزم بها ٣٠
٣-٤ الرصد المالي والشفافية: كيف يمكننا تتبع المبالغ التي تُنفق؟ ٣٣
٣-٥ برامج الاستثمار في القطاع: هل تعرف البلدان مقدار ما سينبغي عليها إنفاقه في المستقبل؟ ٣٤
٣-٦ كفاية التمويل ٣٥
٣-٧ كفاية الإيرادات لاستدامة تشغيل إمدادات المياه الحضرية ٣٦
٣-٨ الآثار المترتبة في المستقبل ٣٦
٤ الموارد البشرية ٣٧
٤-١ كفاية البيانات الخاصة بالموارد البشرية ٣٨
٤-٢ كفاية الموظفين ٣٩
٤-٣ حوافز الموظفين والتعليم المستمر ٤٠
٤-٤ النوع الاجتماعي ٤٠
٤-٥ العقبات التي تحول دون تنمية الموارد البشرية ٤٠
٤-٦ تخطيط الموارد البشرية ٤١
٤-٧ الآثار المترتبة في المستقبل ٤٢
٥ الإنصاف ٤٣
٥-١ حق الإنسان في المياه والإصحاح ٤٤
٥-٢ استخدام معايير الإنصاف في تخصيص الموارد ٤٧
٥-٣ التقييم الدوري للسياسات الخاصة بالإنصاف ٤٨
٥-٤ الآثار المترتبة في المستقبل ٤٨

٦ الدعم الخارجي ٤٩
٦-١ توجيه المعونة إلى القطاعات ٥٠
٦-٢ دفقات المعونة الخارجية ٥١
٦-٣ حديد البلدان والأقاليم ذات الأولوية ٥٤
٦-٤ عناصر تخصيص المعونة ٥٦
٦-٥ المواءمة والتنسيق ٥٩
٦-٦ الغايات المستقبلية ٦١
٦-٧ قنوات التمويل ٦١
٦-٨ الآثار المترتبة في المستقبل ٦٢
٧ تركيز خاص على المياه والإصحاح والنظافة الصحية في المدارس ومنشآت الرعاية الصحية ٦٣
٧-١ الإصحاح والنظافة الصحية في المدارس ٦٤
٧-٢ المياه والإصحاح والنظافة الصحية في منشآت الرعاية الصحية ٦٦
٧-٣ الآثار المترتبة في المستقبل ٦٧
المراجع ٦٨
الملحق "أ": المنهجية ٧١
الملحق "ب": تتبع التدفقات المالية الوطنية المخصصة للإصحاح والنظافة الصحية ومياه الشرب ٧٤
الملحق "ج": مسرد ٨٢
الملحق "د": موجز الإجابات على الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١ ..... ٨٥
الملحق "هـ": موجز الإجابات على الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١ ..... ٩٥
الملحق "و": معلومات إضافية عن التنسيق بين الجهات المانحة/ البلدان ٩٧
الملحق "ز": قائمة المشاركين في العمل ٩٩

الموجز

يتمثل هدف تقرير لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية عن تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب في العالم في رصد المدخلات اللازمة للتوسع في نُظم وخدمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية واستدامتها. ويشمل ذلك العناصر اللازمة لتهيئة "البيئة المواتية"، ألا وهي: توثيق سياسات الحكومة والأُطر المؤسسية؛ وتحديد حجم الاستثمار ومصادره وتوجيهه؛ وكفاية الموارد البشرية؛ والأولويات والفجوات فيما يتعلق بالمساعدة الخارجية؛ وتحديد أثر هذه العوامل على الأداء. وهناك هدف ثانوي يطرح تحدياً أكبر، وهو تحليل العوامل المرتبطة بالتقدم أو بعدمه، من أجل تحديد المحركات والعوائق، وتحديد الفجوات المعرفية، وتقييم جوانب القوة وجوانب الضعف، وتحديد التحديات والأولويات والنجاحات، وتيسير وضع الأسس المرجعية على صعيد البلدان.

ويعرض هذا *التقرير الثاني*[1] *للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية* البيانات الواردة من ٧٤ بلداً من البلدان النامية التي تغطي أقاليم الأهداف الإنمائية للألفية، إلى جانب البيانات الواردة من ٢٤ وكالة للدعم الخارجي تمثل في مجملها نحو ٩٠٪ من المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للإصحاح ومياه الشرب.

وقد تحققت مكاسب ملحوظة في القطاع. وقد أعلن التقرير المرحلي للبرنامج المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف لرصد إمدادات المياه والصرف الصحي ٢٠١٢ أن الغاية الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بمياه الشرب قد تحققت في عام ٢٠١٠، حيث انخفضت نسبة الأشخاص الذين لا يتاح لهم الوصول إلى مصادر مياه الشرب المحسنة إلى أقل من النصف (من ٢٤٪ إلى ١١٪) منذ عام ١٩٩٠. ولكن التقرير المرحلي قد أشار أيضاً إلى أن الفوائد موزَّعة على نحو شديد التفاوت.

تحققت مكاسب كبرى ببلوغ الغاية الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية التي تتعلق بمياه الشرب في عام ٢٠١٠، ولكن التحديات التي تتعلق بالحد من التفاوت وزيادة تغطية خدمات الإصحاح مازالت قائمة.

على سبيل المثال، لم يُحرز سوى تقدم محدود في زيادة إتاحة مياه الشرب لأشد الفئات فقراً في أفريقيا جنوب الصحراء وفي زيادة إتاحة مرافق الإصحاح لأشد الفئات فقراً في جنوب آسيا. ويعيش ما يزيد على ثلاثة أرباع من يفتقرون إلى مياه الشرب المأمونة ومرافق الإصحاح الأساسية في المناطق الريفية.

ويبيِّن حصول أكثر من ملياري شخص على مصادر المياه المحسنة و١,٨ مليار شخص على مرافق الإصحاح المحسنة في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٠، ما يمكن للبلدان أن تحققه من خلال الالتزام المتواصل، والموارد الكافية، ونهوج التنفيذ الفعالة. كما تشير هذه النتائج إلى الإنجازات التي حققها شركاء التنمية الذين قدموا الدعم الخارجي. وقد جاء تحصين الدعم الثنائي الموجه إلى المياه والإصحاح في زمن الأزمة الاقتصادية التي نشهدها الآن، كنتيجة مباشرة للالتزامات الرفيعة المستوى التي قُطعت في إعلان الألفية.ولكن الإرادة السياسية والالتزام بالعمل، والتخطيط ورسم السياسات المسندين بالبيِّنات، وكفاية الموارد البشرية والمالية، تُعد جميعها ضرورية لاستدامة النجاح.

[1] نُشر التقرير الأول في عام ٢٠١٠ بعد إجراء "إثبات صحة المفهوم" على نحو تجريبي في عام ٢٠٠٨.

وكما يبين هذا التقرير، فإن السياسات والبرامج في العديد من البلدان لا تركز سوى تركيز ضعيف جداً على ضمان الموارد المالية والبشرية الكافية لاستدامة الهياكل الأساسية القائمة والتوسع في إتاحة خدمات الإصحاح ومياه الشرب والنظافة الصحية. ويمثل التأخر في إنجاز الغاية الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية خطراً حقيقياً.

يكتسي التركيز على الإدارة الفعالة للأصول من أجل استدامة الخدمات القدر نفسه من الأهمية الذي يكتسي به التركيز على إنشاء هياكل أساسية جديدة.

يستند *تقرير تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب* ٢٠١٢ إلى أحدث المعلومات، بما في ذلك البيانات الصادرة عن نظام وضع تقارير الدائنين لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبيانات التي جُمعت من خلال مجموعتين من الاستبيانات، تخص إحداهما البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وتخص الأخرى وكالات الدعم الخارجي. وقد أتاحت هذه الاستبيانات للبلدان والجهات المانحة تقدير التقدم الذي أحرزته والمدخلات التي قدمتها في هذا القطاع وفقاً لمعايير موضوعية. وفي حين أن الأجوبة استندت إلى توافق آراء أصحاب المصلحة المتعددين وتقتضي إثبات صحتها، فإن التفاوت في دقة الأجوبة يُعد أمراً مسلماً به. ولذا ينبغي تأويل الأجوبة إلى درجة ما، كتقييم ذاتي لأولويات البلدان والجهات المانحة، وينبغي توخي الحذر عند استخدام البيانات في عقد المقارنات فيما بين البلدان وفيما بين الجهات المانحة. ويعرض الملحق "أ" المنهجية التي اتبعها تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب.

يُعد غياب البيانات المُحكمة، ولاسيما بشأن التدفقات المالية، عقبة في سبيل التقدم.

ويقوم التقرير بما يلي:

- يحذر من مخاطر كبيرة تهدد بضياع المكاسب التي تحققت في مجال التوسع في خدمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية في حال عدم إيلاء المزيد من العناية للحفاظ على هذه الخدمات والأصول؛
- ويقر بأنه رغم الأزمة المالية الحادة التي يواجهها عدد من البلدان المرتفعة الدخل، فإن المعونة المخصصة للإصحاح ومياه الشرب مستمرة في الزيادة، وعملية توجيه المعونة إلى الخدمات الأساسية من النوعية التي ترمي إليها الأهداف الإنمائية للألفية تشهد تحسناً؛
- ويبين أن بعض البلدان أبلغت عن إحراز تقدم جيد صوب تحقيق الغايات الوطنية المتعلقة بالقطاع، ولكنه يسلط الضوء أيضاً على أنه بالنسبة إلى معظم البلدان، يعوق ضيق الموارد البشرية والمالية التقدم إعاقة كبيرة، ولاسيما في مجال الإصحاح.

ويزداد التركيز على تعزيز المساءلة الذي يُعد عنصراً رئيسياً من عناصر شراكة الإصحاح والمياه للجميع، التي ينتمي إليها العديد من المجيبين على استبيان تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب. ويستمر تعزيز المساءلة عن طريق زيادة الاهتمام الذي يولى إلى حق الإنسان في المياه ومرافق الإصحاح منذ اعتراف الأمم المتحدة بهذا الحق.

الفرعان ١ و٢ من التقرير يوضحان الإرادة السياسية المتنامية لدى البلدان المبلغة من أجل تنفيذ الأهداف المتعلقة بالقطاع، وزيادة الجهود التي تبذلها لكي تخضع للمساءلة ولكي تضطلع بالتخطيط والتنسيق على نحو فعال. وتتمثل النتائج الرئيسية فيما يلي:

- أبلغت البلدان عن التزامات حديثة وجوهرية في مجال خدمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية، وزيادة مخصصات التمويل وتعزيز القيادة والتنسيق بين الوكالات المنفذة.
- حدد معظم البلدان غايات خاصة بتوفير خدمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية تتسم بالشفافية ووضعت السياسات اللازمة لدعم بلوغ هذه الغايات. وينفذ العديد من البلدان عمليات الرصد بالاستناد إلى هذه الغايات. وفي الإمكان تحسين المساءلة حيث لا يُشرك معظم البلدان المستهلكين في عملية التخطيط، ولم يتم إرساء عمليات الاستعراض المنتظمة سوى في نصف البلدان فقط.
- ورغم المكاسب العالمية الكبيرة، عجز معظم البلدان عن تلبية الالتزامات القومية التي قُطعت في هذا المجال، حيث أبلغ ٨٣٪ و٧٠٪ من البلدان عن تأخرها تأخراً كبيراً عن الاتجاهات المطلوبة لتحقيق غاياتها الوطنية المحددة التي تتعلق بإتاحة خدمات الإصحاح ومياه الشرب بالترتيب.
- ورغم الإقرار بأهمية مساهمة النظافة الصحية في تحسين الصحة، لم تحدَّد غايات وطنية تتعلق ببرامج تعزيز النظافة الصحية في معظم الأحوال.

الفرع ٣ يعرض البيانات الخاصة بالتدفقات المالية. وفي حين أن البيانات المحدودة المقدمة حالت دون إصدار بيانات محددة بشأن المخصصات المالية على الصعيد العالمي، فإن البلدان قد أبلغت عن عدم كفاية التمويل الموجَّه إلى القطاع عموماً، مع وجود حالات عجز حادة في مجال الإصحاح على وجه الخصوص. وتتمثل النتائج الرئيسية فيما يلي:

- أشار العديد من الحكومات التي أبلغت عن عدم كفاية المخصصات المالية الموجهة إلى القطاع إلى ضعف القدرة على الاستيعاب، أي صعوبة إنفاق التمويل المحدود الذي تتلقاه.
- ويستمر قطاع مياه الشرب في استيعاب معظم التمويل الموجه إلى القطاع، حتى في البلدان التي لديها تغطية واسعة نسبياً بإمدادات مياه الشرب وتغطية محدودة نسبياً بمرافق الإصحاح.
- ويقوض عدم كفاية التمويل الموجَّه إلى التشغيل والصيانة إمكانية استدامة الخدمات على نحو كبير.
- ويوجَّه التمويل على نحو غير متناسب إلى التوسع في الخدمات المقدمة إلى المناطق الحضرية، حتى في البلدان حيث حظت المناطق الحضرية بخدمات جيدة في حين حادت المناطق الريفية عن مسار تحقيق الأهداف.
- ورغم أن البيانات عن مساهمة الأسر المعيشية في التمويل تُعد محدودة، فإن المعلومات المتاحة تشير إلى كبر حجمها وإلى إمكانية إسهامها إسهاماً كبيراً في استدامة الخدمات.
- ومن أجل تعزيز عملية جمع المعلومات المالية الخاصة بالقطاع، ينبغي وضع أسلوب متسق لرصد البيانات (يرد اقتراح بشأن هذا الأسلوب في الملحق "أ").

يعرض هذا التقرير أشكالاً بيانية وملخصات جدولية توضيحية للعديد من المؤشرات الخاصة بمياه الشرب والإصحاح والأسس المرجعية. والبيانات المالية الواردة في الجداول أو الأشكال البيانية هي، في معظم الحالات، تخص عام ٢٠١٠. وفيما يتعلق ببعض المؤشرات الرئيسية ترد لوحة للخرائط والأشكال تعرض ملخصاً جغرافياً وإحصاءات موجزة عالمية وكذلك الاتجاهات السائدة. كما أن الأشكال البيانية والملخصات الجدولية تبين عموماً عدد الردود التي نُظر فيها أثناء التحليل أو بخصوص سؤال معين. وهذا العدد لا يساوي بالضرورة إجمالي عدد من ردوا على الاستبيان، وفي كثير من الحالات جُمعت البيانات من مصدور موجود بالفعل (مثل مديرية الصحة والسلامة).

الفرع ٤ يتناول بالبحث مدى كفاية قاعدة الموارد البشرية لتنفيذ التدخلات في هذاالقطاع ويسلط الضوء على الفجوات في البيانات. وتتمثل النتائج الرئيسية فيما يلي:

- لم يبلغ نصف البلدان عن عدد الموظفين في القطاع، ما يُشير إلى نقص كبير في المعلومات عن الموارد البشرية.
- وليس هناك عدد كافٍ من الموظفين لتشغيل الهياكل الأساسية للإصحاح ومياه الشرب وصيانتها.
- وأبلغ نصف البلدان التي شملها الاستقصاء أن النساء يمثلن أقل من عُشر الموظفين المهنيين العاملين في القطاع.
- ويحول نقص العاملين التقنيين والعمال المهرة في جانب العرض دون استدامة هذه الخدمات.

الفرع ٥ يؤكد على بدء قبول الحق في المياه والإصحاح من جانب الحكومات ويوضح النجاحات والعقبات في سبيل التوسع في التغطية بخدمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية على نحو منصف. وتتمثل النتائج الرئيسية فيما يلي:

- يقر ٨٠٪ تقريباً من البلدان بالحق في المياه وأكثر من ٥٠٪ منها في الحق في مرافق الإصحاح.
- لم يضع معظم البلدان بعد معايير الإنصاف لتخصيص التمويل الموجه إلى المياه والإصحاح.

الفرع ٦ يوضح عملية تحديد الأولويات، وتوجيه المعونة الإنمائية، وتنسيق ومواءمة مساعدة وكالات الدعم الخارجي مع البرامج القُطرية. وتتمثل النتائج الرئيسية فيما يلي:

- رغم الأزمة الاقتصادية استمرت المعونة المخصصة للإصحاح ومياه الشرب في الزيادة. وزاد إجمالي المعونة الإنمائية المخصصة للإصحاح والمياه بنسبة ٣٪ من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٠ ليصبح ٧,٨ مليارات دولار أمريكي. وزاد الإقراض غير الميسَّر الموجَّه إلى الإصحاح والمياه من ٢,٥ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٨ إلى ٤,٤ مليارات دولار أمريكي في عام ٢٠١٠.

- ومثلت نسبة المعونة الموجَّهة إلى النُظم الأساسية ٢٦٪ من المعونة المخصصة للإصحاح ومياه الشرب في عام ٢٠١٠، وهو ما يمثل زيادة على عام ٢٠٠٨ الذي بلغت فيه هذه النسبة ١٦٪.
- ولا يوجَّه سوى ٧٪ من المعونة إلى صيانة الخدمات.
- وزادت المعونة الإنمائية المخصصة للإصحاح والمياه في الدول الهشة والمتضررة من النزاعات بنسبة ٥٠٪ ما بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٠، من ٥٦٠ مليون إلى ٨٤٠ مليون دولار أمريكي.
- ولا يوجَّه سوى نصف المعونة الإنمائية المخصصة للإصحاح ومياه الشرب إلى أقاليم الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا جنوب الصحراء، وجنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا، حيث يعيش ٧٠٪ من الأشخاص الذين يفتقرون إلى الخدمات.
- وتبلغ نسبة دعم الميزانيات القطاعية المقدمة من الجهات المانحة إلى قطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية ٣٪ من إجمالي المعونة المخصصة لهذا القطاع. وهناك فرص سانحة لتحسين المواءمة مع أولويات البلدان وتعزيز النُظم الوطنية الخاصة بهذا القطاع من خلال زيادة دعم الميزانيات القطاعية حيثما كانت آليات الشفافية والمساءلة قائمة.

الفرع ٧ يركز على الإصحاح والنظافة الصحية ومياه الشرب في المدارس ومنشآت الرعاية الصحية، ويقدم المعلومات عن إتاحة خدمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية في هذه المؤسسات العامة. وتتمثل النتائج الرئيسية فيما يلي:

- لم يقدم نصف البلدان معلومات عن الإتاحة الكافية لمرافق الإصحاح في المدارس ومنشآت الرعاية الصحية، ما يُشير إلى غياب نُظم الرصد والقدرات اللازمة لإجرائه.
- ويفتقر ٣٤٪ من المدارس الابتدائية و٢٥٪ من مراكز الرعاية الصحية الريفية في المتوسط إلى مرافق الإصحاح المحسنة.

واستجابةً لاكتشاف النقص الحاد في البيانات المحكمة عن التدفقات المالية الموجَّهة إلى الإصحاح ومياه الشرب، يتناول التقرير هذا الموضوع بمزيد من الاستفاضة في الملحق "ب". ويوضح الملحق العمل الذي نُفِّذ حتى الآن في سبيل وضع منهجية لتتبع التدفقات المالية الوطنية. وتحتوي ملاحق أخرى على المنهجية التي اتبعها الاستقصاء (الملحق "أ")، ومسرد (الملحق "ج")، والبيانات الخاصة بالبلدان ووكالات الدعم الخارجي (الملحقان "د" و"هـ" بالترتيب)، ومعلومات إضافية عن التنسيق بين البلدان/ الجهات المانحة (الملحق "و").

ونتيجة للبيِّنات الناشئة عن هذا التقرير، برز عدد من القضايا التي تتطلب العناية واتخاذ الإجراءات على نحو عاجل من جانب كل مما يلي:

- الحكومات الوطنية وأصحاب المصلحة في القطاع على الصعيد القُطري، من أجل ما يلي:
  - الاستمرار في تعزيز القيادة في القطاع وزيادة وضوحها؛
  - تعزيز وضع الخطط الوطنية المحكمة لتوفير خدمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية؛
  - تعزيز الدعم المقدم على نطاق النُظم إلى خدمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية وربطها بالنُظم الحكومية الأساسية الخاصة بالتخطيط وتخصيص الموارد؛
  - التركيز على بناء القدرات المؤسسية وقدرات الموارد البشرية من أجل زيادة خدمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية المقدمة إلى الفئات التي تفتقر إليها، والحفاظ على الخدمات القائمة عن طريق توجيه المزيد من الموارد إلى التشغيل والصيانة؛
  - النظر في اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان لتركيز الانتباه على المستضعفين وضمان عدم استبعادهم من الفوائد المتعلقة بخدمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية؛
  - تحسين توجيه الاستثمارات إلى الفقراء والمستضعفين؛
  - إرساء الرصد وتعزيزه وإنشاء نُظم المعلومات الإدارية الوطنية الخاصة بهذا القطاع؛
  - إيجاد ميزانيات مخصصة للإصحاح والمياه وتتبعها؛
  - تشجيع أصحاب المصلحة المتعددين على المشاركة في صنع القرار فيما يتعلق بهذا القطاع، من خلال مشاورة المستخدمين ومن خلال إجراء الاستعراضات المنتظمة.
- وكالات الدعم الخارجي من أجل ما يلي:
  - تحسين توجيه المعونة إلى الفقراء والمستضعفين، بما في ذلك استهداف البلدان التي حادت عن المسار الصحيح لبلوغ الغايات؛
  - النظر في زيادة دعم الميزانيات القطاعية حيث من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تعزيز النُظم الخاصة بتقديم الخدمات وزيادة التغطية؛
  - النظر في إعادة توجيه المزيد من التمويل الخارجي إلى دعم تشغيل وصيانة خدمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية القائمة.
- جميع أصحاب المصلحة من أجل:
  - تحسين المواءمة والتعاون بين الوكالات التنفيذية الوطنية والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية.

السياق

من الواضح أن هناك مكاسب ملحوظة قد تحققت في تحسين إتاحة خدمات الإصحاح ومياه الشرب، ولاسيما من جانب بعض البلدان. وتشير تقديرات التقرير المرحلي للبرنامج المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف لرصد إمدادات المياه والصرف الصحي ٢٠١٢، إلى أن مرافق الإصحاح المحسنة متاحة لنحو ٦٣٪ من سكان العالم (الشكل ١)، وأن ٨٩٪ من سكان العالم يستخدمون الآن مصادر مياه الشرب المحسنة (الشكل ٢).

ومن المتفق عليه عموماً أن مرافق الإصحاح ومياه الشرب تُعد ضرورية لحياة الإنسان وكرامته وللتنمية البشرية. ولكن القضايا المتعلقة بالإصحاح ومياه الشرب لم تلق في الماضي الاهتمام السياسي رفيع المستوى الذي تستحقه. وإقراراً بذلك اتحد عدد من الجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية الدولية، ووكالات الأمم المتحدة، للعمل على إبراز الأهمية السياسية للإصحاح ومياه الشرب مسترشدة في ذلك بتقرير *التنمية البشرية* للأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٦) ولإلقاء الضوء على بعض أوجه القصور الرئيسية داخل البنيان الدولي. وتشمل هذه الأوجه عدم وجود هيئة دولية واحدة للتكلم نيابة عن قطاع الإصحاح ومياه الشرب.

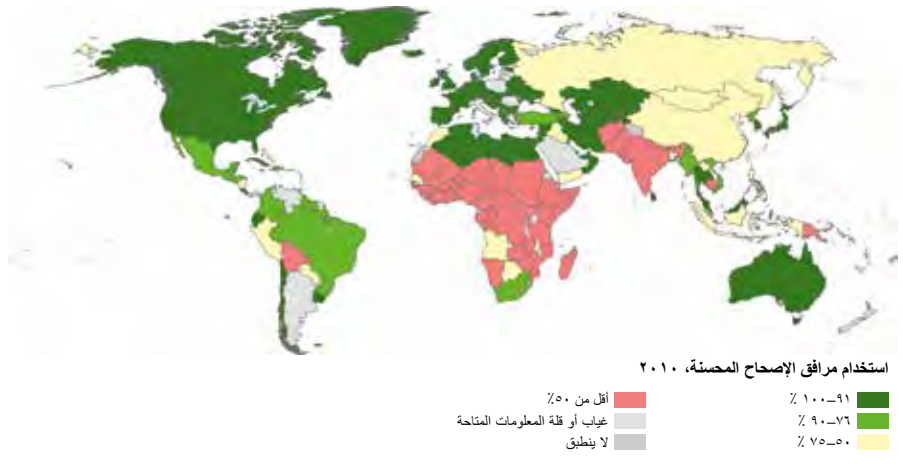

الشكل ١ نسبة السكان التي تستخدم مرافق الإصحاح المحسنة (٢٠١٠)

المصدر: اليونيسيف/ منظمة الصحة العالمية (٢٠١٢)

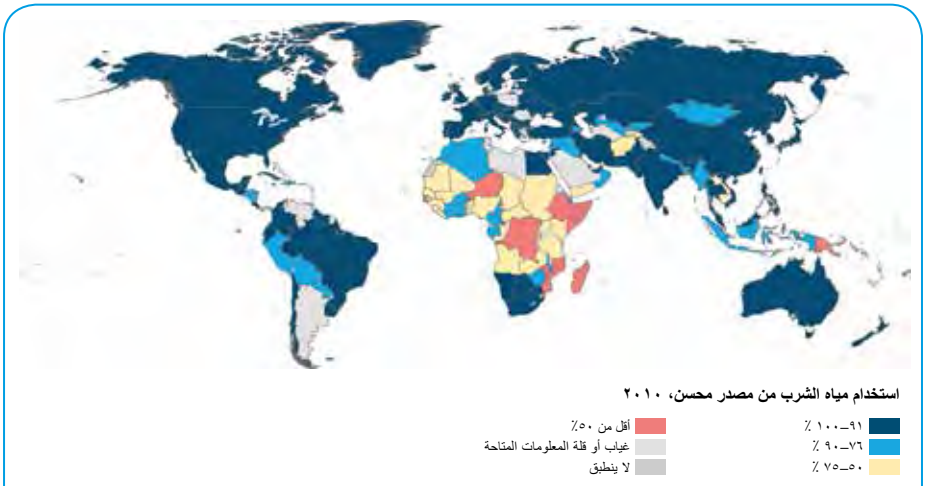

الشكل ٢ نسبة السكان التي تحصل على مياه الشرب من مصدر محسن (٢٠١٠)

المصدر: اليونيسيف/ منظمة الصحة العالمية (٢٠١٢)

شراكة الإصحاح والمياه للجميع

تسعى شراكة الإصحاح والمياه للجميع إلى التصدي للعقبات الصعبة التي تحول دون تحقيق إتاحة مرافق الإصحاح ومياه الشرب للجميع، وذلك باستخدام قاعدة البيِّنات الناشئة عن تقرير لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية عن تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب. وتشمل هذه العقبات عدم إعطاء الأولوية السياسية لهذا الأمر، وضعف قدرة القطاع على وضع الخطط والاستراتيجيات الفعالة وتنفيذها، وعدم اتساق الاستثمارات في هذه الخطط والاستراتيجيات وكفايتها. وتسعى شراكة الإصحاح والمياه للجميع إلى وضع رؤية مشتركة ومجموعة من القيم والمبادئ من أجل وضع إطار للعمل الخاص بالتصدي للعقبات التي تحول دون إحراز التقدم على الصعيد العالمي، على أن يتسم هذا الإطار بالشفافية ويخضع للمساءلة ويتوجه إلى النتائج.

وتتكون شراكة الإصحاح والمياه للجميع من واحد وثمانين عضواً، وتستند إلى أساس من الثقة المتبادلة ودعم مبادئ فعالية المعونة والالتزام بها، بما في ذلك الملكية الوطنية للخطط، والاتساق بين الجهات المانحة والمساءلة المتبادلة.

ويجمع الاجتماع الرفيع المستوى لشراكة الإصحاح والمياه للجميع، الذي يُعقد كل سنتين، وزراء المالية من البلدان النامية، ووزراء التعاون الإنمائي من البلدان المانحة، والممثلين رفيعي المستوى من المصارف الإنمائية وغيرها من المؤسسات المانحة، من أجل التصدي لمسألة عدم إعطاء الأولوية للإصحاح ومياه الشرب كتدخل تنموي، وسوء توجيه المعونة في هذا القطاع، والحاجة إلى التخطيط المحكم والمؤسسات القوية. وكان للاجتماع الرفيع المستوى الأول للشراكة، الذي انعقد في نيسان/ أبريل ٢٠١٠، أثر على إحراز القطاع للتقدم، وحفز العمل على الصعيد القُطري. وقد أشار المشاركون بصفة خاصة إلى أن الاجتماع الرفيع المستوى لعام ٢٠١٠ عزز العلاقات بين وزارات قطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية وبين وزارات المالية، وأدى إلى مزيد من التنسيق داخل القطاع في العديد من البلدان، وأوجد سياقاً مهماً للدعوة إلى الإصحاح، وشجع صنَّاع القرار السياسي والمالي على استخدام البيِّنات لتحسين عمليات صنع القرار، وأذكى الوعي بشأن الإصحاح في محيط الوزارات القطاعية ووزارات المالية.

وتمحورت الالتزامات التي قُطعت خلال الاجتماع الرفيع المستوى الأول حول المجالات الثلاثة ذات الأولوية لشراكة الإصحاح والمياه للجميع، ألا وهي زيادة الأولوية السياسية، وتحسين صنع القرار المسند بالبيِّنات، وتعزيز عمليات التخطيط الدولية. وقطع المشاركون أكثر من ٢٠٠ التزام محدد واتفقوا على رفع التقارير بشأنه بانتظام.

ويُعد تقرير *تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب* الآلية الرئيسية للتبليغ عن التقدم الذي تُحرزه البلدان في الوفاء بهذه الالتزامات، وعن النجاحات المُحرزة في القطاع للتغلب على العقبات في سبيل التقدم.

وتتمثل النتيجة في مبادرة الإصحاح والمياه للجميع والاجتماع الرفيع المستوى لكبار صنَّاع القرار الذي يمثل أحد عناصرها والذي يُعقد كل سنتين ويدعمه تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب بصفته تقرير الرصد العالمي الذي يسلط الضوء على البيِّنات والقوى الدافعة والحواجز التي تؤثر على التقدم في زيادة تغطية مرافق الإصحاح ومياه الشرب. وتسعى مبادرة الإصحاح والمياه للجميع أيضاً إلى إرساء الروابط مع العمليات الوطنية القائمة وتعزيزها.

ويُصبح الرد على سؤال "ما هي الإجراءات الناجعة للتوسع في توفير خدمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية واستدامتها بكفاءة؟" أشد صعوبة من أي وقت مضى مع ما تشهده البيئة المالية والسياسية والمادية من تغيُّر سريع. وقد أسهمت الأزمات المالية الإقليمية والعالمية في إيجاد ميزانيات يتعذر التنبؤ بها لدى الحكومات والجهات المانحة وفي جعل هذه الميزانيات محدودة. وقد شهد العديد من البلدان نمواً عاماً، على أن ذلك كان على حساب زيادة التفاوت بين الأغنياء والفقراء. ويفرض الاتجاه المستمر في زيادة السكان وسرعة التحول الحضري المزيد من الأعباء على الهياكل الأساسية المتدهورة لمياه الشرب والإصحاح. وتمثل أزمة ندرة المياه المتزايدة، إضافة إلى المخاطر الطويلة والقصيرة الأجل الأخرى التي يطرحها تغيُّر المناخ، خطراً محتملاً على الأمن الصحي وتوفير الخدمات على نحو منصف.

فهناك دون شك ما يدعو إلى بذل المزيد من الجهود. وحتى في حال استمرار معدلات التقدم المُحرز المذكورة في تقرير البرنامج المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف لرصد إمدادات المياه والصرف الصحي (اليونيسيف/ منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٢) حتى نهاية فترة الأهداف الإنمائية للألفية، ستبقى التغطية الشاملة بخدمات المياه والإصحاح بعيدة المنال، حيث سيظل ٦٠٥ ملايين شخص يفتقرون إلى مصادر مياه الشرب المحسنة، و٢,٤ مليار شخص يفتقرون إلى مرافق الإصحاح المحسنة في عام ٢٠١٥. وفي ضوء ما سبق، سيظل مليارات البشر معرضين لخطر الإصابة بالأمراض ذات الصلة بالمياه والإصحاح والنظافة الصحية، مثل الإسهال الذي قتل في عام ٢٠١١ مليوني شخص وتسبب في ٤ مليارات نوبة مرضية (الشكل ٣).

فإذا لم يتحقق تقدم سريع في هذا القطاع، ستستمر إعاقة تنمية الاقتصادات الوطنية. وتشير البيِّنات إلى أن عدم إتاحة مياه الشرب المأمونة ومرافق الإصحاح الكافية يكلف البلدان ما بين ١٪ و٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي السنوي (برنامج البنك الدولي للمياه وخدمات الصرف الصحي في أفريقيا، ٢٠١٢). ومع ما للوقاية من الأمراض والتنمية الاقتصادية من أهمية، فإن فوائد الاستثمار في هذا القطاع تتجاوز مجالي الصحة والتنمية الاقتصادية. إذ تمس نطاقاً من المسائل الحاسمة الأهمية التي لا يمكن قياسها بسهولة. وتشمل هذه المسائل الإسهام في الكرامة الشخصية للفرد وراحته، والقبول الاجتماعي، والأمن بالنسبة إلى النساء، والحضور المدرسي ولاسيما بالنسبة إلى الفتيات، والإنتاجية في كل من المدرسة والعمل.

ومع سرعة اقتراب عام ٢٠١٥، تمت الاستعدادات بالفعل من أجل التركيز على إتاحة خدمات المياه والإصحاح للجميع في فترة ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية. ونظراً للموارد الكثيرة التي ستتطلبها هذه الجهود المستمرة، من الأهمية بمكان أن نتمتع بفهم أفضل لما ينفَّذ من عمل، ولمن يضطلع بهذا العمل، وللمدخلات البالغة الأهمية المرتبطة بالنجاح، من أجل توجيه الموارد الشحيحة واستخدامها بمزيد من الفعالية.

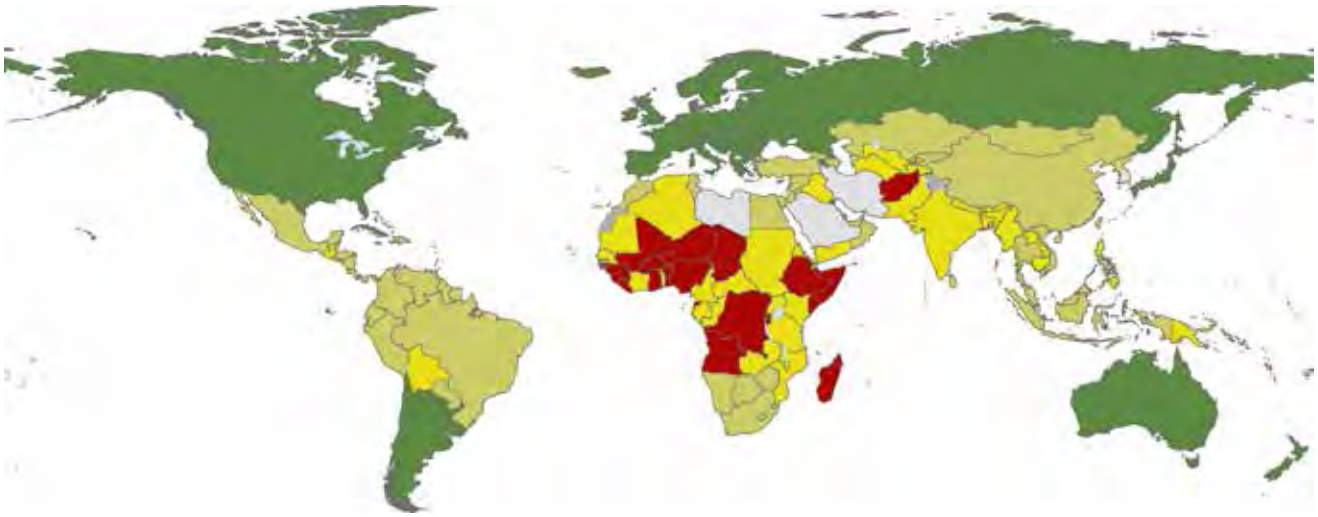

الشكل ٣ نسبة الوفيات الناجمة عن الأمراض أو الإصابات ذات الصلة بالمياه والإصحاح والنظافة الصحية

المصدر: بروس-أوستون وآخرون (٢٠٠٨)

١ الإرادة السياسية والمساءلة

الرسائل الرئيسية

- قطع جميع البلدان شكلاً ما من أشكال الالتزام السياسي أو المالي تجاه الإصحاح ومياه الشرب منذ عام ٢٠١٠، وحددت أغلبيتها العظمى غايات تتسم بالشفافية بشأن توفير خدمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية.
- ورغم المكاسب العالمية الكبيرة، يعجز معظم البلدان عن تلبية الالتزامات القومية التي قطعتها بخصوص خدمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية، وأشار ٨٣٪ و٧٠٪ من البلدان عن تأخرها تأخراً كبيراً عن الاتجاهات المطلوبة لتحقيق غاياتها الوطنية المحددة فيما يتعلق بإتاحة خدمات الإصحاح ومياه الشرب بالترتيب.
- وتخضع الاستثمارات في مجال الإصحاح ومياه الشرب للتدقيق على نحو متزايد؛ وفي حين تشهد الشفافية تحسناً، فإن المساءلة بشأن النتائج المُحققة مازالت ضعيفة.

تستند جميع الجهود الرامية إلى تسريع واستدامة تحسين إتاحة خدمات مياه الشرب والإصحاح والنظافة الصحية الكافية والمأمونة إلى الالتزام السياسي الرفيع المستوى. ويتطلب النجاح في الوفاء بهذا الالتزام التركيز المستمر على أولويات قطاع المياه والإصحاح، وتخصيص الموارد الكافية، ووضع إطار رصد يتسم بالانتظام والشفافية لضمان خضوع جميع أصحاب المصلحة للمساءلة وفقاً للالتزامات والأدوار والمسؤوليات المتفق عليها. وتشمل مثل هذه المسؤوليات إنفاذ الأُطر القانونية ذات الصلة، وضمان وجود آليات تنظيمية فعالة، والحفاظ على الترتيبات المؤسسية وتعزيزها، وتطبيق المعارف التقنية الحديثة *من خلال* أفضل الممارسات. وتعتمد هذه الأمور جميعها *في نهاية* المطاف على العزم السياسي على تقديم الدعم المتوازن إلى العناصر الضرورية كافة.

وأفاد جميع البلدان التي أجابت على استبيان تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب أنها قطعت شكلاً ما من أشكال الالتزام السياسي أو المالي الرفيع المستوى تجاه الإصحاح ومياه الشرب منذ عام ٢٠١٠، وأن ذلك قد تم في معظم الأحيان على المستوى الوزاري. وقطع ١٧ بلداً التزامات خلال الاجتماع الرفيع المستوى لشراكة الإصحاح والمياه للجميع في عام ٢٠١٠، وقطع العديد من البلدان الأخرى التزامات في أعقاب ذلك استجابةً للمبادرات والأحداث الوطنية والدولية. ففي وقت سابق على سبيل المثال، في أثناء المؤتمر الأفريقي الثاني للإصحاح والنظافة الصحية الذي انعقد في عام ٢٠٠٨ في ديربان بجنوب أفريقيا، قطع الوزراء ممن ينتمون إلى المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه التزاماً بشأن غايات تتعلق بالإصحاح تتسم بأنها قابلة للقياس ومحددة بإطار زمني، سُجلت في إعلان إيثكويني، وقطعوا تعهداً بشأن بنود الميزانية الخاصة بالإصحاح والنظافة الصحية.

إعلان إيثكويني

وقع على إعلان إيثكويني ما يزيد على ٣٠ وزيراً حكومياً أفريقياً في ديربان في شباط/ فبراير ٢٠٠٨. واعترف الإعلان بأهمية الإصحاح وألزم الحكومات المُوقِّعة بتحديد مخصصات محددة للإصحاح في ميزانية القطاع العام، بهدف إنفاق ٠,٥٪من الناتج المحلي الإجمالي على الإصحاح.

المصدر: برنامج البنك الدولي للمياه وخدمات الصرف الصحي – أفريقيا (٢٠٠٨).

في العديد من الحالات، لم تنجح بعد الإرادة السياسية في حفز تهيئة البيئة المواتية اللازمة لضمان تحقيق التقدم الكافي وفقاً للغايات الوطنية الخاصة بالإصحاح ومياه الشرب (الجدول ١-١).

الجدول ١-١ الوفاء بالالتزامات السياسية: التقدم صوب إحراز أهداف الإصحاح ومياه الشرب (نسبة البلدان التي أبلغت عن تحقيق الغايات الرئيسية للإصحاح ومياه الشرب في الحضر/الريف)

تفاصيل التوزيع الإقليمي	تحديد الغايات	اعتماد السياسات	التمويل الكافي (المقدَّر)	المخرجات الكافية[١]
شمال أفريقيا وشرق ووسط وغرب آسيا والقوقاز	٪ ٩٧	٪ ٨٨	٪ ٤٤	٪ ٤٩
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٪ ١٠٠	٪ ٥٢	٪ ٣٠	٪ ٣٢
جنوب وجنوب شرق آسيا وأوقيانوسيا	٪ ٨٦	٪ ٦٣	٪ ٣٢	٪ ٣٦
أفريقيا جنوب الصحراء	٪ ٩٤	٪ ٧٣	٪ ٩	٪ ٢٠
المجموع	٪ ٩٣	٪ ٧٠	٪ ٢٢	٪ ٣٠

تستند النسب المئوية الواردة إلى التقدم المُحرز في كل مجال من مجالات القطاعات الفرعية الأربعة لخدمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية (الإصحاح في الحضر، والإصحاح في الريف، ومياه الشرب في الحضر، ومياه الشرب في الريف)، والتي تم التعبير عنها برقم إجمالي. على سبيل المثال، إذا كان بلد ما قد أبلغ عن كفاية التمويل بالنسبة إلى إمدادات المياه في الحضر، وعدم كفايته بالنسبة إلى القطاعات الفرعية الثلاثة الأخرى، يكون التعبير عن القيمة الكلية بنسبة ٢٥٪.

[١] ينبغي إحراز تقدم سنوي بنسبة ٧٥٪ أو أكثر لتحقيق الغاية.

المصدر: الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١ (٧٤ بلداً مجيباً)

وأشار نحو ثلثي البلدان المجيبة على استبيان تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١ إلى التزامها بتتبع التقدم المُحرز والتبليغ عنه بصورة عامة في الأحداث الدولية مثل تلك التي سبق الإشارة إليها. وتدل هذه النتائج إذا ما اقترنت بالزيادة في الإنفاق على المياه والإصحاح من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١١ التي أشار إليها عدد من البلدان، على أن الالتزامات الوطنية والدولية التي قُطعت في مجال المياه والإصحاح والنظافة الصحية قد أسفرت عن إجراءات ملموسة. وتتخلل ذلك جهود شراكة الإصحاح والمياه للجميع على نحو مستمر وتستهدف تنسيق الالتزامات ودعمها وتعزيزها.

ويوضح التقرير المرحلي للبرنامج المشترك لرصد إمدادات المياه والصرف الصحي ٢٠١٢ (اليونيسيف/ منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٢) النجاح الذي أحرزه العديد من البلدان في الحد من نسبة السكان الذين يفتقرون إلى مصادر مياه الشرب المحسنة ومرافق الإصحاح المحسنة. وعلى الصعيد الوطني كثيراً ما يتجاوز التقدم المُحرز ما هو مطلوب لتحقيق الغايات الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية. وقد أبلغ عدد من بلدان أمريكا اللاتينية وشمال أفريقيا وغرب آسيا أنها تسير على الدرب لتحقيق الغايات الوطنية، مثل الإتاحة الشاملة لنظام شبكات مواسير المجاري، التي تتجاوز المعايير العالمية الموحدة لإتاحة مياه الشرب ومرافق الإصحاح التي اعتمدها البرنامج المشترك.

ومع ذلك ففيما يتعلق بتحقيق الغايات الوطنية التي حددتها البلدان بنفسها في مجال المياه والإصحاح (في مقابل الغايات الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية المتفق عليها عالمياً)، أبلغ معظم البلدان عن عجزها عن تحقيقها، حيث أفاد ٨٣٪ و٧٠٪ من البلدان بأنها مازالت بعيدة جداً عن تحقيق الاتجاهات المطلوبة لتحقيق الغايات الوطنية الخاصة بإتاحة مرافق الإصحاح ومياه الشرب بالترتيب. وفضلاً عن ذلك، فإن نصف البلدان المجيبة أفادت بأنها لا تسير على المسار الصحيح لتحقيق الغايات التي أعلنت عنها على الصعيد الإقليمي أو الدولي (على سبيل المثال هدف إيثكويني المتمثل في تخصيص ٠,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي للإصحاح).

ويكون تعزيز المساءلة عن طريق ضمان أن التخطيط الوطني والإقليمي والمحلي وعمليات الاستعراض منفتحة وشاملة للجميع ويشارك فيها نطاق واسع من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمعات المحلية. وتشير بيانات تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب إلى أن نصف البلدان المجيبة تقريباً قد أبلغت عن وجود نظام للاستعراض الدوري، ولم يُشر سوى ٢٨٪ فقط من البلدان إلى أنها قد وضعت إجراءات للاستماع إلى مدخلات المستهلكين وتطبقها تطبيقاً منهجياً.

وفضلاً عن أن جميع البلدان المشاركة في تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب قد قطعت شكلاً ما من أشكال الالتزام السياسي أو المالي على المستوى الوزاري في مجال الإصحاح ومياه الشرب، فإنها قد اتخذت أيضاً خطوات لزيادة الشفافية عن طريق إتاحة التزاماتها وإجراءاتها للاطلاع العام. والدليل على ذلك هو مشاركة كل من البلدان في الاستقصاء الخاص بتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب وزيادة عدد البلدان المجيبة على الاستبيان (الجدول ١-٢). ويُعد اهتمام هذه البلدان بحضور الاجتماع الرفيع المستوى لشراكة الإصحاح والمياه للجميع دليلاً آخر على ذلك.

التقدم صوب الوفاء بالالتزامات المقطوعة في الاجتماع الرفيع المستوى فيما يتعلق بالإرادة السياسية والدعوة الداخلية

جسد العديد من الالتزامات التي قطعها الوزراء أو ممثلوهم خلال الاجتماع الرفيع المستوى لشراكة الإصحاح والمياه للجميع الذي انعقد في عام ٢٠١٠، زيادة الإرادة السياسية، وتصدت هذه الالتزامات لمسألة إعطاء المزيد من الأولوية للإصحاح والمياه على الصعيد الوطني. وقد أبلغ العديد من بلدانهم عن إحرازها التقدم بالفعل. فقد اضطلعت رئيسة ليبيريا على سبيل المثال بدور بارز في مجال الدعوة إلى المياه والإصحاح وكانت من كبار المؤيدين لأهميتهما، وتولت زمام القيادة في وضع *"اتفاق المياه والإصحاح والنظافة الصحية"* الذي وقعت عليه في بداية عام ٢٠١٢. وفي عام ٢٠١٠ أطلق رئيس بوركينا فاسو شخصياً حملة الإصحاح والنظافة الصحية الجديدة. وفي السنغال، اتخذت الحكومة خطوات لتعزيز أهمية مياه الشرب والإصحاح في السياسة الاقتصادية والاجتماعية الوطنية الجديدة. وعملت حكومة منغوليا على تعزيز أهمية مياه الشرب والإصحاح في أوساط المسؤولين الوزاريين وصنّاع القرار. وكذلك فقد التزم العديد من البلدان بالوفاء بالتزاماتها التي قطعتها بموجب مبادرات أخرى؛ على سبيل المثال وضعت إثيوبيا خطة للوفاء بالتزاماتها في مجال الإصحاح وفقاً لإعلان إيثكويني.

الجدول ١-٢ البلدان النامية المشاركة في *تقرير تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب* ٢٠١٢[١]: البيّنات الدالة على زيادة المساءلة (٧٤ بلداً مجيباً)

أقاليم الأهداف الإنمائية للألفية	البلدان المشاركة في الاستقصاء الخاص بتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١[٢]	نسبة (٪) السكان الممثلة في الإقليم
شرق آسيا	منغوليا	١ >
آسيا الوسطى والقوقاز	أذربيجان، قيرغيزستان، طاجيكستان، أوزبكستان	١٨
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البرازيل، كولومبيا، الجمهورية الدومينيكية، السلفادور، هايتي، هندوراس، بنما، باراغواي	٥٠
شمال أفريقيا	مصر، المغرب	٦٨
أوقيانوسيا	فيجي، ساموا	١٠
جنوب آسيا	أفغانستان، بنغلاديش، بوتان، الهند، جمهورية إيران الإسلامية، مليديف، نيبال، باكستان، سري لانكا	١٠٠
جنوب شرق آسيا	كمبوديا، إندونيسيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ميانمار، الفلبين، تايلند، تيمور - لشتي، فييت نام	٩٤
أفريقيا جنوب الصحراء	أنغولا، بنن، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، الكونغو، كوت ديفوار، جمهورية الكونغو الديمقراطية، غينيا الاستوائية، إثيوبيا، غابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا - بيساو، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتانيا، موزمبيق، النيجر، نيجيريا، رواندا، السنغال، سيراليون، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، توغو، أوغندا، زيمبابوي	٨٥
غرب آسيا	الأردن، لبنان، عُمان، اليمن	١٧

[١] يرد توضيح للمنهجية المطبقة في تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب في الملحق "أ". وقد تولت الحكومات تنسيق إجابات البلدان.
[٢] هناك أربعة وثلاثون بلداً مجيباً جديداً ضمن البلدان المشاركة في الاستقصاء الخاص بتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب، وأسماء هذه البلدان مميزة باللون الأزرق.

وفي العموم، تشير البيانات إلى أن صنَّاع القرار قد أبدوا حسن نواياهم فيما يتعلق بتحسين خدمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية. ونظراً لزيادة الالتزام بالمساءلة، هناك فهم وتوثيق أفضل لجهود البلدان ومخرجاتها في هذا القطاع. ومع ذلك، يتضح من هذه البيِّنات أن هناك نطاقاً من العقبات، يُناقش في موضع لاحق من هذا التقرير، مازال يحول دون تقديم نتائج ملموسة. وإذا كنا لنحقق تقدماً جوهرياً، فسينبغي على صنَّاع القرار في القطاع أن يكونوا أكثر جدية ومشاركة في متابعة التزاماتهم بشأن تقديم النتائج.

٢ السياسات والتخطيط والتنسيق

الرسائل الرئيسية

- أُحرز تقدم على الصعيد العالمي في اعتماد السياسات الوطنية، حيث قام ٦٣٪ و٧٧٪ من البلدان المجيبة باعتماد ونشر السياسات الخاصة بالإصحاح ومياه الشرب بالترتيب. وأصبح لدى العديد من البلدان سياسات متفق عليها ومنشورة منذ تقرير تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب الأخير.
- وحدد معظم البلدان عمليات التخطيط والتنسيق القطاعية الوطنية، ولكن العديد من البلدان أبلغت أيضاً عن افتقارها إلى المعلومات والبيانات الكافية لتخطيط الاستثمارات على نحو فعال. ولم يشر سوى نصف البلدان المجيبة إلى أن عمليات التخطيط لديها تستند إلى الاستعراضات السنوية أو الثنائية السنوات، وهناك عدد أقل من البلدان في وضع يسمح لها بإجراء عمليات التخطيط بالاستناد إلى بيانات يعوَّل عليها صادرة عن نُظم معلومات وطنية.
- وفي ما يزيد على ٩٠٪ من البلدان تتسم المسؤولية عن المياه والإصحاح باللامركزية، ولكن اللامركزية في التشغيل لم تصاحبها اللامركزية المالية سوى في ٤٠٪ من البلدان التي شملها الاستقصاء، ما قد يؤدي إلى إضعاف قدرة الحكومة المحلية على تخطيط الخدمات وتقديمها.
- وتعتمد البلدان تدريجياً نهجاً للتخطيط الوقائي لسلامة المياه في إدارة جودة مياه الشرب.
- ورغم الإقرار الواضح بأهمية مساهمة النظافة الصحية في تحسين الصحة، لم تحدَّد الغايات الوطنية عادة فيما يتعلق ببرامج تعزيز النظافة الصحية.

١-٢ اعتماد السياسات

تُقر البلدان بأهمية وضع السياسات الوطنية الخاصة بالإصحاح ومياه الشرب التي تحدد الغايات، وتعرِّف الأدوار والمسؤوليات والتوقعات، وتضع الحدود للحكومات والشركاء. وسيصعب بصفة خاصة تقديم الخدمات بكفاءة وفعالية في البلدان حيث الإدارات أو الوكالات الحكومية لا تسترشد بسياسات محددة تتعلق بالإصحاح ومياه الشرب.

وعلى الصعيد العالمي، أشار ٦٣٪ و٧٧٪ من البلدان إلى أن السياسات الخاصة بالإصحاح ومياه الشرب بالترتيب، قد تم الاتفاق عليها ونشرها. وتشير الاتجاهات السائدة في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ إلى التحسن، حيث أحرزت البلدان التي أجابت على كل من استبيان عام ٢٠٠٩ واستبيان عام ٢٠١١ لتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب تقدماً كبيراً، وهناك منذ عام ٢٠٠٩، ١٤ بلداً آخر (من أصل ٣٨ بلداً مجيباً على كلا الاستبيانين) قام بالاتفاق على السياسات ونشرها وذلك في المقام الأول في أفريقيا.

وأشار بعض البلدان إلى أن التمويل غير القابل للتنبؤ وعدم نشر الرسالة الخاصة بالسياسة على نحو كافٍ، قد حالا دون تنفيذ السياسات.

اعتُمدت سياسات الإصحاح الحضري والريفي ونُشرت في ٦٣٪ من البلدان المجيبة، بعد أن كانت نسبة هذه البلدان ٤٠٪ في عام ٢٠٠٩، ما يُشير إلى أن البلدان تتصدى تدريجياً للحاجة الملحة إلى علاج مشكلات الإصحاح. وزادت معدلات اعتماد السياسات بشأن مياه الشرب وتتَّبع نمطاً مماثلاً في تقدمها (الشكل ٢-١).

الإصحاح، اعتماد السياسات، ٢٠١١

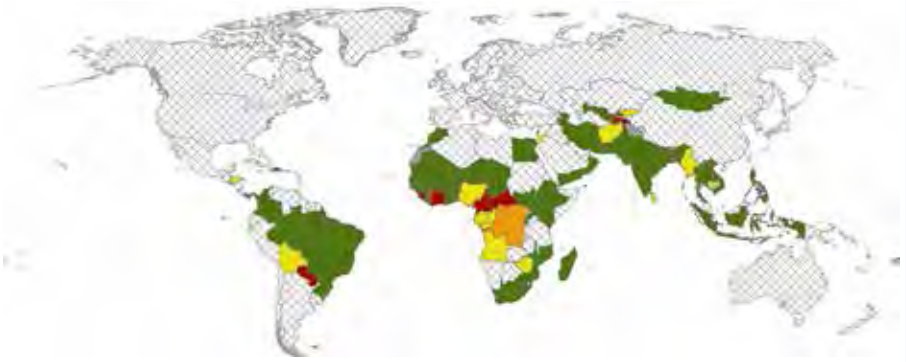

مياه الشرب، اعتماد السياسات، ٢٠١١

هل هناك سياسة قطاعية متفق عليها ومنشورة؟

- هناك سياسة متفق عليها ومنشورة للحضر والريف
- هناك سياسة متفق عليها ومنشورة للحضر أو للريف
- هناك سياسة متفق عليها لكن غير منشورة
- هناك سياسة متفق عليها لكن غير منشورة للحضر أو للريف
- لا توجد سياسة للحضر أو للريف
- غير مشارك في الدراسة الاستقصائية
- لا توجد بيانات متاحة
- لا ينطبق

اعتماد السياسات، ٢٠١١

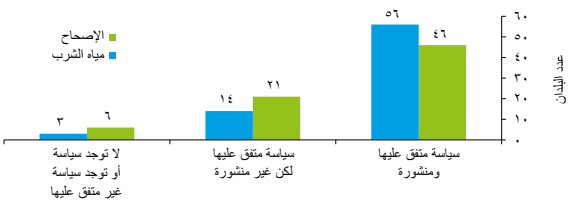

الاتجاه من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١١ (٣٨ بلداً)

الشكل ٢-١ هل هناك سياسة خاصة بقطاع الإصحاح و/ أو مياه الشرب تم الاتفاق عليها ونشرها؟

المصادر: الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١ (٧٤ بلداً مجيباً)؛ وتقارير استعراض حالة البلدان والدراسة الاستقصائية القُطرية للتقييم السنوي العالمي لخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب ٢٠٠٩-٢٠١٠[١]

[١] فيما يتعلق بتقرير التقييم السنوي العالمي لخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب ٢٠١٠ (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٠) تعاونت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية وبرنامج البنك الدولي للمياه وخدمات الصرف الصحي في وضع استبيان مكون من ثلاثة أجزاء وعملية للاطلاع على البيانات لبلدان الإقليم الأفريقي. وتوضح تقارير *استعراض حالة البلدان* إلى أي مدى أنشأت البلدان المؤسسات ووضعت السياسات اللازمة لبلوغ الغايات الخاصة بالمياه والإصحاح، وتوفير متطلبات التمويل اللازم لذلك، وضمان استدامة القطاع، كما تشمل التوصيات بشأن الطريقة التي يستطيع من خلالها كل بلد من البلدان تحسين أدائه. واستُخدمت نتائج تقارير استعراض حالة البلدان والدراسة الاستقصائية القُطرية للتقييم السنوي العالمي لخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب ٢٠٠٩-٢٠١٠ لأغراض مقارنة بعض أرقام هذا التقرير.

الإصحاح

يتطلب إحراز التقدم في مجال الإصحاح الحضري مواكبة الهياكل الأساسية للتنمية، ووجود القدرة التقنية والموارد المالية الكافية لتلبية الطلب على إنشاء مرافق الإصحاح وإزالة الفضلات ومعالجتها والتخلص منها.

وأفاد معظم البلدان المجيبة بأنها وضعت الخطط الخاصة بالتوسع في خدمات الإصحاح الحضري والأحكام المتعلقة بالسياسة التي تتوجَّه خصيصاً إلى التصدي لمشكلات الأحياء الفقيرة والعشوائية. ورغم ذلك، فقد أشار معظم البلدان التي قدمت البيانات إلى تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب إلى أن المخرجات السنوية أقل بكثير مما ينبغي أن تكون عليه لبلوغ الغايات الوطنية الخاصة بالإصحاح الحضري.

أما فيما يتعلق بالإصحاح الريفي، فلم يفد سوى ٢٠٪ من البلدان بأن العرض من العمالة الماهرة والفنيين يُعد كافياً لضمان إحراز التقدم؛ ولكن معظم البلدان أشار إلى أن السياسات الحكومية الرامية إلى تطوير القطاع الخاص والاستمرار في تطوير منتجات الإصحاح وخدماته قائمة أو يجري صياغتها.

مأمونية المياه

إن السياسات الرامية إلى تعزيز التيقظ المستمر عن طريق الإدارة الوقائية للمخاطر ستسهم في تحسين نوعية المياه والحد من الأمراض. ولكن هذا التيقظ لا يتوفر في الغالب، ويرجع ذلك في بعضه إلى أن التحديات التشغيلية والمالية تفوق قدرات العاملين في قطاع إمدادات المياه بحيث يعجزون عن الاضطلاع بدورهم المهم في مجال حماية الصحة العمومية.

وتنصح المبادئ التوجيهية الخاصة بجودة مياه الشرب لمنظمة الصحة العالمية (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١١) بوضع خطط مأمونية المياه، واتباع نهج استباقي في الإدارة يشمل سلسلة إمداد المياه من المستجمعات وحتى المستهلك.

وتدعم نتائج *تقرير تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب الزخم العالمي* القائم تجاه التخطيط لمأمونية المياه (الشكل ٢-٢).

ويوضح الشكل ٢-٢ مستوى التقدم في مجال خطط مأمونية المياه بمزيد من التفاصيل، ويبين إقليمي جنوب شرق آسيا وغرب المحيط الهادئ التابعين لمنظمة الصحة العالمية، حيث أحرز بعض البلدان تقدماً ملحوظاً. فمن بين البلدان التي تشجِّع على التخطيط لمأمونية المياه، هناك ١٣ بلداً من أصل ٢٤ بلداً في جنوب شرق آسيا وغرب المحيط الهادئ لديها في الوقت الحاضر سياسة أو شرط تنظيمي يتعلق بخطط مأمونية المياه، وهناك ٨ بلدان أخرى تخطط لتحديث سياساتها ولوائحها بغية دمج هذا النهج.

ولكي تكون خطط مأمونية المياه فعالة، ينبغي أن تخضع للاستعراض والتحديث المستمر، على أن يشمل ذلك الاستجابة للمراجعات الخارجية التي تنص عليها اللوائح. وفي هذا الصدد، ينبغي على البلدان اتخاذ إجراءات أخرى جوهرية لكي تتمكن من تحقيق فوائد نهج التخطيط لمأمونية المياه.

يكتسب التخطيط لمأمونية المياه زخماً عالمياً، حيث أبلغ ٨١٪ من البلدان المجيبة عن تشجيعها لخطط مأمونية المياه في السياسات أو اللوائح أو اشتراطها لها، أو عن إجرائها لتجارب رائدة (الشكل ٢-٢).

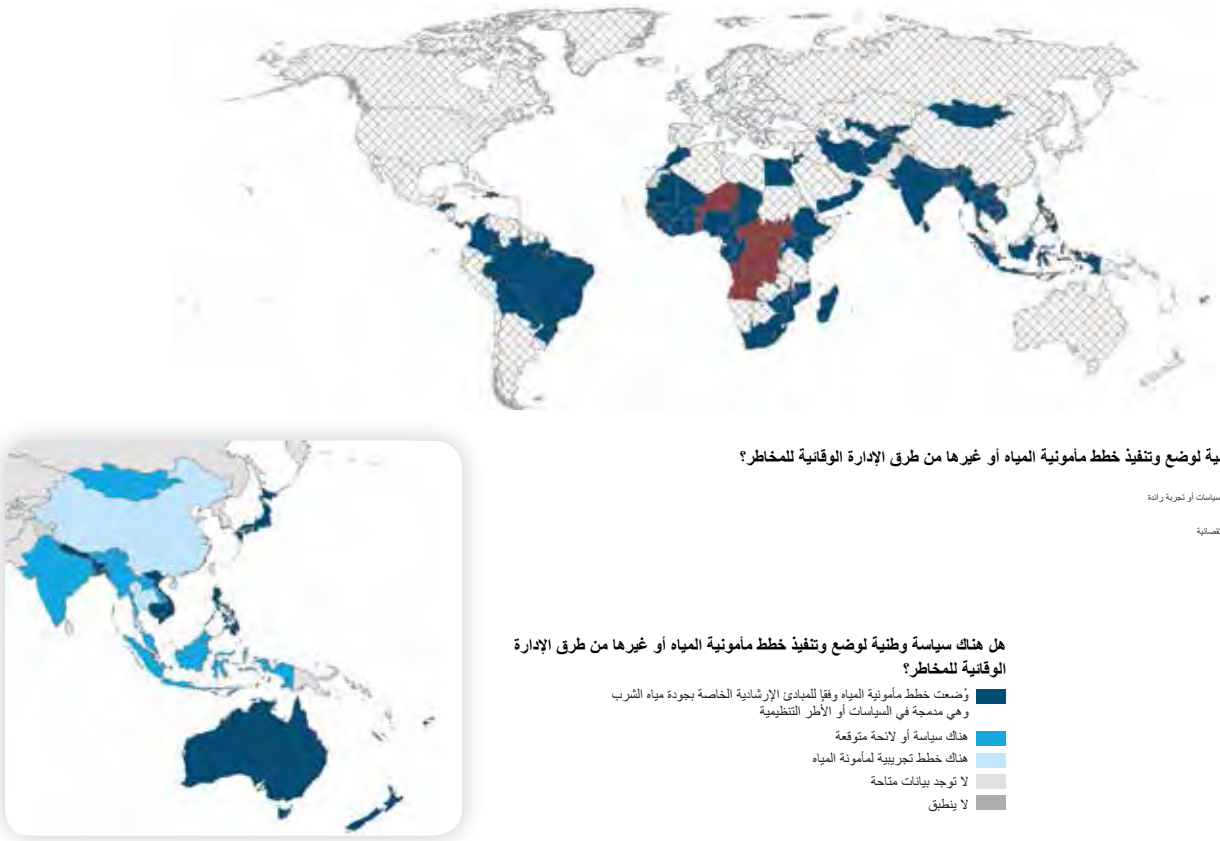

الشكل ٢-٢ هل هناك سياسة وطنية خاصة بوضع خطط مأمونية المياه وتنفيذها أو شكل آخر من أشكال الإدارة الوقائية للمخاطر؟

المصدر: (أعلاه) الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١ (٧٤ بلداً مجيباً)؛ (أدناه) تقارير منظمة الصحة العالمية الداخلية

النظافة الصحية

رغم الإقرار الواسع بأهمية مساهمة النظافة الصحية في تحسين الصحة، لا توجَّه برامج تحسين النظافة الصحية من خلال تحديد غايات وطنية. ولم يحدد سوى ١٩ بلداً من أصل ٧٤ (٢٦٪) غايات خاصة بتعزيز النظافة الصحية على الصعيد الوطني، ما يُشير إلى وجود إمكانية كبيرة للتحسين من خلال إضفاء الصفة النظامية على التخطيط ووضع إطار للمساءلة. وفي مقابل هذه الفجوة في التشغيل، فإن ٩٠٪ من البلدان أدرجت النظافة الصحية في استراتيجياتها.

ورغم انخفاض المعدلات الإجمالية لتنفيذ البرامج التي تستند إلى البحوث في مجال المعرفة والمواقف والآراء المتعلقة بالنظافة الصحية السائدة على الصعيد المحلي، فإن التقارير القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب تشير إلى أن برامج النظافة الصحية التي تستند إلى هذا النوع من البحوث تزداد عدداً. وتشير الخبرة إلى صعوبة التنبؤ بما إذا كان تغيُّر السلوكيات الخاصة بالنظافة الصحية سيستمر وكم من الوقت سيستمر هذا التغيُّر.

وفضلاً عن ذلك، هناك عدد قليل من الدراسات التي تؤكد نتائجها على أن السلوكيات المتعلقة بالنظافة الصحية تستمر بعد انتهاء تنفيذ البرامج بوقت طويل.

لم يحدد سوى عدد قليل من البلدان غايات خاصة بتعزيز النظافة الصحية. ولا تسترشد البرامج الوطنية الرامية إلى تغيير السلوكيات بتقييم المواقف السائدة على الصعيد المحلي بالقدر الكافي، وعادة ما لا تُنفَّذ هذه البرامج سوى على نطاق ضيق (الشكل ٢-٣).

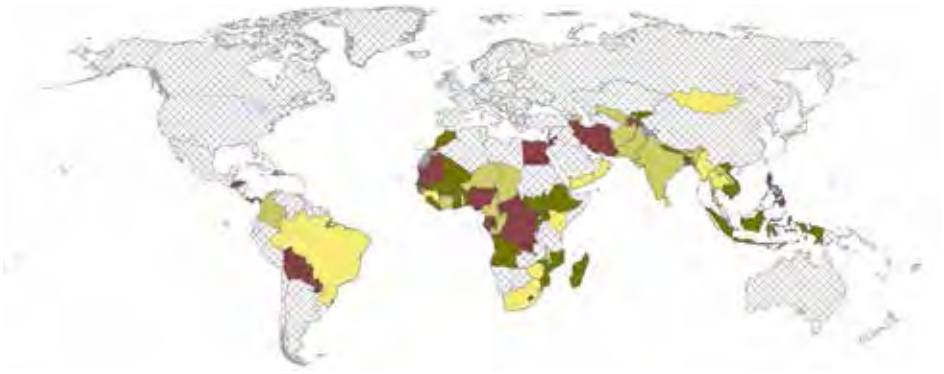

الشكل ٢-٣ هل تستند البرامج الوطنية الرامية إلى تغيير السلوكيات إلى البحوث، وهل هناك غايات خاصة بتعزيز النظافة الصحية؟

المصدر: الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١ (٧٤ بلداً مجيباً)

٢-٢ التخطيط والتنسيق

ينبغي توفير إطار تمكيني للتقدم في مجال الإصحاح ومياه الشرب لكي يدعم ترجمة السياسات إلى عمل. وتشمل العوامل المهمة كل من القيادة، والتنسيق، والقدرات المحلية، والرصد الفعال، والتشجيع على المشاركة الواسعة النطاق لضمان المساءلة.وقد يطرح التنسيق تحدياً في السيناريو المعتاد حيث تكون المسؤولية الخاصة بالجوانب المختلفة للقطاع مشتتة بين عدد من الوكالات الحكومية التي لا تكرِّس سوى جزء ضئيل من مواردها الكلية لهذا المجال. وحيثما تكون المسؤولية الكلية غير واضحة، عادة ما تكون المساءلة بشأن الأداء ضعيفة. وقد لا تخضع الوكالات بالضرورة للمساءلة، ويصعب تأمين الموارد المالية والبشرية الكافية اللازمة من أجل المسائل التي يُنظر إليها على أنها لا تحظى بأولوية كبيرة أو على أنها ذات أهمية هامشية في سياق مؤسسي معين، وإن كانت تمثل عنصراً ضرورياً من العناصر المكونة لإطار الإصحاح ومياه الشرب في مجمله.

ويشير استقصاء عام ٢٠١١ إلى بعض التقدم في التغلب على العقبات الرئيسية التي حددتها البلدان المجيبة على الاستبيان الخاص بالتقييم السنوي العالمي للإصحاح ومياه الشرب في عام ٢٠٠٩، والتي تضمنت ما يلي:

- النهوج المستخدمة في وضع السياسات في كل وزارة من الوزارات غير متسقة ولا شاملة.
- وتعمل الوكالات على نحو مستقل على جوانب محددة من السياسات بدلاً من أن تسترشد بإطار عام.
- والمؤسسات الرائدة غير محددة، ولاسيما في مجال الإصحاح.
- وليست هناك خطة استراتيجية بشأن كيفية تحقيق الغايات الخاصة بمياه الشرب والإصحاح أو تعزيز النظافة الصحية.
- وتُعد القدرات على المستويات المحلية فيما يتعلق بالإشراف وبتقديم الخدمات ضعيفة.

تحددت المؤسسات الرائدة في مجال الإصحاح في أكثر من ٨٥٪ من البلدان المجيبة. وفضلاً عن ذلك، فإن أكثر من نصف البلدان المجيبة أفادت بأن آليات التنسيق بين المؤسسات المعنية بمياه الشرب قد تحددت ووُضعت موضع التشغيل (الشكل ٢-٤).

تحددت الوكالة الحكومية الرائدة فيما يتعلق بالإصحاح، ٢٠١١

تحددت الأدوار المؤسسية فيما يتعلق بمياه الشرب، ٢٠١١

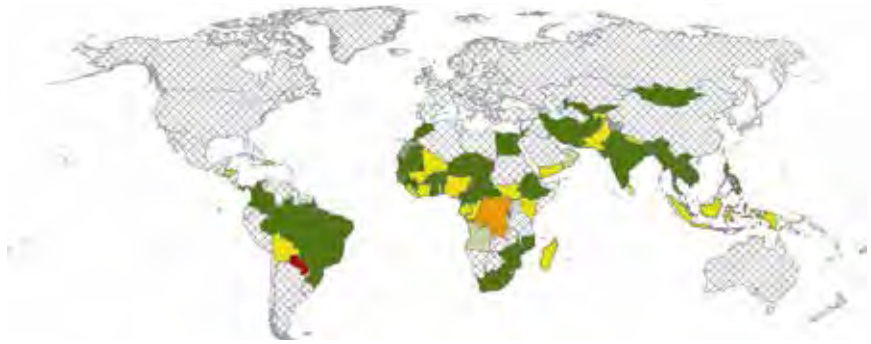

هل هناك وكالة حكومية رائدة، أو هل تحددت الأدوار المؤسسية بوضوح؟

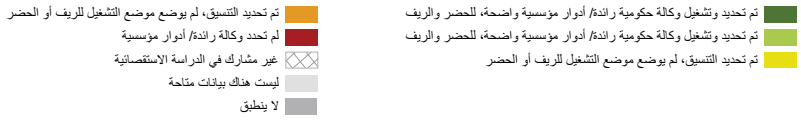

تحديد الريادة والأدوار المؤسسية، ٢٠١١

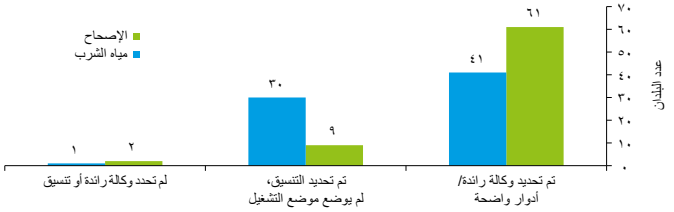

الاتجاه من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١١ (٣٨ بلداً)

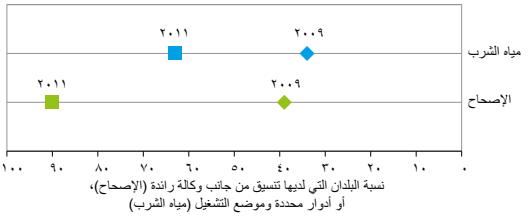

الشكل ٢-٤ هل هناك وكالة حكومية مكلفة تكليفاً صريحاً بولاية قيادة وتنسيق رسم السياسات (الإصحاح)؟ هل حُددت الأدوار المؤسسية للأطراف الفاعلة على الصعيد الريفي والحضري بوضوح ووُضعت موضع التنفيذ (مياه الشرب)؟

المصادر: الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١ (٧٤ بلداً مجيباً)؛ وتقارير استعراض حالة البلدان والدراسة الاستقصائية القُطرية للتقييم السنوي العالمي لخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب ٢٠٠٩-٢٠١٠

حددت خمسة وثمانون في المائة من البلدان وكالة حكومية رائدة في مجال الإصحاح، ما يشير إلى تحسن واضح مقارنة بالوضع في عام ٢٠٠٩. وقد يتبادر إلى الأذهان أن هذا التقدم قد يكون مرتبطاً بزيادة الاهتمام الدولي بالإصحاح، على سبيل المثال من خلال السنة الدولية لتطوير المرافق الصحية (٢٠٠٨). وفي حين تم تحديد الوكالات الرائدة، فإن البلدان أشارت إلى أن سوء التنسيق بين الوكالات المنفذة لايزال مستمراً، ولاسيما في مجال الإصحاح. وفي العديد من البلدان، تم إرساء هياكل التنسيق الحكومية على الصعيد الوطني، ولكن عملية تعزيز التنسيق مازال ينبغي أن يمتد أثرها إلى مستوى المقاطعات والمستويات المحلية، رغم أنه من المسلم به أن العقبات في سبيل التنسيق قد تكون أقل في هذه المستويات.

ولم يسأل الاستبيان الخاص بتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب البلدان عن وجود مؤسسة حكومية تتولى القيادة في مجال مياه الشرب نظراً لأن ذلك يُعد ممارسة راسخة. ولكن نصف البلدان التي شملها الاستقصاء أفادت بأنها نفذت المهمة الأصعب التي تتمثل في تحديد أدوار المؤسسات المتعددة المسؤولة عن نُظم وخدمات مياه الشرب ووضعت هذه الأدوار موضع التنفيذ.

الالتزام بتحسين التنسيق

تم الإقرار خلال الاجتماع الرفيع المستوى لشراكة الإصحاح والمياه للجميع في عام ٢٠١٠، بضرورة تعزيز الروابط بين القطاعات وتحسين التنسيق، وقطعت البلدان الالتزامات المتعلقة بهذه المسألة على وجه الخصوص. وعقدت أنغولا بعد ذلك اجتماعاً وطنياً مشتركاً بين الوزارات (وزارات المياه، والبيئة، والصحة، والتعليم، وإدارة شؤون الأراضي، والمالية). وقطعت أنغولا أيضاً التزاماً بتعزيز وجود المؤسسات الخاضعة للمساءلة حيثما لا يوجد مثل هذه المؤسسات، وقد أحرزت تقدماً في ممارسة القيادة الوطنية القوية لإضفاء الاتساق على خطط واستراتيجيات القطاع. وأبلغت إثيوبيا عن إحرازها تقدم بشأن التزامها بتحسين عمليات التخطيط والتنسيق في مجال المياه والإصحاح والنظافة الصحية عن طريق تعزيز الخطط والشراكات الوطنية. ووضعت بوركينا فاصو بالفعل إطار شراكة المياه والإصحاح التي التزمت بإنشائه. وسوف يحسِّن هذا الإطار التنسيق بين الشركاء والجهات المانحة ومن المتوقع أن يؤدي إلى زيادة التمويل الموجَّه إلى الإصحاح ومياه الشرب في الميزانية الوطنية.

غانا تترجم السياسات المُحكمة إلى مخرجات في مجال إمدادات المياه

يحتاج النجاح في ترجمة السياسات إلى مخرجات أن تُصاحَب هذه السياسات بترتيبات التنفيذ الفعالة والتمويل الكافي. على سبيل المثال، تجاوزت غانا الغاية الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية التي تتمثل في تحقيق ٧٧٪ من التغطية بإمدادات المياه عن طريق إتاحة مياه الشرب من مصادر محسنة لأكثر من ١٠ ملايين شخص بين عامي ١٩٩٥ و٢٠١٠ (منظمة الصحة العالمية/ اليونيسيف، ٢٠١٢). وقد يرجع نجاحها في بعضه إلى ترتيبات التنفيذ الفعالة التي طُبقت في مجال إمدادات المياه الريفية والحضرية من خلال وكالة المياه والصرف الصحي للمجتمع المحلي وشركة مياه غانا المحدودة، وإضفاء الوضوح على الميزانيات من خلال بنود مستقلة وإطار تنظيمي قائم بالفعل.

وفيما يتعلق بالإصحاح، نشرت غانا خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرافق الصحية البيئية وخطة الاستثمار في عام ٢٠١٠، واعتمدت استراتيجية "المرافق الصحية الشاملة بقيادة المجتمع المحلي". وفي حين أنه من المتوقع أن تستثمر الأسر المعيشية في مرافق الإصحاح، ليس هناك وضوح بشأن تمويل برامج الإصحاح (أي أنشطة توليد الطلب وتغيير السلوكيات).

أرسى معظم البلدان عمليات التخطيط والتنسيق، ولكن هذه العمليات ليست بالضرورة مسنَّدة بالمعلومات والبيانات الكافية (الجدول ٢-١).

الجدول ٢-١ عمليات التخطيط والتنسيق والرصد: التقدم المُحرز بشأن بعض المؤشرات المختارة (نسبة البلدان التي أفادت بأنها أرست العمليات الرئيسية الخاصة بالإصحاح الحضري/ الريفي)

تفاصيل التوزيع الإقليمي	تم تحديد الوكالة الحكومية الرائدة المعنية بالإصحاح[1]	تم تعريف الأدوار المؤسسية بوضوح ووضعها موضع التشغيل في مجال مياه الشرب	يُستخدم الاستعراض السنوي في التخطيط (المياه والإصحاح)	تم الاتفاق على برامج الاستثمار ونشرها (المياه والإصحاح)	يُستخدم نظام المعلومات الوطنية (المياه والإصحاح)
شمال أفريقيا وشرق ووسط وغرب آسيا والقوقاز	٪ ٧٨	٪ ٦٨	٪ ٦٣	٪ ٩٣	٪ ٥١
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٪ ١٠٠	٪ ٤٠	٪ ٣٣	٪ ٣٢	٪ ٢٢
جنوب وجنوب شرق آسيا وأوقيانوسيا	٪ ٨٩	٪ ٦٢	٪ ٤٣	٪ ٤٩	٪ ٥٦
أفريقيا جنوب الصحراء	٪ ٨٤	٪ ٥٩	٪ ٦٣	٪ ٤٥	٪ ٣٦
المجموع	٪ ٨٦	٪ ٦٠	٪ ٥٥	٪ ٥١	٪ ٤٢

[1] نظراً لاختلاف مستوى الدقة في الأسئلة التي تتعلق بالتنسيق الحكومي، قد يبدو أن الإصحاح يحظى بوضع أفضل من مياه الشرب، ولكن السؤال الذي يتعلق بالإصحاح لا يشير سوى إلى وجود وكالة رائدة، في حين أن السؤال الذي يتعلق بمياه الشرب يقيِّم مستوى التنسيق ما بين الأطراف الفاعلة الرئيسية. وفيما يتعلق بالإصحاح بصفة خاصة، استفسر السؤال المطروح عما إذا كانت هناك "وكالة حكومية مكلفة تكليفاً صريحاً بولاية قيادة رسم السياسات والتخطيط في المؤسسات وتنسيقها". وفيما يتعلق بمياه الشرب، استفسر السؤال المطروح عما إذا كانت "الأدوار المؤسسية للأطراف الفاعلة على الصعيد الريفي والحضري قد حُددت بوضوح [الحكومة الوطنية والمحلية، وهيئات المرافق، والمجالس المعنية بالمياه، والهيئات التنظيمية، وما إلى ذلك] ووُضعت موضع التنفيذ".

المصدر: الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١ (٧٤ بلداً مجيباً)

٣-٢ الاستعراضات والرصد والتبليغ

تستخدم البلدان على نحو متزايد إجراء الاستعراضات الدورية على نحو منهجي لرصد وتقييم أداء إرساء الإصحاح ومياه الشرب وخدماتهما، كأساس يستند إليه التخطيط. ويخدم اعتماد هذا النهج غرضين، وهما: أولاً، إتاحة المزيد من مشاركة أصحاب المصلحة والملكية المشتركة، وثانياً، إتاحة وسيلة لإخضاع الحكومات والجهات المانحة للمساءلة بشأن تحقيق النتائج المتوقعة. وتكتسي هذه العملية أهمية خاصة حيثما يوجد عدد كبير من الأطراف الفاعلة في مجال الإصحاح ومياه الشرب، نظراً لأنها توضح الأهداف المشتركة وتعيد التأكيد عليها، وتحد من الازدواجية، وتعزز المساءلة المشتركة. وتُعد الاستعراضات الشاملة للقطاع التي تتولى قيادتها وملكيتها الحكومة الوطنية والتي يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، ذات أهمية حاسمة لتحسين التنسيق والتخطيط في مجال المياه والإصحاح والنظافة الصحية.

وقد أحرزت البلدان التي أجابت على الاستبيان الخاص بتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١١، تقدماً كبيراً، وهناك ١٤ بلداً و٩ بلدان (من إجمالي البلدان المجيبة على كلا الاستبيانين والبالغ عددها ٣٨ بلداً) أرست عمليات الاستعراض الدورية المستخدمة في التخطيط في مجال الإصحاح ومياه الشرب بالترتيب منذ عام ٢٠٠٩.

الوزارات الإثيوبية حددت عمليات التنسيق، ولكن التنفيذ يظل ضعيفاً على المستويات الحكومية الدنيا

من أجل تيسير التنفيذ المتكامل لخدمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية في إثيوبيا، وقعت الوزارات التنفيذية الثلاث، وهي وزارة الموارد المائية سابقاً، ووزارة الصحة، ووزارة التعليم، مذكرة تفاهم للتعاون المشترك في عام ٢٠٠٦. وقد عززت مذكرة التفاهم التنسيق المحكم على الصعيد الإقليمي؛ ولكن "مذكرة التفاهم بشأن المياه والإصحاح والنظافة الصحية لم تنتقل سوى جزئياً إلى المستويات الإدارية الدنيا مما أسفر عن ضعف التنفيذ في الحكومات المحلية (الووريدا)" (حكومة إثيوبيا، ٢٠١١).

تُستخدم الاستعراضات القطاعية الدورية على نحو متزايد في مجال الإصحاح، حيث أبلغ ٨٥٪ من البلدان عن تنظيم مثل هذه الاستعراضات، وأبلغ نصف البلدان عن استخدام حصائلها لتخطيط الإصحاح (الشكل ٢-٥).

عمليات الاستعراض السنوية/ ثنائية السَّنوات في مجال الإصحاح، ٢٠١١

عمليات الاستعراض السنوية/ ثنائية السَّنوات في مجال مياه الشرب، ٢٠١١

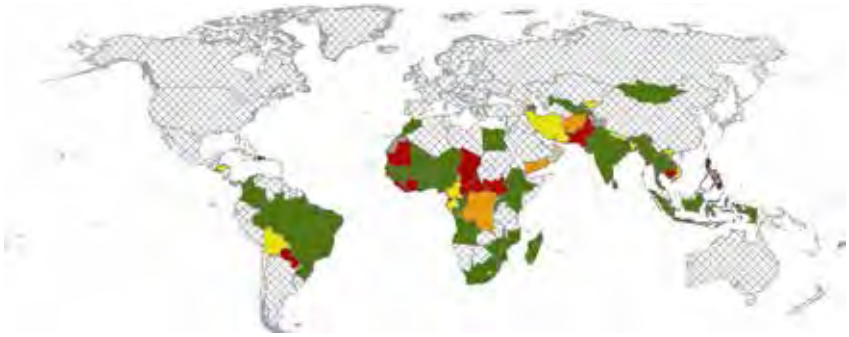

هل هناك استعراض قطاعي سنوي/ ثنائي السنوات؟

استعراض سنوي أو ثنائي السنوات، ٢٠١١

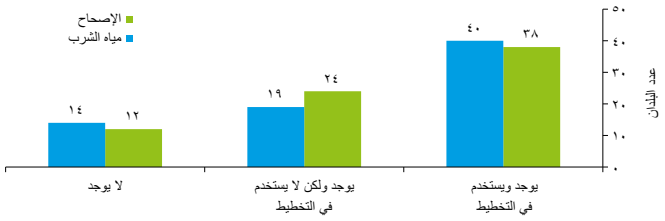

الاتجاه من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١١ (٣٨ بلداً)

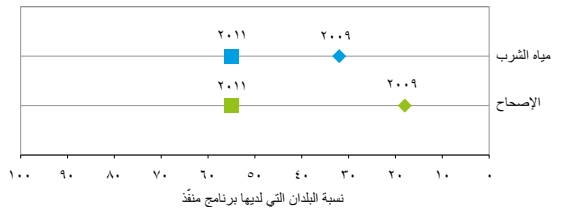

الشكل ٢-٥ هل يُجرى استعراض قطاعي سنوي أو ثنائي السنوات؟

المصادر: الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١ (٧٤ بلداً مجيباً)؛ وتقارير استعراض حالة البلدان والدراسة الاستقصائية القُطرية للتقييم السنوي العالمي لخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب ٢٠٠٩-٢٠١٠

أفاد أربعة بلدان بعدم وجود عملية استعراض في مجال الإصحاح أو مياه الشرب. وينبغي أن تستند عمليات الاستعراض وصنع القرار إلى معلومات قطاعية يعوَّل عليها. ويُعد الرصد الشامل على نحو روتيني ممارسة يعكف معظم البلدان التي شملها الاستقصاء على إرسائها في الوقت الحاضر. وأشارت البلدان المجيبة إلى أن تنسيق عملية الرصد، التي عادة ما تنفذ من جانب كيانات عدة على المستويين المحلي والإقليمي، يُعد أمراً معقداً وحافلاً بالتحديات. وفضلاً عن ذلك، أكدت البلدان المجيبة أنه في حين أن النُظم الفعالة لرصد المشاريع والبرامج قد تكون قائمة، يظل من الضروري إنشاء نُظم المعلومات الشاملة للقطاع التي يعوَّل عليها.

أفادت البلدان بأن ٤٢٪ فقط من قطاعات الإصحاح ومياه الشرب الحضرية/ الريفية تستند إلى نُظم رصد المعلومات التي يعوَّل عليها (الشكل ٢-٦).

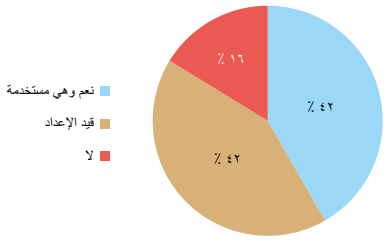

الشكل ٢-٦ هل هناك نظام معلومات وطني يُستخدم لإرشادعملية صنع القرار؟

المصدر: الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١ (٧٤ بلداً مجيباً)

التزامات الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تحسين الرصد

كان الرصد القطاعي المحكم، بما في ذلك رصد الالتزامات السابقة، موضوع العديد من الالتزامات التي قُطعت خلال الاجتماع الرفيع المستوى لشراكة الإصحاح والمياه للجميع في عام ٢٠١٠. وقطعت موريتانيا التزاماً بزيادة المتابعة والشفافية في التنفيذ التقني والمالي لبرامج المياه والإصحاح من خلال اللجان التوجيهية، والرصد والتقييم، وإجراء المراجعات؛ وأفادت بأنها قد أحرزت تقدماً جيداً في هذا المضمار. وتعمل إثيوبيا على الوفاء بالالتزامات التي قطعتها بشأن تحسين النُظم الوطنية للرصد وإدارة المعلومات، عن طريق إنشاء قوائم جرد خاصة بالمياه والإصحاح والنظافة الصحية وتعزيز نُظم الرصد والمعلومات الوطنية في مجال الصحة والموارد المائية. وقطعت ليبريا التزاماً بشأن إنشاء نظام للرصد والتقييم في قطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية، وأبلغت عن إحراز تقدم جيد في هذا المضمار.

الاستعراض القطاعي المشترك في نيبال

عقدت نيبال التي تحظى بعدد من الأطراف الفاعلة الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال المياه والإصحاح والنظافة الصحية، أول استعراض قطاعي مشترك في أيار/ مايو ٢٠١١. وناقش الاستعراض القطاعي المشترك تقريراً كلِّف بإعداده خصيصاً عن وضع المياه والإصحاح والنظافة الصحية في البلاد، وحدد ثلاثة أو أربعة إجراءات أساسية ينبغي على أصحاب المصلحة كافة اتخاذها في العام المقبل وأعطاها الأولوية، واتفق على إجراء استعراض قطاعي مشترك آخر في عام ٢٠١٢.

المصدر: حكومة نيبال (٢٠١١)

منظمات المجتمع المدني تُصدر تقريراً مشتركاً عن الأداء في اثيوبيا

تطبيقاً لمبدأ المساءلة المشتركة، أصدرت منظمات المجتمع المدني التي تعمل في إثيوبيا تقريراً سنوياً مشتركاً عن المياه والإصحاح والنظافة الصحية في عام ٢٠١٠. وقد نتج ذلك عن الالتزام الذي قُطع في منتدى ضم أصحاب المصلحة المتعددين في عام ٢٠٠٩ بشأن إصدار منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال تقرير سنوي عن الأداء يمكن دمجه في التقرير الوطني الخاص بالمياه والإصحاح والنظافة الصحية والذي يتولى إصداره المكتب الوطني للتنسيق في هذا المجال.

المصدر: حكومة إثيوبيا (٢٠١١)

نظام المعلومات في بوركينا فاصو يشمل تفاصيل مؤشرات العملية والحصائل

أحرزت بعض البلدان تقدماً جيداً في إنشاء نُظم المعلومات الشاملة للقطاع لكي تسترشد بها عملية صنع القرار. وينشر البرنامج الوطني لإمدادات مياه الشرب ومرافق الإصحاح في بوركينا فاصو تقريراً سنوياً عن المؤشرات التفصيلية للعملية والحصائل فيما يتعلق بمياه الشرب والإصحاح في الحضر والريف. وتشمل هذه المؤشرات إتاحة خدمات المياه والإصحاح، ونسبة مصادر المياه التي تعمل، وتغطية المدارس والمراكز الصحية والأماكن العامة، ومؤشرات التصريف الجيد للشؤون، مثل نسبة إمدادات مياه الشرب والمراحيض العامة التي تدار بالتفويض.

المصدر: حكومة بوركينا فاصو (٢٠١١)

٤-٢ اللامركزية

في معظم البلدان النامية يتم إسناد مسؤولية خدمات مياه الشرب ومرافق الإصحاح إلى المستوى المحلي. فمن شأن اللامركزية عندما تكون فعالة أن تضمن ملاءمة الخدمات للاحتياجات المحلية، وتلبية متطلبات التشغيل والصيانة، واستدامة المرافق التي تم إنشاؤها على مدار الزمن. ولا يعني ذلك أن هذه الخدمات يمكن أن تعمل دون دعم المستويات العليا. فاللامركزية الفعالة تتطلب تقديم القدر الكافي من الدعم التقني والمالي ودعم الموارد البشرية إلى السلطات المحلية. وينطبق هنا مبدأ الولاية الاحتياطية، حيث ينبغي أن يبادر المستوى المحلي بالتماس المساعدة كلما تعذر التصدي للتحديات المطروحة من خلال الموارد التقنية والمالية والبشرية المتاحة محلياً. أما التنظيم المستقل ومراقبة الجودة فهما وظيفتان تؤديا على مستوى أعلى.

وأشار ٩٠٪ من البلدان إلى أن تقديم الخدمات يتبع نهجاً لامركزياً في مجال الإصحاح وإمدادات مياه الشرب؛ ولكن كما يتضح من الشكل ٢-٧، لم تطبَّق اللامركزية المالية التامة سوى في أقل من نصف البلدان.

وكما أفاد المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه مؤخراً "يتمثل التحدي الرئيسي الذي مازال ينبغي التصدي له في تطبيق اللامركزية في مجال خدمات إمدادات المياه والإصحاح وإدارتها محلياً. فأصحاب المصلحة المعنيين بالإدارة على الصعيد المحلي، بما في ذلك السلطة المخولة بالتعاقد، والبلدية (السلطات المحلية)، والإدارات التقنية الإقليمية التي ينبغي أن تدعمها، وجمعيات مستخدمي المياه، والقطاع الخاص المحلي، يعانون جميعهم من نقص حاد في الموارد البشرية والتقنية والمالية، ما يحول دون اضطلاعهم بمسؤولياتهم الجديدة بنجاح وضمان استدامة الاستثمارات" (المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه، ٢٠١١).

٤٠٪ فقط من البلدان التي تتبع نهجاً لامركزياً في تقديم الخدمات، تُطبق اللامركزية في مجال المسؤولية المالية (الشكل ٢-٧).

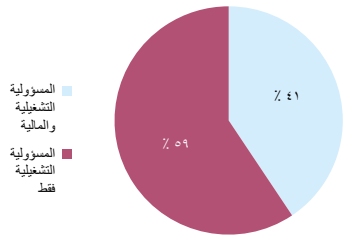

الشكل ٢-٧ إلى أي مدى يُتبع النهج اللامركزي في تقديم الخدمات في مجال الإصحاح؟

ملحوظة: كانت النسبة مماثلة فيما يتعلق بمياه الشرب.

المصدر: الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١ (أشار ٦٤ بلداً مجيباً إلى اتباع نهج لامركزي في عمليات تقديم الخدمات)؛

اتباع نهج لامركزي في تقديم خدمات إمدادات المياه الريفية في الهند

في عام ٢٠١٠، أجرت لجنة التخطيط الهندية دراسة تقييمية لبعثة راجيف غاندي لمياه الشرب، التي تُعد البرنامج الرئيسي لمياه الشرب الريفية في الهند، واكتشفت اللجنة أن ٨٪ فقط من الأسر المعيشية التي شملها الاستقصاء مستعدة لسداد مقابل التشغيل والصيانة. فقد رأت هذه الأسر أن مسؤولية التشغيل والصيانة تقع على "الغرام بانشايات" (اللجان القروية). ولكن نصف "الغرام بانشايات" أعربت عن عجزها عن الاضطلاع بمسؤولية التشغيل والصيانة. و"في الأغلبية العظمى من "الغرام بانشايات" (٥٠ من أصل ٦٣)، لم يتم تسليم تشغيل وصيانة الأصول التي أنشأتها البعثة رسمياً" (حكومة الهند، ٢٠١٠).

٢-٥ مشاركة أصحاب المصلحة المحليين

تحسنت مشاركة أصحاب المصلحة المحليين في التخطيط والميزنة وتنفيذ البرامج منذ عام ٢٠٠٩، ووضع المزيد من البلدان عمليات منهجية لتيسير مشاركة أصحاب المصلحة، ولكن التطبيق المنهجي لايزال بطيناً في عمومه (الشكل ٢-٨).

يكتسي التشاور مع أصحاب المصلحة ومساهمتهم ومشاركتهم أهمية حاسمة لضمان أن السياسات والأُطر القانونية، وتقارير الرصد، وعمليات الإصلاح، والميزانيات، وأولويات الإنفاق، والخطط الخاصة بالموارد، تُستعرض من جانب أصحاب المصلحة وأنها مملوكة بالكامل لهم، وأن المستخدمين يحصلون على الخدمات التي يرغبون فيها ولديهم استعداد لدفع تكلفتها. ويمكن تعزيز التشاور من خلال مختلف الأُطر أو العمليات المؤسسية على المستوى المحلي والوطني والإقليمي. وقد حاولت البلدان إضفاء الصبغة المؤسسية على المشاركة من خلال لجان المياه والإصحاح المحلية، ومجموعات المستخدمين المسجلة، والنُظم التنظيمية التي تيسِّر الحصول على تعليقات المستخدمين وتتيح سماع "آراء المستخدمين".

وأشارت البلدان المجيبة إلى أن بعض البلدان لديها قوانين أو سياسات أو خطط لإعلام المواطنين ومشاورتهم ودعم مشاركتهم، ولكنها عادة ما لا تكون مخصصة للإصحاح ومياه الشرب بالتحديد.

وكما يتبين من الشكل ٢-٨، فإن الإجراءات الرامية إلى دعم مشاركة أصحاب المصلحة المحليين في التخطيط والميزنة وتنفيذ البرامج، لم تطبق على نحو منهجي في معظم البلدان المجيبة. وأشار أكثر من ٧٠٪ من البلدان إلى عدم وجود إجراءات خاصة بمشاركة أصحاب المصلحة المحليين أو إلى عدم تنفيذ هذه الإجراءات على نحو منهجي. وأشارت البلدان المجيبة إلى أن الآليات التي تدعم مشاركة الجمهور في مجال الإصحاح ومياه الشرب بصفة خاصة لم تنفذ على نحو متسق، رغم ما يشهده الاتجاه من تحسن. ومن شأن تعزيز العمليات التشاركية أن يضمن أن الاستثمارات المخطط لها ملائمة للمجتمع، وأن يؤدي إلى المزيد من الدعم المحلي لعمليات صنع القرار والمخرجات واحتياجات الاستثمار المتجددة، وإلى تحسين استدامة خدمات الإصحاح والمياه. وعند المقارنة بين الاتجاهات السائدة في مجال مياه الشرب والإصحاح، يبدو أن التماس المشاركة المجتمعية في عمليات التخطيط والتنفيذ في مجال مياه الشرب أسهل أو أكثر جاذبية من الأمر نفسه بالنسبة إلى الإصحاح.

الإجراءات الرامية إلى مشاركة أصحاب المصلحة في مجال الإصحاح، ٢٠١١

الإجراءات الرامية إلى مشاركة أصحاب المصلحة في مجال مياه الشرب، ٢٠١١

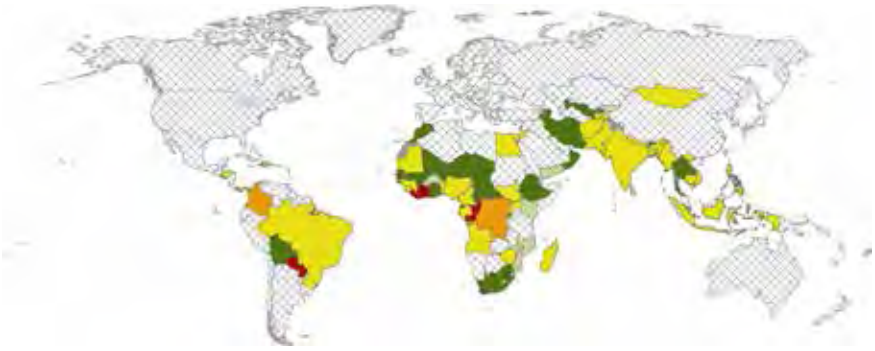

هل هناك إجراءات ترمي إلى تبليغ ومشاورة ودعم مشاركة الأفراد/ المجتمعات المحلية؟

مشاركة أصحاب المصلحة، ٢٠١١

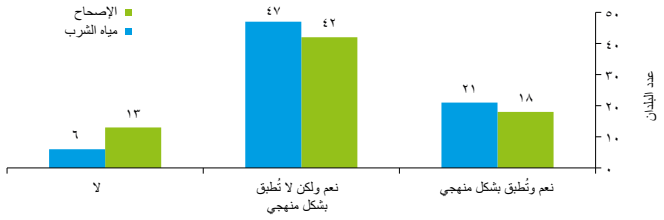

الاتجاه من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١١ (٣٨ بلداً)

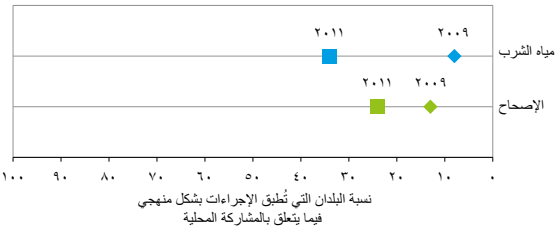

الشكل ٢-٨ هل هناك إجراءات خاصة بإعلام ومشاورة ودعم مشاركة الأفراد/ المجتمع؟

المصادر: الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١ (٧٤ بلداً مجيباً)؛ وتقارير استعراض حالة البلدان والدراسة الاستقصائية القُطرية للتقييم السنوي العالمي لخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب ٢٠٠٩-٢٠١٠

٦-٢ الآثار المترتبة في المستقبل

يوضح هذا الفرع أن قطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية أصبح أكثر اتساقاً وأنه يركز بقدر أكبر على الإصحاح، وأنه يُحرز التقدم في العديد من التحسينات التي تتسم باليسر، مثل تلك التي تبرهن على الالتزام من خلال تحديد الغايات واعتماد السياسات الخاصة بالمياه والإصحاح والنظافة الصحية وتحسين التنسيق على نحو تدريجي، بطرق من بينها إشراك المزيد من أصحاب المصلحة في التخطيط. ولكن هذا الفرع يوضح أيضاً التقدم المحدود الذي أُحرز في العديد من المسائل "الأصعب"، مثل التنفيذ الناجح للسياسات، وإنشاء نُظم التخطيط والرصد الفعالة والمتسقة، ودعم المستوى المحلي بفعالية في تقديم الخدمات.

وسيتطلب التصدي للمسائل التي تتسم بمزيد من الصعوبة استمرار القيادة القوية والواضحة وتحديد الأدوار والمسؤوليات. ويمكن أن تتحسن عمليات التخطيط تحسناً هائلاً إذا ما استرشدت بالبيانات التي تتاح من خلال نُظم المعلومات الإدارية. وفي هذا الصدد، يمكن لتقديم خدمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية بلا شك أن يستفيد من تعزيز نهج "النُظم الشاملة"، الذي يستتبع ضم هذا القطاع إلى النُظم الحكومية الأساسية الخاصة بالتخطيط وتخصيص الموارد.

٣ التمويل

الرسائل الرئيسية

- تظل الحكومات المركزية تمثل مصدراً رئيسياً للتمويل الموجَّه إلى المياه والإصحاح، رغم أن هناك العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي مازالت تعتمد على المعونة الخارجية. وبلغ التمويل الخارجي الموجَّه إلى المياه والإصحاح والنظافة الصحية أكثر من ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في سبعة بلدان نامية.
- ولا يوجد فهم جيد لاستثمارات الأسر المعيشية والاستثمارات الخاصة، ولكن البيانات المتاحة تُشير إلى وجود مصادر مهمة للتمويل ويمكنها أن تسهم إسهاماً كبيراً في دعم تشغيل الخدمات وصيانتها.
- وأفاد معظم البلدان بأن نُظم المعلومات القطاعية للتخطيط المالي والتبليغ غير كافية.
- وتُشير البيانات إلى أن التمويل الذي يُنفق على التشغيل والصيانة يُعد غير كافٍ. وأشار معظم البلدان إلى أن البرامج الخاصة بإمدادات المياه الريفية غير فعالة نظراً لنقص التمويل، في حين أفاد ثلث البلدان بأن هيئات المرافق الحضرية تفتقر إلى الإيرادات اللازمة لتمويل التشغيل والصيانة.
- وأفادت البيانات بأن مستويات تمويل قطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية تظل غير كافية، ولاسيما في مجال الإصحاح. وتستمر مياه الشرب في استيعاب معظم التمويل الموجَّه إلى المياه والإصحاح والنظافة الصحية، حتى في البلدان حيث التغطية بإمدادات مياه الشرب واسعة نسبياً والتغطية بمرافق الإصحاح محدودة نسبياً.
- ولم يتمكن معظم البلدان من الإفادة بشأن المبالغ التي تنفق على النظافة الصحية، وفي البلدان التي أفادت عنها لم تتجاوز نسبة هذه المبالغ ٢٪ من الإنفاق على قطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية.
- كما أن توزيع النفقات في مجال المياه والإصحاح والنظافة الصحية في المناطق الريفية والحضرية لا يرتبط سوى ارتباطاً ضعيفاً بالاحتياجات، على ما يبدو.
- وتعني عمليات المشتريات المطوَّلة والأعباء الإدارية الثقيلة أن العديد من البلدان تجد مشقة في صرف التمويل المخصص على نحو فعال. ويزيد مستوى استيعاب المخصصات المالية المحلية على مستوى استيعاب مخصصات الجهات المانحة، ولكن يبدو أنه في تراجع.
- ولتعزيز جمع المعلومات المالية عن قطاع المياه والإصحاح يلزم اتباع أسلوب متسق في رصد البيانات (كالأسلوب المقترح في الملحق باء).

يتطلب التوسع في البرامج والهياكل الأساسية الخاصة بالمياه والإصحاح واستدامتها، بين جملة أمور، توفر التمويل الكافي والإدارة المالية السليمة. ويشمل ذلك تخطيط الاستثمار، وتأمين التمويل للميزانيات المقترحة، وصرف المدفوعات على نحو فعال وفي وقتها المناسب، ورصد الحصائل. وأظهرت التحاليل السابقة أن الإنفاق العالمي يقل بكثير عن المطلوب لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (هاتون وبارترام، ٢٠٠٨)، وأظهرت تحاليل الإنفاق الإقليمي في أفريقيا، على سبيل المثال، أن الإنفاق يبلغ ربع المطلوب لمياه الشرب وحدها (فوستر وبرسينيو-غارمنديا، ٢٠١٠). وكان عدم كفاية تمويل الهياكل الأساسية للإصحاح ومياه الشرب وتشغيل وصيانة هذه الهياكل على المدى الطويل أكثر عقبة ذكرها المجيبون على استبيان تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب.

٣-١ مصادر التمويل ومقدار ما يُنفق

يُعد تمويل المياه والإصحاح لازماً للاستثمارات الرأسمالية الجديدة وللنفقات المتجددة والتشغيل (النفقات التشغيلية)، والصيانة الرأسمالية (تكاليف التجديد والتأهيل طويلا الأجل التي عادة ما تسترد كنفقة "استهلاك" سنوية) وأي تكاليف لرأس المال (سداد الفوائد على القروض وأي أرباح مستحقة للمساهمين). ويمكن أن يتأتى تمويل تكاليف المياه والإصحاح هذه من ثلاثة مصادر رئيسية ألا وهي: "التعريفات" التي تتمثل في التمويل الذي يسهم به مستخدمو خدمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية (والتي تشمل أيضاً قيمة العمل والاستثمارات المادية للأسر المعيشية التي تدير إمدادات المياه الخاصة بها بنفسها)؛ و"الضرائب" التي تتمثل في التمويل المتأتي من الضرائب المحلية التي توجهها الحكومات المركزية والإقليمية والمحلية إلى القطاع؛ و"التحويلات" التي تتمثل في التمويل الذي تقدمه الجهات المانحة والمؤسسات الخيرية. وتشمل التحويلات المنح والقروض الميسَّرة، مثل تلك التي يقدمها البنك الدولي، والتي تشتمل على عنصر من عناصر المنحة في شكل سعر فائدة مخفَّض أو فترة سماح. وترد مناقشة هذه المصادر الثلاثة في الملحق "ب"، وهو فرع مواضيعي خاص من أفرع *تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب* يستعرض الحالة الراهنة للبيِّنات الخاصة بالتدفقات المالية الموجَّهة إلى القطاع، ويقترح منهجية لتشجيع وتنسيق الرصد على الصعيد القُطري.

ومن البلدان البالغ عددها ٧٤ بلداً التي شاركت في هذا التقييم، لم يقدم سوى ١٧ بلداً البيانات عن مصادر التمويل، ولم يتمكن سوى ٤ بلدان من تقديم الأرقام الخاصة بمساهمة الأسر المعيشية عن طريق دفع الرسوم. ويوضح الجدول ٣-١ هذه المساهمات التي تتراوح ما بين ٣٠٪ و٦١٪ من إجمالي تمويل الإصحاح ومياه الشرب الوارد من المصادر كافة، والشامل للاستثمارات الرأسمالية والتكاليف المتجددة. وتؤكد هذه البيانات المحدودة نتائج التقارير السابقة (البنك الدولي، ٢٠٠٨؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٠٩أ) التي أشارت إلى أن مساهمة الأسر المعيشية تشكل جزءاً كبيراً من التمويل الموجَّه إلى الإصحاح ومياه الشرب.

وقد أُجري تحليلان لتحديد نسب المساهمة من مختلف المصادر في التمويل الموجَّه إلى الإصحاح ومياه الشرب. واقتصر التحليل الأول على تقدير البيانات المالية عن الضرائب والتحويلات من البلدان السبعة عشر المجيبة. ويبين هذا التحليل أن الحكومة المركزية مازالت المصدر الرئيسي للاستثمار في الإصحاح ومياه الشرب في معظم البلدان التي شملها الاستقصاء، إذ إنها تقدم نصف التدفقات المالية التي أفادت بها البيانات والتي تبلغ ١٩,٨ مليار دولار أمريكي (الشكل ٣-١).

وغطى التحليل الثاني جميع مصادر التمويل الثلاثة - التعريفات التي تسددها الأسر المعيشية، والضرائب والتحويلات - ولكن نطاقه اقتصر بطبيعة الحال على البلدان الأربعة التي تمكنت من تقديم هذه المجموعة الكاملة من البيانات. ويُشير هذا التحليل إلى أن مساهمة الأسر المعيشية تمثل جزءاً كبيراً من الاستثمارات في هذه البلدان الأربعة، حيث بلغت نسبتها ٤٤٪ من التمويل، مقارنة بالحكومة الوطنية، التي ساهمت بنسبة ١٨٪ فقط من مبلغ ١٠,١ مليارات دولار أمريكي المخصص لتمويل المياه والإصحاح وفقاً للبيانات (الجدول ٣-١).

وتؤكد هذه البيانات على أهمية المساهمات المالية من التعريفات التي تسددها الأسر المعيشية والإمداد الذاتي، ولاسيما فيما يتعلق بالنفقات المتجددة والنفقات الرأسمالية الخاصة بالخدمات غير المرتبطة بالشبكة، وضرورة رصدها في المستقبل.

عادة ما لا يخضع تمويل الأسر المعيشية للقطاع من خلال التعاريف والإمداد الذاتي، للرصد. وتُشير البيانات المحدودة إلى أن تمويل الأسر المعيشية يسهم بنسبة كبيرة من التمويل الكلي للقطاع (الجدول ٣-١).

الجدول ٣-١ مساهمة التعريفات التي تسددها الأسر المعيشية (والتكاليف المرتبطة بالإمداد الذاتي)

البلد	مساهمة التعريفات التي تسددها الأسر المعيشية في التمويل الكلي للقطاع	مساهمة التعريفات التي تسددها الأسر المعيشية في التمويل التشغيلي الكلي للقطاع[1]
جمهورية إيران الإسلامية	٦١٪	١٠٠٪
بنغلاديش	٣٦٪	٨٧٪
تايلند	٣٢٪	لا توجد بيانات متاحة
ليسوتو	٣٠٪	٨٢٪

[1] من شأن زيادة نسبة النفقات التشغيلية التي تموَّل من خلال التعريفات التي تسددها الأسر المعيشية تدريجياً إلى ١٠٠٪، أن يتيح استرداد التكاليف المرتبطة بالتشغيل والصيانة البسيطة على نحو مستدام. وبمرور الوقت ينبغي أن يموّل مجموع التعريفات والضرائب النفقات التشغيلية وكذلك الصيانة الرأسمالية الطويلة الأجل وتكاليف الفوائد على القروض.

المصدر: الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١

تعتبر مخصصات ميزانية الحكومة المركزية والمساعدات من المصادر الرئيسية للتمويل، ومن الصعب تحديد المساهمات المحلية ولكن يمكن الإشارة إلى أهميتها وإن لم يكن كبيرة (الشكل ٣-١).

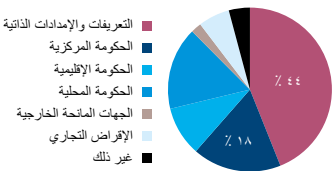

مصادر تمويل الإصحاح ومياه الشرب بما في ذلك التعريفات التي تدفعها الأسر المعيشية والإمدادات الذاتية (٤ بلدان، ١٠,١ مليار دولار أمريكي)

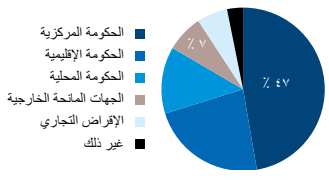

مصادر تمويل الإصحاح ومياه الشرب باستثناء الأسر المعيشية (١٧ بلداً، ١٩,٨ مليار دولار أمريكي)

الشكل ٣-١ مصادر تمويل الإصحاح ومياه الشرب

المصدر: الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١

الدعم الخارجي

في العديد من البلدان المجيبة، مازالت المعونة الإنمائية الخارجية تمثل مصدراً رئيسياً لتمويل الإصحاح ومياه الشرب (الجدول ٣-٢)، وذلك في المقام الأول بالنسبة إلى الاستثمارات الرأسمالية. وفي هذه الحالات، يُعد التنسيق المحكم بين الجهات المانحة والمواءمة مع أولويات الاستثمار في مجال المياه والإصحاح والنظافة الصحية ضروريين. وتُشير بيانات تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب إلى أن آليات التنسيق تتوافر على الأرجح في البلدان التي لديها جهات مانحة متعددة.

وكما سيرد بمزيد من التفصيل في الفرع ٦، بلغت المعونة الإنمائية الموجَّهة إلى الإصحاح ومياه الشرب في عام ٢٠٠٩ أكثر من ٨,٩ مليارات دولار أمريكي. وتتضمن البلدان المتلقية الرئيسية فيما يتعلق بمقدار المعونة الصين، والهند، وإندونيسيا، وبيرو، وتركيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وفييت نام، حيث تلقت هذه البلدان ما يزيد على ١,٥ مليار دولار أمريكي من المعونة السنوية المخصصة للإصحاح والمياه (متوسط الثنائية ٢٠٠٨-٢٠٠٩). وتتكون المساعدة الإنمائية الرسمية الموجَّهة إلى البلدان المتوسطة الدخل مثل الصين والهند وتركيا، في المقام الأول من القروض التي تبلغ نسبة المنحة التي تنطوي عليها ٢٥٪ على الأقل. وشكلت المعونة المخصصة للإصحاح ومياه الشرب أكثر من ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٧ بلدان على النحو الموضح في الجدول ٣-٣ب.

ويقدم الفرع ٦ المزيد من التفاصيل عن الدعم المالي الخارجي المخصص للمياه والإصحاح والنظافة الصحية.

يُعد الدعم الخارجي مصدراً رئيسياً للتمويل بالنسبة إلى بعض البلدان، ما يسلط الضوء على ضرورة التنسيق المحكم بين الجهات المانحة والمواءمة مع أولويات الاستثمار في القطاع (الجدول ٣-٢).

الجدول ٣-٢ البلدان المجيبة التي أفادت بأن نسبة التمويل من الجهات المانحة تزيد على ٢٥٪

البلد	التمويل من الجهات المانحة (كنسبة من التمويل الحكومي)	الجهات المانحة الرئيسية[1]	عدد الجهات المانحة	تطبيق النهج الشامل للقطاع أو إطار قطاعي آخر في مجال المياه والإصحاح	تنفيذ خطة استثمار
مدغشقر	٢٦	البنك الدولي، مصرف التنمية الأفريقي، الاتحاد الأوروبي	١٢	نعم	نعم
هندوراس	٣٩	أسبانيا، اليابان، البنك الدولي	١٤	يجري تحديدها	قيد الإعداد
كينيا	٤١	ألمانيا، البنك الدولي، فرنسا	٢٤	نعم	قيد الإعداد
أفغانستان	٤٦	البنك الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا	١٣	يجري تحديدها	إمدادات المياه الريفية
اليمن	٤٦	البنك الدولي، ألمانيا، هولندا	١٢	نعم	نعم
بنغلاديش	٦٣	مصرف التنمية الآسيوي، اليابان، البنك الدولي	١٩	مياه الشرب فقط	نعم
ليسوتو	٦٧	أيرلندا، البنك الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية	٩	مياه الشرب فقط	الإمدادات الحضرية والريفية

المصادر: الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٢)

لايزال العديد من البلدان النامية تعتمد على المعونة الخارجية فيما يتعلق بقطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية وتمثل المعونة الخارجية أكثر من ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في سبعة بلدان نامية. ويقع بلد أفريقي واحد في صدارة البلدان المتلقية للمعونة الموجهة إلى القطاع (الجدول ٣-٣).

الجدول ٣-٣ البلدان التي تصدرت قائمة متلقي المعونة الموجَّهة إلى الإصحاح والمياه في الثنائية ٢٠٠٨–٢٠٠٩

أ) البلدان التي تصدرت قائمة متلقي المعونة الموجَّهة إلى القطاع من حيث المبلغ بالدولار (المساعدة الإنمائية الرسمية)

البلد	متوسط مدفوعات الجهات المانحة الموجَّهة إلى الإصحاح ومياه الشرب، ٢٠٠٨–٢٠٠٩ (بملايين الدولارات الأمريكية)	تمويل الجهات المانحة الموجَّه إلى المياه والإصحاح والنظافة الصحية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
الصين	٢٩٦	٠,٠١
فييت نام	٢٧٤	٠,٢٩
الهند	٢٥٢	٠,٠٢
تركيا	١٦٧	٠,٠٣
جمهورية تنزانيا المتحدة	١٦١	٠,٧٧
إندونيسيا	١٥٧	٠,٠٣
بيرو	١٣٩	٠,١١

ب) البلدان التي تصدرت قائمة متلقي المعونة الموجَّهة إلى القطاع من حيث النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (المساعدة الإنمائية الرسمية)

البلد	متوسط مدفوعات الجهات المانحة الموجَّهة إلى الإصحاح ومياه الشرب، ٢٠٠٨–٢٠٠٩ (بملايين الدولارات الأمريكية)	تمويل الجهات المانحة الموجَّه إلى المياه والإصحاح والنظافة الصحية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
تيمور - لشتي	١١	١,٩٤
ساموا	٩	١,٨٠
بوروندي	١٧	١,٣١
نيكاراغوا	٧٤	١,٢٠
ليسوتو	٢١	١,١٨
ليبيريا	١٠	١,١٥
هايتي	٦٩	١,٠٥

المصادر: البنك الدولي (٢٠١١)؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٢)

[1] تلقت الصين فضلاً عن المعونة السنوية التي بلغت في المتوسط ٢٩٦ مليون دولار أمريكي، قروضاً غير ميسرة موجَّهة إلى المياه والإصحاح بلغت قيمتها في المتوسط ٣٣٢ مليون دولار أمريكي في الثنائية ٢٠٠٨-٢٠٠٩.
[2] بيانات صادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي باستثناء بنغلاديش.

٣-٢ تخصيص الموارد: ما الذي ينفق المال عليه؟

يتمثل أحد أساليب قياس الالتزام السياسي والأولوية، في مبلغ الأموال العامة التي تُنفق على الإصحاح ومياه الشرب، والذي يقدر كاتجاه عام أو يُقارن بالإنفاق على القطاعات الأخرى. على سبيل المثال حدد الموقعون على إعلان إيثكويني غاية تتمثل في إنفاق ٠,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي على الإصحاح. وفي الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١ أبلغ عدد محدود من البلدان المجيبة (١٣ من أصل ٧٤) عن النفقات الإجمالية على الإصحاح ومياه الشرب الصادرة فقط عن الحكومة ومصادر التمويل الخارجية (الجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية ومؤسسات الإقراض التجارية). وفي حالة البلدان المجيبة التي لديها بيانات كافية قورنت هذه النفقات بالناتج المحلي الإجمالي. وبلغ متوسط الإنفاق السنوي على الإصحاح ومياه الشرب، الشامل للضرائب (الحكومة المحلية) والتحويلات (الجهات المانحة)، وغير الشامل لإنفاق الأسر المعيشية، ٠,٧٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

تراوح الإنفاق الحكومي (من الضرائب والتحويلات) على الإصحاح ومياه الشرب ما بين ٠,٣٧٪ و٣,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي (الشكل ٣-٢).

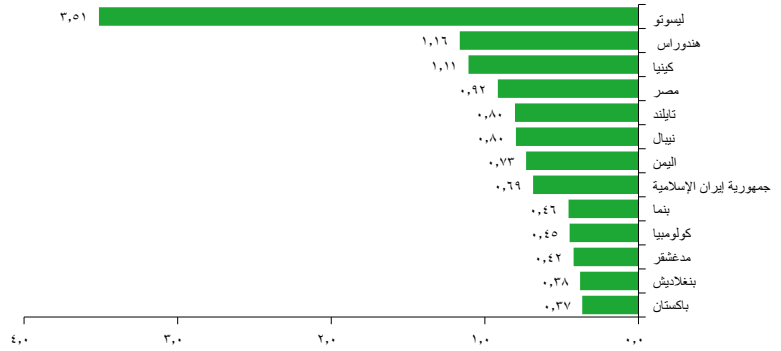

الشكل ٣-٢ الإنفاق العام (من التمويل المتأتي من الضرائب المحلية والتحويلات الخارجية) على الإصحاح ومياه الشرب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بيانات عام ٢٠١٠)

ملحوظة: لم يبلّغ جميع البلدان عن المساهمات من الحكومات الإقليمية والمحلية (أي مصر وكينيا واليمن).

المصادر: الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١؛ البنك الدولي (٢٠١٢)

تشير البيانات الموجزة الصادرة عن البلدان المجيبة إلى أن متوسط الإنفاق الحكومي على الإصحاح ومياه الشرب يمثل ثلث الإنفاق على الصحة وسدس الإنفاق على التعليم (الجدول ٣-٤).

الجدول ٣-٤ الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم والمياه والإصحاح والنظافة الصحية

البلد	الإنفاق الحكومي على الصحة (النسبة من الناتج المحلي الإجمالي)[١]	الإنفاق الحكومي على التعليم (النسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	الإنفاق الحكومي على الإصحاح ومياه الشرب (النسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
بنغلاديش	١,١	[٢]٢,٤	٠,٤
كولومبيا	٥,٤	٤,٧	٠,٥
مصر[٣]	١,٩	[٢]٣,٨	٠,٩
هندوراس	٤,٦	—	١,٢
الهند	١,٣	—	٠,٢
جمهورية إيران الإسلامية	٢,٣	٤,٧	٠,٧
كينيا[٣]	٢,١	[١]٦,٩	١,١
ليسوتو	٨,٤	—	٣,٥
مدغشقر	٢,٧	٣,٢	٠,٤
نيبال	١,٧	٤,٧	٠,٨
بنما	٦,١	[٢]٣,٨	٠,٥
تايلند	٣,٧	٤,١	٠,٨
اليمن[٣]	١,٤	—	٠,٧
الحد الأدنى	١,١	٣,٢	٠,٢
الحد الأقصى	٨,٤	١٤,٠	٣,٥
المتوسط	٢,٣	٥,٥	٠,٧

[١] بيانات عام ٢٠١٠.
[٢] بيانات عام ٢٠٠٨.
[٣] لم يبلغ جميع البلدان عن المساهمات من الحكومات الإقليمية والمحلية.

المصادر: الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١؛ اليونسكو (٢٠١٢)؛ منظمة الصحة العالمية (٢٠١٢)؛ البنك الدولي (٢٠١٢)

زيادة مخصصات الميزانية للإصحاح ومياه الشرب

تعلقت نسبة كبيرة من الالتزامات التي قُطعت في الاجتماع الرفيع المستوى لشراكة الإصحاح والمياه للجميع في عام ٢٠١٠ بزيادة مخصصات المياه والإصحاح في ميزانيات البلدان النامية نفسها. وقُطع في هذا الصدد أكثر من ٢٠ التزاماً محدداً من جانب ١٢ بلداً. وتبرز بعض هذه الالتزامات لأنها تأثرت تأثراً كبيراً بعملية الاجتماع الرفيع المستوى، ولأن البلدان قد أبلغت عن وفائها بالالتزام أو عن إحرازها تقدم جيد صوب الوفاء بها.وحققت غانا تقدماً في زيادة مخصصاتها للمياه والإصحاح في ميزانية عام ٢٠١١، مما أوجد باباً في الميزانية حددت فيه مخصصات للأنشطة المتعلقة بالتزامات الاجتماع الرفيع المستوى لعام ٢٠١٠ للبلد. وأفادت تيمور - لشتي بتحقيق تقدم في زيادة استثمار الحكومة في قطاع المياه والإصحاح من مليوني دولار أمريكي في عام ٢٠٠٩ إلى ١١,٢ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٠ ثم ٣٥ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١١.

النفقات الرأسمالية مقارنة بنفقات التشغيل والصيانة المتجددة

كما ذُكر سابقاً، أشارت البلدان المجيبة إلى عدم كفاية الموارد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والغايات القُطرية. ولذا فمن الأهمية موازنة الموارد المالية المحدودة بين الاستثمارات الجديدة لتقديم الخدمات إلى الفئات التي تفتقر إليها وبين النفقات المتجددة المتعلقة بالحفاظ على الاستثمارات القائمة بالفعل. ومع زيادة مستويات التغطية، تزداد الأصول الرأسمالية والحاجة إلى الإيرادات لتغطية التكاليف المتجددة المتعلقة بالموارد البشرية وقطع الغيار واللوازم لتشغيل وتأمين صيانة النُظم القائمة على المدى الطويل. ولكن، وكما يتبين من الشكل ٣-٣أ وُجه ٣١٪ من التمويل الذي أُنفق على المياه والإصحاح والنظافة الصحية في ١١ بلداً مجيباً، إلى التشغيل والصيانة. ونظراً لأن معظم البلدان قد أبلغت عن عدم كفاية برامج التشغيل والصيانة الخاصة بإمدادات المياه الريفية، وأن هيئات المرافق الحضرية كثيراً ما تفتقر إلى الإيرادات الكافية لتغطية تكاليف التشغيل والصيانة (انظر الفرع ٣-٧)، فإن ذلك يُثير التساؤل حول ما إذا كان التمويل المتوفر للتشغيل والصيانة كافياً لاستدامة نُظم المياه والإصحاح والنظافة الصحية. وفضلاً عن ذلك يُشير تقرير التقييم السابق إلى أن ٧٥٪ من الاحتياجات المقدرة من التمويل للإصحاح ومياه الشرب تتألف من تكاليف تشغيل وصيانة الخدمات القائمة المتجددة (هاتون وبارترام، ٢٠٠٨).

مقارنة الإنفاق على الإصحاح بالإنفاق على مياه الشرب

قد يُشير استعراض تفاصيل الإنفاق إلى مشكلات محتملة في كيفية توجيه الموارد المالية. ويشير *تقرير التقييم السنوي العالمي لخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب* ٢٠١٠ إلى أن الإصحاح يشكل نحو خمس التمويل المكرَّس للإصحاح ومياه الشرب معاً. وأشارت البلدان الثلاثة عشر التي تمكنت من تقديم البيانات لهذا التقرير إلى أن ٢٧٪ من إجمالي التمويل المخصص للمياه والإصحاح والنظافة الصحية يُنفق على الإصحاح (الشكل ٣-٣ب). ووفقاً للتقديرات العالمية، تضم هذه البلدان الثلاثة عشر نحو ٩٩٠ مليون شخص ممن يفتقرون إلى مرافق الإصحاح المحسنة، في حين أنها تضم ١٩٠ مليون شخص ممن يفتقرون إلى مصادر مياه الشرب المحسنة. وبتعبير آخر، فإن مرافق الإصحاح غير المحسنة، التي تمثل ٨٤٪ من إجمالي الاحتياجات غير الملباة من خدمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية في هذه البلدان، لا تتلقى سوى ٢٧٪ من إجمالي التمويل الموجه إلى هذا القطاع.

مقارنة الإنفاق في الحضر بالإنفاق في الريف

وبالمثل، فإن الدائرة المجزَّأة التي تمثل الحضر في مقابل الريف في الشكل ٣-٣ج تُشير إلى أنه في ١٠ بلدان مجيبة، ٧٥٪ من النفقات توجَّه إلى المناطق الحضرية. ولكن هذه البلدان العشرة نفسها لديها ٤٤ مليون نسمة من سكان الحضر و١٢٩ مليون نسمة من سكان الريف، ممن يفتقرون إلى مرافق الإصحاح المحسنة أو مياه الشرب من مصدر محسن. ويشكل الأشخاص الذين يفتقرون إلى مرافق الإصحاح المحسنة أو مياه الشرب من مصدر محسن في المناطق الريفية ٧٥٪ ممن لا يحصلون على هذه الخدمات، ولكنهم لا يستفيدون سوى من ٢٥٪ من الإنفاق على الإصحاح ومياه الشرب.

تعزيز النظافة الصحية

قدمت سبعة بلدان مجيبة بيانات عن الإنفاق على التوعية بشأن النظافة الصحية وتعزيزها. وتراوحت المبالغ التي تنفق على برامج التوعية بشأن النظافة الصحية وتعزيزها على صعيد هذه البلدان المجيبة بين ٠,٣٪ و٨,٢٪ من إجمالي الإنفاق العام الموجَّه إلى المياه والإصحاح والنظافة الصحية الذي تشير إليه البيانات. وأبلغ كل من أفغانستان وبنغلاديش وكينيا عن تخصيص نسبة قدرها ٤٪ من إجمالي الإنفاق على المياه والإصحاح والنظافة الصحية للتوعية بشأن النظافة الصحية وتعزيزها.

تحول البيانات المحدودة عن الإنفاق على الإصحاح ومياه الشرب دون إصدار بيانات عالمية بشأن المخصصات المالية المتأتية من الضرائب والتحويلات، ولكنها تشير إلى كيفية توجيه النفقات (الشكل ٣-٣).

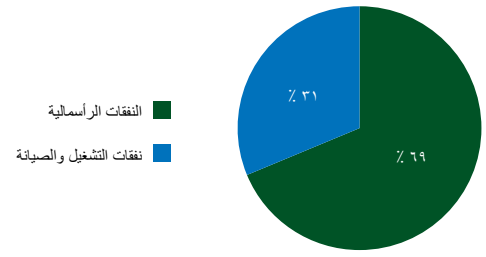

أ) النفقات الرأسمالية في مقابل النفقات الخاصة بالصيانة
(١١ بلداً، ١٢,٦ مليار دولار أمريكي)

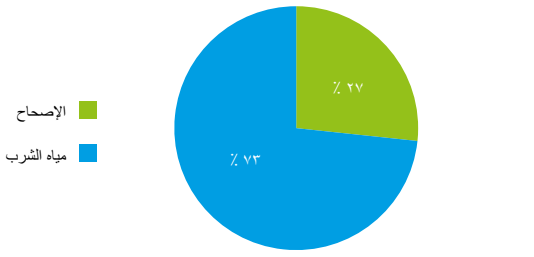

ب) الإنفاق على الإصحاح في مقابل الإنفاق على مياه الشرب
(١٣ بلداً، ١٢,٧ مليار دولار أمريكي)

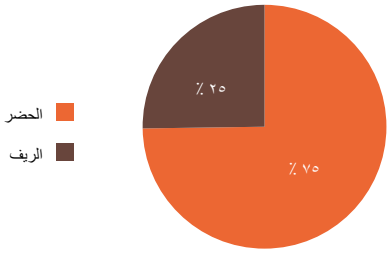

ج) الإنفاق في الحضر في مقابل الإنفاق في الريف
(١٠ بلدان، ٧,٦ مليارات دولار أمريكي)

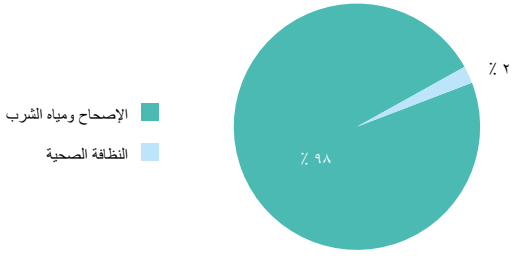

د) الإنفاق على التوعية بشأن النظافة الصحية في مقابل النفقات الأخرى الخاصة بالقطاع
(٧ بلدان، ٥,١ مليارات دولار أمريكي)

الشكل ٣-٣ توزيع النفقات وفقاً للفئات المختلفة

المصدر: الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١

تمويل تشغيل وصيانة إمدادات المياه الريفية

من الواضح أن التمويل والدعم التقني الموجَّهين إلى تشغيل وصيانة إمدادات المياه الريفية غير كافيين حيث إن: ٤٧ من أصل ٧٠ بلداً أفاد بعدم وجود برامج للصيانة أو بأنها محدودة من حيث الفعالية أو النطاق. وتُشير نتائج التقييم إلى نطاق من العوامل المسببة لذلك، بما في ذلك عدم كفاية سلسلة الإمداد الخاصة بقطع الغيار، وقِدم قوائم الجرد في مراكز المياه الريفية أو عدم وجودها. وترد مناقشة مدى كفاية التمويل المخصص لاستدامة تشغيل إمدادات المياه الحضرية في نهاية هذا الفرع.

٣-٣ استخدام الأموال المُلتزم بها

يُعد صرف الأموال المُلتزم بها على نحو فعال ومناسب التوقيت جانباً آخر من جوانب نُظم التمويل الفعالة. وكان تدني معدلات الصرف السنوية للميزانيات المخصصة بسبب طول العمليات الخاصة بالمشتريات وثقل الأعباء الإدارية، ضمن ما أشار إليه العديد من البلدان من عقبات حالت دون بلوغ غايات التخطيط الخاصة بالإصحاح ومياه الشرب (الشكل ٣-٤).

وفي الإمكان تحسين استخدام المعونة بتحسين التنسيق بين الجهات المانحة والمواءمة مع الإجراءات القُطرية. ومثالاً على ذلك فقد تحسنت مواءمة القطاع في إثيوبيا من جانب شركاء التنمية الرسمية الثلاثة الرئيسيين - البنك الدولي، وإدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، ومصرف التنمية الأفريقي - الذين قاموا جميعهم بالتنسيق بموجب طريقة تمويل موحدة توجَّه من خلال وزارة المالية والتنمية الاقتصادية. وفي الوقت ذاته، فإن معظم شركاء التنمية الرسمية الآخرين في قطاع المياه - وإن كانوا لايزالون يعملون باتباع أسلوب المشروع - قد اعتمدوا النهج الجديد الشامل للقطاع، واستعاضوا عن بعثات المشاريع الفردية المنفصلة والزيارات الميدانية القائمة على المشاريع لتحل محلها الاستعراضات التقنية المشتركة الثنائية السنوات والمنتدى السنوي لأصحاب المصلحة المتعددين في مجال المياه والإصحاح والنظافة الصحية.

متوسط معدلات استيعاب الالتزامات الرأسمالية للحكومة المركزية متدنٍ ويتجه إلى مزيد من الهبوط (الشكل ٣-٤).

الإصحاح، استيعاب الأموال المحلية الملتزم بها، ٢٠١١

مياه الشرب، استيعاب الأموال المحلية الملتزم بها، ٢٠١١

ما هي النسبة المستخدمة من الالتزامات الرأسمالية المحلية؟

- أكثر من ٧٥٪ من الالتزامات المحلية المخصصة للحضر والريف
- أكثر من ٧٥٪ من الالتزامات المحلية المخصصة للحضر أو الريف
- ٥٠-٧٥٪ من الالتزامات المحلية
- أقل من ٥٠٪ من الالتزامات المحلية المخصصة للحضر أو الريف
- أقل من ٥٠٪ من الالتزامات المحلية المخصصة للحضر والريف
- غير مشارك في الدراسة الاستقصائية
- لا توجد بيانات متاحة
- لا ينطبق

معدلات الاستيعاب – الالتزامات المحلية، ٢٠١١

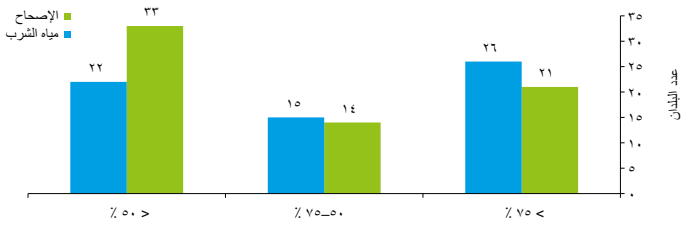

الاتجاه من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١١ (٣٨ بلداً)

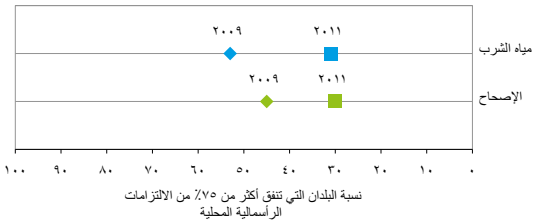

الشكل ٣-٤ ما هي النسبة المستخدمة من الالتزامات الرأسمالية للجهات المانحة؟

المصادر: الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١ (٧٤ بلداً مجيباً)؛ وتقارير استعراض حالة البلدان والدراسة الاستقصائية القُطرية للتقييم السنوي العالمي لخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب ٢٠٠٩-٢٠١٠

أُجري تحليل لتحديد البلدان التي لديها قدرة عالية أو ضعيفة على استخدام أو استيعاب الأموال في مقابل احتياجاتها لتمويل القطاع. ولتنفيذ ذلك أُنشئ مؤشر "القدرة الاستيعابية" المالية الذي تم بموجبه تجميع إجابات البلدان بشأن برامج الاستثمار، والقدرة على استيعاب التمويل المحلي وتمويل الجهات المانحة، وما إذا كانت مستويات تمويل الحكومات المحلية وجهات التشغيل تتواءم مع السياسات الرامية إلى تحقيق اللامركزية. وقد قورن هذا المؤشر بإجابات البلدان بشأن كفاية التمويل. وتؤكد النتائج البيِّنات السابقة (منظمة المعونة المائية، ٢٠١١ب) وتشير إلى أن أشد البلدان احتياجاً، والتي تفتقر في الوقت ذاته إلى القدرة على استيعاب وإنفاق التمويل بفعالية، يعوقها عدم إقبال الممولين على الاستثمار، ما يُسفر عن خلق حلقة مفرغة. ويشير ذلك إلى أن تحسين تخطيط الاستثمار والمشتريات المالية من شأنه أي يؤثر إيجاباً على تحسين كفاية التمويل وخلق حلقة مثمرة. والنتائج الخاصة بمياه الشرب الحضرية موضحة في الشكل ٣-٦.

جمهورية تنزانيا المتحدة تحدد العوامل المؤدية إلى سوء استخدام المعونة

حدد استعراض الإنفاق العام على قطاع المياه والإصحاح في جمهورية تنزانيا المتحدة في عام ٢٠٠٩ (فان دن برغ وآخرون، ٢٠٠٩) أن السبب الرئيسي لسوء استخدام المعونة هو عدم إمكانية التنبؤ بمدفوعات الجهات المانحة. "ويرتبط عدم إمكانية التنبؤ بالعوامل التالية: (١) عدم مواءمة تخطيط وتنفيذ تمويل الجهات المانحة مع الجدول الزمني لميزانية الحكومة، ولاسيما إذا كان بلدا الحكومة والجهة المانحة يعملان وفقاً لسنوات مالية مختلفة؛ (٢) واستخدام نُظم متوازية تؤدي إلى صعوبة الحصول على معلومات كاملة عن تدفقات المساعدة المتوقعة؛ (٣) والطابع الموسمي الذي يتسم به تنفيذ المشاريع." وتتفاقم أوجه عدم الكفاءة بسبب تشتت تمويل الجهات المانحة، ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعاملات بالنسبة إلى الجهات المانحة والحكومة على حد سواء.

متوسط معدلات استيعاب الالتزامات الرأسمالية للجهات المانحة أكثر انخفاضاً من معدلات استيعاب الالتزامات الرأسمالية المحلية (الشكل ٣-٥)

الأموال المحلية الملتزم بها في مجال الإصحاح، ٢٠١١

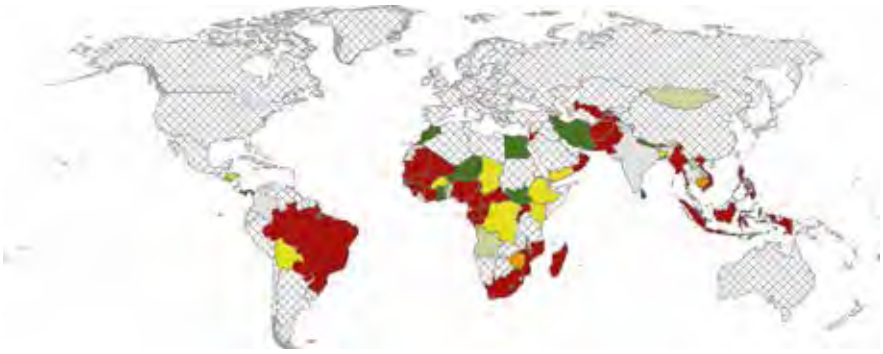

الأموال المحلية الملتزم بها في مجال مياه الشرب، ٢٠١١

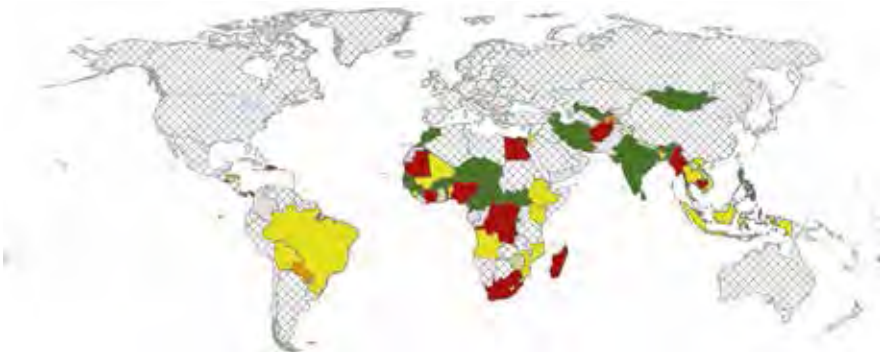

ما هي النسبة المستخدمة من الالتزامات الرأسمالية المحلية للجهات المانحة؟

- أكثر من ٧٥٪ من التزامات الجهات المانحة المخصصة للحضر والريف
- أكثر من ٧٥٪ من التزامات الجهات المانحة المخصصة للحضر أو الريف
- ٧٥-٥٠٪ من التزامات الجهات المانحة
- أقل من ٥٠٪ من التزامات الجهات المانحة المخصصة للحضر أو الريف
- أقل من ٥٠٪ من التزامات الجهات المانحة المخصصة للحضر والريف
- غير مشارك في الدراسة الاستقصائية
- لا توجد بيانات متاحة
- لا ينطبق

معدلات الاستيعاب – التزامات الجهات المانحة، ٢٠١١

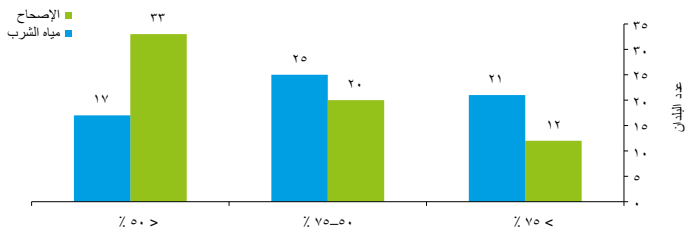

الاتجاه من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١١ (٣٨ بلداً)

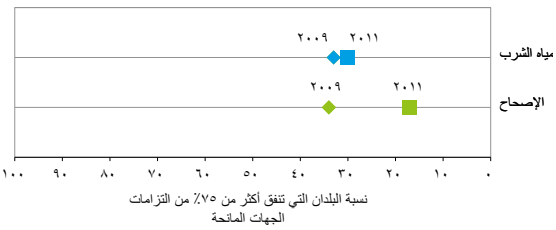

الشكل ٣-٥ ما هي النسبة المستخدمة من الالتزامات الرأسمالية للجهات المانحة؟

المصادر: الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١ (٧٤ بلداً مجيباً)؛ وتقارير استعراض حالة البلدان والدراسة الاستقصائية القُطرية للتقييم السنوي العالمي لخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب ٢٠٠٩-٢٠١٠

الملاحظات الرئيسية المتعلقة بالاستيعاب المالي

ألقى تقرير حديث لمنظمة المعونة المائية (منظمة المعونة المائية، ٢٠١١أ) الضوء على الملاحظات الرئيسية المتعلقة بالاستيعاب المالي المشتركة بين قطاعات الهياكل الأساسية، ألا وهي:

- يُعد ارتفاع معدلات الاستيعاب على ما يبدو مؤشراً جيداً على صحة وفعالية القطاع بصفة عامة.
- تُشير مقارنة قطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية بالقطاعات الأخرى إلى أن المسائل العامة، مثل جودة الإدارة المالية العامة أو التقدم المحرز في تحقيق اللامركزية، لها تأثير على جميع قطاعات الخدمات الأساسية.
- ويزداد احتمال نقص الإنفاق في الميزانيات الرأسمالية عنه في الميزانيات المتجددة، ولذا فإن طبيعة قطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية التي تتسم بكثافة رأس المال النسبية تجعلها أكثر عرضة لضيق الاستيعاب؛ وكذلك فقد تكون إجراءات المشتريات قد أسهمت أيضاً في مشكلات الاستيعاب الخاصة بقطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية على وجه التحديد.
- وكذلك فإن تمويل الجهات المانحة أكثر تعرضاً للتأخير وانخفاض الإنفاق من التمويل الوطني. ونظراً لأن معظم تمويل الجهات المانحة يخصص للميزانيات الرأسمالية، فإن هذه النقطة تتداخل مع النقطة السابقة، ولكن البيّنات تُشير إلى أن متطلبات الجهات المانحة الخاصة بالمشتريات والتبليغ تفرض عبئاً أكبر من اللازم على قدرة الحكومة التي تعاني أصلاً من كثرة أعبائها.
- وتزداد التحديات التي تواجه الاستيعاب الفعال على صعيد القطاعات كافة في البلدان الهشة.

العديد من البلدان المجيبة نفسها التي أشارت إلى عدم توفر التمويل كعقبة قد لا يكون لديها برنامج للاستثمار، أو تنخفض لديها معدلات استخدام التمويل المحلي وتمويل الجهات المانحة الخارجية (الشكل ٣-٦).

الشكل ٣-٦ كفاية التمويل في مقابل القدرة على الاستثمار والاستيعاب (مياه الشرب الحضرية).

* ملحوظة: يستند المؤشر إلى مجموع درجات أربعة أسئلة، وهي: (١) هل هناك برنامج استثمار ينفذ؟؛ (٢) ما هي النسبة المستخدمة من الالتزامات الرأسمالية للجهات المانحة؟؛ (٣) ما هي النسبة المستخدمة من الالتزامات الرأسمالية المحلية؟؛ (٤) هل التمويل يتواءم مع سياسات تطبيق اللامركزية؟ وهذا التحليل مثل التحليلات الأخرى التي يشتمل عليها التقرير، يستند إلى البيانات التي أبلغت عنها البلدان تبليغاً ذاتياً.

المصدر: الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١ (٥٧ بلداً مجيباً)

٣-٤ الرصد المالي والشفافية: كيف يمكننا تتبع المبالغ التي تُنفق؟

يمكن أن يسترشد توجيه الموارد بالرصد الشامل للميزانيات والنفقات على المستويات المختلفة للحكومة. فهذا الرصد يوفر فهماً أفضل لمعدلات الاستيعاب النسبية وفعالية السياسات والبرامج، ويمكن أن يتيح فهماً أعمق لفعالية تكلفة النهوج المستخدمة لتحقيق غايات القطاع. وأشار عدد من البلدان المجيبة إلى أن غياب إطار للرصد وعدم التقييم المالي في أعقاب المشاريع يفرض قيوداً على التخطيط المالي.

وتمكن شفافية الميزانيات ونشر البيانات المالية أصحاب المصلحة من تحديد الأولويات ومصادر التمويل والفجوات المحتملة. ويوضح الشكل ٣-٨ كيف تتقدم البلدان المجيبة في مجال شفافية الميزانية وشمولها.

وسيواصل هذا التقرير مناقشة التمويل (في الملحق "ب") بالتركيز على وضع منهجية موحَّدة لتتبع التدفقات المالية الموجَّهة إلى الإصحاح ومياه الشرب على الصعد الوطنية. ومن شأن إمكانية تتبع التدفقات المالية أن تساعد الحكومات في صنع القرار وأن تحدد جدوى زيادة الاستثمار في قطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية ككل.

يفتقر أكثر من ٦٠٪ من البلدان إلى نُظم إدارة المعلومات المالية أو يستخدم نظاماً لا يوفر سوى معلومات جزئية (الشكل ٣-٧).

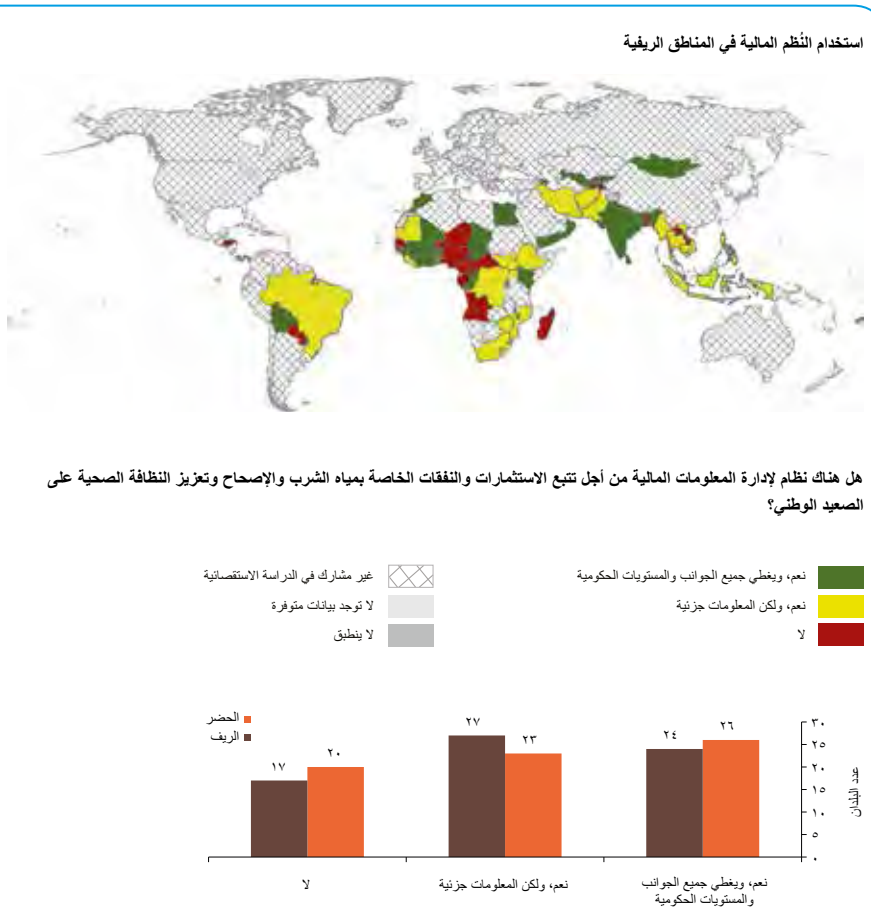

الشكل ٣-٧ هل هناك نظام لإدارة المعلومات المالية من أجل تتبع الاستثمارات والنفقات الخاصة بمياه الشرب والإصحاح وتعزيز النظافة الصحية على الصعيد الوطني؟

المصدر: الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١ (٧٤ بلداً مجيباً)

لا تتوافر معلومات الميزانية والإنفاق المجمعة فيما يتعلق بالإصحاح سوى في ٤٠٪ من البلدان المجيبة حسب ما تفيد المعلومات (الشكل ٣-٨).

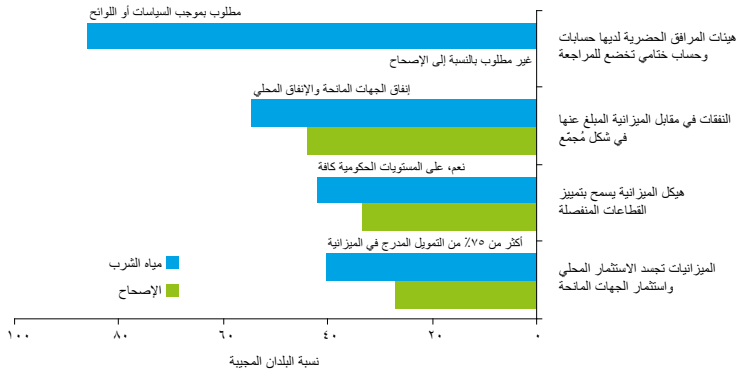

الشكل ٣-٨ اكتمال البيانات المالية والشفافية

المصدر: الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١ (٧٤ بلداً مجيباً)

٣-٥ برامج الاستثمار في القطاع: هل تعرف البلدان مقدار ما سينبغي عليها إنفاقه في المستقبل؟

تساعد برامج الاستثمار على تحديد الاحتياجات الرأسمالية وأولوياتها، ومواءمة الموارد المتوقعة مع تكاليف الهياكل الأساسية والبرامج، وتحسين التنسيق بين الحكومات وإمكانية التنبؤ بالميزانية والنفقات وشفافيتها. وقد أشار العديد من البلدان إلى وضع برامج الاستثمار أو تنفيذها كأحد الإنجازات المهمة التي تمت في السنوات الأخيرة. ويمكن ربط هذه البرامج أيضاً بعملية التخطيط المالي الاستراتيجي التي تجيب عن أسئلة مثل من ينبغي أن يدفع (المستخدمون أم دافعو الضرائب أم الجهات المانحة مثلاً) مقابل ماذا (أي النفقات التشغيلية/ الرأسمالية، المياه/ الإصحاح، المناطق الريفية/ الحضرية/ المحيطة بالمدن) وما الذي ينبغي أن يكون عليه مستوى الخدمات في المستقبل. وتحدد عملية التخطيط المالي الاستراتيجي مقدار الأموال اللازمة ومصدر هذه الأموال (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٠٩ب).

"زاد الإنفاق المتوسط الأجل المخطط له لتطوير مرافق الإصحاح في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ أربعة أضعاف مقارنة بميزانية الإصحاح للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩". إندونيسيا ٢٠١١ الإجابة على الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب

قد تكون برمجة الاستثمار في مجال المياه والإصحاح والنظافة الصحية في تحسن على الصعيد العالمي، حيث وضع ٦٢٪ من البلدان المجيبة برامج الاستثمار الخاصة بمياه الشرب، ووضع ٤٠٪ منها برامج الاستثمار الخاصة بالإصحاح (الشكل ٣-٩).

برامج الاستثمار الخاصة بالإصحاح، ٢٠١١

برامج الاستثمار الخاصة بمياه الشرب، ٢٠١١

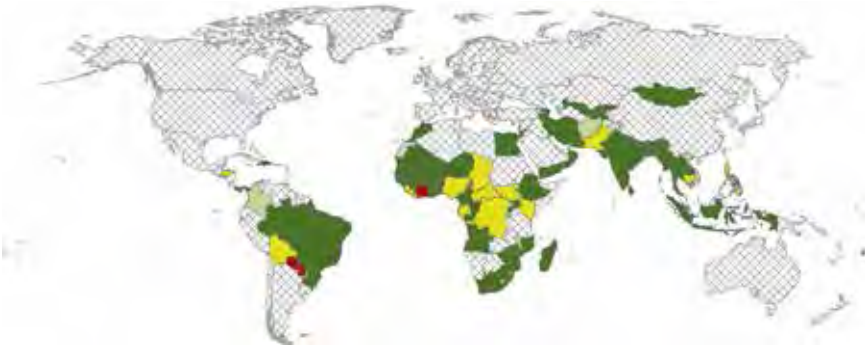

هل هناك برنامج استثمار متفق عليه ومنشور؟

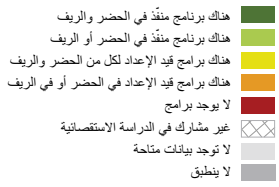

الحالة الراهنة لبرامج الاستثمار، ٢٠١١

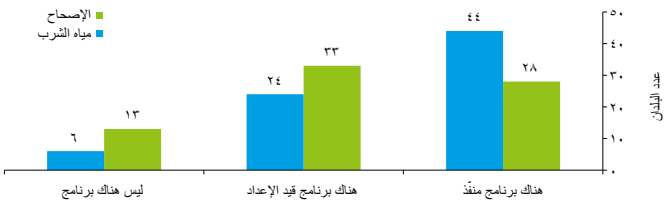

الاتجاه من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١١ (٣٨ بلداً)

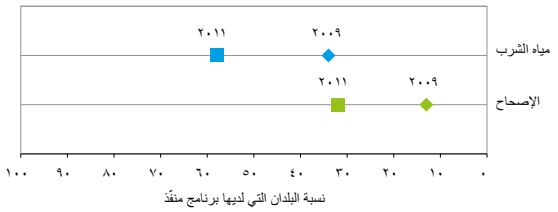

الشكل ٣-٩ هل هناك برنامج للاستثمار تم الاتفاق عليه ونشره؟

المصادر: الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١ (٧٤ بلداً مجيباً)؛ وتقارير استعراض حالة البلدان والدراسة الاستقصائية القُطرية للتقييم السنوي العالمي لخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب ٢٠٠٩-٢٠١٠

٦-٣ كفاية التمويل

أشار *تقرير التقييم السنوي العالمي لخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب ٢٠١٠* (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٠) إلى أن البلدان التي يتوافر لديها التمويل الكافي لبلوغ الغايات التي أعلنت عنها قليلة العدد. وفي الواقع أن المعلومات قد أفادت بأن عشرة بلدان فقط لديها أكثر من ٧٥٪ من التمويل اللازم للإصحاح. وأشارت البيانات الأحدث التي جمعتها الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١ إلى أن مخصصات الميزانية المحلية للإصحاح ومياه الشرب زادت بالنسبة إلى بعض البلدان نتيجة لوضع خطط الاستثمار والالتزام السياسي الأقوى. ولكن معظم البلدان المجيبة مازالت تشير إلى نقص في التدفقات المالية اللازمة لبلوغ الغايات وأن الميزانيات كثيراً ما تعجز عن النفقات المتفق عليها بموجب خطط الاستثمار.

ولإثبات زيادة الإنفاق على الإصحاح ومياه الشرب، تمت مقارنة خمسة من البلدان التي شاركت في الدراسة الاستقصائية القُطرية لعامي ٢٠٠٩ و٢٠١١ على النحو المبين في الجدول ٣-٥. وتبين زيادة الإنفاق على هذا القطاع في أربعة من البلدان الخمسة.

"هناك خطة للاستثمار الاستراتيجي في مجال الإصحاح البيئي معروضة في الوقت الحاضر أمام رئيس الوزراء للموافقة عليها. وسوف تسهم هذه الخطة إسهاماً كبيراً في تحسين تمويل الإصحاح، بزيادة التمويل وإمكانية التنبؤ به وبتوجيه التمويل على نحو أفضل." غانا ٢٠١١
الإجابة على الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب

الجدول ٣-٥ مقارنة الإنفاق على الإصحاح ومياه الشرب (٢٠٠٨–٢٠١٠)

البلد	النفقات الخاصة بالإصحاح ومياه الشرب (بملايين الدولارات الأمريكية)	
	٢٠٠٨	٢٠١٠
بوركينا فاصو	٢٥٨	١٥٩
كينيا	٢٨٦	٣٥٥
ليسوتو	٣٣	١١٨
مدغشقر	١٣	١٠٧
نيبال	٧٧	١٢٨

المصادر: الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١؛ وتقارير استعراض حالة البلدان والدراسة الاستقصائية القُطرية للتقييم السنوي العالمي لخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب ٢٠٠٩-٢٠١٠

في حين أن الموارد المالية الموجَّهة إلى الإصحاح ومياه الشرب قد زادت في بعض البلدان، فإن التمويل الإجمالي يظل غير كافٍ وفقاً لما تفيد به المعلومات، ولاسيما فيما يتعلق بالإصحاح (الشكل ٣-١٠).

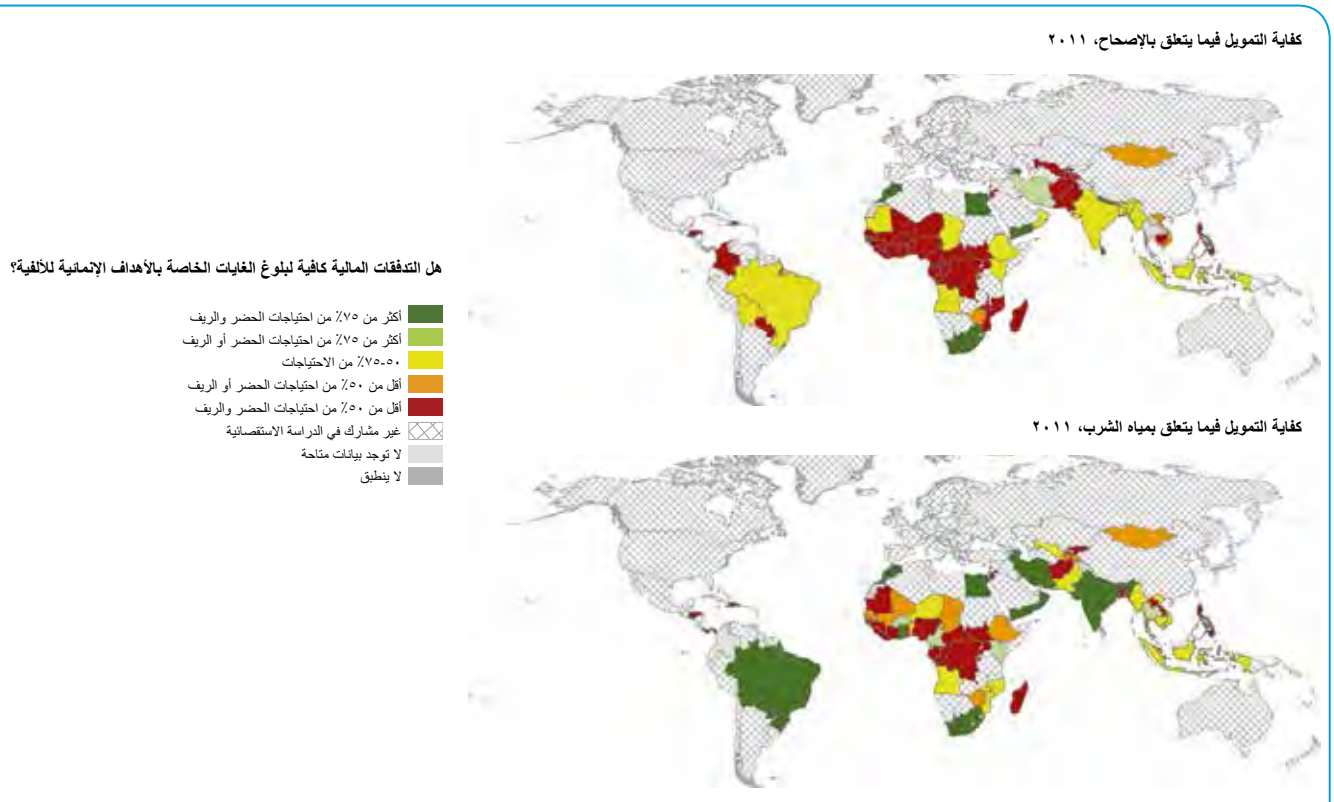

الشكل ٣-١٠ هل التدفقات المالية كافية لتحقيق الغايات الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية؟

المصادر: الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١ (٧٤ بلداً مجيباً)؛ وتقارير استعراض حالة البلدان والدراسة الاستقصائية القُطرية للتقييم السنوي العالمي لخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب ٢٠٠٩-٢٠١٠

٣-٧ كفاية الإيرادات لاستدامة تشغيل إمدادات المياه الحضرية

أفادت البلدان المجيبة على استبيان تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب بأن هيئات المرافق غير قادرة حتى على استرداد تكاليف التشغيل والصيانة البسيطة من خلال رسوم المستهلك، ناهيك عن التكاليف المهمة المتعلقة بالصيانة الرأسمالية الطويلة الأجل. وعلق العديد من البلدان المجيبة على سوء حالة الهياكل الأساسية الموجودة، الذي عادة ما يُعزى إلى نقص التمويل المخصص للصيانة الوقائية والتصحيحية. وفيما يتعلق بمياه الشرب، قد يُسفر ذلك عن تدني مستوى الخدمات، أو رداءة نوعية المياه، أو زيادة نسبة المياه غير المدرة للإيرادات. وبمرور الوقت سيزداد تدهور الهياكل الأساسية وسريعاً ما سيؤدي إلى ضرورة استبدال الأصول الرئيسية الأعلى تكلفة.

وهناك ثلاث سياسات أو جوانب تنفيذية في إدارة المياه الحضرية من شأنها أن تؤثر إيجاباً على توليد الإيرادات، ألا وهي:

- إجراء استعراض التعريفات وإدخال التعديلات بموجبها — أشار أكثر من نصف البلدان إلى أن التعريفات الحضرية لا تخضع للاستعراض أو للتعديل بموجب الاستعراض.
- سلطة اتخاذ القرار — أشار أكثر من نصف البلدان إلى أن هيئة مرافق المياه الحضرية لا تتمتع بسلطة اتخاذ القرار فيما يتعلق بتخطيط الاستثمار.
- النجاح في الحد من المياه غير المدرة للإيرادات — أشار ثلاثة أرباع البلدان إلى أن نسبة المياه غير المدرة للإيرادات تزيد على ٢٠٪ من الإنتاج من المياه.

أشار ثلث البلدان إلى أن الإيرادات تغطي أقل من ٨٠٪ من التكلفة التشغيلية للمرافق الحضرية (الشكل ٣-١١).

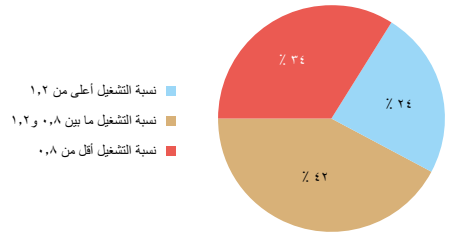

الشكل ٣-١١ هل تغطي رسوم المستخدم تكاليف التشغيل والصيانة البسيطة للمرافق؟

المصدر: الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١ (٦٦ بلداً مجيباً)

الحد من نسبة المياه غير المدرة للإيرادات لتحقيق الإدارة الفعالة للشبكات الحضرية

يمكن أن تُعد المياه التي ينتجها مرفق المياه دون إصدار فاتورة عنها، أي المياه غير المدرة للإيرادات، فضلاً عن المؤشرات الأخرى، مثل الخسائر لكل وصلة مياه أو الخسائر لكل كيلومتر، مؤشراً على سلامة مرفق المياه. وتعادل نسبة المياه غير المدرة للإيرادات التي أشارت إليها البلدان المجيبة على الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١ المتوسط البالغ ٣١٪ لمرافق المياه على صعيد العالم الذي ذكرته الشبكة الدولية لوضع الأسس المرجعية لمرافق المياه والإصحاح (فان دن برغودانيلنكو، ٢٠١١). ومن شأن الحد من نسبة المياه غير المدرة للإيرادات أن يساعد أيضاً على توليد التمويل اللازم للصيانة الرأسمالية والمزيد من الاستثمارات، وأن يحد من العبء على الموارد المائية الشحيحة.

٣-٨ الآثار المترتبة في المستقبل

يوضح هذا الفرع مصادر تمويل المياه والإصحاح والنظافة الصحية وحجمه وكيفية توجيهه. وتشير البيانات المحدودة الواردة إلى أن الأسر المعيشية، والحكومة المركزية، والجهات المانحة الخارجية تساهم جميعها مساهمة كبيرة في تمويل هذا القطاع. وتشير البيانات إلى أن التمويل لا يوجَّه بالضرورة إلى من هم في حاجة إليه، وأن قطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية كثيراً ما يواجه صعوبة في استيعاب التمويل، وأن المخصصات قد تكون غير كافية لدعم استدامة التشغيل والصيانة. ويسلط هذا الفرع الضوء بشدة على نقص المعلومات الوثيقة عن تمويل القطاع. ويؤكد أن البيانات المالية لا يتم عموماً تتبعها على نحو فعال، ومن ثم فهي غير متاحة لتسترشد بها عملية صنع القرار. ولذا فينبغي تعزيز رصد التدفقات المالية من خلال منهجية تكفل المواءمة والقابلية للمقارنة والاتساق، وذلك على وجه السرعة. ويتضمن الملحق "ب" منهجية مقترحة.

اتفاق ليبيريا

في نهاية عام ٢٠١٠ وفي أعقاب المشاركة الناجحة في الاجتماع الرفيع المستوى الأول لشراكة الإصحاح والمياه للجميع، استعانت حكومة ليبيريا بأعضاء الشراكة لينشطوا في تعبئة الموارد من أجل دعم قطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية في ليبيريا. وفي نيسان/ أبريل ٢٠١١، عمدت الشراكة إلى دعم تخطيط قطاع المياه والإصحاح على الصعيد الوطني في ليبيريا من خلال بعثة مشتركة. ونُفذت البعثة تحت قيادة حكومة ليبيريا، وبمشاركة الرئيسة إلين جونسون سيرليف والعديد من الوزراء. وقد أسفرت البعثة عن بدء عملية تعزيز التخطيط والتنسيق بين الوزارات المتعددة والجهات المانحة المتعددة أيضاً. واستعانت البعثة بالشركاء داخل ليبيريا والشركاء الخارجيين في مجال المياه والإصحاح والنظافة الصحية، بما في ذلك حكومة غانا (وكانت غانا قد أبرمت اتفاقاً خاصاً بها مؤخراً)، والوكالة الهولندية للتنمية (المديرية العامة للتعاون الدولي)، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، ومصرف التنمية الأفريقي، والشركاء من المجتمع المدني، ومنظمة المعونة المائية، وبرنامج البنك الدولي للمياه وخدمات الصرف الصحي، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وأسفرت البعثة عن *اتفاق* مدته سنتان يضع الصيغة الرسمية للتفاهم القائم بين الوزراء وشركاء التنمية ومنظمات المجتمع المدني، ويحدد الإجراءات الخاصة بالمجالات الرئيسية للإصلاح المؤسسي وتقديم الخدمات ورصد القطاع وتمويله. وأثبتت البعثة كيف يمكن للدعم الدولي أن يُترجَم إلى عمل على الصعيد الوطني، فيعزز الملكية المحلية، ويحسن التنسيق، وما هو أكثر أهمية، يجعل القطاع أكثر استعداداً للاستثمارات بالنسبة إلى وزارات المالية وشركاء التنمية على حد سواء. وفي بلد حيث تُقدَّر *التغطية بخدمات المياه والإصحاح* بما لا يتجاوز ٧٣٪ و١٨٪ بالترتيب، تُعد البعثة والاتفاق الخاص بالمياه والإصحاح والنظافة الصحية الذي أسفرت عنه خطوة حاسمة الأهمية في سبيل تحقيق الإتاحة المستدامة والمنصفة.

٤ الموارد البشرية

الرسائل الرئيسية

- لم يبلِّغ نصف البلدان عن عدد الموظفين في مجال المياه والإصحاح والنظافة الصحية، ما يُشير إلى نقص كبير في المعلومات عن الموارد البشرية.
- ولم يبلغ سوى ٤٠٪ من البلدان عن كفاية الموارد البشرية لتشغيل نُظم المياه الشرب الحضرية وصيانتها، وبلغ أقل من ٢٠٪ منها عن كفاية هذه الموارد بالنسبة إلى نُظم مياه الشرب في المناطق الريفية.
- وهناك ما يُعد عجزاً حاداً في موظفي الخدمات الإرشادية لتعزيز الإصحاح والنظافة الصحية.
- وتمثل النساء أقل من ١٠٪ من الموظفين المهنيين والإداريين في مجال المياه والإصحاح في نصف البلدان التي شاركت في الاستقصاء.
- ويُشار إلى نقص التمويل ونقص العاملين التقنيين والعمال المهرة في كثير من الأحيان كعقبات تحول دون تحقيق الاستدامة.

يتطلب تشغيل نُظم الإصحاح ومياه الشرب وصيانتها وتقديم خدمات الإصحاح ومياه الشرب نطاقاً واسعاً من الأفراد المدربين وذوي الخبرات والمهارات المتنوعة، بما في ذلك المديرون، والمخططون، والمهندسون، وتقنيو المختبرات، والأخصائيون في مجال علم الأحياء الدقيقة، والبناؤن، والسباكون، والمروجون للنظافة الصحية. وما قد يجعل قطاع الإصحاح ومياه الشرب أكثر تعقيداً هو مشاركة نطاق عريض من الهيئات الحكومية فيه (وزارتان أو ثلاثة على المستوى الوطني في كثير من الأحيان، وعدد مضاعف من الهيئات على المستويات الإدارية الأدنى). وهذا الهيكل الأساسي المؤسسي تكمّله سلطات شبه حكومية وكيانات غير حكومية، بما في ذلك منظمات القطاع الخاص والمجتمع المدني التي تشارك مشاركة مباشرة في التخطيط والتصميم والتنفيذ. ولذا فإن الموارد البشرية المتاحة لضمان تقديم خدمات الإصحاح ومياه الشرب الكافية واستدامتها تتمثل في قدرات الموارد البشرية المجمَّعة لهذه المؤسسات المختلفة جميعها. ويُعد التنسيق بين هذه المنظمات المختلفة ضرورياً عندما يتعلق الأمر بالتخطيط الكلي للموارد البشرية لقطاع الإصحاح ومياه الشرب.

ويلعب قطاع الصحة دوراً حيوياً في تعزيز الإصحاح والنظافة الصحية في العديد من البلدان، وفي رصد سلامة مياه الشرب التي يُمد المستخدمون بها. وفضلاً عن ذلك ينبغي على قطاعي التعليم والصحة ضمان توافر مرافق مياه الشرب والإصحاح في المدارس والعيادات والمستشفيات وصيانتها.

وفي هذا المشهد المؤسسي المعقد والمتنوع، يُصبح تحديد دور كل منظمة ورسم خرائط قدرات الموارد البشرية ومتطلباتها من أجل تقديم الخدمات اللازمة، مهمة شاقة. ولذا فليس من المستغرب أن بعض البلدان واجهت صعوبة في التبليغ عن المسائل المتعلقة بالموارد البشرية لأغراض تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب. وبناءً على ذلك، فإن العديد من البلدان أشارت إلى أن نقص الموارد البشرية يعوق قدرتها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إعاقة كبيرة.

٤-١ كفاية البيانات الخاصة بالموارد البشرية

عجز نصف البلدان المشمولة في الاستقصاء عن الإجابة عن السؤال حول عدد الموظفين المعينين في مجال مياه الشرب أو الإصحاح في عام ٢٠١١. وتفاوتت إجابات البلدان التي تمكنت من الإجابة تفاوتاً كبيراً. على سبيل المثال، أفاد بعض البلدان بوجود أقل من ١٠ موظفين يعملون في قطاع مياه الشرب على المستوى المركزي، في حين أفادت بلدان أخرى بوجود آلاف الموظفين أو أكثر. وفي حين يُسلط ذلك الضوء على عجز واضح في الموارد البشرية لقطاع المياه والإصحاح، فإن التفاوت الكبير يثير الشكوك حول إمكانية الاعتماد على البيانات القُطرية المتاحة. ولم يتمكن سوى ثلث البلدان المجيبة من تحديد الأعداد المتوقعة للموظفين أو احتياجات المشاريع من الموظفين في عام ٢٠١٦.

تقييم قدرات الموارد البشرية

أجريت دراسة "معالجة الهوَّة" بتمويل من إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة بقيادة الرابطة الدولية للمياه، وقد بدأت في عام ٢٠٠٨ وشرعت في اختبار طريقةلجمع البيانات عن الفجوات في الموارد البشرية (المهارات) وجوانب العجز فيها (عدد العاملين) على الصعيد الوطني تُعد الأولى من نوعها في مجال الإصحاح ومياه الشرب. وتشير الاستنتاجات المبدئية إلى ما يلي:

- اللامركزية كثيراً ما لا تكون مصحوبة بعملية نقل الموارد البشرية والمالية اللازمة لها.
- يفتقر الخريجون إلى الخبرة العملية، ويرجع ذلك في بعضه إلى عدم كفاية التنسيق بين المعاهد التعليمية وأرباب العمل.
- الشركات الخاصة والمنظمات غير الحكومية والوكالات المانحة عادة ما تجتذب العمال الأكثر مهارة والحاصلين على أعلى المؤهلات، فضلاً عن منافسة الصناعات الأكثر تقدماً مثل صناعة الاتصالات وشركات التسويق.
- يؤدي انخفاض الرواتب وغياب المزايا وسوء ظروف العمل في القطاع العام ولاسيما بالنسبة إلى العاملين في المناطق النائية، إلى صعوبة اجتذاب الموظفين الأكفاء والاحتفاظ بهم.

وفي أعقاب هذه الدراسة المبدئية التي أُجريت في خمسة بلدان، تقوم الرابطة الدولية للمياه بمساعدة الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، بإجراء تقديرات مماثلة للقدرات في مجال الموارد البشرية في عشرة بلدان أخرى، مع إدخال بعض التعديلات على الأسلوب المتبع للحصول على بيانات وثيقة ويمكن الاعتماد عليها (الرابطة الدولية للمياه، ٢٠١١).

برنامج الإرشاد الصحي لإثيوبيا

استُهل *برنامج الإرشاد الصحي* لإثيوبيا في عام ٢٠٠٣ استجابة لنقص العمال الصحيين المدربين. ويجري اختيار النساء ممن تلقين تعليماً نظامياً لمدة تزيد على ١٠ سنوات ويرغبن في العمل داخل مجتمعاتهن المحلية. وتحصل العاملات في مجال الخدمات الإرشادية على التدريب في مجال الصحة الأسرية، والوقاية من الأمراض السارية ومكافحتها، والنظافة الصحية، والإصحاح البيئي، والتوعية والإعلام الصحي. وبحلول عام ٢٠٠٩ كان هناك ٣٠ ألف عاملة صحية. ويُعد نجاح هذا البرنامج نتيجة للاستثمار في التدريب من جانب الجهات المانحة، والقبول العام من جانب المجتمعات المحلية، والاستثمار في نُظم المعلومات عن صحة الأسرة والبيانات الديمُغرافية والاستفادة من الخدمات.

٤-٢ كفاية الموظفين

أفاد بعض البلدان بأن أعداد الموظفين في قطاع المياه والإصحاح تقل عن ١٠٠٠ موظف على صعيد البلاد (أي بما يشمل الموظفين على المستوى المركزي والمحلي). ومع الإقرار بأن هذه التقديرات قد تكون غير دقيقة، فإنها تُشير إلى وجود فجوة ضخمة في الموظفين في قطاع مياه الشرب والإصحاح والنظافة الصحية، وعادة ما توجد هذه الفجوة في البلدان نفسها التي حادت كثيراً عن المسار الصحيح لتحقيق الغايات الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية، على سبيل المثال، لم يبلِّغ سوى عدد قليل من البلدان عن توفر عدد كافٍ من الموظفين لتلبية احتياجاتها في مجال تعزيز النظافة الصحية.

وفضلاً عن ذلك، لم يبلغ سوى ٤٠٪ من البلدان عن توفر عدد كافٍ من الموظفين لتلبية احتياجات التشغيل والصيانة لنُظم مياه الشرب الحضرية. وفيما يتعلق بنُظم مياه الشرب الريفية، كانت الحالة أشد سوءاً حيث أبلغ أقل من ٢٠٪ من البلدان عن كفاية الموظفين لتشغيل النُظم وصيانتها (الشكل ٤-١). وحتى في الحالات التي صُمِّمت فيها المخططات الريفية لكي تُسلَّم إلى المجتمعات المحلية، يتطلب الأمر قدراً ما من الرقابة والدعم من جانب الأشخاص المؤهلين تقنياً. ودون هؤلاء الأشخاص، لن تعمل النُظم جيداً، وسيتمثل الخيار الوحيد المتاح أمام المجتمعات في العودة إلى استخدام مصادر المياه غير المحسنة.

ويُعد الملاك الوظيفي مصدر قلق في مجال الإصحاح الريفي كذلك، حيث لا يعتبر سوى ٢٠٪ من البلدان المجيبة أن العرض من العمال المهرة والفنيين كافٍ لتلبية احتياجاتها (الشكل ٤-٢).

الالتزامات الخاصة بالموارد البشرية

في جانب من مبادرة شراكة الإصحاح والمياه للجميع، قطع العديد من البلدان عدداً من الالتزامات القوية التي تتعلق بتحديد الفجوات في الموارد البشرية والتصدي لها، في الاجتماع الرفيع المستوى لعام ٢٠١٠، وكان بعض هذه الالتزامات بمثابة إعادة تأكيد على مبادرات قائمة بالفعل. وعلى سبيل المثال، تنفذ الحكومة في تيمور - لشتي برامج تدريبية واسعة النطاق تهدف إلى بناء قدرات الموارد البشرية. وأكدت أنغولا من جديد عزمها على التصدي لفجوات الموارد البشرية على جميع المستويات وإنشاء مركز تدريب مهني خاص بقطاع المياه والإصحاح. وقد تأثرت بعض البلدان تأثراً كبيراً بالرسائل التي نُقلت من خلال الاجتماع الرفيع المستوى. والتزمت موريتانيا على سبيل المثال، بتعيين وتدريب عدد كافٍ من الموظفين في خدمات المياه والإصحاح اللامركزية، وأبلغت عن إحرازها تقدم جيد في هذا الصدد.

أشارت البلدان إلى عدم كفاية الموظفين لتشغيل نُظم مياه الشرب الحضرية والريفية وصيانتها (الشكل ٤-١).

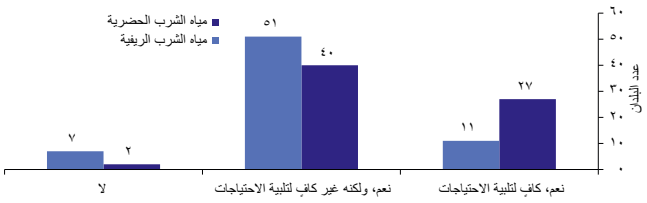

الشكل ٤-١ هل هناك عدد كافٍ من الموظفين لتشغيل نُظم مياه الشرب الحضرية والريفية وصيانتها؟

المصدر: الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١ (٦٧ بلداً مجيباً)

أقل من ٢٠٪ من البلدان المجيبة تعتبر أن العرض من العمال المهرة والفنيين كافٍ لتلبية احتياجات قطاع الإصحاح الريفي (الشكل ٤-٢).

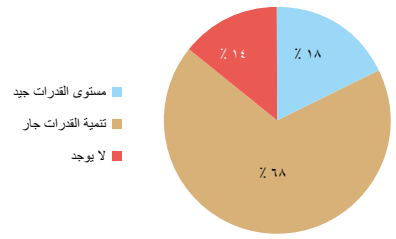

الشكل ٤-٢ هل هناك عرض كافٍ من الفنيين/ التقنيين لتلبية احتياجات الإصحاح الريفي؟

المصدر: الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١ (٧٣ بلداً مجيباً)

٤-٣ حوافز الموظفين والتعليم المستمر

أبلغت البلدان عن عدم كفاية الحوافز المقدمة لموظفي قطاع مياه الشرب والإصحاح والنظافة الصحية. ويمكن تعزيز الدافع عن طريق دعم عدد من العوامل بما في ذلك إيجاد الفرص لتنمية المهارات وزيادة الخبرات. ورغم أن العديد من البلدان أفادت بوجود معاهد التعليم والتدريب الملائمة داخل البلدان بالفعل، فقد أفادت أيضاً بعدم كفاية الدورات المتاحة لتلبية احتياجات الموظفين الموجودين. ويُعد رسم خرائط مؤسسات التدريب التي تقدم الدورات الملائمة خطوة أولى مهمة لتعزيز قدرات الموارد البشرية في جميع الأقاليم. وينبغي استكشاف الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الوطنية للتنظيم والإدارة، حيث عادة ما تقدم هذه المؤسسات التدريب إلى الموظفين المدنيين بغض النظر عن القطاع الذي يعملون فيه؛ وبالتالي يمكنها المساهمة في التغلب على تشتت قاعدة الموارد البشرية والبيئة المؤسسية التي يعمل فيها الأشخاص.

٤-٤ النوع الاجتماعي

نظراً للدور المحوري الذي تلعبه المرأة في تحسين إتاحة خدمات هذا القطاع، طُلب إلى البلدان التبليغ عن نسبة الموظفين من النساء في قطاع الإصحاح (بما في ذلك كل من العمالة المهنية والماهرة مثل العاملات في مجال الترويج للنظافة الصحية) وفي قطاع مياه الشرب (العمالة المهنية فقط). واتضح أن النساء يمثلن أقلية واضحة في موظفي قطاعي الإصحاح ومياه الشرب. وأبلغ نصف البلدان المجيبة أن النساء يمثلن أقل من ١٠٪ من الموظفين المهنيين/ الإداريين.

٤-٥ العقبات التي تحول دون تنمية الموارد البشرية

طُلب إلى البلدان المجيبة على الدراسة الاستقصائية القُطرية تحديد العامل الأهم الذي يؤثر على عدم كفاية الموارد البشرية في قطاعي المياه والإصحاح على عدة مستويات حكومية وبالنسبة إلى العمالة المهنية والعمالة التقنية/ الماهرة. ورأت البلدان عموماً أن عدم كفاية الميزانية لتعيين الموظفين والاحتفاظ بهم يُعد العامل الرئيسي الذي يؤثر سلباً على الموارد البشرية (الشكل ٤-٤) وأشارت الإجابات أيضاً إلى أن نقص المتقدمين المؤهلين يلعب دوراً أكبر في التوظيف على الصعيد المحلي والإقليمي منه على الصعيد الوطني أو صعيد هيئات المرافق.

في معظم البلدان، تتاح فرص التعليم والتدريب المستمر، ولكن الفرص غير كافية لتلبية احتياجات الموظفين (الشكل ٤-٣).

الشكل ٤-٣ هل يتوافر التعليم المستمر للموظفين؟

المصدر: الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١ (٧٢ بلداً مجيباً)

كان عدم كفاية الميزانية هو سبب نقص الموظفين الذي ذُكر أكبر عدد من المرات (الشكل ٤-٤).

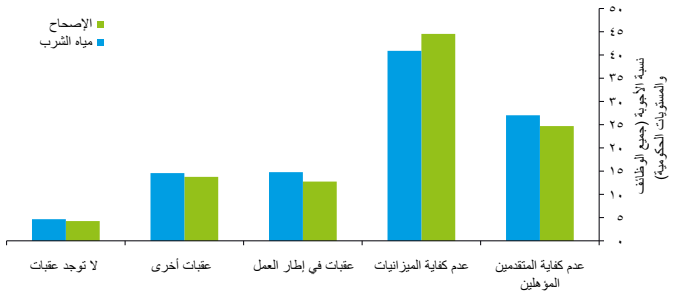

الشكل ٤-٤ الأسباب الأوسع انتشاراً لنقص الموظفين التي ذكرتها البلدان

المصدر: الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١ (٦٥ بلداً مجيباً)

٤-٦ تخطيط الموارد البشرية

وضع عدد من البلدان بالفعل استراتيجية خاصة بالموارد البشرية من أجل تقديم خدمات الإصحاح ومياه الشرب، ويعكف عدد أكبر من البلدان في الوقت الحاضر على وضع مثل هذه الاستراتيجية. وهناك عدد قليل من البلدان التي ليست لديها استراتيجية محددة للموارد البشرية في قطاع الإصحاح ومياه الشرب (الشكل ٤-٥). وأشار عدد من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى أنها قد صاغت استراتيجية للموارد البشرية والتخطيط كمجالين ذوي أولوية، وأفادت بأن غياب الغايات والبرامج والسياسات المحددة الخاصة بإدارة الموارد البشرية يحول دون اجتذاب الأفراد المؤهلين إلى قطاع الإصحاح ومياه الشرب والاحتفاظ بهم.

"مازالت المستويات الثلاثة (المستوى الاتحادي ومستوى الولايات والبلديات) للسياسات الحكومية الخاصة بالموارد البشرية مزعزعة وغير منتظمة ولا منهجية، ويُعزى ذلك في معظمه إلى غياب البرامج على المدى المتوسط والطويل."

— *إجابات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على استبيان تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب* ٢٠١١

معظم البلدان لديها استراتيجية للموارد البشرية في قطاع الإصحاح ومياه الشرب أو تعكف في الوقت الحاضر على وضع مثل هذه الاستراتيجية (الشكل ٤-٥).

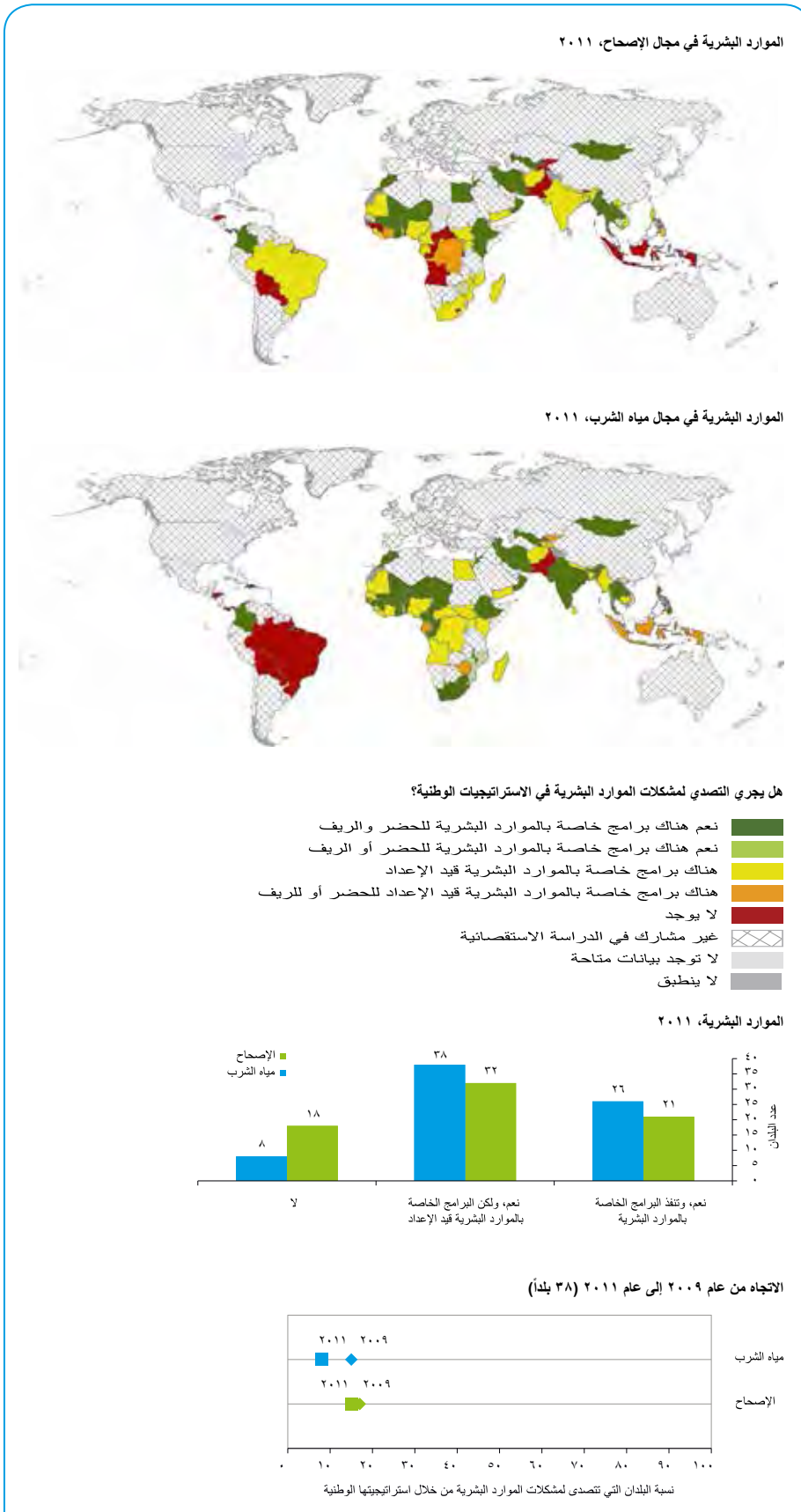

الشكل ٤-٥ هل تتصدى الاستراتيجيات الوطنية للمسائل المتعلقة بالموارد البشرية؟

المصدر: الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١ (٧٤ بلداً مجيباً)

٤-٧ الآثار المترتبة في المستقبل

يبين هذا الفرع ضرورة بذل قدر أكبر بكثير من الجهد لتقييم قدرات الموارد البشرية وفجواتها واحتياجاتها. ويُعد ذلك تحدياً كبيراً نظراً لما يتسم به تخطيط الموارد البشرية من تعقيد. وهذا التخطيط، الذي يشمل وضع توصيف الوظائف، يتطلب فهم الكفاءات والمهارات اللازمة من أجل تقديم الخدمات في الوقت الحاضر وفي المستقبل. ويستوجب فهم مدى ملاءمة مؤسسات التعليم الثانوي وما بعد الثانوي للاستجابة إلى الاحتياجات المجتمعية. وكذلك فإنه يتطلب إدراك القطاع الخاص للطلب على العمالة الماهرة. وتحول شحة البيانات عن الموارد البشرية المتوفرة لدى المنظمات المختلفة المسؤولة عن تخطيط نُظم وخدمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية وتصميمها وتنفيذها، دون التصدي لهذه المهمة الصعبة في حد ذاتها. وثمة حاجة أيضاً إلى المزيد من الدراسة لفهم أثر عدم كفاية قاعدة الموارد البشرية على قدرة البلدان على استيعاب التمويل واستخدامه.

وسيعمل تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية مع الشركاء المعنيين من أجل إضفاء الصبغة المؤسسية على تقييم بيانات الموارد البشرية. وفي الوقت ذاته، سينبغي على الحكومات ضمان تهيئة البيئة المؤسسية المواتية وحوافز التطوير المهني للاستفادة من هذه الفرص، من أجل تقديم خدمات هذا القطاع إلى الفئات التي تفتقر إليها والحفاظ على الخدمات القائمة بالفعل.

٥ الإنصاف

الرسائل الرئيسية

- يقر ٨٠٪ تقريباً من البلدان بالحق في المياه ويقر أكثر من نصفها بقليل في الحق في الإصحاح. وفي الإمكان إعمال هذه الحقوق تدريجياً بإقرار البلدان بالتزامها القانوني بوضع وتنفيذ السياسات والبرامج التي تضمن المساواة والمشاركة العامة والمساءلة.
- وتشمل الجوانب المهمة الأخرى لإعمال الحق في المياه والإصحاح توجيه الموارد إلى الفئات السكانية التي تفتقر إليها، وضمان استخدام هذه الموارد بفعالية وإنصاف ودون تمييز. ولكن لا يطبق معايير الإنصاف على المخصصات المالية للإصحاح على نحو متسق سوى بلد من كل خمسة بلدان، ويطبق ثلث البلدان معايير الإنصاف على الاستثمار في مياه الشرب.
- وحدد أكثر من ٦٠٪ من البلدان معايير الإنصاف، ولكن معظم هذه البلدان أفاد بعدم رصد هذه المعايير رصداً منهجياً.
- وأشار أكثر من نصف البلدان (٥٧٪) إلى أن مقدمي الخدمات يبلِّغون عملائهم عن الأداء.
- ومن شأن دعم العمليات التشاركية التي تؤدي إلى إدراك المجتمعات لحقوقها، أن يعزز الملكية ويزيد من المشاركة في تشغيل وصيانة خدمات الإصحاح والمياه ويحسن استدامتها.

مازال عدم الإنصاف في تخصيص الموارد والمخرجات المتعلقة بالتفاوت داخل المجتمعات وفيما بينها يمثل تحدياً كبيراً. وعلى سبيل المثال، قد تؤثر السياسات المحلية على تخصيص الموارد بحيث تحصل المجتمعات التي تتمتع بقدر كافٍ من خدمات المياه والإصحاح على تمويل أكبر للمياه والإصحاح من المجتمعات التي تفتقر إلى هذه الخدمات. ويمكن تعزيز الإنصاف وعدم التمييز بتوجيه الموارد إلى الفئات التي تواجه عقبات كبرى في سبيل الحصول بمفردها على خدمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية، مثل النساء وذوي الإعاقة والأطفال والمصابين بأمراض مزمنة.

٥-١ حق الإنسان في المياه والإصحاح

تضطر الحكومات التي أقرت بالحق في المياه والإصحاح من خلال المعاهدات الدولية و/ أو التشريعات الوطنية إلى وضع استراتيجية أو خطة عمل لضمان إعمال هذه الحقوق. وينبغي أن تتولى الحكومات القيادة في اتخاذ خطوات فعلية من أجل تحقيق الإتاحة الشاملة لخدمات المياه والإصحاح على نحو تدريجي، وذلك بدعم من جميع أصحاب المصلحة. ويعني ذلك ضمناً وضع وتنفيذ الاستراتيجيات من أجل إعطاء الأولوية لتقديم الخدمات إلى الفئات التي تفتقر إليها، والتي عادة ما تتمثل في الفئات الفقيرة والمستضعفة والمهمشة.

الإقرار بالحق في المياه والإصحاح

أشار ٨٠٪ تقريباً من البلدان المجيبة إلى إقرار السياسة أو القانون إقراراً تاماً بالحق في المياه (الشكل ٥-١)؛ وأشار أكثر من ٥٠٪ بأن هناك إقراراً تاماً بالحق في الإصحاح (الشكل ٥-٢). وفي حين أن البلدان قد ذكرت الإقرار بهذه الحقوق كإنجاز رئيسي، فإنه يبدو أن ترجمة هذا الإقرار بالحقوق إلى أحكام فعلية وصريحة تنص على الإنصاف وعدم التمييز وسياسات واستراتيجيات تصب في صالح الفقراء، مازالت في مراحلها المبكرة.

> "إن حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي منبثق عن الحق في مستوى معيشي لائق ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحق في أعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والنفسية، فضلاً عن الحق في الحياة وفي الكرامة الإنسانية." — *مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (٢٠١٠)*

أشار ٨٠٪ تقريباً من البلدان المجيبة إلى إقرار السياسة أو القانون إقراراً تاماً بالحق في المياه (الشكل ٥-١).

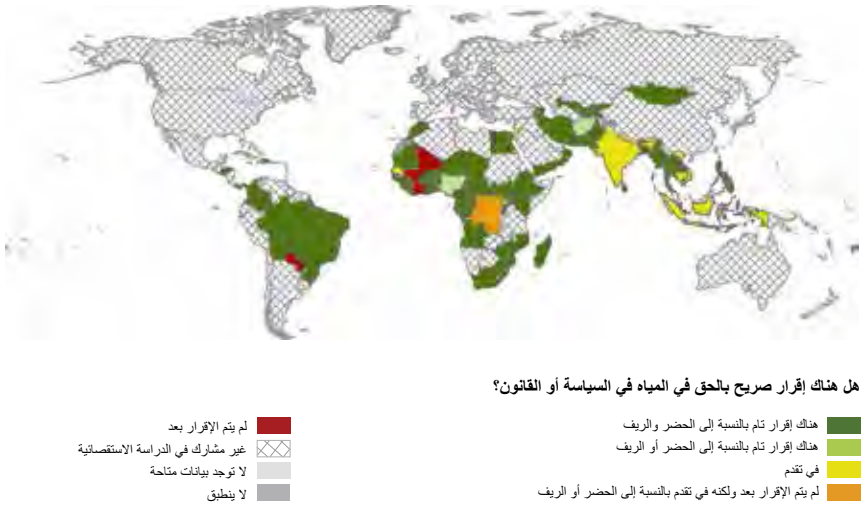

الشكل ٥-١ هل يوجد في السياسة أو القانون إقرار صريح بالحق في المياه؟

المصدر: الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١ (٧٤ بلداً مجيباً)

أشار أكثر من ٥٠٪ من البلدان المجيبة إلى إقرار السياسة أو القانون إقراراً تاماً بالحق في الإصحاح (الشكل ٥-٢).

الشكل ٥-٢ هل يوجد في السياسة أو القانون إقرار صريح بالحق في الإصحاح؟

المصدر: الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١ (٧٤ بلداً مجيباً)

المراحل الرئيسية الدولية

في عام ٢٠٠٢ أكدت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة على أن المياه حق من حقوق الإنسان في تعليقها العام رقم ١٥، الذي ينص على أن حق الإنسان في المياه يجيز لكل فرد الحصول على كمية من المياه تكون كافية ومأمونة ومقبولة ويمكن الحصول عليها مادياً وميسورة مالياً لاستخدامها في الأغراض الشخصية والمنزلية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، ٢٠٠٢). وفي عام ٢٠١٠ اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة (٢٠١٠) ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (٢٠١٠) قرارات تعترف بأن الحصول على مياه الشرب النظيفة ومرافق الإصحاح يُعد حقاً أساسياً من حقوق الإنسان.

آليات تقديم الشكاوى وسبل الانتصاف القانونية

عندما يقر أحد البلدان بالحق في المياه والإصحاح، يُعد ملزماً بثلاثة أنواع من الالتزامات، ألا وهي: احترام هذا الحق من حقوق الإنسان وحمايته وتنفيذه. أولاً، ينبغي على الدول الامتناع عن التدخل تدخلاً مباشراً أو غير مباشر في تمتع الأفراد بحقهم في المياه والإصحاح. وثانياً، إن الدول عليها التزام بمنع أي أطراف ثالثة من التدخل في التمتع بهذا الحق. وثالثاً، ينبغي على الدول اتخاذ التدابير الرامية إلى إعمال الحق في المياه والإصحاح إعمالاً تاماً. وفي معظم البلدان حيث أُقر بالحق في المياه والإصحاح، هناك آليات لتقديم الشكاوى وإمكانية المطالبة القضائية بهذا الحق. على سبيل المثال أشار ٧٠٪ من البلدان المجيبة التي تقر بالحق في المياه إلى إمكانية المطالبة بهذا الحق في محكمة محلية، وأشار ٧٥٪ منها إلى وجود آليات فعالة لتقديم الشكاوى في حالة عدم الحصول على الخدمات على نحو مرضٍ. ولكن البلدان أشارت إلى أن استخدام هذه الآليات لايزال محدوداً، ويُعزى ذلك في الغالب إلى الحداثة النسبية للنهج القائم على الحقوق، وما يترتب على ذلك من انعدام الوعي بين الفئات السكانية والمجتمع المدني.

مثال حالة: مجتمع من السكان الأصليين في بوتسوانا يطالب بنجاح بحقه القانوني في المياه

من شأن الدعاوى القضائية أن تؤدي في كثير من الأحيان إلى الانتصاف للضحايا من الأفراد، وفي الوقت ذاته فهي تضفي مزيداً من اليقين القانوني على المطالبة بالحق في المياه والإصحاح. ويكتسي هذا أهمية خاصة في الحالات الي يرتبط فيها الحصول على المياه بملكية الأراضي. على سبيل المثال، في كانون الثاني / يناير ٢٠١١، صدر الحكم النهائي في قضية رفعها ممثلو مجموعة من الباساروا، وهم من السكان الأصليين الذين يعيشون في محمية وسط كلاهاري للصيد البري في بوتسوانا، بموجب قوانين البلاد المتعلقة بالمياه من أجل إنفاذ حقهم في الحصول على المياه. وقد وجد هذا المجتمع أن وضعه يتمثل في أنه يعيش بصفة قانونية في المحمية ولكنه لا يُسمح له باستخدام البئر الموجود فيها للحصول على احتياجاته من المياه. وقد عانى المجتمع من افتقاره إلى مصدر للمياه، حيث لم تتوافر لديه كميات المياه الكافية للنظافة الشخصية وللاستخدامات الشخصية والمنزلية الأخرى، ما ترتب عليه عواقب وخيمة على صحة أفراده. وأشارت المحكمة إلى أن التفسير الصحيح لقانون المياه يتيح لأي شخص مقيم على أرض ما أن يحفر بها بئراً للاستخدام المنزلي دون أن ينشأ عن ذلك حق محدد في المياه. وفضلاً عن ذلك، فقد استندت المحكمة إلى التعليق العام رقم ١٥ للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، ٢٠٠٢) وقرارات عام ٢٠١٠للجمعية العامة للأمم المتحدة (٢٠١٠) ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (٢٠١٠) بشأن الحق في المياه والإصحاح، وأيدت ادعاء الباساروا بأن الحرمان من المياه يُعد بمثابة المعاملة المهينة وفقاً لدستور البلاد.

إعلام المواطنين بحقوقهم وآليات تقديم الشكاوى في كينيا

ساعدت دراسة تجريبية أجراها برنامِج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١٠ في مقاطعة بوندو بكينيا (APS Consultants، غير مؤرخ؛ برنامِج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٠) على إذكاء وعي الناس بحقهم في الحصول المنتظم على المياه المأمونة والمتاحة والكافية وميسورة التكلفة، وكذلك وعيهم بما يقع عليهم من مسؤولية. وأُعلم الناس بحقوقهم وبآلية تقديم الشكاوى، ولاسيما فيما يتعلق بالفساد والتخريب في قطاع المياه. وتمثل أحد الدروس المستفادة في أن المجتمعات لم تحظ بعد بالمكانة التي تستحقها بصفتها أحد أصحاب المصلحة الرئيسيين في تخطيط المشاريع الخاصة بالمياه والإصحاح والنظافة الصحية وتصميمها وتنفيذها؛ ونتيجة لذلك فإن مشاركتها في هذه العمليات مازالت محدودة للغاية. وسلط المشروع الضوء على حقيقة أنه لو كان أصحاب الحقوق يمثلون جزءاً من عملية صنع القرار لكان لديهم إحساس أقوى بالملكية ولكانوا شاركوا في التشغيل والصيانة لضمان استدامة إمدادات المياه.

أشار ٢٣ بلداً إلى وجود سابقة في المطالبة بالحق في المياه و/ أو الإصحاح في محكمة محلية (الشكل ٥-٣).

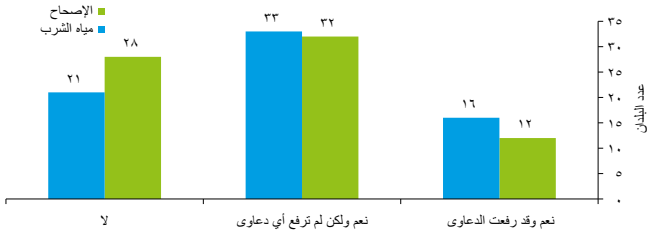

الشكل ٥-٣ هل يمكن للأشخاص المطالبة بمرافق الإصحاح أو مياه الشرب كحق من حقوق الإنسان في محكمة محلية؟

المصدر: الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١ (٧٢ بلداً مجيبا)

"المجتمع المدني غير مدرك لحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب". — *إجابات جمهورية الكونغو الديمقراطية في الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١*

[1] ويمكن للمواطنين استخدام آليات تقديم الشكاوى للإعراب عن همومهم التي تتعلق بعدم توافر الخدمات، ونوعية المياه، والمسائل المتعلقة بالفواتير والتعريفات، والتبليغ عن أعمال التخريب وحالات الانسداد والتسريب، وما إلى ذلك. وفي حين أن وجود آلية لتقديم الشكاوى يُعد إحدى الممارسات الجيدة المعيارية بالنسبة إلى المرافق، فإنها تمثل في الوقت ذاته جانباً حاسم الأهمية من جوانب النهج التشاركي الذي ينطوي عليه إطار حقوق الإنسان.

التقدم المُحرز صوب تحقيق الإنصاف

من أجل تهيئة البيئة المواتية لإعمال الحق في المياه والإصحاح، ينبغي على البلدان تطبيق المبادئ الأساسية التالية: ١) عدم التمييز وتحقيق المساواة، ٢) والمشاركة الحقيقية في صنع القرار والتمكين، ٣) والمساءلة والشفافية. وقد استطاعت البلدان المجيبة التبليغ عن عدد محدود من العناصر المرتبطة بإعمال الحق في المياه والإصحاح من خلال الاستبيان الخاص بتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب.

ويوضح الشكل ٥-٤ نسبة البلدان المجيبة التي تطبق أحكاماً رئيسية تنص على عدم التمييز أو الإنصاف في الاستراتيجية الوطنية وقرارات التمويل، وما إذا كانت هذه الأحكام تشمل الفئات السكانية المهمشة والمستضعفة. ويبين الرسم البياني أيضاً الأماكن التي توجد فيها إجراءات محددة ترمي إلى المشاركة المحلية وشفافية الميزنة والتبليغ عن أداء هيئات المرافق.

التبليغ العام عن الأداء

من أجل تحسين المساءلة وتعزيز الشفافية، تقر هيئات مرافق المياه تدريجياً بقيمة *قياس* أداء الخدمات والتبليغ عنه تبليغاً عاماً، فيما يتعلق بنطاق من المؤشرات الخاصة بالتشغيل والمالية والتعريفات. وتسمح السجلات العامة للأداء بتحديد الأسس المرجعية التي من شأنها إيجاد الحافز على الاستمرار في تحسين الخدمات. وفضلاً عن ذلك فإن مقارنة الأداء الحالي بالأداء السابق أو بالمعايير الوطنية أو الدولية من المتوقع أن يؤدي إلى بدء الإصلاحات الداخلية فيما يتعلق برسم السياسات والرصد، وتخطيط الموارد على نحو أفضل، وتحسين المحاسبة والمراجعة والمشتريات، وتحسين الأداء.

يظل تنفيذ العناصر المرتبطة بإعمال الحق في المياه والإصحاح محدوداً. (الشكل ٥-٤)

الشكل ٥-٤ التقدم المحرز في عناصر الإنصاف والمشاركة والمساءلة (نسبة البلدان التي لديها عناصر أو أحكام مطبقة أو منفذة)

المصدر: الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١ (٦٤ بلداً مجيباً)

غانا: فرض قوانين البناء لتوفير السبل أمام مرافق الصرف الصحي

في غانا الغالبية العظمى من المستأجرين من الفئات ذات الدخل المنخفض، ولا يستطيعون الاستفادة من مرافق الصرف الصحي في المنازل، وحتى إن كان بعض الوحدات السكنية بها مراحيض فإن هذه الأنظمة موجودة في هذا البلد منذ عام ١٩٤٨. وهذا لا يتوقف على عدد الغرف الموجودة في الوحدة السكنية بحيث أن زيادة عدد الغرف يعني ضرورة اشتمالها على مراحيض، بل لابد من أن تعني شركات البناء بإضافة مراحيض للوحدات السكنية.

أفاد أكثر من نصف البلدان (٥٧٪) بأن مقدمي الخدمات يبلغون عملاءهم عن الأداء (الشكل ٥-٥).

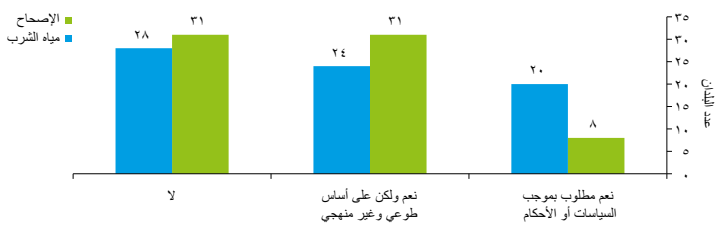

الشكل ٥-٥ هل تبلغ هيئات المرافق عملائها عن نتائج الأداء في تقريرها السنوي أو في فواتيرها؟

المصدر: الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١ (٧٢ بلداً مجيباً)

٢-٥ استخدام معايير الإنصاف في تخصيص الموارد

يُعد الاستخدام المتسق للمعايير في تخصيص الموارد للفئات التي تفتقر إلى الخدمات والفئات المحرومة أداة رئيسية لتحسين التخصيص المنصف للموارد. فعادة ما تميل عملية تخصيص الميزانية إلى محاباة المناطق الحضرية، ما يُسفر عن عدم المساواة في الحصائل بين الريف والحضر.

خدمات المياه والإصحاح الشاملة للجميع

يشمل مصطلح "الأشخاص ذوو الإعاقة" كل من يعانون من عاهات طويلة الأجل بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حسية، قد تمنعهم لدى التعامل مع مختلف الحواجز من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين." — اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة،(الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠٠٦)

ويعيش معظم الأشخاص ذوي الإعاقة دون إمكانية الحصول على مرافق المياه والإصحاح الملائمة للجميع ما قد يُسفر عن تفاقم ما يعانون من عجز وفقر. قد يؤدي الوصم والتمييز الى عدم الحصول على خدمات الاصحاح ومياه الشرب. ويزيد ذوي الإعاقة ضعفاً على ضعفهم. ووفقاً لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب هناك عدد من البلدان لديها سياسات خاصة بالمياه والإصحاح تشير إلى الأشخاص ذوي الإعاقة؛ ولكن في معظم الأحيان لا يؤخذ هؤلاء الأشخاص في الاعتبار سوى في المشاريع التي تنفذها المنظمات غير الحكومية.

وقد يسَّرت منظمة المعونة المائية وشركاؤها في مدغشقر إمكانية الوصول إلى إمدادات مياه الشرب ومرافق الإصحاح والنظافة الصحية في المرافق الموجودة. حيث جعلت التصاميم المعدلة مرافق المياه والإصحاح أسهل في استخدامها والوصول إليها بالنسبة إلى العديد من الفئات، بما في ذلك الأطفال وكبار السن والمرضى والنساء الحوامل.

المصدر: راندرياناريزوا (٢٠١٠)

طبق ثمن البلدان معايير الإنصاف على نحو متسق في تخصيص التمويل للإصحاح وطبقها ثلثها في تخصيصه لمياه الشرب (الشكل ٥-٦).

استخدام معايير الإنصاف في مجال الإصحاح، ٢٠١١

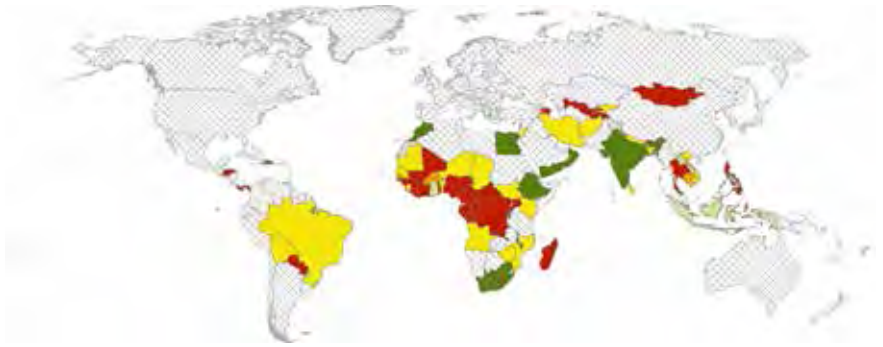

استخدام معايير الإنصاف في مجال مياه الشرب، ٢٠١١

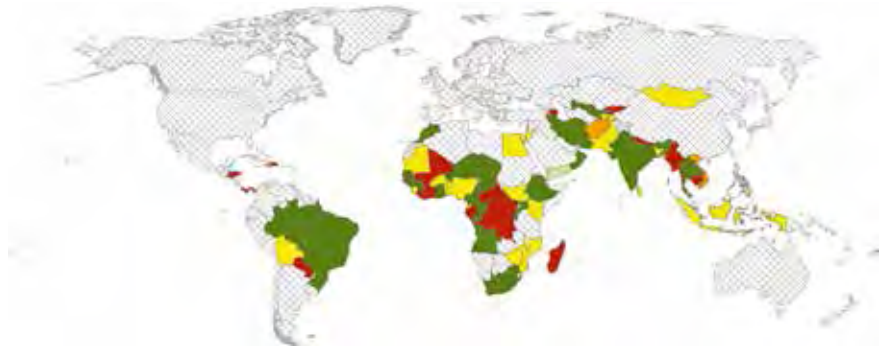

هل هناك معايير متفق عليها تستخدم من أجل تخصيص التمويل على نحو منصف للمجتمعات، وهل تطبق هذه المعايير؟

- نعم، وتطبق على نحو متسق بالنسبة إلى الحضر والريف
- نعم، وتطبق على نحو متسق بالنسبة إلى الحضر أو الريف
- نعم بالنسبة إلى الحضر والريف ولكنها لا تطبق على نحو متسق
- نعم بالنسبة إلى الحضر أو الريف ولكنها لا تطبق على نحو متسق
- لا توجد بالنسبة للحضر ولا الريف
- غير مشارك في الدراسة الاستقصائية
- لا توجد بيانات متاحة
- لا ينطبق

استخدام معايير الإنصاف، ٢٠١١

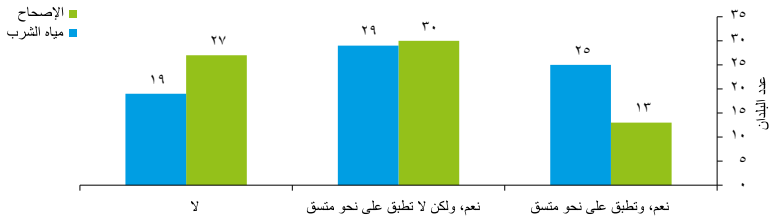

الاتجاه من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١١ (٣٨ بلداً)

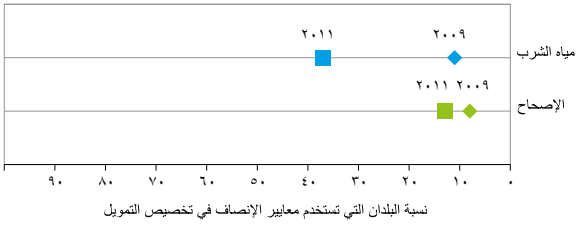

الشكل ٥-٦ هل تم الاتفاق على معايير الإنصاف في تخصيص التمويل للمجتمعات وهل تطبق هذه المعايير؟

المصدر: الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١ (٧٤ بلداً مجيباً)

٥-٣ التقييم الدوري للسياسات الخاصة بالإنصاف

من شأن إجراء المجتمع المدني والحكومات تقييم دوري لكيفية تخصيص الموارد أن يساعد على ضمان حصول الفقراء على نصيب عادل من الإنفاق العام على الخدمات. ويساعد مثل هذا التقييم على زيادة مشاركة المواطنين، ولاسيما الفئات المجتمعية المستبعدة، في صياغة السياسات الخاصة بالإصحاح ومياه الشرب وتنفيذها، وعادة ما يؤدي ذلك إلى نتائج أكثر فعالية وإنصافاً. وحيثما يكون هناك تضارب بين البيانات السياساتية وبين ما يقدَّم بالفعل، تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً رئيسياً في تدقيق الميزانيات وطلب إجراء تخصيص موارد إمدادات المياه على نحو أكثر إنصافاً، ما يؤدي في بعض الأحيان إلى تحسين الإنفاق العام على الخدمات المستخدمة من جانب الفقراء وضمان أن الإنفاق العام يصل إلى الفقراء ويفيدهم بالفعل. وكذلك فقد لعبت منظمات المجتمع المدني دوراً في تعزيز نُظم الرصد الروتيني للقطاع من خلال رسم خرائط إمدادات المياه الريفية واستخدام البيانات في الاعتراض على تخصيص الموارد على نحو غيرمنصف، وبذا فقد ساهمت في تعزيز الديمقراطية وتحسين المساءلة.

وتشجَّع مشاركة المرأة في صنع القرار على مستوى المجتمع المحلي وعادة ما يوصى بها في السياسات الوطنية الخاصة بالمياه والإصحاح والاستراتيجيات التنفيذية؛ ولكن المرأة مازالت تواجه العقبات التي تحول دون مشاركتها في صنع القرار. ويتمثل التحدي الرئيسي في ترجمة السياسة والعمل الإيجابي إلى عملية تشارك فيها المرأة (كموظفة حكومية وكمقدمة للخدمات وكمستهلكة) مشاركة حقيقية وليست رمزية.

وعموماً فإن أثر السياسات الرامية إلى الإنصاف على الفئات المستضعفة والمهمشة عادة ما لا يقاس لمعرفة ما إذا كانت قد أسفرت بالفعل عن تعزيز الإتاحة أم لا. وأكدت البلدان عدم وجود البيِّنات الكمية والنوعية الخاصة بمسائل الإنصاف والشمول فيما يتعلق بالمياه والإصحاح والنظافة الصحية.

٥-٤ الآثار المترتبة في المستقبل

يبين هذا الفرع أنه في حين أن معظم البلدان قد أقرت بالحق في المياه وبدرجة أقل في الحق في الإصحاح، فإنه يتحتم بذل المزيد من الجهود للتقدم صوب إعمال هذه الحقوق. وتشمل هذه الجهود تحديد ورصد أثر السياسات التي تعزز الإنصاف وعدم التمييز، والمشاركة والمساءلة العامة، وتحسن استهداف الفقراء والمستضعفين داخل البلدان. ويعني هذا ضمناً تشجيع أصحاب المصلحة المتعددين على المشاركة في صنع القرار من خلال مشاورة المستخدمين ومن خلال الاستعراضات المنتظمة للقطاع. وغالباً لن تؤدي مشاركة المجتمعات المحلية إلى تحسين الحصائل المنصفة فحسب، بل ستؤدي أيضاً إلى دعم استدامة الفوائد لمن يحصلون على خدمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية القائمة بالفعل، نتيجة لتعزيز ملكية عمليات التشغيل والصيانة. أما كيفية التوسع في الشمول والإنصاف، وكيفية تصميم الخدمات بحيث تلائم الجميع، وكيفية إخضاع مقدمي الخدمات للمساءلة بشأن هذه الأمور، فتظل جميعها ضمن القضايا المطروحة التي ينبغي أن توضع في بؤرة الاهتمام.

الالتزام بتحسين توجيه الاستثمارات إلى الفقراء والمستضعفين

في الاجتماع الرفيع المستوى لشراكة الإصحاح والمياه للجميع الذي انعقد في عام ٢٠١٠، قطع العديد من البلدان التزامات تتعلق بتحسين استهداف الفقراء والمستضعفين. وربط العديد منها ذلك باستخدام البيانات والبيِّنات لتحديد الفئات المحتاجة. وقطعت أنغولا وإثيوبيا وتيمور - لشتي التزاماً باستخدام البيانات الخاصة بالإتاحة والتغطية لضمان أن مخصصات التمويل تصل إلى الفئات التي تفتقر إلى الخدمات؛ وقد أبلغت جميع هذه البلدان عن إحراز تقدم في تنفيذ ذلك. وقد أنشأت أنغولا منذ ذلك الحين نظاماً للمعلومات عن المياه والإصحاح لتوفير البيانات التي يمكن الاعتماد عليها في التخطيط والميزنة وتقييم التنفيذ. وأدخلت تيمور - لشتي نظاماً للمعلومات عن قطاع المياه يسمى «SistemaInformasaunBee» لرصد إتاحة مصادر المياه المحسنة؛ ويُستخدم هذا النظام من أجل استهداف الفئات التي تفتقر إلى الخدمات، ولاسيما في المناطق الريفية حيث يتسع مدى التفاوت. وتُستخدم المعلومات أيضاً من أجل استهداف الأسر المعيشية المستضعفة في خطط تطوير المقاطعات. وقد توسع النظام ليشمل إتاحة مرافق الإصحاح المحسنة كذلك. وقطعت السنغال التزاماً بتعزيز سياساتها الحالية المناصرة للفقراء. وبالمثل فإن الجهات المانحة قد قطعت التزامات بشأن الربط بين الفجوات المحددة وبين تخصيص المعونة وأبلغت عن إحراز تقدم جيد في هذا المضمار. وتستخدم المملكة المتحدة بيانات التغطية للمساعدة على تحديد نوع الدعم الذي تحتاج إليه البلدان الأشد فقراً. ويستجيب مصرف التنمية الأفريقي للبيِّنات الدالة على الفجوات في أفريقيا بالتركيز على المناطق الريفية، مع استمراره في دعم المناطق المحيطة بالمدن والمدن الصغيرة والمتوسطة الحجم والإصحاح الحضري.

الفرص متاحة لمزيد من مشاركة المجتمع المدني في تقييم تطبيق معايير الإنصاف (الشكل ٥-٧).

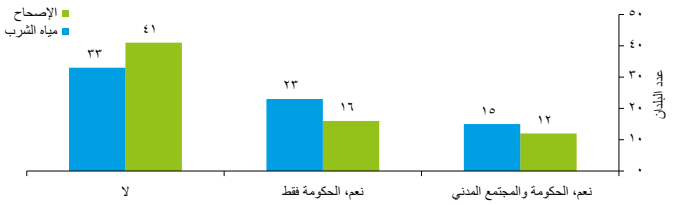

الشكل ٥-٧ هل تجري الحكومة ومنظمات المجتمع المدني تقييماً وتحليلاً دوريين لمدى تطبيق معايير الإنصاف التي حددتها الحكومة على التمويل؟

المصدر: الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١ (٧٤ بلداً مجيباً)

٦ الدعم الخارجي

الرسائل الرئيسية

- على الرغم من الأزمة المالية العالمية، زاد إجمالي المعونة الإنمائية الموجَّهة إلى الإصحاح ومياه الشرب بنسبة ٣٪ من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٠ ليصبح ٧,٨ مليارات دولار أمريكي. وزاد الإقراض غير الميسَّر الموجَّه إلى الإصحاح والمياه من ٢,٥ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٨ إلى ٤,٤ مليارات دولار أمريكي في عام ٢٠١٠.
- ولا يوجَّه سوى ٧٪ من المعونة المخصصة للإصحاح ومياه الشرب إلى صيانة النُظم والخدمات.
- وزادت المعونة الإنمائية المخصصة للإصحاح ومياه الشرب في الدول الهشة والمتضررة من النزاعات بنسبة ٥٠٪، من ٥٦٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٧ إلى ٨٤٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٠، وزادت نسبتها من ٥٪ من إجمالي المعونة المخصصة للقطاع في عام ٢٠٠٤ إلى ١١٪ من إجمالي هذه المعونة في عام ٢٠١٠.
- ولا يوجَّه سوى نصف المعونة المخصصة للإصحاح ومياه الشرب إلى الأقاليم حيث يعيش ٧٠٪ من الفئات التي تفتقر إلى الخدمات على الصعيد العالمي، ألا وهي أقاليم الأهداف الإنمائية للألفية في كل من أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا.
- واشتملت المعونة الموجَّهة إلى النُظم الأساسية على ٢٦٪ من المعونة المخصصة للإصحاح والمياه في عام ٢٠١٠، وهو ما يمثل زيادة على عام ٢٠٠٨ الذي بلغت فيه هذه النسبة ١٦٪.
- والفرص متاحة لزيادة المواءمة بين أولويات البلدان من خلال دعم الميزانيات القطاعية، الذي يُستخدم في الوقت الحاضر في أقل من ٥٪ من المصروفات المخصصة للقطاع.

رغم الأزمة المالية العالمية الحادة، مازالت وكالات الدعم الخارجي ملتزمة بدعم البلدان في سعيها إلى مساعدة الحكومات على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وكان هذا الالتزام بمثابة الحجَّة الرئيسية وراء تحصين أجزاء من ميزانيات المعونة بصفة عامة، ومخصصات الإصحاح ومياه الشرب بصفة خاصة. ويتجسد هذا الالتزام أيضاً في زيادة ميزانية المعونة تدريجياً على صعيد العالم، نتيجة للدفعة القوية من جانب الاتحاد الأوروبي وعدد من الوكالات الثنائية ومؤسسات التمويل الدولية.

وكذلك فإن وكالات الدعم الخارجي لديها رغبة قوية في ضمان ترجمة الالتزامات إلى نتائج قابلة للقياس. وقد بدأ هذا الضغط الذي يمارسه عدد من وكالات الدعم الخارجي في اتجاه تعزيز برنامج المساءلة، مع تسليط الضوء على المزيد من هذه الوكالات من جانب الناخبين أو الفئات المعنية. ولكن الضغط الإضافي في اتجاه عزو النجاح إلى برنامج أو مشروع وكالة بعينها قد يحد من استخدام آليات التمويل المرنة التي توجهها البلدان، مثل دعم الميزانيات العامة أو دعم الميزانيات القطاعية. وتطالب وكالات الدعم الخارجي البلدان المتلقية على نحو متزايد بأن تبلِّغ بمزيد من التفصيل عن طريقة استخدام المعونة والطريقة التي تعتمدها البلدان نفسها في التبليغ إلى جماهيرها. وقد تجسد هذا الانفتاح المتزايد في المبادرة الدولية للشفافية في المعونة التي انبثقت عن المنتدى الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة الذي بدأ في روما في عام ٢٠٠٢، ثم انعقد في باريس في عام ٢٠٠٥، ثم في أكرا في عام ٢٠٠٨، ثم مؤخراً في بوسان في عام ٢٠١١. وفي بوسان أقر المشاركون بالعبء الثقيل الذي وقع على البلدان النامية بزيادة عدد الجهات المانحة التي تقدم المعونة إلى البلدان المتلقية من جهتين في المتوسط لكل بلد متلقٍ في عام ١٩٦٠ إلى ٢٨ جهة في عام ٢٠٠٦. وأسفرت هذه المنتديات الرفيعة المستوى عن تحديد خمسة مبادئ توجيهية، ألا وهي: الملكية المحلية، ومواءمة البرامج الإنمائية مع الاستراتيجية الإنمائية القُطرية، والتنسيق بين الممارسات من أجل الحد من تكاليف المعاملات، وتجنب تشتيت الجهود، ووضع أُطر للنتائج.

ويُعد إنشاء قاعدة معلومات يمكن الاعتماد عليها ويتاح الوصول إليها ضرورياً، نظراً للتركيز على زيادة المساءلة والشفافية وعلى الحاجة إلى إثبات النتائج. ولكن مقارنة بالقطاعات الأخرى، ولاسيما قطاعي الصحة والتعليم، يفتقر قطاعي الإصحاح ومياه الشرب إلى المعلومات الأساسية، مثل تكلفة مختلف التدخلات، ومقدار ما تستثمره الحكومات والقطاع الخاص والأسر المعيشية في الإصحاح ومياه الشرب، ومقدار ما تنفقه على صيانة المرافق القائمة وتحسينها، والموارد البشرية المتاحة لقطاع الإصحاح ومياه الشرب، والفجوات في الموارد البشرية التي ينبغي سدها.

ويتعرض العالم لضغوط متزايدة نتيجة للآثار المترتبة على الزيادة السكانية. كما يطرح الثراء الزائد والأنماط الاستهلاكية المزيد من الضغوط على الموارد المائية واستخدام المياه من جانب الأسر المعيشية. والعولمة تقرِّب بين الشعوب، إلا أنها في الوقت ذاته تجعل النزاعات التي تدور في أماكن بعيدة أقرب إلى البلدان المانحة. ويتمحور تركيز الدعم الخارجي على نحو متزايد حول البلدان التي تعاني من الهشاشة والنزاعات، إقراراً بأن هذه البلدان يمكنها القضاء على نتائج الجهود الإنمائية المتضافرة وتضييع المكاسب التي تحققت خلال العقدين الأخيرين في مجال الحد من الفقر على الصعيد العالمي.

٦-١ توجيه المعونة إلى القطاعات

بلغ إجمالي التزامات المعونة من الجهات المانحة التي ترفع تقاريرها إلى نظام وضع تقارير الدائنين لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ١٦٤ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٠ (١٦٣ مليار دولار أمريكي بالقيمة الثابتة لدولار عام ٢٠٠٩)، وقد زاد بذلك على إجمالي عام ٢٠٠٨ البالغ ١٦٠ مليار دولار أمريكي، بنسبة ٢,٥٪. وبالمقارنة بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠، نجد أن التزامات المعونة المخصصة للمياه والإصحاح قد زادت من ٧,٥ مليارات دولار أمريكي إلى ٧,٨ مليارات دولار أمريكي، أي بنسبة ٣,٢٪.

ومن اللافت للنظر أن عام ٢٠٠٩ يبدو عاماً استثنائياً حيث زادت التزامات المعونة للمياه والإصحاح بنسبة ١٧٪ عن العام السابق، ويرجع ذلك في معظمه إلى زيادة بقيمة ١,١ مليار دولار أمريكي في التزامات المعونة المقدمة من اليابان في عام واحد.

وكانت التزامات المعونة المخصصة للإصحاح ومياه الشرب أقل من تلك المخصصة لمعظم القطاعات الاجتماعية الأخرى، بما في ذلك الصحة والتعليم، كما كانت أقل من تلك المخصصة للحكومة والمجتمع المدني، والنقل والتخزين، والطاقة، والزراعة.

(الشكل ٦-١) التزامات المعونة الخاصة بالمياه والإصحاح ظلت عند ٤,٧٪ (٧,٨ مليار دولار أمريكي) من إجمالي المعونة الإنمائية المبلغة في عام ٢٠١٠

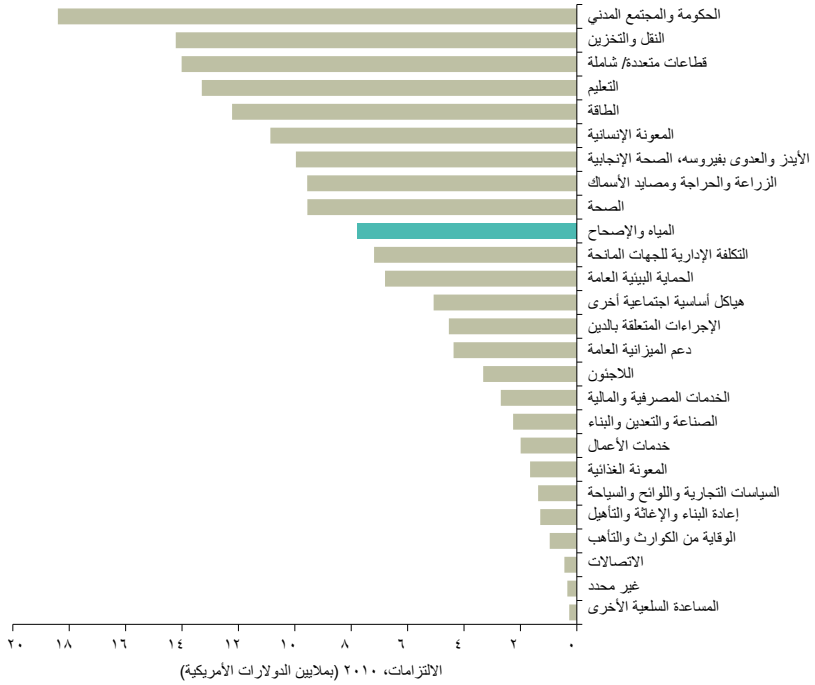

الشكل ٦-١ التزامات المعونة المخصصة للإصحاح ومياه الشرب كنسبة من إجمالي التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية الأخرى، ٢٠١٠

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٢)

وبالمقارنة، فإن مبلغ ١٣,٣ مليار دولار أمريكي للمعونة المخصصة للتعليم يمثل ٨,٠٪ من إجمالي المعونة الإنمائية، ومبلغ ١٩,٥ مليار دولار أمريكي من المعونة المخصصة للصحة والسكان والصحة الإنجابية وفيروس العوز المناعي البشري/ متلازمة العوز المناعي المكتسب (الأيدزوالعدوى بفيروسه) يمثل ١١,٩٪ من المعونة التي تقدمها الجهات المانحة التي ترفع تقاريرها إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (الشكل ٦-٢). وتنعكس هذه النسبة المرتفعة نسبياً من المعونة المقدمة إلى قطاعي الصحة والتعليم في الإجابات على استقصاء وكالات الدعم الخارجي الخاص بتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١ حيث تكرر ذكر أن هذين القطاعين يتصدران قائمة الأولويات أو يكادان، بينما ذُكر في كثير من الأحيان أن قطاع الإصحاح ومياه الشرب يقع ضمن الثلث الأول من هذه الأولويات. ولا يقترح هذا التحليل المقارن أن المعونة الإنمائية ينبغي أن تتحول عن القطاعات الأخرى إلى قطاع المياه والإصحاح؛ ولكن المقصود منه هو تقديم رؤية لاتجاهات وكالات الدعم الخارجي وأولوياتها على وجه العموم.

٦-٢ تدفقات التمويل الخارجي

تُقدم المساعدة الإنمائية الخارجية إلى الإصحاح ومياه الشرب من جانب كل من البلدان، والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخاصة. وتُقدم المعونة من خلال نطاق من قنوات التمويل ولأغراض متنوعة، بما في ذلك دعم الميزانيات العامة ودعم الميزانيات القطاعية، كما تقدم مباشرة إلى المشاريع لإنشاء الهياكل الأساسية والتخطيط والتدريب والدعوة والتعليم والرصد. وقد تتخذ المساعدة المالية شكل المنح، أو القروض الميسَّرة، أو الائتمان، وقد تغطي معظم الإنفاق الوطني (الحكومي والخارجي، ولكن بما لا يشمل الأسر المعيشية) على الإصحاح ومياه الشرب، بنسبة تقترب في بعض البلدان من ٩٠٪.

زادت المعونة المخصصة لمياه الشرب والإصحاح زيادة بطيئة كنسبة مئوية من إجمالي المعونة الإنمائية عن مستواها المتدني في عام ٢٠٠٢، ولكنها مازالت تقل بكثير عن المعونة المخصصة للقطاعات الاجتماعية الأخرى مثل الصحة والتعليم (الشكل ٦-٢).

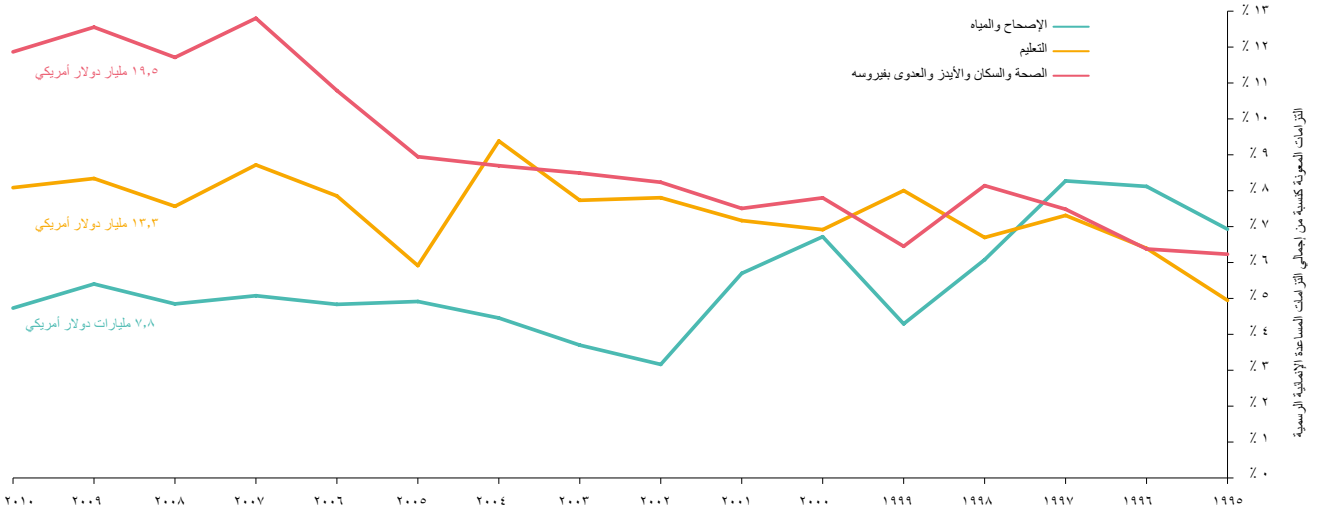

الشكل ٦-٢ اتجاهات المعونة المخصصة للمياه والإصحاح، والتعليم، والصحة/ السكان/ الأيدزوالعدوى بفيروسه، كنسبة من إجمالي الإلتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية ١٩٩٥–٢٠١٠

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٢)

زاد إجمالي المعونة الإنمائية المخصصة للإصحاح ومياه الشرب ليصبح أكثر من ٧,٨ مليارات دولار أمريكي في عام ٢٠١٠ بعد أن كان ٧,٥ مليارات دولار أمريكي في عام ٢٠٠٨. وزاد الإقراض غير الميسَّر من ٢,٥ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٨ إلى ٤,٤ مليارات دولار أمريكي في عام ٢٠١٠ (الشكلان ٦-٣ و٦-٤).

التزامات المعونة (متوسط الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٠)

في عام ٢٠١٠ بلغت التزامات المعونة من المنح والقروض التي قدمتها وكالات الدعم الخارجي الثنائية والمتعددة الأطراف لقطاع الإصحاح ومياه الشرب أكثر من ٧,٨ مليارات دولار أمريكي (وفقاً لنظام وضع تقارير الدائنين لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي). وجاءت من هذا الإجمالي ٣,٦ مليارات دولار أمريكي على شكل منح، و٤,٢ مليارات دولار أمريكي على شكل قروض المساعدة الإنمائية الرسمية الميسَّرة.

ويبين الشكل ٦-٣ التوزيع الجغرافي لمتوسط الالتزامات السنوية التي قُطعت ما بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠ والبالغ ٧,٨ مليارات دولار أمريكي (بالدولارات الأمريكية بالقيمة الثابتة لدولار عام ٢٠٠٩)

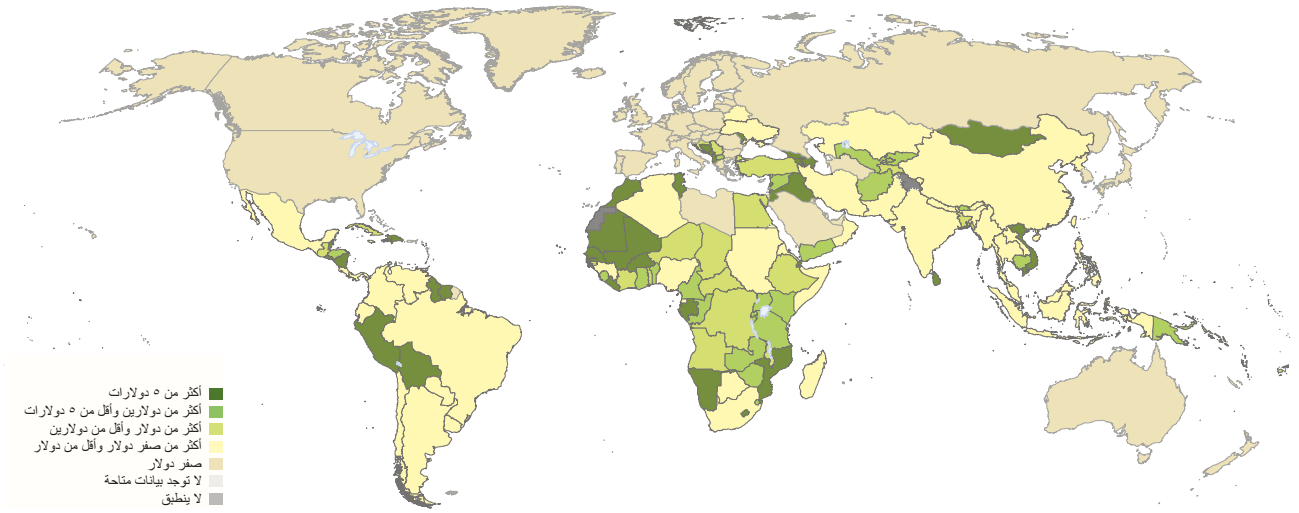

الشكل ٦-٣ نصيب الفرد من الالتزامات تجاه الإصحاح ومياه الشرب، متوسط الفترة ٢٠٠٨–٢٠١٠

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٢)

مدفوعات المعونة (٢٠١٠)

تتاح بيانات المدفوعات لأعضاء لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وعدد من الوكالات المتعددة الأطراف. وقد بلغ إجمالي مدفوعات المعونة الخارجية المخصصة للإصحاح ومياه الشرب ٦,٢ مليارات دولار أمريكي في عام ٢٠١٠ (الشكل ٦-٤)، بزيادة ١٠٪ عن عام ٢٠٠٩ حيث بلغت ٥,٦ مليارات دولار أمريكي.

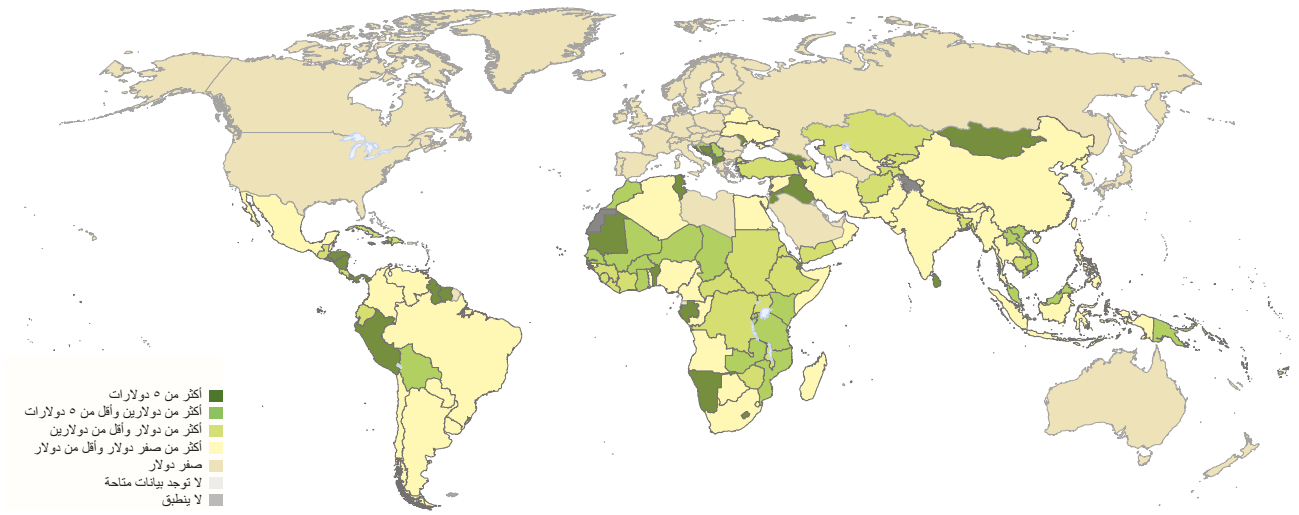

الشكل ٦-٤ نصيب الفرد من المدفوعات إلى قطاع الإصحاح ومياه الشرب، ٢٠١٠

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٢)

الالتزامات من القروض غير الميسَّرة (٢٠١٠)

اشتملت التزامات القروض غير الميسَّرة (أي "التدفقات الرسمية الأخرى" غير المصنفة ضمن المساعدة الإنمائية الرسمية) على ٤,٤ مليارات دولار أمريكي من الالتزامات المخصصة للمياه والإصحاح في عام ٢٠١٠. ويمثل ذلك زيادة بنسبة ٧٨٪ في التزامات القروض غير الميسَّرة منذ عام ٢٠٠٨. وتنعكس هذه الزيادة في تضاعف مدفوعات القروض الخاصة بالمياه والإصحاح من ١,٦ مليار دولار أمريكي إلى ٣,٤ مليارات دولار أمريكي من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٠.

نسبة المدفوعات إلى الالتزامات

بلغت التزامات ومدفوعات المعونة الإنمائية الخاصة بالمياه والإصحاح ٧,٨ مليارات دولار أمريكي و٦,٢ مليارات دولار أمريكي بالترتيب في عام ٢٠١٠. ويمثل ذلك نسبة مدفوعات إلى التزامات قدرها ٠,٨ في التمويل الخاص بعام ٢٠١٠، وهي نسبة أعلى من المتوسط الطويل الأجل البالغ ٠,٧١. وقد أشارت البلدان في الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١ إلى ضعف القدرة على إنفاق المبالغ التي التزمت بها الجهات المانحة كإحدى المشكلات.

ويمكن رؤية هذا التباين بين الالتزامات والمدفوعات بمزيد من الوضوح في الشكل ٦-٥، حيث تقارن النسب خلال فترتين خمسيتين، الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ بالنسبة إلى المدفوعات، والفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ بالنسبة إلى الالتزامات، والفترة البينية التي مدتها عام واحد تتيح لإدارة المشروع/ البرنامج أن تأخذ مجراها. ونستطيع أن نرى أن مدفوعات قطاعي الصحة والتعليم بلغت ١٠٠٪ تقريباً من الالتزامات المقطوعة، بينما بلغت مدفوعات قطاع المياه والإصحاح ٧٠٪ تقريباً من الالتزامات المقطوعة. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى التركيز على النفقات الرأسمالية الأعلى مستوى كنسبة من المدفوعات الخاصة ببرامج المياه والإصحاح، في مقابل التركيز على النفقات المتجددة لقطاعي الصحة والتعليم. وتشبه القطاعات الخاصة بالهياكل الأساسية مثل النقل والبناء، قطاع المياه والإصحاح من حيث نسبة المدفوعات إلى الالتزامات، بينما تزيد هذه النسبة في قطاعات الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك لتبلغ أكثر من ٨٥٪.

تبلغ نسبة المعونة الإنمائية المدفوعة إلى التزامات المعونة ٠,٧١ تقريباً في قطاع المياه والإصحاح، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالنسبة نفسها في قطاعي الصحة والتعليم، ولكنها تضاهيها في قطاعات الهياكل الأساسية (الشكل ٦-٥).

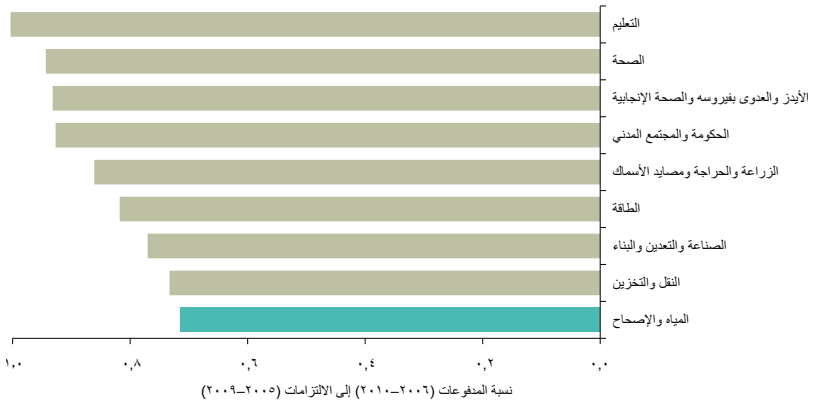

الشكل ٦-٥ نسبة المدفوعات (٢٠٠٦–٢٠١٠) إلى الالتزامات (٢٠٠٥–٢٠٠٩) في قطاع الإصحاح والمياه

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٢)

التزامات الجهات المانحة

كان الاجتماع الرفيع المستوى لشراكة الإصحاح والمياه للجميع في عام ٢٠١٠ منتدىً أدلى فيه العديد من الجهات المانحة بتصريحات عامة تتعلق بعزمها على زيادة التزامات التمويل المخصص للمياه والإصحاح. وأعلن مصرف التنمية الآسيوي أنه يتوقع زيادة التزامات التمويل من ٨,٥٪ في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ إلى ما يقرب من ١٧٪ في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، ومضاعفة الاستثمارات في قطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية إلى ١٠ مليارات دولار أمريكي خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠. وقد تم بلوغ هاتين الغايتين منذ ذلك الحين. وصرح مصرف التنمية الأفريقي أنه يعتزم زيادة التمويل السنوي من ٤٦٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٩ إلى ما يزيد على مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠١٣. وصرحت ألمانيا بأنه نظراً لإقرارها بالتحديات المطروحة في أفريقيا جنوب الصحراء، فقد اعتزمت مضاعفة الموارد المتاحة من خلال الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠، وأبلغت في عام ٢٠١٢ عن وفائها بهذا الالتزام. وتضاعفت الالتزامات تجاه قطاع المياه في أفريقيا، حيث زادت من ١٤٩ مليون يورو في عام ٢٠٠٨ لتبلغ نحو ٣٠٠ مليون يورو في عام ٢٠١٠. وأعادت المفوضية الأوروبية التأكيد على التزامها بسداد ٢٠٠ مليون يورو من أجل المساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والمساهمة في تحسين تصريف شؤون المياه والتنمية المستدامة للهياكل الأساسية للمياه. وأعادت اليابان التأكيد على المنحة والمساعدة التقنية بقيمة ٣٠ مليار ين ياباني المقدمة إلى قطاع المياه والإصحاح في البلدان الأفريقية خلال خمس سنوات في الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٢. وأدلى العديد من الجهات المانحة بتصريحات تتعلق بالتحديد بتدارك التأخر في مجال الإصحاح. وأعلنت سويسرا أن نحو ٤٥٪ من إنفاقها على المياه والإصحاح والنظافة الصحية (٣٪ من إجمالي المساعدة الإنمائية) يُنفق على الإصحاح، وصرحت هولندا وألمانيا أن ٣١٪ و٤٠٪ بالترتيب من ميزانية المساعدة الإنمائية المخصصة للقطاع توجَّه إلى الإصحاح.

٦-٣ تحديد البلدان والأقاليم ذات الأولوية

تستخدم وكالات الدعم الخارجي عدداً من المعايير لاختيار البلدان التي تخصص لها المعونة الإنمائية للإصحاح ومياه الشرب. وتؤثر الاحتياجات المحددة التي تستند إلى مستويات الفقر وإلى بيانات إتاحة واستخدام الإصحاح ومياه الشرب على قرارات جميع الوكالات دون استثناء، كما يؤثر الوجود الفعلي للوكالة في البلد المعني على هذه القرارات، في حين أن تأثير جودة تصريف الشؤون أو جهود الإصلاح أو عدد الجهات المانحة التي تعمل في قطاع معين أقل وضوحاً. وتتأثر وكالات الدعم الخارجي بصفة خاصة بما إذا كان البلد يُعد دولة هشة أو متضررة من النزاعات (حيث تمثل هذه البلدان أولوية بالنسبة إلى العديد من الجهات المانحة). وعلى العكس فإن وجود إطار للإصحاح ومياه الشرب قائم على حقوق الإنسان ليس له حتى الآن، فيما يبدو، سوى تأثير محدود على قرار دعم بلد مثلٍ معين أم لا (الشكل ٦-٦).

الفئات المنخفضة الدخل

لم يعد الفقراء في العالم منحصرين في البلدان المنخفضة الدخل. ونظراً لأن وكالات الدعم الخارجي تعطي الأولوية للفقراء، فإن معرفة كيفية الوصول إليهم تكتسي أهمية. وفي حين كان معظم الفقراء يعيشون في البلدان المنخفضة الدخل في الماضي - منذ ٢٠ عاماً كان ٩٣٪ من فقراء العالم يعيشون في البلدان منخفضة الدخل - فإن التنمية في عدد من هذه البلدان انتقلت بهم إلى فئة البلدان متوسطة الدخل، ويعيش الآن ثلاثة أرباع من أصل فقراء العالم البالغ عددهم ١,٣ مليار فقير في بلدان متوسطة الدخل (سمنر، ٢٠١٠). وفي الوقت نفسه، أكد العمل الذي أجراه البنك الدولي مؤخراً الحاجة إلى قيادة قوية وإلى تضافر الجهود الوطنية والدولية في الدول الهشة والمتضررة من النزاعات حيث يعيش العديد من أشد الناس فقراً، ولذا فقد ازداد تركيز العديد من وكالات الدعم الخارجي على هذه البلدان (البنك الدولي، ٢٠١١).

الدول الهشة والمتضررة من النزاعات

إن البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات هي الأبعد عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، حيث لم يحقق أي من البلدان المنخفضة الدخل الهشة أو المتضررة من النزاعات هدفاً واحداً من هذه الأهداف (البنك الدولي، ٢٠١١). وبصفة عامة يُنفَق ٣٠٪ من المساعدة الإنمائية الرسمية في ظروف الهشاشة والتضرر من النزاعات (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١١أ)، ولكن فيما يتعلق بالمياه والإصحاح، لم تتعدَّ النسبة ١١٪ في عام ٢٠١٠ (وقد زادت على النسبة المتدنية البالغة ٥٪ لعام ٢٠٠٤). وهناك في الوقت الحاضر العديد من المبادرات لزيادة الاهتمام بهذه البلدان. فعلى سبيل المثال، أيد عدد من البلدان والمنظمات الدولية اتفاقاً بشأن توجه عام جديد إلى العمل مع البلدان الهشة، في المنتدى الرفيع المستوى الرابع بشأن فعالية المعونة الذي أقيم في بوسان بكوريا في تشرين الثاني/نوفمبر – كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١.

تؤثر عوامل عدة على تحديد الجهات المانحة لأولويات المعونة (الشكل ٦-٦).

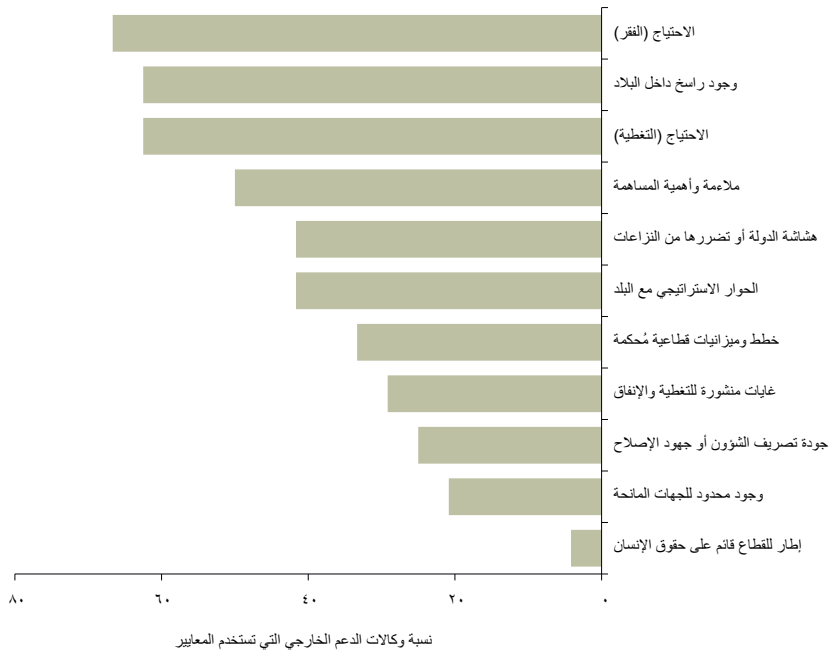

الشكل ٦-٦ نسبة وكالات الدعم الخارجي التي تستخدم معايير لاختيار البلدان/ الأقاليم ذات الأولوية

المصدر: الدراسة الاستقصائية لوكالات الدعم الخارجي لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١

زادت المعونة الإنمائية المخصصة للإصحاح ومياه الشرب في الدول الهشة والمتضررة من النزاعات بنسبة ٥٠٪ من ٥٦٠ مليون إلى ٨٤٠ مليون دولار أمريكي، بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٠ (الشكل ٦-٧).

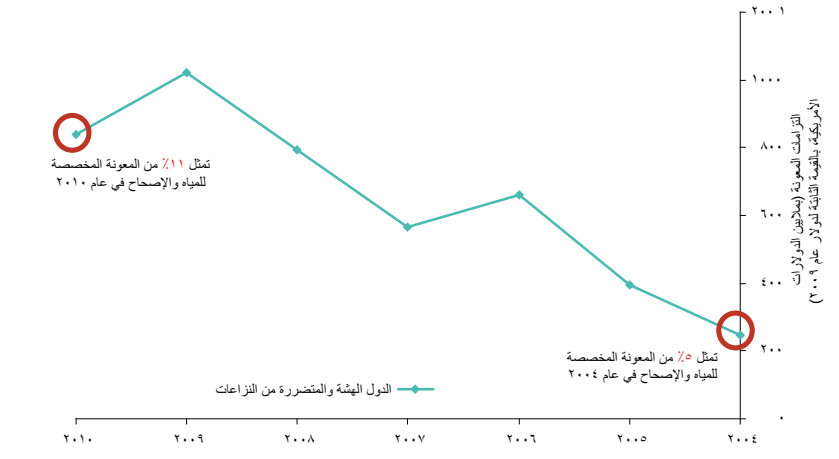

الشكل ٦-٧ الاتجاه في التزامات المعونة المقدمة إلى قطاع الإصحاح والمياه في الدول الهشة أو المتضررة من النزاعات، ٢٠٠٤–٢٠١٠

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٢)

توجيه المعونة على الصعيد الإقليمي

يعيش ٧٠٪ من سكان العالم الذين يفتقرون إلى مرافق الإصحاح الأساسية ومياه الشرب المأمونة المستدامة في أقاليم الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا. وفي عام ٢٠١٠ تلقى إقليم أفريقيا جنوب الصحراء النصيب الأكبر من المعونة المخصصة للإصحاح ومياه الشرب مقارنة بأي إقليم آخر من حيث القيمة المطلقة، ويليه في ذلك إقليما جنوب آسيا وغرب آسيا.

العلاقة بين تخصيص المعونة وتغطية خدمات المياه والإصحاح

من أجل تحديد العلاقة بين توجيه الجهات المانحة للمعونة وبين التغطية، يُقارَن نصيب الفرد من المعونة في البلد المتلقي (متوسط الالتزامات من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٠ وفقاً للبيانات الواردة إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) بمتوسط مستوى التغطية بخدمات الإصحاح ومياه الشرب في كل بلد من البلدان المتلقية للمعونة.

وقد اتضح أن ١٢ بلداً يقل فيه نسبة التغطية بهذه الخدمات في المتوسط عن ٥٠٪ يتلقى كمتوسط لنصيب الفرد من المعونة أقل من ٢,٨٠ دولار أمريكي. ولو كان مستوى التغطية القُطري عاملاً مهماً بالنسبة إلى الجهات المانحة عند اختيارها للبلدان ذات الأولوية، لكان من المتوقع أن تحصل هذه البلدان على مستويات أعلى من المعونة.

يوجَّه نصف (٥١٪) من المعونة المخصصة للإصحاح ومياه الشرب إلى أقاليم أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، وهي الأجزاء من العالم حيث يعيش ٧٠٪ من السكان الذين يفتقرون إلى الخدمات (الشكل ٦-٨).

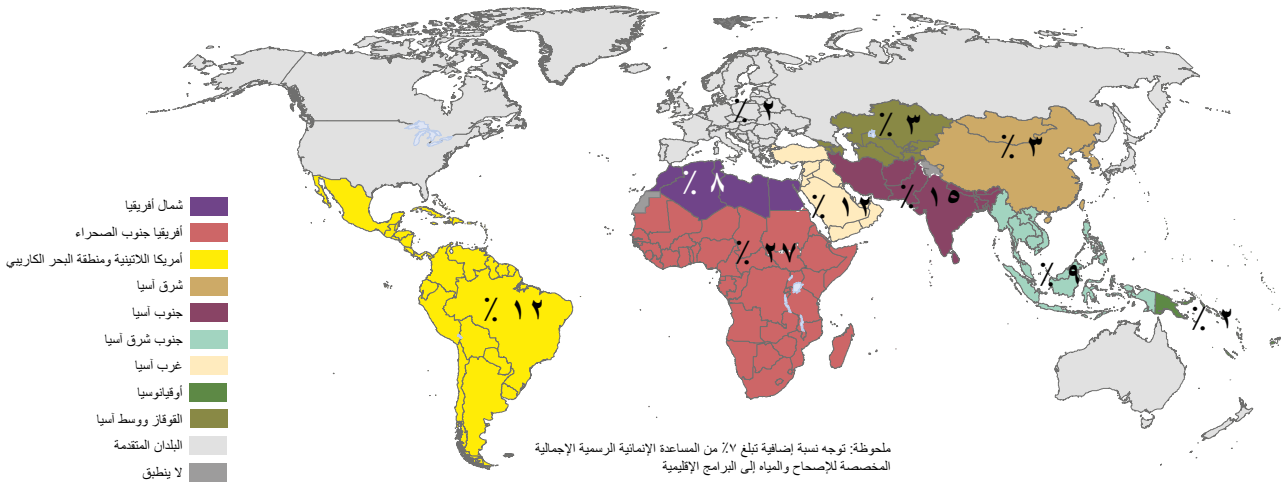

الشكل ٦-٨ التزامات المعونة المخصصة للإصحاح والمياه وفقاً لأقاليم الأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠١٠

المصادر: الدراسة الاستقصائية لوكالات الدعم الخارجي لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٢)

مجموعة الدول الهشة السبع

في عام ٢٠١٠، كون سبعة من أكثر البلدان هشاشة مجموعة الدول الهشة السبع. وقد نمت المجموعة لتشمل ١٩ دولة في الوقت الحاضر وتشمل البلدان في آسيا وأفريقيا ومنطقة المحيط الهادئ وتمثل ٣٥٠ مليون شخص في إجماليها. والبلدان المشاركة في مجموعة الدول الهشة السبع هي أفغانستان، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، وغينيا، وغينيا-بيساو، وهايتي، وليبيريا، ونيبال، وبابوا غينيا الجديدة، وسيراليون، وجزر سليمان، والصومال، وجنوب السودان، وتيمور - لشتي، وتوغو. وتجتمع مجموعة الدول الهشة السبع بانتظام في إطار الحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدول. ويتصدر جدول أعمال الإصلاحات التي تدعو إليها المجموعة دعم العمليات الديمُقراطية، وتعزيز الأمن، وتحسين إدارة الموارد والإيرادات (فيرهوفنوفونسيكا، ٢٠١٢).

يتلقى العديد من البلدان ذات مستويات التغطية المتدنية مستويات منخفضة من نصيب الفرد من المعونة المخصصة للمياه والإصحاح (الشكل ٦-٩).

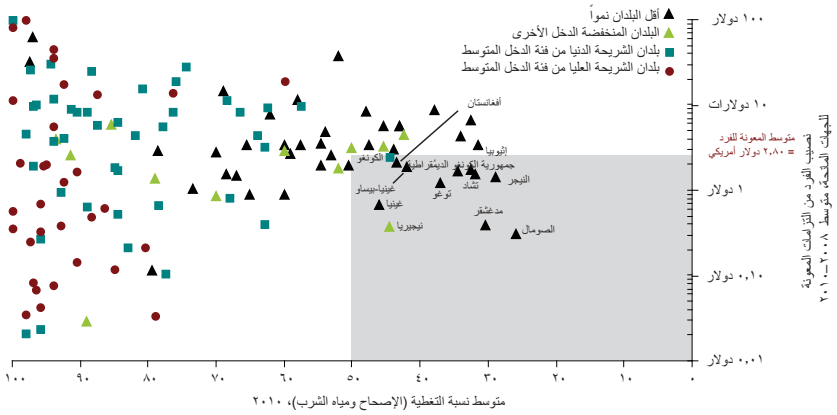

الشكل ٦-٩ نصيب الفرد من المعونة المقدمة من الجهات المانحة (متوسط الالتزامات السنوية، ٢٠٠٨-٢٠١٠ بقيمة الدولار الأمريكي الثابتة لعام ٢٠٠٩) في مقابل متوسط التغطية في البلدان

المصادر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٢)؛ اليونيسيف/ منظمة الصحة العالمية (٢٠١٢)

٦-٤ عناصر تخصيص المعونة

الإصحاح ومياه الشرب

سلطت الجمعية العامة للأمم المتحدة الضوء على الإصحاح عندما أعلنت عام ٢٠٠٨ السنة الدولية لتطوير المرافق الصحية. واستهدف ذلك إذكاء الوعي وتسريع خطى التقدم في مجال الإصحاح، الذي كان ولايزال متأخراً عن مياه الشرب من حيث التقدم صوب بلوغ الغايات الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية. وفضلاً عن ذلك، ففي عام ٢٠٠٩ استجابت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمطالبة الدول الأعضاء بفصل رموز التبليغ عن كل من المياه والإصحاح بهدف تحسين رصد المعونة الإنمائية المخصصة للإصحاح بمعزل عن تلك المخصصة للمياه.

وأكد العام الأول (٢٠١٠) لصدور بيانات منفصلة عن نظام وضع تقارير الدائنين لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، البيانات التي سبق أن صدرت عن التقييم السنوي العالمي لخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب، وألقى الضوء على الصعوبات التي تواجه الجهات المانحة في التبليغ عن المعونة المقدمة إلى كل من المياه والإصحاح على نحو منفصل. ومن ضمن التزامات المعونة الإنمائية المخصصة للإصحاح والمياه التي بلغت ٧,٨ مليارات دولار أمريكي في عام ٢٠١٠، كانت هناك ٣,٠ مليارات دولار أمريكي قابلة للتخصيص سواء للإصحاح أو لمياه الشرب. ولكن لم يكن هناك سوى أربع جهات مانحة (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبلجيكا، واليابان، والبنك الدولي) من أصل ٢٠ جهة التزمت بتقديم أكثر من ٥٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٠، قادرة على تخصيص أكثر من نصف المعونة التي تقدمها للإصحاح أو لمياه الشرب على وجه التحديد. وجانب من الصعوبة مرده إلى أنه يمكن توجيه نسبة المعونة المخصصة للإصحاح ومياه الشرب لأنشطة المراحل الأولية التي يستفيد منها كلا المجالين (أي تصريف الشؤون، والدعوة، وما إلى ذلك) أو مرده إلى أن نُظم المعلومات غير مصممة لتقسيم المشاريع على هذا النحو. ويوضح الجدول ٦-١ الجهات المانحة الرئيسية لعام ٢٠١٠ وإلى أي مدى قد أمكن تخصيص المعونة التي قدمتها هذه الجهات إلى الإصحاح ومياه الشرب على نحو منفصل. ويتضح أن ١٩ جهة مانحة استطاعت تخصيص جزء على الأقل (أي أكثر من ١٪) من التزام المعونة الموجَّهة إلى القطاع إلى الإصحاح أو إلى مياه الشرب تحديداً. ومن ضمن المعونة القابلة للتخصيص التي أُبلغت بها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ٢٠١٠ والبالغة ٣,٠ مليارات دولار أمريكي، تم توجيه مليار دولار أمريكي إلى الإصحاح ومليارى دولار أمريكي إلى مياه الشرب. وفضلاً عن ذلك، هناك ثلاث جهات مانحة لا تُعد ضمن الجهات التي تقدم تقاريرها إلى نظام وضع تقارير الدائنين لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، شاركت في الاستقصاء الخاص بتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب وقدمت تصنيفاً جزئياً.

الجدول ٦-١ القدرة على تخصيص التزامات المعونة للإصحاح ومياه الشرب على نحو منفصل، ٢٠١٠

وكالة للدعم الخارجي	إجمالي التزامات المعونة المخصصة للإصحاح والمياه، ٢٠١٠ (بملايين الدولارات الأمريكية)	نسبة التزامات المعونة المخصصة للقطاع في عام ٢٠١٠ التي وجِّهت إلى الإصحاح أو المياه على نحو منفصل
اليابان	١ ٨٥٠	٩٣
المؤسسة الدولية للتنمية (البنك الدولي)	١ ٠٢٥	٦٧
ألمانيا	٧٨٣	٠
مؤسسات الاتحاد الأوروبي	٧٠٧	٩
فرنسا	٥٢٤	٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٤٢٧	٥
أسبانيا	٣٢٣	٢٠
جمهورية كوريا	٢٤٨	٣
صندوق التنمية الأفريقي، مصرف التنمية الأفريقي	٢٠٢	١٨
الصناديق الخاصة لمصرف التنمية الآسيوي	١٩٢	٠

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٢)

شملت التزامات المعونة المخصصة للإصحاح ٣٤٪ من الالتزامات القابلة للتخصيص للنُظم الأساسية والكبيرة الخاصة بالإصحاح ومياه الشرب (الشكل ٦-١٠).

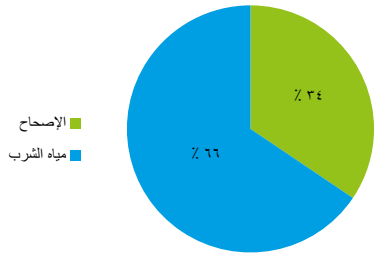

الشكل ٦-١٠ مقارنة التزامات الجهات المانحة المخصصة للإصحاح بالتزاماتها المخصصة لمياه الشرب

المصادر: الدراسة الاستقصائية لوكالات الدعم الخارجي لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٢)

اتباع مؤسسة بيل وميليندا غيتس لنهج يركز على الإصحاح

اتبعت مؤسسة بيل وميليندا غيتس منذ عام ٢٠٠٩ نهجاً يركز على الإصحاح في تقديمها للمنح. وفي حين أن المؤسسة تستمر في تمويل المنح الحالية التي تركز على المبادرات الخاصة بالمياه النظيفة، فإن الأغلبية العظمى من التمويل ستركز على مشاريع الإصحاح (مؤسسة بيل وميليندا غيتس، ٢٠١١). ووفقاً لاستعراض استراتيجية المؤسسة (مؤسسة بيل وميليندا غيتس، ٢٠١١)، "ترتبط المشكلات المتعلقة بالإصحاح والمياه فيما بينها ارتباطاً وثيقاً، إلا أن عدد الأشخاص الذين يفتقرون إلى مرافق الإصحاح المأمونة يبلغ ضعف عدد هؤلاء الذين يفتقرون إلى المياه المأمونة. ورغم ذلك فإن مشكلة سوء مرافق الإصحاح لا تلقى قدر الاهتمام والتمويل نفسهما اللذين تلقاهما مرافق المياه. واستراتيجية المؤسسة الجديدة المتعلقة بقطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية، ستمكنها من القيام بدور محفز في مجال الإصحاح، مع دعم الجهود الرامية إلى حل مشكلات المياه في الوقت ذاته."

زيادة تركيز الوكالة الألمانية للتعاون الإنمائي على الإصحاح

في أفريقيا جنوب الصحراء، يزداد تركيز الوكالة الألمانية للتعاون الإنمائي على تحسين إتاحة مرافق الإصحاح والنظافة الصحية الأساسية في المناطق المنخفضة الدخل الحضرية والمحيطة بالمدن، من أجل تعزيز صحة الفقراء وتحسين ظروفهم المعيشية. وقد شُكلت فرقة عمل لتوفير المعلومات اللازمة لصنع القرار ولإيجاد أفضل الحلول لمشكلات الإصحاح على نطاق واسع في السياق المعني، مع التركيز بصفة خاصة على الفقراء. وتدعم فرقة العمل الشركاء والموظفين في تصميم مشاريع الإصحاح والنظافة الصحية وفي إدخال مفاهيم إدارة الحمأة البرازية. — الإجابة على الدراسة الاستقصائية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١.

النُظم الأساسية

أشار *التقييم السنوي العالمي لخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب* ٢٠١٠ إلى أن التزامات المعونة المخصصة لنُظم الإصحاح ومياه الشرب الكبيرة بلغت ٤,٦ مليارات دولار أمريكي وأن ١,٢ مليار فقط خصصت لنُظم الإصحاح ومياه الشرب الأساسية في عام ٢٠٠٨. وهذه المعلومات إلى جانب ملاحظة اتجاه المعونة الموجَّهة إلى النُظم الأساسية إلى التراجع من ٢٧٪ إلى ١٦٪ من إجمالي المعونة المخصصة للإصحاح ومياه الشرب من عام ٢٠٠٣ الى عام ٢٠٠٨، حفزت الالتزام الرفيع المستوى من جانب الجهات المانحة بزيادة المعونة المخصصة للنُظم الأساسية.

وتشير البيانات التي صدرت في الآونة الأخيرة بخصوص عام ٢٠١٠ إلى أن التزامات المعونة الموجَّهة إلى النُظم الأساسية قد زادت من ١٦٪ إلى ٢٦٪ من إجمالي المعونة المخصصة للإصحاح والمياه بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠ وأنها بلغت ذروتها بنسبة ٣٥٪ من إجمالي المعونة المخصصة للإصحاح والمياه في عام ٢٠٠٩ (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٢٠١٢). ولكن الاستعراض المبدئي يشير إلى أن هذه الزيادات ترجع في المقام الأول إلى تضارب محتمل في تطبيق رموز الأغراض الخاصة بالنُظم الأساسية لجهة مانحة واحدة كبيرة؛ ولذا ينبغي توخي الحذر عند تأويل هذه الأرقام.

تعاريف رموز الأغراض

أصدرت مؤخراً منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومبادرة الاتحاد الأوروبي بشأن المياه مذكرة توجيهية من أجل معدي التقارير ومستخدمي نظام وضع تقارير الدائنين لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي- تتعلق باستخدام رموز الأغراض الخاصة بالمياه والإصحاح التي تم تنقيحها في الآونة الأخيرة (مبادرة الاتحاد الأوروبي بشأن المياه/ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٢). وتشير هذه المذكرة التوجيهية إلى التعاريف التالية لنُظم مياه الشرب والإصحاح الأساسية والكبيرة:

- تشمل نُظم مياه الشرب الأساسية مخططات إمدادات المياه الريفية التي تستخدم المضخات اليدوية، ومستجمعات مياه الينابيع، وشبكات المياه الجارية بالجاذبية، وتجميع مياه الأمطار وحصاد الضباب، وخزانات المياه، وشبكات التوزيع الصغيرة التي تستخدم عادة الوصلات أو نقاط الاستخدام المشتركة؛ والمخططات الحضرية التي تستخدم المضخات اليدوية وشبكات الأحياء المحلية، بما في ذلك تلك التي تستخدم وصلات مشتركة.
- وتُعرَّف نُظم الإصحاح الأساسية بأنها المراحيض، ونُظم التخلص في الموقع، ونُظم الإصحاح البديلة، بما في ذلك الترويج للاستثمار من جانب الأسر المعيشية والمجتمعات في بناء هذه المرافق.
- أما نُظم مياه الشرب الكبيرة فتشمل محطات معالجة مياه الشرب، ونُظم سحب المياه، والخزانات، ومحطات ضخ إمدادات المياه، ونُظم النقل أو التوزيع الواسعة النطاق.
- وتشمل نُظم الإصحاح الكبيرة شبكات الصرف الصحي الواسعة النطاق، بما في ذلك المجاري الرئيسية ومحطات ضخ الصرف الصحي، ومحطات معالجة مياه الصرف المنزلي والصناعي.
- وفضلاً عن ذلك، تؤكد المذكرة التوجيهية على أن التمييز بين النُظم "الكبيرة" والنُظم "الأساسية" لا يستند إلى التكنولوجيا المطبقة فحسب، بل يشمل أيضاً نُظم الإدارة ذات الصلة التي تُعد ضرورية لتشغيل هذه التكنولوجيا.

ويوضح الشكل ٦-١٢ أن عدداً قليلاً من الجهات المانحة الثنائية— تحديداً اليابان، وأسبانيا، والمملكة المتحدة، وهولندا، وأستراليا — توجه نسبة كبيرة من المعونة إلى خدمات الإصحاح ومياه الشرب الأساسية. وتُعد ألمانيا والبنك الدولي ومؤسسات الاتحاد الأوروبي ضمن المساهمين الآخرين ذوي الأهمية من حيث مقدار المعونة المخصصة للخدمات الأساسية.

زادت نسبة المعونة المخصصة لخدمات الإصحاح ومياه الشرب الأساسية من ١٦٪ إلى ٢٦٪ من إجمالي التزامات المعونة المخصصة للإصحاح ومياه الشرب بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠ (الشكل ٦-١١ والشكل ٦-١٢).

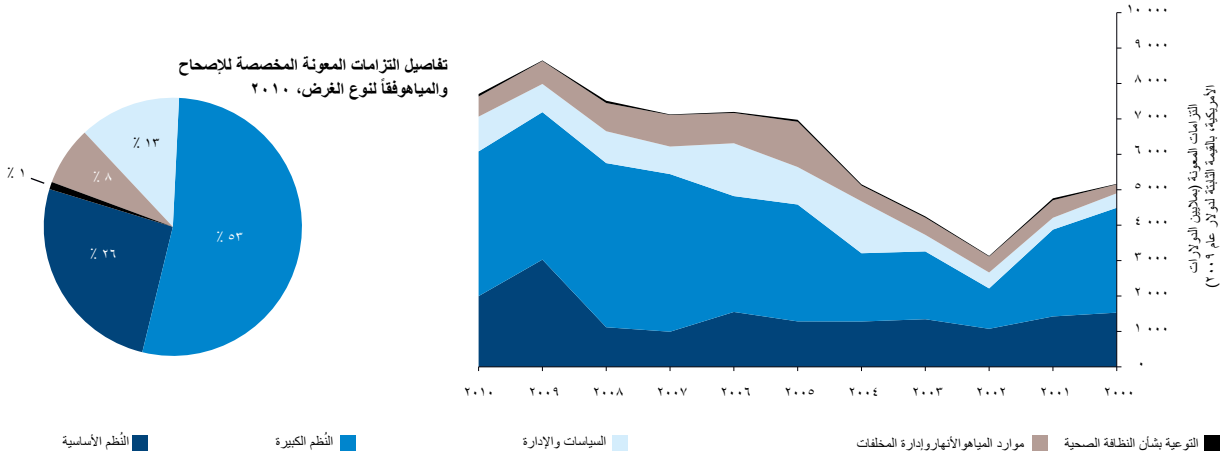

الشكل ٦-١١ تفاصيل واتجاهات التزامات المعونة المخصصة للإصحاح والمياه وفقاً لنوع الغرض، ٢٠٠٠-٢٠١٠

وقد يتطلب الأمر إجراء استعراض أكثر تفصيلاً عند تطبيق رموز الأغراض من أجل التعرف على مدى التطبيق الصحيح والمتسق والترويج للممارسة الجيدة في المستقبل.

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٢)

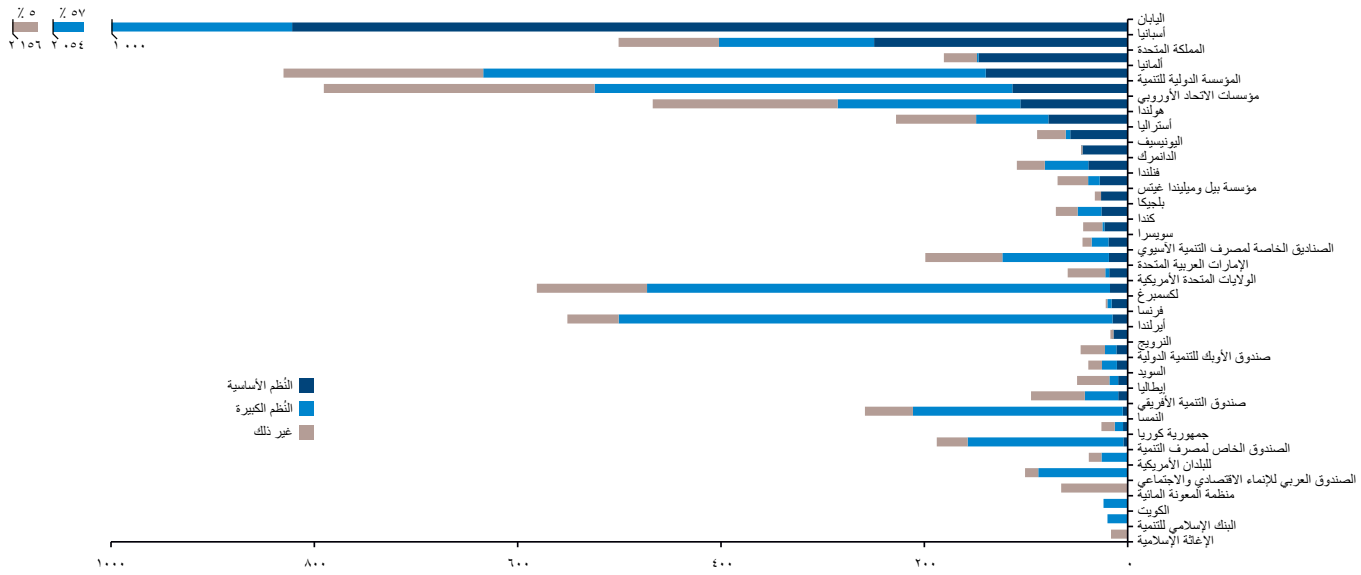

متوسط الالتزامات السنوية الخاصة بالإصحاح ومياه الشرب، ٢٠٠٨-٢٠١٠ (بملايين الدولارات الأمريكية بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي في عام ٢٠٠٩)

الشكل ٦-١٢ تفاصيل التزامات المعونة المخصصة للإصحاح ومياه الشرب من جانب وكالات الدعم الخارجي، وفقاً لنوع الغرض، المتوسط السنوي ٢٠٠٨–٢٠١٠

ADB, Asian Development Bank; AfDF, African Development Fund, African Development Bank; AFE SD, Arab Fund for Economic and Social Development; BMGF, Bill & Melinda Gates Foundation; EU, European Union; IDA, International Development Association, World Bank; IDB, Inter-American Development Bank; OFI D, OPEC Fund for International Development; OPEC , Organization of the Petroleum Exporting Countries; UNICEF , United Nations Children's Fund; USA, United States of America

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٢)

المناطق الحضرية والريفية

يمكن استنتاج من الإجابات أن المناطق الحضرية تحصل على ما يزيد على ضعف ما تحصل عليه المناطق الريفية من المعونة، رغم أن معظم السكان الذين يفتقرون إلى الخدمات يعيشون في المناطق الريفية. وعادة ما تقع مسؤولية المناطق الريفية على إدارات لامركزية داخل الحكومات. وقد يتطلب الأمر وقتاً طويلاً وجهداً كبيراً للوصول إلى أعداد كبيرة من سكان الريف على نحو يضمن استدامة الخدمات. وكذلك فإن النمو السكاني في الحضر يتسارع، ولاسيما في المدن الثانوية، وتزداد أعداد سكان الحضر الذين يفتقرون إلى خدمات الإصحاح ومياه الشرب على حد سواء. ولذا فمن الأهمية أن تعمل وكالات الدعم الخارجي مع البلدان لضمان اتباع نهج متوازن في تخصيص الموارد من أجل الوصول إلى سكان الريف فضلاً عن سكان الحضر.

أشارت وكالات الدعم الخارجي إلى أن ٦٨٪ من المعونة المخصصة للإصحاح والمياه يوجه إلى المناطق الحضرية (الشكل٦-١٣).

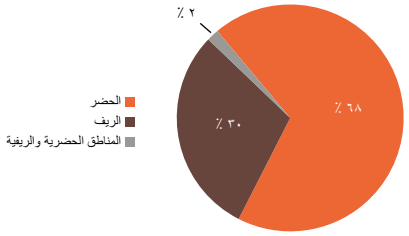

الشكل ٦-١٣ توزيع المعونة الإنمائية وفقاً للمناطق الحضرية/ الريفية، ٢٠١٠ (١١ وكالة للدعم الخارجي تبلغ مدفوعاتها ٢,١ مليار دولار أمريكي)

المصدر: الدراسة الاستقصائية لوكالات الدعم الخارجي لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١

الخدمات الجديدة في مقابل الخدمات القائمة

خلافاً لما هو عليه الوضع بالنسبة إلى بعض القطاعات الأخرى، تُخصص وكالات الدعم الخارجي أموالاً محدودة للميزانيات المتجددة لنُظم الإصحاح ومياه الشرب، رغم أهمية هذه المخصصات للتشغيل وصيانة الهياكل الأساسية اللازمة لتقديم الخدمات. ولا شك أن الدافع وراء هذه الظاهرة هو الرغبة في تركيز الموارد على زيادة تغطية فئات سكانية جديدة، نظراً للأعداد الكبيرة من الناس الذين ينبغي أن تتاح لهم الخدمات من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويبين ذلك ما للجهود الموجهة والمحددة بإطار زمني من جوانب ضعف. وستزداد أهمية استدامة الخدمات المقدمة إلى المستخدمين الحاليين مع زيادة مستويات التغطية القُطرية وبلوغ الغايات. والانتظار لوقت أطول من اللازم سيعني أن جزءاً من الاستثمار سيذهب هباءً. فالتحول إلى نهج يستند إلى النُظم في مجال الإصحاح ومياه الشرب يتطلب الوقت والجهد؛ وسوف ينظر تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب على نحو متزايد إلى تخصيص التمويل وتطوير الموارد البشرية وتعبئتها من منظور تلبية احتياجات الأشخاص الذين يحصلون بالفعل على الخدمات. ومع اقتراب التاريخ المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، سيكتسي هذا الجانب المتعلق بالاستدامة أهمية متزايدة.

تشير البيانات الصادرة عن ١١ وكالة للدعم الخارجي إلى أن ٥٧٪ من المعونة المخصصة لمياه الشرب والإصحاح تدفع للخدمات الجديدة، في حين لا يدفع سوى ٧٪ لصيانة الخدمات القائمة أو استبدالها (الشكل ٦-١٤).

الشكل ٦-١٤ توزيع المعونة الإنمائية وفقاً لأهداف المشاريع، ٢٠١٠ (١١ وكالة للدعم الخارجي تبلغ مدفوعاتها ١,٧ مليار دولار أمريكي)

المصدر: الدراسة الاستقصائية لوكالات الدعم الخارجي لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١

٦-٥ المواءمة والتنسيق

يساعد التنسيق بين الجهات المانحة داخل البلاد على تجنب ازدواجية الجهود وإهدار الموارد. وكجانب من إعلان باريس بشأن فعالية المعونة ٢٠٠٥، قطعت الجهات المانحة التزامات لضمان اتساق برامج المعونة عن طريق خفض عدد البلدان والقطاعات التي تعمل فيها. وفي عام ٢٠٠٧، قطعت الجهات المانحة التابعة للاتحاد الأوروبي المزيد من الالتزامات واتفقت على مبادئ توجيهية جديدة بشأن تقسيم العمل في مدونة قواعد السلوك للاتحاد الأوروبي بشأن تكامل العمل وتقسيمه.

وقد دعا الاستقصاء الخاص بتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب وكالات الدعم الخارجي إلى التبليغ عن جهودها الرامية إلى التنسيق فيما بينها ومواءمة أنشطتها مع أنشطة النظراء الوطنيين.ويعرض الجدول ٦-٢ البلدان المجيبة حيث كانت ١٥ جهة مانحة أو أكثر تقدم التمويل (١٠٠ ألف دولار أمريكي على الأقل) للإصحاح ومياه الشرب في عام ٢٠١٠. ويحظى العديد من البلدان المتلقية بمنصات التنسيق والمواءمة؛ وتلعب هذه المنصات دوراً على جانب كبير من الأهمية، نظراً لأن حالات دعم الميزانيات القطاعية قليلة نسبياً.

يُعد التنسيق والمواءمة بين الجهات المانحة ضروريين، ولاسيما في البلدان حيث يعمل عدد كبير من هذه الجهات (الجدول ٦-٢).

الجدول ٦-٢ التنسيق بين الجهات المانحة/ المنظمات، في مجال الإصحاح ومياه الشرب *(البلدان التي شملها تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب)*

البلد المتلقي	عددالجهات المانحة[1]	الجهات المانحة ذات الأدوار القيادية	الجهات المانحة الناشطة في مجال التنسيق الوطني أو منصات التنسيق	جهات مانحة أخرى تقدم معونة تزيد على مليون دولار أمريكي[2]
أفغانستان	١٥	—	ألمانيا، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر	الولايات المتحدة (٢١)، ألمانيا (١٧)، مؤسسات الاتحاد الأوروبي (٤)، اليونيسيف (٤)، كندا (٢)، المؤسسة الدولية للتنمية (٢)، النرويج (٢)، الصناديق الخاصة لمصرف التنمية الآسيوي (١)، اليابان (١)، هولندا (١)، المملكة المتحدة (١)
بنغلاديش	١٥	مصرف التنمية الآسيوي، هولندا	مصرف التنمية الآسيوي، أستراليا، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، هولندا، منظمة المعونة المائية	الدانمرك (٥٠)، الصناديق الخاصة لمصرف التنمية الآسيوي (٣٩)، هولندا (٣٠)، اليابان (٢٤)، المؤسسة الدولية للتنمية (١١)، المملكة المتحدة (١٠)، أستراليا (٣)، اليونيسيف (٢)، صندوق الأوبك للتنمية الدولية (١)، سويسرا (١)
بوركينا فاصو	١٧	—	مصرف التنمية الأفريقي، مؤسسات الاتحاد الأوروبي، ألمانيا، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، اليابان، السويد، منظمة المعونة المائية	مؤسسات الاتحاد الأوروبي (١٠)، الدانمرك (٩)، صندوق التنمية الأفريقي (٨)، فرنسا (٧)، ألمانيا (٧)، اليابان (٦)، بلجيكا (٣)، المؤسسة الدولية للتنمية (٣)، السويد (٢)، لكسمبرغ (١)، اليونيسيف (١)، الإمارات العربية المتحدة (١)
إثيوبيا	٢٠	—	مصرف التنمية الأفريقي، مؤسسات الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، هولندا، المملكة المتحدة، منظمة المعونة المائية	المؤسسة الدولية للتنمية (٢١)، المملكة المتحدة (٢٠)، صندوق التنمية الأفريقي (١٩)، اليابان (١٣)، فنلندا (١١)، إيطاليا (٥)، مؤسسات الاتحاد الأوروبي (٤)، اليونيسيف (٤)، الولايات المتحدة (٤)، أسبانيا (٣)، فرنسا (١)، ألمانيا (١)، النرويج (١)
كينيا	٢٠	فرنسا، ألمانيا	ألمانيا، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، هولندا، السويد، منظمة المعونة المائية	المؤسسة الدولية للتنمية (٤٢)، فرنسا (٣٣)، ألمانيا (٢٠)، اليابان (١٣)، مؤسسات الاتحاد الأوروبي (٧)، صندوق التنمية الأفريقي (٦)، هولندا (٥)، فنلندا (٤)، السويد (٢)، أستراليا (١)، اليونيسيف (١)، الولايات المتحدة (١)
مالي	١٥	فرنسا، ألمانيا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	مصرف التنمية الأفريقي، ألمانيا، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، السويد، سويسرا، منظمة المعونة المائية	مؤسسات الاتحاد الأوروبي (١٢)، الدانمرك (٦)، اليابان (٦)، فرنسا (٥)، ألمانيا (٥)، المؤسسة الدولية للتنمية (٣)، صندوق التنمية الأفريقي (٢)، لكسمبرغ (١)، هولندا (١)
موزمبيق	١٨	مصرف التنمية الأفريقي، هولندا، سويسرا	مصرف التنمية الأفريقي، مؤسسة بيل وميليندا غيتس، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، هولندا، سويسرا، المملكة المتحدة، منظمة المعونة المائية	مؤسسات الاتحاد الأوروبي (٢٥)، هولندا (٢١)، أستراليا (١٧)، صندوق التنمية الأفريقي (٨)، الولايات المتحدة (٦)، فرنسا (٤)، سويسرا (٢)، الدانمرك (١)، المؤسسة الدولية للتنمية (١)، اليابان (١)، أسبانيا (١)، اليونيسيف (١)
السنغال	١٥	مؤسسات الاتحاد الأوروبي، فرنسا	مصرف التنمية الأفريقي، مؤسسات الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، اليابان	المؤسسة الدولية للتنمية (٩)، هولندا (٦)، صندوق التنمية الأفريقي (٥)، فرنسا (٥)، لكسمبرغ (٥)، مؤسسات الاتحاد الأوروبي (٤)، بلجيكا (٣)، الولايات المتحدة (٣)، اليابان (٢)، ألمانيا (١)
أوغندا	١٧	—	مصرف التنمية الأفريقي، ألمانيا، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، منظمة المعونة المائية	الدانمرك (٢٠)، المؤسسة الدولية للتنمية (١٠)، النمسا (٧)، ألمانيا (٦)، مؤسسات الاتحاد الأوروبي (٥)، اليونيسيف (٢)، أيرلندا (١)، اليابان (١)، الولايات المتحدة (١)
فييت نام	١٦	أستراليا، ألمانيا، الدانمرك، المملكة المتحدة	أستراليا، ألمانيا، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، النرويج، المملكة المتحدة	المؤسسة الدولية للتنمية (٨٦)، اليابان (٦٤)، الصناديق الخاصة لمصرف التنمية الآسيوي (٣٠)، ألمانيا (٢١)، المملكة المتحدة (١٧)، أستراليا (١٣)، الدانمرك (١٢)، هولندا (١٠)، جمهورية كوريا (٧)، فرنسا (٦)، النرويج (٦)، بلجيكا (٥)، فنلندا (٣)

ADB, Asian Development Bank; AfDF, African Development Fund, African Development Bank; AFE SD, Arab Fund for Economic and Social Development; BMGF, Bill & Melinda Gates Foundation; EU, European Union; IDA, International Development Association, World Bank; IDB, Inter-American Development Bank; OFI D, OPEC Fund for International Development; OPEC , Organization of the Petroleum Exporting Countries; UNICEF , United Nations Children's Fund; USA, United States of America

[1] الجهات المانحة التي تقدم معونة قدرها ١٠٠ ألف دولار أو أكثر.
[2] الرقم بين القوسين هو مبلغ المدفوعات في عام ٢٠١٠ بملايين الدولارات الأمريكية.

ملحوظة: ترد قائمة كاملة بمناحي التنسيق بين الجهات المانحة في البلدان المجيبة على استقصاء تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب في الملحق "و".

المصادر: الدراسة الاستقصائية لوكالات الدعم الخارجي لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٢)

تزداد أهمية المساءلة بشأن استخدام أموال المعونة وشفافيتها بالنسبة إلى وكالات الدعم الخارجي، ولاسيما في ظروف الأزمة المالية الحالية.

لأسباب منها الضغوط التي تمارسها الجماهير أو الناخبون، ومنها أيضاً زيادة إدراك لما يُعد ممارسة إنمائية جيدة، تُقر وكالات الدعم الخارجي على نحو متزايد بضرورة إضفاء المزيد من الشفافية على ما تقوم بتمويله وعلى ما لهذا التمويل من أثر. وفيما يتعلق بالإصحاح ومياه الشرب، يشمل ذلك عدد الأشخاص الذين يحصلون على الخدمات نتيجة للدعم الذي تقدمه؛ وما إذا كان الدعم المقدم يصل إلى الفئات التي تفتقر إلى الخدمات أو يحسن مستوى الخدمات للفئات التي تحصل بالفعل على بعض الخدمات؛ وما إذا كان الدعم يركز على استدامة المكاسب التي تحققت بالفعل. وتُعد المبادرة الدولية للشفافية في المعونة التي انبثقت عن الاجتماع الرفيع المستوى الثالث بشأن فعالية المعونة الذي انعقد في أكرا في عام ٢٠٠٨، خطوة في اتجاه تحسين الانفتاح والشفافية في عملية تخصيص المعونة وإنفاقها.

المبادرة الدولية للشفافية في المعونة

تُعد المبادرة الدولية للشفافية في المعونة معياراً عالمياً لشفافية المعونة. وتستهدف المبادرة تسهيل إمكانية الوصول إلى المعلومات عن إنفاق المعونة واستخدامها وفهمها، عن طريق نشر التدفقات المالية، والمعلومات عن النتائج، والميزانيات، والأُطر الزمنية، ووصف المشاريع وتوثيقها، ورموز الأنشطة والقطاعات، والبيانات الجغرافية. وقد صمم المبادرة حكومات البلدان النامية، والجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية، والخبراء في مجال المعلومات عن المعونة، من أجل نشر البيانات المنفتحة، والقابلة للمقارنة ولإعادة الاستخدام، في وقتها المناسب.

وقد التقى نحو ألفي مندوب في بوسان في المنتدى الرفيع المستوى الرابع بشأن فعالية المعونة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١ واتفقوا على ما يلي:

- الإقرار بالأهمية المتزايدة للتعاون الإنمائي بين بلدان الجنوب؛
- إعادة التأكيد على أهمية استخدام النُظم القُطرية لدعم أنشطة القطاع العام؛
- تحسين توفر المعلومات عن التعاون الإنمائي وإتاحتها للجمهور؛
- الالتزام بحلول عام ٢٠١٣ بتحسين إمكانية التنبؤ على المدى المتوسط عن طريق تقديم "معلومات منتظمة على فترات محددة تتراوح ما بين ٣ إلى ٥ سنوات عن النفقات الإرشادية المستقبلية و/ أو الخطط التنفيذية"؛
- تعزيز التنمية المستدامة في ظروف النزاع والهشاشة.

المصدر: http://www.aidtransparency.net/61

٦-٦ الغايات المستقبلية

تخضع وكالات الدعم الخارجي لمساءلة برلمانات بلادها أو أجهزتها الرئاسية (أفادت ١١ من الوكالات المجيبة بأنها ترفع تقاريرها السنوية إلى برلمان أو جهاز رئاسي). وكانت الأزمة المالية والقيود التي فرضتها على الميزانية هي الدافع وراء رغبة وكالات الدعم الخارجي المتزايدة في التبليغ ليس فقط عن الموارد المالية التي تلتزم بها أو تنفقها، بل والتبليغ أيضاً عن أثر ذلك على مساعدة البلدان على بلوغ الغايات الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية، أو في المساعدة على حفز النمو والتنمية البشرية.

ورغم الجدل الدائر حول الحاجة إلى إثبات النتائج، لم تتحقق زيادة ملحوظة منذ عام ٢٠٠٨ في عدد وكالات الدعم الخارجي التي تحدد ما الذي تتوقع تحقيقه من خلال التمويل المقدم. ويلخص الجدول ٦-٣ الغايات الخاصة بعشر وكالات للدعم الخارجي تستهدف الوصول (في مجملها) إلى ما يعادل ٩٠ مليون شخص سنوياً بمرافق الإصحاح و/ أو مياه الشرب الجديدة.

٦-٧ قنوات التمويل

وفي إمكان وكالات الدعم الخارجي استخدام قنوات مختلفة لسداد أموال المعونة، بما في ذلك دعم الميزانيات العامة، ودعم الميزانيات القطاعية، وتنفيذ البرامج والمشاريع من خلال المؤسسات الأخرى (المنظمات المتعددة الأطراف، والمؤسسات الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها) ومن خلال التنفيذ المباشر.

وقد شكل التمويل الموجَّه إلى البرامج والمشاريع من خلال المؤسسات الأخرى ٦٠٪ (٣,٥ مليارات دولار أمريكي) من التمويل المقدم من وكالات الدعم الخارجي المجيبة في عام ٢٠١٠، وتلاه التنفيذ المباشر الذي شكل ٣٧٪ (٢,٢ مليار دولار أمريكي). وإلى جانب دعم الميزانيات العامة، يُعد دعم الميزانيات القطاعية القناة الوحيدة الأخرى التي تستفيد استفادة كاملة من النُظم القُطرية والتي تسمح للحكومات المتلقية بتخصيص الأموال وفقاً لاستراتيجيات التنمية القطاعية الخاصة بها. ويشكل دعم الميزانيات القطاعية عاملاً إيجابياً أيضاً فيما يتعلق بفعالية المعونة، حيث تقل تكاليف المعاملات الناشئة عنه بالنسبة إلى متلقي المعونة. ورغم عدم تبليغ سوى أربع وكالات للدعم الخارجي عن الدعم الذي تقدمه إلى ميزانيات قطاع الإصحاح ومياه الشرب في الإجابة على هذا الاستقصاء، فإن نظام وضع تقارير الدائنين لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يتتبع هذه المعلومات. ويتضح من هذه البيانات أن ألمانيا هي أكبر مصدر لدعم ميزانيات القطاع ضمن الجهات المانحة الثنائية، وفيما يتعلق بالجهات المانحة المتعددة الأطراف يقدم الاتحاد الأوروبي أكبر قدر من الدعم لميزانيات القطاع وتليه المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي. وقد أبلغت هولندا أن أكثر من ٦٠٪ من المعونة التي توجهها إلى المياه والإصحاح والنظافة الصحية تقدم كدعم للميزانية القطاعية؛ ونظراً لأنها لا تفصل دعم هذه الميزانية القطاعية عن دعم الميزانيات القطاعية الأخرى، فإنها لا تبلغ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن دعم ميزانية قطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية.

تبلغ نسبة دعم الميزانيات القطاعية المقدمة من الجهات المانحة إلى قطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية ٣٪ من إجمالي المعونة المخصصة لهذا القطاع (الشكل ٦-١٥).

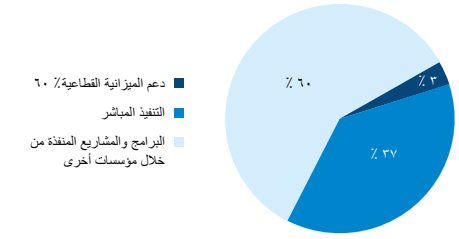

الشكل ٦-١٥ قنوات تمويل المعونة، ٢٠١٠ (٢٠ وكالة للدعم الخارجي تبلغ مدفوعاتها ٦,٠ مليارات دولار أمريكي)

المصدر: الدراسة الاستقصائية لوكالات الدعم الخارجي لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١

الجدول ٦-٣ غايات محددة لزيادة إتاحة خدمات مياه الشرب والإصحاح على الصعيد العالمي

وكالة للدعم الخارجي	الإقليم أو البلد المستهدف	السكان الحاصلون على المزيد من الخدمات (مياه الشرب)	السكان الحاصلون على المزيد من الخدمات (الإصحاح)	الإطار الزمني
ألمانيا	أفريقيا جنوب الصحراء	٢٥ مليون	٥ مليون	٢٠١٥
مصرف التنمية الأفريقي	أفريقيا	٢٧١ مليون	٢٩٥ مليون	٢٠١٥ (مبادرة إمدادات المياه والإصحاح الريفي)
مصرف التنمية الآسيوي	—	٢٠٠ مليون		٢٠٠٦–٢٠١٠ (برنامج تمويل المياه)
مصرف التنمية للبلدان الأمريكية	أمريكا اللاتينية	٢,٨ مليون للخدمات الجديدة أو المحسنة	٣,٦ مليون للخدمات الجديدة أو المحسنة	٢٠١٢-٢٠١٥
الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون	—	١,٥ مليون + معالجة المياه المنزلية لـ٠,٤ مليون أسرة معيشية؛تحسين مرافق الإصحاح وغسل اليدين في ٤٠٠ مدرسة		٢٠١١-٢٠١٢
الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر	على صعيد العالم	١٠ ملايين		٢٠٠٥-٢٠١٥
فرنسا	—	إتاحة خدمات جديدة بقيمة ٠,٨ مليون سنوياً خدمات محسنة بقيمة ٢,٥ مليون	إتاحة خدمات جديدة بقيمة ٠,٥ مليون سنوياً خدمات محسنة بقيمة ١,٥ مليون	الغايات السنوية
اليابان	أفريقيا	٦,٥ ملايين	التزامات مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا بقيمة ٣٤٠ مليون دولار أمريكي إضافي من أجل بناء قدرات ٥٠٠٠ مدير في مجال الموارد المائية من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٢	
المملكة المتحدة	—	١٥ مليون	٢٥ مليون + ١٥ مليون للنظافة الصحية	٢٠١١-٢٠١٢ / ٢٠١٤-٢٠١٥
منظمة المعونة المائية	—	إمكانية وصول ٢٥ مليون شخص إلى المياه المأمونة، ومرافق النظافة الصحية والإصحاح المحسنة		٢٠٠٩-٢٠١٥

مؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية في أفريقيا

المصدر: الدراسة الاستقصائية لوكالات الدعم الخارجي لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١

أكد ١١ بلداً مانحاً على استخدامه دعم الميزانيات العامة كقناة من قنوات المعونة، ولكن لم يبلِّغ عن نسبة دعم الميزانيات العامة التي وجِّهت إلى الإصحاح ومياه الشرب سوى هولندا (٢,٥٪ من إجمالي دعم الميزانيات العامة). ويُستخدم دعم الميزانيات القطاعية من جانب عدد من الجهات المانحة حيثما تُعد الظروف في البلد المتلقي ملائمة.

ويوضح الشكل ٦-١٦ أن التزامات دعم الميزانيات العامة بلغت في مجملها ٤,٤ مليارات دولار أمريكي في عام ٢٠١٠. ويتوقف تخصيص دعم الميزانيات العامة للقطاعات المحددة على الأولويات المحلية. ولذا فبالرغم من أن دعم الميزانيات العامة يمثل في العديد من الأحيان أكثر أشكال المعونة استدامة، فإن توجيهه إلى قطاعات محددة يتوقف على الأولوية النسبية لهذه القطاعات من منظور البلد المتلقي. وفضلاً عن ذلك، فنظراً لأن إجمالي دعم الميزانيات العامة يقل عن ٥,٠ مليارات دولار أمريكي، فإن المبلغ الإجمالي الموجَّه إلى الإصحاح ومياه الشرب الذي يتأتى من دعم الميزانية العامة سيكون في الغالب صغيراً بالنسبة إلى المعونة التي توجَّه خصيصاً إلى الإصحاح والمياه.

تسع جهات مانحة مجيبة من أصل عشر تستخدم نُظم المشتريات القُطرية

من أجل الحد من تكاليف المعاملات، قد تلجأ الجهات المانحة إلى مواءمة إجراءات المشتريات لديها مع تلك التي تطبقها الحكومة المتلقية. وفي عام ٢٠١٠ أشارت تسع وكالات للدعم الخارجي من أصل عشر إلى استخدام نُظم المشتريات الخاصة بالبلدان الشريكة. وأشارت المملكة المتحدة إلى أن تنسيق معظم البرامج ينفذ من خلال المناقشات مع الحكومة، ولكن في الدول الهشة تقدَّم البرامج على النحو الأمثل من خلال المنظمات غير الحكومية مباشرة. وأشار البنك الدولي إلى أن القرار بشأن استخدام نُظم المشتريات القُطرية من عدمه يستند إلى تحليل موثق للمخاطر المتعلقة بالمشتريات. ويستند بعد ذلك نظام المشتريات الفعلي الذي يُستخدم في مشروع ما إلى هذا التحليل.

على الرغم من ارتفاع إجمالي المعونة الإنمائية الرسمية فإن دعم الميزانية العام لم يرتفع بصورة كبيرة (الشكل ٦-١٦)

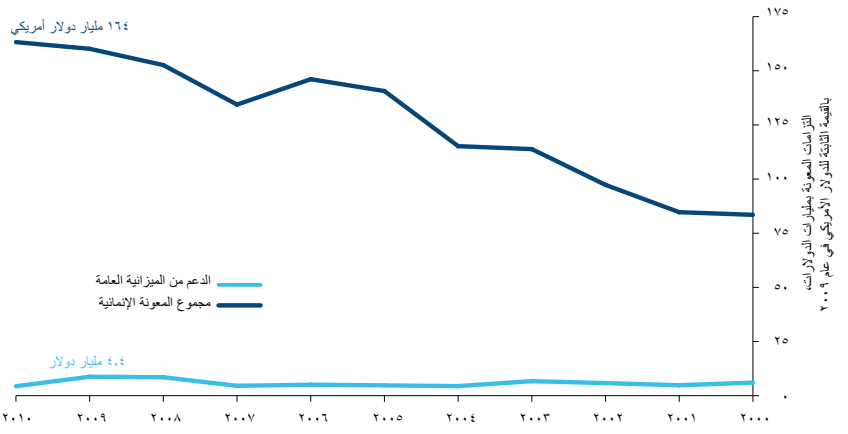

الشكل ٦-١٦ الاتجاهات السائدة في المعونة الخاصة بدعم الميزانية العامة، ٢٠٠٠-٢٠١٠

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي (٢٠١٢)

مثلت شراكة الإصحاح والمياه للجميع أحد الإنجازات الرئيسية المتعلقة بتحقيق المزيد من المواءمة والاتساق والمساءلة، التي ذكرتها وكالات الدعم الخارجي في إجاباتها على أسئلة الاستبيان. وذكرت الوكالات أيضاً السنة الدولية لتطوير المرافق الصحية في عام ٢٠٠٨، وإعلان إيثكويني بشأن الإصحاح في عام ٢٠٠٨ كإنجازين مهمين أديا إلى زيادة الاهتمام بالإصحاح. ويُلاحظ التقدم أيضاً في تطبيق مبادئ فعالية المعونة كما يتضح من استخدام الجهات المانحة لنُظم المشتريات القُطرية ووضع الخطط القطاعية الوطنية.

٦-٨ الآثار المترتبة في المستقبل

أكد هذا الفرع على أهمية الدعم الخارجي الموجَّه إلى القطاع، وأقر بالاتجاه التصاعدي لهذا الدعم وبالتحسن الذي طرأ على توجيه الموارد إلى النُظم الأساسية. وفي الوقتنفسه، حدد الفجوات الرئيسية فيما يتعلق بكيفية تخصيص المعونة وبيَّن أن أولويات وكالات الدعم الخارجي لا تتواءم بالضرورة مع احتياجات البلدان. ومن دواعي القلق أن نسبة المعونة الموجَّهة إلى استدامة الخدمات القائمة لا تتجاوز ٧٪. ومن أجل تحسين المواءمة مع أولويات البلدان، ينبغي على وكالات الدعم الخارجي النظر في زيادة دعم الميزانيات القطاعية حيثما يُتوقع أن يؤدي ذلك إلى تعزيز النُظم بغية تقديم الخدمات وزيادة التغطية؛ وينبغي توجيه المزيد من الدعم الخارجي إلى دعم تشغيل وصيانة خدمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية القائمة. وأخيراً، فمن الضروري تعزيز المواءمة والتعاون فيما بين الوكالات التنفيذية الوطنية، وفيما بين الجهات المانحة، وبين الحكومات الوطنية والوكالات المموِّلة.

٧ تركيز خاص على المياه والإصحاح والنظافة الصحية في المدارس ومنشآت الرعاية الصحية

الرسائل الرئيسية

- لم يبلّغ نصف البلدان عن الإتاحة الكافية لمرافق الإصحاح في المدارس ومنشآت الرعاية الصحية، ما يُشير إلى غياب نُظم الرصد والقدرات اللازمة له.
- ويفتقر ٣٤٪ من المدارس الابتدائية و٢٥٪ من مراكز الرعاية الصحية الريفية في المتوسط إلى مرافق الإصحاح المحسنة.

٧-١ الإصحاح والنظافة الصحية في المدارس

يتأثر تعلم الأطفال بعدد من العوامل، ولكن الظروف المتعلقة بالمياه والإصحاح، مثل الجفاف والإسهال والإصابة بالديدان المعوية، تسهم في ظاهرة التغيب عن الدراسة وتعوق القدرات الإدراكية وتؤثر سلباً على الأداء. وتشير البلدان إلى أن المدارس، ولاسيما تلك التي تقع في المناطق الريفية، تفتقر في كثير من الأحيان إلى مرافق مياه الشرب والإصحاح، أو أن هذه المرافق في حالة سيئة.

ولم يتمكن نحو ثلث البلدان المشاركة في تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب من تقديم بيانات عن تغطية المدارس بخدمات الإصحاح، وأبلغ خمس البلدان أن هذه التغطية تقل نسبتها عن ٥٠٪ على صعيد المدارس الابتدائية (الشكل ٧-١). ويتفق ذلك مع مجموعة من البيِّنات غير المثبتة في معظمها، تشير إلى أن العديد من المدارس تفتقر تماماً إلى مرافق الإصحاح، أو أن هذه المرافق في حالة مزرية.

حدد معظم البلدان غايات وطنية تتعلق بمرافق الإصحاح في المدارس، ولكن العديد منها لا ترصد التقدم المُحرز بالاستناد إلى هذه الغايات. وكانت البلدان التي استطاعت تقديم الأرقام الخاصة بتغطية مرافق الإصحاح في المدارس أقل عدداً.ولكي تكون الغايات ذات فحوى، ينبغي إنشاء نُظم الرصد الوطني وتشغيلها على وجه السرعة. وهناك عدد من الوثائق الإرشادية عن رصد المياه والإصحاح والنظافة الصحية في المدارس، بما في ذلك "*مجموعة رصد المياه والإصحاح والنظافة الصحية في المدارس*" الصادرة عن اليونيسيف في نيسان/ أبريل ٢٠١١ (اليونيسيف، ٢٠١١). ومن شأن الاستثمار في نُظم الرصد من هذه النوعية أن يساعد على ضمان تحقيق أهداف البرامج، وينبغي اعتباره مساهمة في منفعة عامة مشتركة.

ومع الإقرار بوجود فجوات في البيانات وترجيح أن إتاحة مرافق الإصحاح ستكون أقل إذا ما أخذنا البلدان غير المجيبة في الحسبان، فإن البيانات تشير إلى تحقق مكاسب بسيطة في تغطية المدارس بخدمات الإصحاح في البلدان التي قدمت بياناتها للتقييم في تقريري عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١٢.

بيانات البلدان تشير إلى أن ٦٦٪ من المدارس الابتدائية في المتوسط تحظى بمرافق الإصحاح المحسنة (الشكل ٧-١).

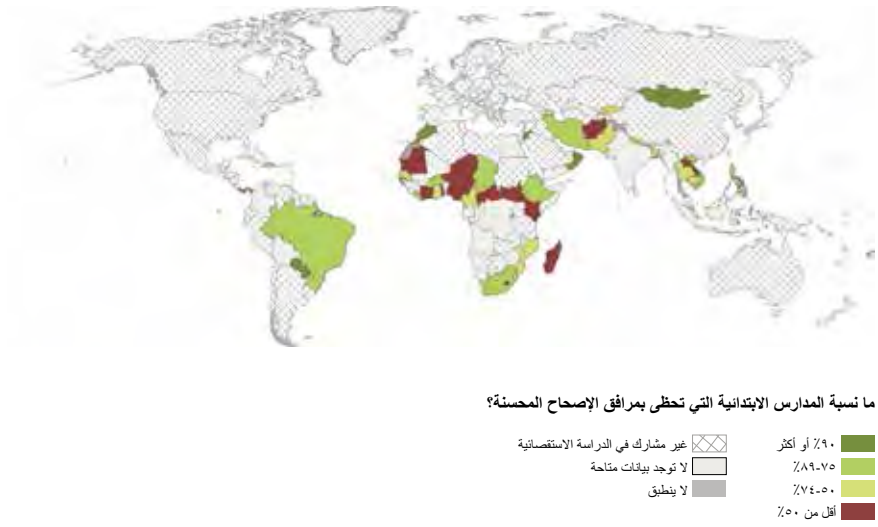

الشكل ٧-١ ما نسبة المدارس الابتدائية التي تحظى بمرافق الإصحاح المحسنة؟ (على الصعيد الوطني)؟

ملحوظة: البرازيل، كينيا، باكستان، فيبت نام (الريف فقط)، موزمبيق (الحضر فقط)

المصدر: الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١ (٧٤ بلداً مجيباً)

نصف البلدان المجيبة لا ترصد الإصحاح في المدارس بالاستناد إلى الغايات المحددة (الشكل ٧-٢).

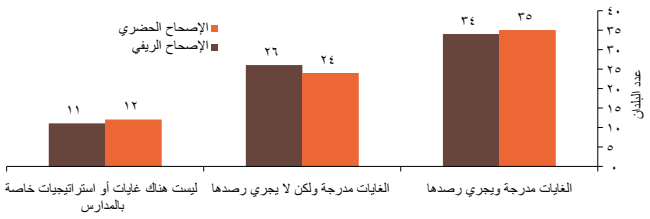

الشكل ٧-٢ هل حُددت الغايات الوطنية الخاصة بالإصحاح في المدارس؟

المصدر: الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١ (٧٤ بلداً مجيباً)

"لا تتجاوز نسبة نُظم الإصحاح في مدارس المدن التي تقع داخل المباني ١٤٪. وغالباً ما تكون مراحيض المدارس قديمة، وقذرة، ومبنية بالألواح أو بقوالب أسمنت الخبث المعدني أو الطوب في ظروف غير صحية، كما أنها لا تُطهر." — *أجوبة الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب* ٢٠١١

[١] يتسق ذلك اتساقاً عاماً مع بيانات المكاتب القُطرية لليونيسيف (اليونيسيف، ٢٠١١) التي تشير إلى أن نصف بلدان اليونيسيف (٤٦٪ فيما يتعلق بالإصحاح) غير قادرة على التبليغ عن مرافق المياه والإصحاح.

وفضلاً عن توفير المرافق الكافية في المدارس، يُعد تنفيذ برنامج يستهدف تنظيف هذه المرافق وصيانتها ضرورياً لضمان أن تظل صالحة للاستخدام وصحية. وغالباً ما سيكون تخصيص بند منفصل في الميزانية لصيانة مرافق الإصحاح بالمدارس عاملاً مهماً لضمان استدامة الخدمات. وفي الوقت الحاضر، لم يبلِّغ سوى ٢٩ بلداً من أصل ٧٠ (٤١٪) عن وجود بند منفصل في الميزانية لصيانة مرافق الإصحاح بالمدارس.

وهناك إقرار متزايد بأن التعامل مع النظافة الصحية أثناء الطمث على نحو يتسم بالخصوصية ويحفظ الكرامة يمثل تحدياً مضاعفاً في ظل مرافق الإصحاح غير الكافية في المدارس، ويعني هذا أن الفتيات يتغيبن عن الحصص أو الأيام الدراسية أثناء الطمث. ومن أجل تحسين ظروف النظافة الصحية أثناء الطمث بالنسبة إلى الفتيات على المدى البعيد، ينبغي دمج النظافة الصحية أثناء الطمث في قطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية وفي سياسات واستراتيجيات التعليم (هاوس وماهون وكافيل، ٢٠١٢).

فوائد الترويج للنظافة الصحية في المدارس

يحد غسل اليدين في المؤسسات مثل المدارس الابتدائية من حالات الإسهال بنسبة ٣٠٪ في المتوسط (إيجموت - نواديارو وآخرون، ٢٠٠٩). وفي الإمكان تعزيز سلوكيات النظافة الصحية الإيجابية في المدارس، على سبيل المثال عن طريق دمج رسائل النظافة الصحية في المناهج المدرسية والنوادي الصحية. وكذلك ففي إمكان المدرسين أن يكونوا قدوة للتلاميذ، الذين يمكنهم بدورهم أن يصبحوا دعاة إلى تحسين النظافة الصحية في منازلهم ومجتمعاتهم.

أشارت تقديرات ثلث البلدان فقط إلى التوسع في برامج تعزيز النظافة الصحية في المدارس الابتدائية (الشكل ٧-٣).

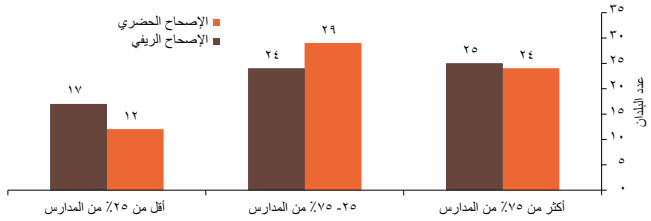

الشكل ٧-٣ هل تنفذ برامج تعزيز النظافة الصحية في المدارس الابتدائية؟

المصدر: الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١ (٦٦ بلداً مجيباً)

أفادت البلدان بأن هناك مجالاً كبيراً لتحسين صنع القرار من أجل الاستجابة لاحتياجات النساء والفتيات على نحو أفضل (الشكل ٧-٤).

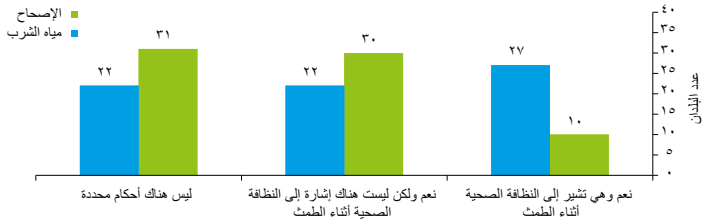

الشكل ٧-٤ هل تشمل السياسات/ الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالإصحاح ومياه الشرب أحكاماً محددة خاصة بالنساء، بما في ذلك احتياجات إدارة النظافة الصحية أثناء الطمث؟

المصدر: الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١ (٧٤ بلداً مجيباً)

٧-٢ المياه والإصحاح والنظافة الصحية في منشآت الرعاية الصحية

إن الافتقار إلى مياه الشرب المأمونة ومرافق الإصحاح والنظافة الصحية في المراكز الصحية والعيادات والمستشفيات، يُعد غير مقبول بصفة خاصة، نظراً لأن المرضى شديدو التعرض للعدوى ويعتمدون على توافر بيئة مأمونة ونظيفة. ويتوقع المرضى من مقدمي الرعاية الصحية أن يحترموا الحكمة القديمة القائلة "أولاً، لا تسبب أذىً". ومع ذلك فهناك الملايين من حالات العدوى التي يمكن تجنبها، بما في ذلك انتقال العدوى إلى حديثي الولادة، تحدث كل عام داخل أماكن الرعاية الصحية بسبب عدم الاهتمام الكافي بالمياه والإصحاح والنظافة الصحية (ريفيووس وبروس وبارترام، ٢٠٠٩؛ بارترام وكرينكروس، ٢٠١٠).

ويتمثل المتسبب الرئيسي في ذلك في انعدام النظافة الصحية لليدين، بما في ذلك عدم غسل اليدين أو غسلهما على نحو غير كافٍ قبل التعامل مع المريض وبعده أو بعد استعمال المرحاض. ويروَّج لغسل اليدين بالصابون باعتباره أهم الممارسات على الإطلاق للحد من انتقال العدوى في أماكن الرعاية الصحية. ولكن على الصعيد العالمي، تظل معدلات الامتثال لغسل اليدين في منشآت الرعاية الصحية منخفضة.

ولا شك أن المياه غير المأمونة تمثل مشكلة، ولاسيما في منشآت الرعاية الصحية الواقعة في المناطق الريفية النائية. وليس من المستغرب أن البلدان أفادت بأن معدلات التغطية بخدمات مياه الشرب في المنشآت الريفية متأخرة عنها في المستشفيات الحضرية بنسبة ٢٠٪. وتُعد المراقبة المستمرة ضرورية حتى في المنشآت التي أفادت البلدان بأن التغطية فيها تكاد تكون شاملة (مثل المستشفيات الحضرية)، وذلك للحد من المخاطر المتعلقة بنوعية المياه (انظر "مأمونية المياه" الفرع ٢-١). واستناداً إلى نسبة ٦٠٪ من عدم الإجابة، يبدو أن معظم البلدان المشاركة في تحليل وتقييم *حالة* الإصحاح ومياه الشرب تفتقر إلى نُظم الرصد لتتبع الإصحاح ومياه الشرب في أماكن الرعاية الصحية (الشكل ٧-٥ و الشكل ٧-٦).

ويبدو أن الإصحاح في منشآت الرعاية الصحية يمثل مشكلة أكبر من غياب إمدادات المياه. إذ تشير النسبة الصغيرة من البلدان التي قدمت البيانات إلى أن ٢٥٪ من منشآت الرعاية الصحية الريفية تفتقر إلى مرافق الإصحاح المحسنة. ولم يتمكن ثلثا البلدان تقريباً من تقديم المعلومات عن تغطية خدمات الإصحاح في مراكز الرعاية الصحية. وإذا ما أُخذ غير المجيبين في الحسبان، فسيكون الوضع في الغالب أسوأ بكثير. ويكتسي تولي قطاع الصحة القيادة في هذا الأمر أهمية حاسمة، حيث أوصت إحدى ورقات الاستعراض بأنه يجب على وزارات الصحة "ضمان أن يُشترط قانوناً تزويد جميع منشآت الرعاية الصحية بالمياه والإصحاح والنظافة الصحية الكافية والمأمونة" و" رصد تغطية خدمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية وصيانتها في منشآت الرعاية الصحية" (*كيرنكروس وآخرون*، ٢٠١٠).

وتُعد الوقاية الأولية ركيزة أساسية في أي استراتيجية فعالة في مجال الصحة العمومية، وينبغي أن تكون أول ما يؤخذ في الاعتبار عند تصميم الهياكل الأساسية لقطاع الصحة. وتقطع المراسيم الوزارية واللوائح الداخلية والمراقبة المستقلة للجودة، شوطاً كبيراً في ضمان حدوث تحسن كبير فيما يمكن اعتباره أكثرما يبعث على الحرج، وهو إصابة المرضى الذين يطلبون العلاج بأمراض أخرى نتيجة لعدم توافر مياه الشرب المأمونة ومرافق الإصحاح الكافية في أماكن الرعاية الصحية.

ويحظى المهنيون في قطاع الصحة بوضع يؤهلهم تماماً للقيادة بالقدوة وإيضاح الممارسات المناسبة للمرضى الذين يعالجونهم، وترويج رسائل النظافة الصحية بين هؤلاء المرضى (منظمة المعونة المائية، ٢٠١١ب).

تشير بيانات البلدان إلى أن ١٣٪ من منشآت الرعاية الصحية تفتقر إلى مرافق إمدادات المياه المحسنة (الشكل ٧-٥).

الشكل ٧-٥ استخدام إمدادات المياه المحسنة في منشآت الرعاية الصحية ورصدها

المصدر: الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١ (٧٤ بلداً مجيباً)

تشير بيانات البلدان إلى أن ٢٥٪ من منشآت الرعاية الصحية الريفية تفتقر إلى مرافق الإصحاح (الشكل ٧-٦).

الشكل ٧-٦ استخدام مرافق الإصحاح في منشآت الرعاية الصحية ورصدها

ملحوظة: تستند الأرقام الخاصة بالكاميرون، وتشاد، وإثيوبيا، ومدغشقر، ورواندا، وتايلند إلى قيم التغطية الوطنية الشاملة للحضر والريف.

المصدر: الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١ (٧٤ بلداً مجيباً)

أفاد أكثر من ٤٠٪ من البلدان المجيبة بتنفيذ برامج وطنية للترويج للنظافة الصحية على نطاق واسع في منشآت الرعاية الصحية الأولية (الشكل ٧-٧).

الشكل ٧-٧ هل تنفَّذ البرامج الوطنية الخاصة بالنظافة الصحية في مراكز الرعاية الصحية الأولية مثل مكاتب الأطباء وعياداتهم؟ (في الحضر)

المصدر: الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١ (٧٤ بلداً مجيباً)

٧-٣ الآثار بالنسبة إلى المستقبل

إن الوظائف الأساسية للمؤسسات العمومية، مثل المدارس ومراكز الرعاية الصحية تشمل تقديم الخدمات في إطار ولايتها الأساسية، ولكنها تشمل كذلك تعزيز الخدمات الملائمة الخاصة بالإصحاح ومياه الشرب والتصحح. وعلى الرغم من الدور الحاسم لهذه المؤسسات فإن البيانات التي جمعت عن قطاع المياه والإصحاح غير كافية. وتلك البلدان التي قامت بالرصد وقدمت تقاريرها لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب أشارت إلى أنه في المتوسط يفتقر ٣٤٪ من المدارس الابتدائية و٢٥٪ من مراكز الرعاية الصحية في الريف إلى مرافق الإصحاح المحسنة. ويلزم أن تكثف البلدان جهودها من أجل ترسيخ رصد قطاع المياه والإصحاح في المؤسسات العمومية وتنشيط الجهود الرامية إلى تعزيز تغطية قطاع مياه الشرب والإصحاح.

المراجع

AMCOW (2011). *Water supply and sanitation in Burkina Faso: turning finance into services for 2015 and beyond.* African Ministers' Council on Water (http://www.wsp.org/wsp/sites/wsp.org/files/publications/CSO-burkina-faso.pdf, accessed 26 January 2012).

APS Consultants (undated). *Report on the assessment of the capacity of water actors to effectively participate in water sector reforms in Bondo District. KWAHO/UNDP initiative.* Nairobi, Alternative Programme Solutions, Humanitarian and Development Consultants (http://www.watergovernance.org/documents/WGF/Kenya/KWAHO_UNDP_WACA_Report_final_Se.pdf, accessed 26 January 2012).

Bartram J, Cairncross S (2010). Hygiene, sanitation, and water: forgotten foundations of health. *PLoS Medicine*, 7(11): e1000367 (http://www.plosmedicine.org/article/info%3Adoi%2F10.1371%2Fjournal.pmed.1000367, accessed 26 January 2012).

BMGF (2011). *Water, sanitation & hygiene: strategy overview*. Bill & Melinda Gates Foundation, Global Development Program (http://www.gatesfoundation.org/watersanitationhygiene/Documents/wsh-strategy-overview.pdf, accessed 26 January 2012).

Cairncross S et al. (٢٠١٠). Hygiene, sanitation, and water: what needs to be done? *PLoS Medicine*, 7(11): e1000365 (http://www.plosmedicine.org/article/info:doi/10.1371/journal.pmed.1000365, accessed 13 March 2012).

Ejemot-Nwadiaro RI et al. (2009). Hand washing for preventing diarrhea (Review). *The Cochrane Library*, Issue 3 (http://www.thecochranelibrary.com/userfiles/ccoch/file/Water%20safety/CD004265.pdf, accessed 13 March 2012).

EUWI/OECD (2012). *OECD DAC Creditor Reporting System: Guidance for the use of water supply and sanitation purpose codes.* Prepared for the Africa Working Group of the EU Water Initiative by A. Cotton, Water, Engineering and Development Centre, Loughborough University, England (http://www.oecd.org/dataoecd/23/30/49819385.pdf, accessed 19 March 2012).

Foster V, Briceño-Garmendia C, eds. (2010). *Africa's infrastructure—a time for transformation: Overview* (a copublication of the Agency Française de Développement and the World Bank). Washington, DC, The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank (http://siteresources.worldbank.org/INTAFRICA/Resources/aicd_overview_english_no-embargo.pdf, accessed 10 February 2012).

Government of Burkina Faso (2011). *Programme national d'approvisionnement en eau potable et d'assainissement, Horizon 2015 (PN-AEPA 2015). Rapport bilan annuel au 31 décembre 2010.* Ministère de l'agriculture, de l'hydraulique et des ressources halieutiques.

Government of Ethiopia (2011). *1st JTR for 2003— EC Joint Technical Review V—Aide memoire—Findings, recommendations and agreed actions.* Government of Ethiopia, National Water Supply, Sanitation and Hygiene Programme.

Government of India (2010). *Evaluation study on Rajiv Gandhi National Drinking Water Mission (RGNDWM).* New Delhi, Government of India, Planning Commission, Programme Evaluation Organization (http://planningcommission.nic.in/reports/peoreport/peo/peo_rgndwm.pdf, accessed 20 December 2011).

Government of Nepal (2011). *Water supply, sanitation and hygiene. Sector status report May 2011.* Government of Nepal, Ministry of Physical Planning and Works, Water Supply & Sanitation Division, Sector Efficiency Improvement Unit (http://www.moppw.gov.np/pdf/WASH-Sector-Status-Report-2011-for-WEB.pdf, accessed 20 December 2011).

House S, Mahon T, Cavill S (2012). *Menstrual hygiene matters: a manual for improving menstrual hygiene management around the world.* WaterAid and SHARE.

Hutton G, Bartram J (2008). Global costs of attaining the Millennium Development Goal for water supply and sanitation. *Bulletin of the World Health Organization*, 86:13–19 (http://www.who.int/water_sanitation_health/economic/mdg_global_costing_summary.pdf, accessed 21 January 2012).

IWA (2011) *Mind the gap. Meeting the water and sanitation Millennium Development Goals. A study of human resource development requirements in five countries. Synthesis report.* International Water Association (http://www.iwahq.org/contentsuite/upload/iwa/all/A%20Development/Documents/HR%20capacity%20gaps/Synthesis%20Report-2.pdf, accessed 14 January 2012).

OECD (2009a). *Managing water for all—An OECD perspective on pricing and financing.* Paris, Organisation for Economic Co-operation and Development.

OECD (2009b). *Strategic financial planning for water supply and sanitation*. Paris, Organisation for Economic Co-operation and Development (http://www.oecd.org/dataoecd/45/27/42811787.pdf, accessed 19 March 2012).

OECD (2010). *Glossary of statistical terms* [online database]. Paris, Organisation for Economic Co-operation and Development (http://stats.oecd.org/glossary/index.htm, accessed 22 January 2010).

OECD (2011a). *A new deal for engagement in fragile states*. Paris, Organisation for Economic Co-operation and Development (http://www.oecd.org/dataoecd/35/50/49151944.pdf, accessed 19 March 2012).

OECD (2011b). *A System of Health Accounts: 2011 edition*. OECD Publishing for Organisation for Economic Co-operation and Development/World Health Organization/Eurostat.

OECD (2012). *Creditor Reporting System* [online database]. Paris, Organisation for Economic Co-operation and Development (http://stats.oecd.org/Index.aspx?DatasetCode=CRSNEW, accessed 4 January 2012).

Prüss-Üstün A et al. (2008). *Safer water, better health—Costs, benefits and sustainability of interventions to protect and promote health*. Geneva, World Health Organization (http://whqlibdoc.who.int/publications/2008/9789241596435_eng.pdf, accessed 13 March 2012).

Randrianarisoa C (2010). *Accessibility diagnostic: reviewing the accessibility of WASH facilities.* WaterAid briefing note (http://www.wateraid.org/documents/plugin_documents/accessilibity_diagnostics1.pdf, accessed 13 March 2012).

Rehfuess EQ, Bruce N, Bartram JK (2009). More health for your buck: health sector functions to secure environmental health. *Bulletin of the World Health Organization*, 87:880–882 (http://www.who.int/bulletin/volumes/87/11/08-059865/en/index.html, accessed 16 January 2012).

SNA (2009). *The System of National Accounts 2008*. New York, European Commission, International Monetary Fund, Organisation for Economic Co-operation and Development, United Nations and World Bank (http://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/sna2008.asp, accessed 20 March 2012).

Sumner A (2010). *Global poverty and the new bottom billion: three-quarters of the world's poor live in middle-income countries.* Brighton, Institute of Development Studies (IDS Working Paper 349).

UNDG (2010). *Pooled funding mechanisms.* New York, United Nations Development Group (http://www.undg.org/index.cfm?P=152, accessed 20 March 2012).

UNDP (2006). *Human development report 2006— Beyond scarcity: Power, poverty and the global water crisis*. New York, United Nations Development Programme (http://hdr.undp.org/en/media/HDR06-complete.pdf, accessed 13 March 2012).

UNDP (2010). *Bondo villagers preserve water as a human right*. Stockholm, United Nations Development Programme Water Governance Facility and Stockholm International Water Institute (http://www.undp.ro/download/WGF-Kenya-succestory%20 2010.pdf, accessed 13 March 2012).

UN Economic and Social Council (2002). *General Comment No. 15. The right to water (arts. 11 and 12 of the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights).* United Nations Economic and Social Council, Committee on Economic, Social and Cultural Rights (http://www2.ohchr.org/english/issues/water/docs/cescr_gc_15.pdf, accessed 13 March 2012).

UNESCO (2012). *Finance indicators by ISCED level.* United Nations Education, Scientific, and Cultural Organization, Institute for Statistics (http://stats.uis.unesco.org/unesco/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=172, accessed 8 January 2012).

UN General Assembly (2006). *Convention on the Rights of Persons with Disabilities.* United Nations General Assembly (http://www.un.org/disabilities/convention/conventionfull.shtml, accessed 13 March 2012).

UN General Assembly (2010). *Resolution adopted by the General Assembly 64/292: The human right to water and sanitation.* United Nations General Assembly (A/RES/64/292; http://daccess-ods.un.org/TMP/5539215.80314636.html, accessed 13 March 2012).

UN Human Rights Council (2010). *Resolution adopted by the Human Rights Council 15/9: Human rights and access to safe drinking water and sanitation.* United Nations General Assembly (A/HRC/RES/15/9; http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G10/166/33/PDF/G1016633.pdf?OpenElement, accessed 13 March 2012).

UNICEF (2011). *WASH in schools monitoring package*. United Nations Children's Fund, Unite for Children (http://www.unicef.org/wash/schools/files/wash_in_schools_monitoringpackage_.pdf, accessed 13 March 2012).

UNICEF/WHO (2012). *Progress on drinking water and sanitation, 2012 update.* New York, UNICEF; Geneva, World Health Organization (http://www.who.int/water_sanitation_health/publications/2012/jmp_report/en/, accessed 13 March 2012).

UNOHRLLS (2010). *Criteria for identification of LDCs.* New York, United Nations Office of the High Representative for the Least Developed Countries, Landlocked Developing Countries and Small Island Developed States (http://www.unohrlls.org/en/ldc/related/59/, accessed 13 March 2012).

Van den Berg C, Danilenko A (2011). *The IBNET water supply and sanitation performance blue book—The International Benchmarking Network for Water and Sanitation Utilities databook.* Washington, DC, The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank.

Van den Berg C et al. (2009). *Tanzania—public expenditure review of the water sector.* Washington, DC, International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank (http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2009/10/06/000333037_20091006234617/Rendered/PDF/509050ESW0P0871Box342011B001PUBLIC1.pdf, accessed 2 January 2012).

Verhoeven J, Fonseca C (2012). *External support agencies survey results for the GLAAS report 2012*. Unpublished background paper prepared for the World Health Organization, Geneva.

WaterAid (2011a). *Off-track, off-target: why investment in water, sanitation and hygiene is not reaching those who need it most* (http://www.wateraid.org/documents/Off-track-off-target.pdf, accessed 13 March 2012).

WaterAid (2011b). *The sanitation problem: what can and should the health sector do?* (http://www.wateraid.org/documents/plugin_documents/the_sanitation_problem__what_can_and_should_the_health_sector_do_1.pdf, accessed 13 March 2012).

WHO (1990). *Handbook of financial principles and methods*. Geneva, World Health Organization, Working Group on Cost Recovery (WHO/CWS/90.10; http://whqlibdoc.who.int/hq/1990/WHO_CWS_90.10.pdf, accessed 13 March 2012).

WHO (2008). *UN-Water Global Annual Assessment of Sanitation and Drinking-water: 2008 pilot report—testing a new reporting approach.* Geneva, World Health Organization (http://www.who.int/water_sanitation_health/glaas_2008_pilot_finalreport.pdf, accessed 13 March 2012).

WHO (2010). *UN-Water Global Annual Assessment of Sanitation and Drinking-water: Targeting resources for better results.* Geneva, World Health Organization (http://www.who.int/water_sanitation_health/glaas/en/index.html, accessed 13 March 2012).

WHO (2011). *Guidelines for drinking-water quality*, 4th ed. Geneva, World Health Organization (http://www.who.int/water_sanitation_health/publications/2011/dwq_guidelines/en/, accessed 13 March 2012).

WHO (2012). *Tracking national financial flows into sanitation, hygiene and drinking water—an expert review*. Geneva, World Health Organization (to be published).

World Bank (2008). *Financing public infrastructure in sub-Saharan Africa: patterns and emerging issues.* Washington, DC, International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank (Africa Infrastructure Diagnostic Background Paper 15; http://infrastructureafrica.afdb.org/system/files/BP15_Fiscal_costs_maintxt_new.pdf, accessed 13 March 2012).

World Bank (2010a). *Africa infrastructure country diagnostic*. Washington, DC, International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank.

World Bank (2010b). *Quick reference tables*. Washington, DC, The World Bank (http://data.worldbank.org/data-catalog#Tables, accessed 13 March 2012).

World Bank (2011). *World Development Report 2011: Conflict, security and development.* Washington, DC, The World Bank (http://wdr2011.worldbank.org/fulltext, accessed 13 March 2012).

World Bank (2012). *Online indicators database.* Washington, DC, The World Bank (http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD, accessed 8 January 2012).

WSP-Africa (2008). *The eThekwini Declaration and AfricanSan action plan.* Water and Sanitation Program – Africa (http://www.africasan3.com/Images/eThekwiniAfricaSan.pdf, accessed 13 March 2012).

WSP-Africa (2012). *The Economics of Sanitation Initiative.* (www.wsp.org/wsp/content/economic-impact-sanitation accessed 12 March 2012)

الملحق أ: المنهجية

يقدم *تقرير تحليل* وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب معلومات أساسية عن الإصحاح ومياه الشرب في البلدان النامية، بالاستناد إلى البيانات التي جُمعت من عدد كبير من المصادر. ويستخدم التقرير البيانات التي جُمعت من جانب وكالات مختلفة ويكمِّلها ببيانات جديدة جُمعت من البلدان ومن وكالات الدعم الخارجي. وتهدف عملية جمع البيانات إلى المواءمة مع نُظم الرصد والتقييم على المستوى القُطري من أجل إنتاج البيانات القطاعية والتحقق منها، وتعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة في القطاع في البلدان المجيبة.

أ-١ تقرير ثنائي السنوات

نُشر التقرير التجريبي للتقييم العالمي لخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب ("إثبات صحة المفهوم") في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٨). وتلاه في عام ٢٠١٠ تقرير لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية عن التقييم السنوي العالمي لخدمات *الصرف الصحي ومياه الشرب: توجيه الموارد من أجل تحقيق نتائج أفضل* (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٠). وتولى البرنامج المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف لرصد إمدادات المياه والصرف الصحي/ تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب وفريق الخبراء الاستشاري الاستراتيجي مناقشة التقرير وتقييمه في اجتماع لممثلي الحكومات والمنظمات غير الحكومية في البلدان النامية، والجهات المانحة، ومكاتب منظمة الصحة العالمية القُطرية والإقليمية ومقرها الرئيسي. واستناداً إلى توصيات فريق الخبراء الاستشاري الاستراتيجي واجتماع التقييم وضعت استراتيجية تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥. وتقرر أن يأتي هذا العمل في شكل تقرير ثنائي السنوات، وأن يُنشر تقرير إضافي في نهاية فترة الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥. ولذا فقد جاء تحت مسمى *تقرير لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية عن تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب في العالم.*

أ-٢ استخدام البيانات الموجودة

يستمر تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب في استخدام عدد من مصادر البيانات القائمة، بما في ذلك البيانات العالمية عن تغطية خدمات الإصحاح ومياه الشرب (البرنامج المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف لرصد إمدادات المياه والصرف الصحي)، وتدفقات المعونة المقدمة من الجهات المانحة (نظام وضع تقارير الدائنين لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)،والمؤشرات الاقتصادية والإنمائية (مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي)، وبيانات المؤشرات الصحية (الإحصاءات الصحية العالمية، منظمة الصحة العالمية)، والبيانات الصادرة عن التقييمات الإقليمية.

أ-٣ الشراكات

يتمثل عنصر رئيسي في عملية التقييم العالمي في ضرورة بناء الشراكات بين الأطراف المعنية برصد قطاع الإصحاح ومياه الشرب على الصعيد العالمي والإقليمي من أجل تحسين نوعية المعلومات المقدمة إلى تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب والحد من عبء التبليغ الواقع على الحكومات الوطنية. وعلى سبيل المثال، عملت منظمة الصحة العالمية عن كثب مع اليونيسيف من أجل إعداد المعلومات التي *تدعم تقرير تحليل* وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب وتزود الجهود المستمرة لمبادرة شراكة الإصحاح والمياه للجميع بالمعلومات اللازمة، وقد شمل ذلك تيسير جمع البيانات على الصعيد القُطري ورصد الالتزامات الصادرة عن الاجتماعات الرفيعة المستوى.

أ-٤ جمع البيانات القُطرية

حدد كل من الدراسة التجريبية والتقييم السنوي العالمي لخدمات *الصرف الصحي ومياه الشرب* ٢٠١٠ الفجوات في المعلومات وأثبتا الحاجة إلى استمرار جمع البيانات عن الإصحاح ومياه الشرب من البلدان ووكالات الدعم الخارجي. واستناداً إلى الدروس المستفادة من هذه العملية استمر تحليل وتقييم *حالة الإصحاح ومياه الشرب* ٢٠١٢ في استخدام استبيانين اثنين في الدراسة الاستقصائية التي أجريت من أجل جمع المعلومات من وكالات الدعم الخارجي والبلدان النامية. وكلا الاستبيانين متاح للجمهور ويمكن الاطلاع عليه على شبكة الإنترنت .

وقد أُدخل تعديل طفيف على الصيغة السابقة للاستبيان الخاص بوكالات الدعم الخارجي، وطُلبت معلومات عن تحديد أولويات المعونة، وتدفقات المعونة، والتخطيط المستقبلي، والتنسيق والمواءمة من جانب الجهات المانحة مع البرامج القُطرية. وسعى تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب أيضاً إلى إشراك الجهات المانحة التي لا ترفع تقاريرها إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بأن دعا نطاقاً واسعاً من وكالات الدعم الخارجي من غير أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لهذه المنظمة إلى المشاركة في هذا العمل.

ومن أجل جمع البيانات على الصعيد القُطري، استخدم التحليل صيغة معدلة من الاستبيان الخاص بالدراسة الاستقصائية الذي استخدم في جمع البيانات للتقييم السنوي العالمي *لخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب*٢٠١٠ وبعد أن وردت التعليقات المفصلة من البلدان المجيبة وأخصائيي التقييم والمستشارين الإقليميين لمنظمة الصحة العالمية خلال مجموعة من الاجتماعات التي عُقدت في الثنائية ٢٠١٠-٢٠١١، تم تعديل الاستبيان الأصلي والعملية المقترحة لاستشارة البلدان من أجل تسهيل جمع البيانات، والمواءمة مع العمليات القُطرية، وتحسين ملكية البلدان للبيانات. وتم دمج التوصية بشأن إضافة فرع رئيسي جديد يُعنى بالنظافة الصحية، فضلاً عن مجموعة مسهبة من الأسئلة التي تتعلق بالإنصاف والتمويل والمسائل الأخرى.

في عام ٢٠١١ انقسم الاستبيان الخاص بالدراسة الاستقصائية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب إلى أربعة فروع: (١) تقديم خدمات الإصحاح، (٢) تقديم خدمات مياه الشرب، (٣) الترويج للنظافة الصحية، (٤) التمويل. وطلبت الفروع الثلاثة الأولى للاستبيان المعلومات النوعية والكمية للمساعدة على تقييم القدرات المؤسسية والمالية وقدرات الموارد البشرية. واشتمل كل فرع على أسئلة متعددة الخيارات يطرح كل منها اختيارات ثلاثة فيما يتعلق بالسياقين الريفي والحضري. وطُلب إلى المجيبين اختيار الإجابة التي تنطبق أكثر على ظروفهم. كما طُلب إلى المجيبين التوسع في بعض الإجابات لتسليط الضوء على الإنجازات وعلى العقبات في سبيل التقدم.

واشتمل الفرعان الخاصان بمياه الشرب والإصحاح على ثمانية عناصر أساسية، ألا وهي:

١- الإتاحة في الوقت الحاضر
٢- السياسات والمؤسسات
٣- التخطيط والرصد والتقييم
٤- الميزنة والنفقات
٥- الإنصاف
٦- المُخرجات
٧- الاستدامة
٨- الموارد البشرية

[1] متاح على الرابط التالي:http://www.who.int/water_sanitation_health/en/.
[2] أعد الاستبيان الخاص بالدراسة الاستقصائية القُطرية الذي أجري في عام ٢٠٠٩ بالتعاون مع برنامج البنك الدولي للمياه وخدمات الصرف الصحي، لجمع المعلومات اللازمة لتقرير التقييم السنوي العالمي لخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب ٢٠١٠ ومشروع تقارير استعراض حالة البلدان للمجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه.

في عام ٢٠١٢ بدأ جمع البيانات لإعداد *تقرير تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب* في آب/ أغسطس ٢٠١١.

وأُرسلت الاستبيانات إلى حكومات البلدان النامية (مثل وزارة الصحة، ووزارة المياه) من خلال المكاتب الإقليمية والقُطرية لمنظمة الصحة العالمية. وأجاب ٧٤ بلداً نامياً على الاستبيان الخاص بتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب. وضمت هذه البلدان ٣٥ بلداً من الإقليم الأفريقي التابع لمنظمة الصحة العالمية، و٩ بلدان من إقليم الأمريكتين، و١٠ بلدان من إقليم جنوب شرق آسيا، و٧ بلدان من إقليم غرب المحيط الهادئ، و٩ بلدان من إقليم شرق المتوسط، و٤ بلدان من الإقليم الأوروبي.

وقد أُقر بأن البيانات المطلوبة لاستكمال الاستبيان قد لا تتوافر لدى إدارة واحدة. وطُلب إلى البلدان المجيبة على الاستبيان تحديد إدارة مركزية ومنسِّق وطني داخل هذه الإدارة يتمثل دوره في تنسيق عملية جمع البيانات، وتجميع الإجابات على الاستبيان، وقيادة عملية التحقق من البيانات (انظر أدناه).

وأُنشئت شبكة من الميسرين الإقليميين للمساعدة في عملية جمع البيانات اللازمة لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب داخل البلاد. وقدم الميسرون الإقليميون الدعم التقني إلى المسؤولين في الحكومات والمؤسسات الحكومية لمساعدتهم على الإجابة على الاستبيان.

وأدخلت البلدان المجيبة الإجابات من خلال عملية تبليغ ذاتي. وتطلب ذلك من البلدان تقييم حالاتها وفقاً للمؤشرات الواردة في الاستبيان ومنح نفسها الدرجات الملائمة. وربما يكون ذلك قد أسفر عن بعض التفاوت، حيث قد يكون بعض البلدان قد منحت نفسها درجات أقل من البعض الآخر الذي يوجد على المستوى ذاته، نتيجة لتأويل الأسئلة المطروحة تأويلاً مختلفاً. وقد أُقر بأن هذا الأمر يمثل مشكلة ينبغي الاستمرار في التصدي لها في الاستبيانات التالية. وفيما يتعلق بالتقرير الحالي تم التصدي لهذه المشكلة باستخدام البيانات القُطرية لتحديد الاتجاهات العامة وليس لعقد المقارنات على صعيد الأقاليم أو البلدان.

أ-٥ التحقق من الإجابات

زُودت البلدان كافة بإرشادات موحدة فيما يتعلق بالإجابة على الاستبيان القُطري لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب، بما في ذلك التوصية بالتحقق من الإجابات من خلال ورشة عمل تشارك فيها مجموعة من أصحاب المصلحة. وطُلب إلى البلدان تقديم تقرير عن العمليات المستخدمة في جمع البيانات والتحقق من الإجابات باستخدام نموذج موحد (انظر الجدول أ-١). وقد قدم ٢٨ من أصل ٧٤ بلداً مجيباً هذه النماذج. وتشير البيانات إلى أن ٢٨ بلداً مجيباً قد أجرى استعراضاً لأصحاب المصلحة من أجل التحقق من الإجابات على الاستبيان، ولكن الوثائق التي تدعم هذه الإجابات كان مستواها متوسطاً (وفقاً للتعريف الوارد أدناه) بالنسبة إلى عدد من البلدان يساوي عدد البلدان التي قدمت وثائق رفيعة المستوى، ما يؤكد على ضرورة إرساء نُظم المعلومات التي تتسم بمزيد من القوة داخل البلدان.

وجرى استعراض جميع الإجابات على الاستبيانات للتأكد من اتساقها الداخلي واكتمالها. وفضلاً عن ذلك، أُجريت عملية تحقق تتسم بمزيد من الصرامة والتحديد لاستعراض الإجابات على الاستبيان بمقارنتها بالوثائق القُطرية. واختير ١١ من أصل ٧٤ بلداً مشاركاً (ثلاثة بلدان من الإقليم الأفريقي التابع لمنظمة الصحة العالمية، وبلدان اثنان من كل من إقليم الأمريكتين وإقليم جنوب شرق آسيا وإقليم غرب المحيط الهادئ، وبلد واحد من كل من إقليم شرق المتوسط والإقليم الأوروبي) لعملية التحقق. وقورنت الإجابات على الاستبيان بنطاق من وثائق البلدان المتاحة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الاستعراضات القطاعية، وخطط التنمية القطاعية، *وتقارير استعراض حالة البلدان*، وتقييم حالة البلدان لبرنامج الإدارة والدعوة والقيادة من أجل المياه والمرافق الصحية والنظافة الصحية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتقارير الهيئات المنظمة للقطاع، التي لا يعود أي منها إلى قبل عام ٢٠٠٩. وتشمل النتائج الرئيسية لعملية التحقق ما يلي:

في جميع البلدان التي خضعت للاستعراض.كانت الإدارة المركزية التي تولت تنسيق الإجابات هي نفسها الإدارة التي سبق تحديدها في وثائق البلدان كجهة فاعلة رائدة في القطاع، وجمَّعت ستة بلدان من أصل ١١ بلداً الإجابات الصادرة عن عدة وزارات.

١- ولم تميز ثلاثة بلدان من أصل ١١ بلداً شمله الاستعراض الفارق بين الإصحاح الحضري والإصحاح الريفي على نحو كافٍ؛ ففي حين أن *تقارير استعراض حالة البلدان* أو تقييم حالة البلدان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اعتبر أن مستوى أحد القطاعين الفرعيين أعلى من مستوى الآخر، منح البلد المعني كلا الفرعين الدرجات نفسها في كل مؤشر من المؤشرات. وأشارت الوثائق القُطرية التي تخص أربعةبلدان على الأقل (بنغلاديش، وطاجيكستان، وإثيوبيا، وغانا) من أصل ١١ بلداً شمله الاستعراض إلى أن الإمداد الذاتي يُعد عنصراً مهماً من عناصر إمدادات مياه الشرب، ولكن ذلك لم يُذكر سوى في إجابات إثيوبيا وغانا.

٢- وبصفة عامة، لم يكن هناك قدر كافٍ من المعلومات المتاحة في وثائق البلدان للتحقق من الإجابات على الاستبيان فيما يتعلق بالموارد البشرية. ويبدو أن هذه فجوة معلوماتية بالغة الاهمية.

الجدول أ-١ مستويات التوثيق والتحقق

الوثائق		عملية التحقق من جانب أصحاب المصلحة	
مرتفعة	معظم الإجابات مسندة بالبيِّنات بموجب وثائق حكومية أو مواد أُشير إلى مرجعيتها	مرتفعة	أُجري استعراض من جانب أصحاب المصلحة المتعددين بما في ذلك الشركاء من الجهات الحكومية
متوسطة	هناك بعض التوثيق للإجابات المسندة بالبيِّنات ولكن التوثيق غير كامل	متوسطة	أُجري استعراض من جانب أصحاب المصلحة رغم عدم مشاركة جميع الشركاء
منخفضة	لم يُقدم سوى عدد قليل من الوثائق أو الإشارات المرجعية	منخفضة	لم يُجر استعراض من جانب أصحاب المصلحة

أ-٦ وكالات الدعم الخارجي

دعت منظمة الصحة العالمية ٦٥ من الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف والمؤسسات الخاصة والمنظمات غير الحكومية الأخرى التي تقدم المعونة الإنمائية أو البحوث أو غيرها من أشكال الدعم إلى قطاع الإصحاح ومياه الشرب إلى المشاركة في الدراسة الاستقصائية الخاصة بوكالات الدعم الخارجي.

وأجابت ٢٤ وكالة على الاستبيان، بما في ذلك مصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، وأستراليا، ومؤسسة بيل وميليندا غيتس، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، والمفوضية الأوروبية، وفرنسا، وألمانيا، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وأيرلندا، والإغاثة الإسلامية، واليابان، وهولندا، والنرويج، والبرتغال، والسويد، وسويسرا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، ومنظمة المعونة المائية، والبنك الدولي. وتمثل مساهمة هذه الوكالات معاً ٨٢٪من المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية و٩٧٪من المساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف المخصصة للمياه والإصحاح، وفقاً لبيانات نظام وضع تقارير الدائنين لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي تتعلق بالالتزامات تجاه قطاع المياه والإصحاح لعام ٢٠٠٩.

أ-٧ تعليقات البلدان ووكالات الدعم الخارجي

طُلب إلى البلدان ووكالات الدعم الخارجي الإدلاء بتعليقاتها بشأن نطاق من العوامل المرتبطة بعملية جمع البيانات لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب. ويجري استعراض هذه الإجابات بدقة للاسترشاد بها في المرحلة التالية من مراحل تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب.

الملحق ب: تتبع التدفقات المالية الوطنية الموجَّهة إلى قطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية

الرسائل الرئيسية

- هناك فجوات في الفهم الحالي للتدفقات المالية إلى قطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية على المستويين العالمي والوطني وفي تتبع هذه التدفقات.
- وليست هناك منهجية موحدة لتتبع التدفقات المالية إلى هذا القطاع، الذي يضاهي في نطاقه قطاعي الصحة والتعليم.
- وتُقترح منهجية لتتبع التدفقات المالية إلى قطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية وسوف تُخضع للاختبار التجريبي في بعض البلدان المختارة.

ويُعد التمويل الفعال للقطاع ضرورياً لتسريع واستدامة الخدمات التي في إمكانها في النهاية إنقاذ أرواح مليوني شخص سنوياً. ولكن الرصد غير الكافي والبيانات المالية المحدودة تعوق قدرة البلدان على تقييم التقدم المُحرز وتحسين الأداء. ولا توجد منهجية متفق عليها دولياً لتتبع التدفقات المالية إلى القطاع على الصعيد الوطني.

وقد خلص استعراض للخبراء تم التكليف بإجرائه في إطار تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب، إلى أن وضع مثل هذه المنهجية يُعد ضرورياً وذي جدوى (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٢). ويلخص هذا الملحق الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية الصادرة عن استعراض الخبراء، ويتضمن بيانات تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب الجديدة المستقاة من إجابات البلدان على الاستبيان ومقابلات المتابعة. وهو يوضح في البداية لِمَ يُعد هذا النهج الموحد ضرورياً ثم يقترح العناصر الرئيسية لنهج موحد والتوصيات بشأن اختباره تجريبياً على عدد قليل من البلدان. وبعد إجراء هذا الاختبار يمكن أن تطبق هذه المنهجية المتفق عليها على عملية جمع *البيانات لتقرير عام ٢٠١٤* وما يليه من تقارير.

ب-١ لِمَ ينبغي تحسين التدفقات المالية إلى قطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية؟

إن تقديم خدمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية المستدامة يتطلب تعبئة التدفقات المالية المستمرة الموجَّهة إلى القطاع. كما أن الفهم الجيد للتدفقات المالية إلى القطاع (النفقات المتجددة والاستثمارات على حد سواء) يُعد ضرورياً لتقييم ما إذا كانت الأموال الموجودة تُستخدم على نحو كافٍ وكيف ينبغي زيادتها من أجل التوسع في إتاحة الخدمات وضمان تقديمها على نحو مستدام. ومن شأن مثل هذه البيانات أن تساعد على رصد التقدم المُحرز صوب تحقيق الغايات، وقياس الأداء استناداً إلى المعايير على مدى الفترات الزمنية وعلى صعيد البلدان، وتقدير الاحتياجات المستقبلية وتعبئة الموارد المالية الإضافية (عند اللزوم)، والمساعدة على ضمان تحقيق القيمة في مقابل المال.

ورغم التحسن الكبير الذي شهدته الأعوام الأخيرة، مازالت هناك فجوات مهمة في فهمنا للتدفقات المالية إلى قطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية على المستويين الوطني والدولي وفي تتبعنا لها. والمحاولات المبذولة لإعداد التقارير وإجراء الرصد على الصعيد العالمي (بما في ذلك من خلال تقريري التقييم السنوي العالمي لخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب ٢٠٠٨ وتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١٠) لا توفر البيِّنات الوثيقة بالقدر اللازم لرسم السياسات على الصعيد الوطني أو لإجراء التحليل المنهجي على الصعيد العالمي.

ومن بين البلدان التي استكملت الاستبيان الخاص بتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١٢ والبالغ عددها ٧٤ بلداً، لم يقدم سوى أربعة بلدان معلومات وافية فيما يتعلق بتتبع التدفقات المالية، وقدم ٢٧ بلداً معلومات مالية غير كاملة. ولم يستطع العديد من البلدان سوى تقديم البيانات عن إنفاق الحكومة المركزية فقط ولم يذكر المصادر الأخرى لإيرادات القطاع، ولاسيما الأسر المعيشية. ولأغراض هذا الملحق، تمت استشارة المجيبين في ثلاثة بلدان من أجل تحقيق فهم أفضل لكيفية استكمال جدول المعلومات المالية في الاستبيان والمشكلات المنهجية التي صادفتهم عند القيام بذلك. وكانت البلدان التي اختيرت (بنغلاديش وبوركينا فاصو والأردن) قد قدمت جميعها معلومات مالية مكتملة إلى حد معقول.

ب-٢ من أين يأتي تمويل القطاع؟

قد يأتي تمويل القطاع من ثلاثة مصادر رئيسية، ألا وهي التعريفات، والضرائب، والتحويلات. وهذه المصادر المالية هي ما يطلق عليه عادة مسمى "المصادر الثلاثة" للقطاع.

ونظراً للطبيعة "الكتلية" للاستثمارات في هذا القطاع (كبر حجم الاستثمارات نسبياً مع طول دورة حياة الأصول)، فنادراً ما يتاح تمويل جميع الاستثمارات الضرورية مقدماً. وفي حال عدم إمكانية جمع التمويل الإضافي، سواء عن طريق خفض التكاليف أو زيادة المصادر الثلاثة، ينبغي سد الفجوة التمويلية الباقية عن طريق مزيج من مصادر التمويل الواجب السداد. وعلى المستوى الأساسي، سيتضمن هذا التمويل القروض (بشروط تجارية أو ميسَّرة) واستثمار أسهم الملكية الخاصة للمستثمرين من القطاع الخاص. وفي حال عدم توافر التمويل الواجب السداد (سواء لارتفاع تكلفة الاقتراض أو لعدم كفاية تدفقات الإيرادات المتوقعة للسداد)، فسوف تُسفر الفجوة التمويلية عن فجوة استثمارية، أي أن الاستثمارات الضرورية لن تنفذ بسبب نقص التمويل. ويوضح الشكل ب-١ الطريقة التي يمكن بها مزج مصادر التمويل.

تعريف المصادر الثلاثة

"التعريفات" هي الأموال التي يساهم بها مستخدمو خدمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية مقابل الحصول على هذه الخدمات. فعادة ما يدفع المستخدمون المال إلى مقدمي الخدمات مقابل إتاحة الخدماتواستخدامها. وعندما يقدم المستخدم هذه الخدمات لنفسه (على سبيل المثال عندما تشيد إحدى الأسر المعيشية مرحاضاً وتتولى تشغيله بنفسها)، فإن رأس المال الخاص الذي تستثمره هذه الأسرة (في صورة نقدية أو في شكل مواد أو وقت، أي "حق العرق") يندرج أيضاً تحت بند "التعريفات".

ويشير مصطلح "الضرائب" إلى الأموال التي يعود مصدرها إلى الضرائب المحلية والتي توجَّه إلى القطاع عبر التحويلات من المستويات الحكومية كافة، بما في ذلك المستوى الوطني والإقليمي والمحلي. وعادة ما تقدم مثل هذه الأموال على سبيل الدعم من أجل الاستثمار الرأسماليأو التشغيلي. وقد تشمل أشكال الدعم "المستترة" الإعفاءات الضريبية، والقروض الميسَّرة (أي بسعر فائدة منخفض) أو الخدمات المدعومة (مثل الكهرباء المدعومة).

أما مصطلح "التحويلات" فيُشير إلى الأموال التي تقدمها الجهات المانحة والمؤسسات الخيرية (بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، ومنظمات التعاون اللامركزية أو منظمات المجتمع المدني المحلية) والتي تصدر عادة عن البلدان الأخرى. ويمكن تقديم هذه التحويلات في شكل منح أو قروض ميسَّرة (أي قروض تشمل عنصراً من عناصر "المنحة" في شكل سعر فائدة مخفض أو فترة سماح) أو في شكل ضمانات.

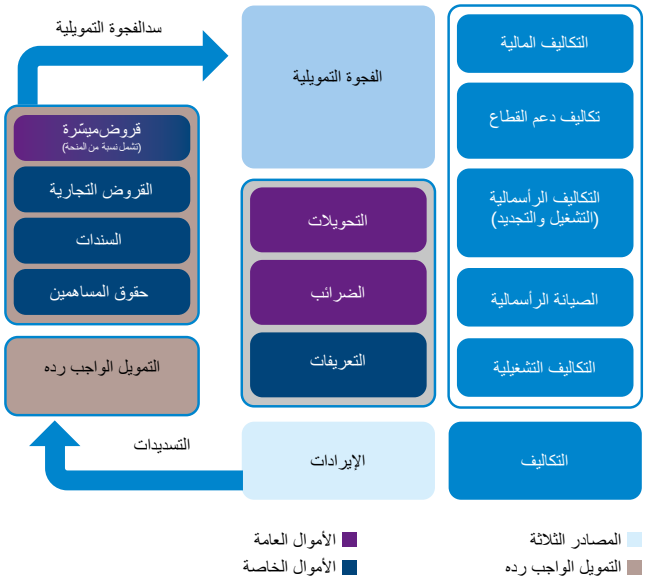

الشكل ب-١ مصادر تمويل قطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية

المصدر: منظمة الصحة العالمية (٢٠١٢)

ب-٣ ما الذي نعرفه عن هذه التدفقات المالية؟

تُعد معرفتنا بالتدفقات المالية إلى قطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية على الصعيد القُطري تقريبية وجزئية. ففي معظم البلدان، لا يمكن الإجابة عن أسئلة أساسية مثل "ما مقدار ما ينفق في الوقت الحاضر على خدمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية؟" وهذا الفهم التقريبي والجزئي للتدفقات المالية إلى القطاع يُعزى في بعضه إلى ما يتسم به القطاع من تعقيد، حيث يتكون في العادة من أربعة قطاعات فرعية (المياه والإصحاح/ النظافة الصحية في الريف والحضر) لكل منها هياكل مؤسسية مختلفة، ومصادر وقنوات تمويل متنوعة، ومزيج من مقدمي الخدمات من القطاع العام والقطاع الخاص. ونتيجة لذلك، فإن البيانات المتاحة على الصعيد الوطني كثيراً ما تكون غير كاملة، ما يجعل من الصعب المقارنة بين البلدان المختلفة.

وفي حين أن التحويلات الصادرة عن الجهات المانحة يتم تتبعها بدرجة من الدقة، فإن البيانات الخاصة بالإنفاق المحلي للحكومة وإنفاق القطاع الخاص (الذي يتأتى معظمه من الأسر المعيشية من خلال التعريفات أو الاستثمارات المباشرة) غير كاملة أو لا يمكن الاعتماد عليها. وينشأ نتيجة لذلك ميل إلى التركيز على "ما نعرفه جيداً" عند تجميع البيانات، ما قد يؤدي إلى فهم مشوه للتمويل الحالي وإلى احتمال اتخاذ قرارات خاطئة فيما يتعلق بالسياسات.

ما الذي نعرفه عن التعريفات

وفقاً لمبدأ استرداد التكاليف، ينبغي أن يتأتى معظم تمويل قطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية من الأسر المعيشية من خلال التعريفات والرسوم التي تسدد إلى مقدمي الخدمات مقابل استثماراتهم (مثل في حال الصرف الصحي في الموقع). ولكن الحكومات عادة ما لا تسجل هذه التدفقات المالية. وعادة ما تتوافر المعلومات عن التعريفات المسددة إلى مقدمي الخدمات الرسميين، ولكن جمع هذه المعلومات يتطلب فحص حساباتهم المالية وجداول التعريفات فحصاً دقيقاً. وقد يصعب القيام بذلك ويستغرق وقتاً طويلاً عندما تكون الخدمات لامركزية وفي غياب آلية قائمة لجمع هذه المعلومات (جهة تنظيمية مثلاً).أما المعلومات عن أنواع التعريفات الأخرى، مثل التعريفات التي تسدد إلى مقدمي الخدمات غير الرسميين أو استثمارات الأسر المعيشية، فعادة ما لا يتم تتبعها، وإن كانت بعض الدراسات المتفرقة قد حاولت تقدير هذه التعريفات. على سبيل المثال، كشف التشخيص القطري للهياكل الأساسية في أفريقيا الذيأجراه البنك الدولي في أفريقيا جنوب الصحراء (البنك الدولي، ٢٠١٠أ) أن الأسر المعيشية تمثل الممول الأكبر لخدمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية في تلك المنطقة، بما في ذلك الاستثمارات الرأسمالية. وقد تكون المبالغ المسددة إلى مقدمي الخدمات غير الرسميين، رغم أنها غير مسجلة، كبيرة الحجم، حيث قد تبلغ التعريفات أضعاف مبالغ التعريفات الرسمية.

وفيما يتعلق بالدراسة الاستقصائية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١٢، لم يبلِّغ سوى بنغلاديش وجمهورية إيران الإسلامية وليسوتو وتايلند عن تقديرات وثيقة لإنفاق الأسر المعيشية. وقدرت بنغلاديش النفقات التشغيلية من جانب الأسر المعيشية فقط بالاستناد إلى تجميع التعريفات والرسوم التي سُددت إلى المرافق في البلاد. وهناك ٢٠٨ هيئة مرافق في بنغلاديش تختلف من حيث أحجامها، وتغطي البيانات التي جمعتها إدارة هندسة الصحة العامة نحو ٩٠٪من هذه المرافق. ورغم أن بنغلاديش حاولت تقدير النفقات الرأسمالية كذلك (ولاسيما فيما يتعلق باستثمارات الإصحاح في الموقع، باستخدام البيانات عن عدد المراحيض التي تشيَّد سنوياً وتكاليفها المقدرة)، لم تعتقد الحكومة أن هذه الأرقام وثيقة بالقدر الكافي لإصدارها. وفي المقابل، لم تقدم بوركينا فاصو أي معلومات عن نفقات الأسر المعيشية، رغم أنها قدمت معلومات جيدة عن المصادر الأخرى. ويُعزى ذلك في بعضه إلى صعوبة الحصول على البيانات الخاصة بالتعريفات (ولاسيما بالنسبة إلى جهات التشغيل الريفية) وإلى حقيقة أن الاستبيانات الخاصة باستقصاء الأسر المعيشية لا تشمل أسئلة عن الإنفاق على المياه والإصحاح.

ما الذي نعرفه عن الضرائب

في الإمكان من الناحية النظرية الحصول على المعلومات عن الضرائب الموجَّهة إلى قطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية من المعلومات الخاصة بالميزانية. ولكن هناك عدداً من الصعوبات المشتركة في تكوين صورة كاملة عن التدفقات الخاصة بالميزانية، ويتمثل بعض هذه الصعوبات فيما يلي:

- في معظم البلدان أصبحت المسؤوليات الخاصة بخدمات القطاع لامركزية. ونتيجة لذلك يتطلب الوصول إلى معلومات عن نسبة الميزانيات العامة المخصصة لهذا القطاع الحصول على البيانات من عدد ربما كان كبيراً من الحكومات المحلية.
- وعادة ما تموَّل الحكومات المحلية من مصادر متنوعة، بما في ذلك موارد الضرائب المحلية الخاصة بها والتحويلات من جانب الحكومة الوطنية. وهذه التحويلات قد توجَّه من خلال وزارات مختلفة، أو في بعض الأحيان من خلال صناديق رأسية أو أشكال أخرى من آليات التمويل المجمَّع.
- وفي بعض البلدان اعتُمد نهج شامل للقطاع، مع الاستعداد لتجميع التمويل الموجَّه إلى القطاع في سلة تمويلية مشتركة. ولكن نسبة كبيرة من التمويل مازالت توجَّه في كثير من الأحيان خارج النهج الشامل للقطاع ويصعب تتبعها.
- وقد أنشأت بعض البلدان آليات لتتبع الموارد المالية على المستوى المجمَّع. ولكن مازال مثل نُظم التتبع هذه نادراً نسبياً، حيث لا توجد سوى في البلدان الأكثر تقدماً من الناحية الإدارية.

ما الذي نعرفه عن التحويلات

معظم التحويلات التي تتخذ شكل المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان المانحة والمنظمات الدولية (التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف) يجري تتبعها من خلال قاعدة بيانات نظام وضع تقارير الدائنين لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ورغم أنها تُعد أفضل قاعدة بيانات متاحة، فهناك عدد من المشكلات التي ينطوي عليها استخدامها في رسم السياسات على الصعيد الوطني، وتتمثل بعض هذه المشكلات فيما يلي:

- تصنيف المعلومات غير كافٍ لإتاحة التمييز بين نفقات الاستثمارات الرأسمالية والنفقات المتجددة، أو تحديد ما إذا كانت هذه النفقات توجَّه إلى المناطق الريفية أم الحضرية.
- تتخذ نسبة كبيرة (ومتزايدة) من تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية شكل القروض الميسَّرة (أي قروض تشمل نسبة من المنحة لا تقل عن ٢٥٪). وإذا كان القرض يلبي معايير المساعدة الإنمائية الرسمية، يسجل المبلغ كله كمساعدة إنمائية رسمية. ولكن من وجهة نظر البلد المتلقي، فإن ذلك ينبغي أن يُعد من قبيل التمويل الواجب السداد وليس من قبيل التحويلات بالمعنى الدقيق للكلمة.
- التحويلات من الجهات المانحة خارج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مثل الصين أو البلدان المنتجة للنفط، لا يتم تتبعها على الرغم من وجود دلائل تشير إلى زيادة هذه التدفقات إلى القطاع زيادة كبيرة.
- وأما التحويلات الصادرة عن القطاع "غير العام" مثل المنظمات غير الحكومية والمؤسسات أو تحويلات المهاجرين، فلا يتم تتبعها، رغم أنها قد تكون كبيرة الحجم في بعض البلدان. وغالباً ما لا تُكلَّل محاولات الحصول على البيانات عن مثل هذه التدفقات على الصعيد القُطري بالنجاح.

وقد أنشأ بعض البلدان نُظماً لتتبع تدفقات التحويلات على الصعيد الوطني. على سبيل المثال تسجل بنغلاديش التحويلات الدولية والتمويل الصادر عن المنظمات غير الحكومية من خلال الميزانية الوطنية (تسجل التدفقات الخاصة بالمنظمات غير الحكومية على مستوى الحكومات المحلية ثم يتم تجميعها). وكذلك فقد أنشأ الأردن النظام الأردني لإدارة المعلومات المتعلقة بالمعونة، وهو متاح على الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط والتعاون الدولي. ويقدم *النظام معلومات* عن المشاريع الإنمائية المستمرة والبرامج الجاري تنفيذها في الأردن والمموَّلة من خلال المعونة الخارجية (المنح والقروض الميسَّرة والمساعدة التقنية) ومؤسسات التمويل والمنظمات الدولية في مختلف القطاعات. ولكن محاولة المقارنة بين البيانات العالمية لنظام وضع تقارير الدائنين لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبين المعلومات عن تدفقات المعونة في أي بلد من البلدان قد يكشف عن بعض التناقضات.

وأخيراً فإن المعلومات عن التمويل الواجب السداد الموجَّه إلى القطاع تُعد محدودة، باستثناء المعلومات التي تحتوي عليها قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الإقراض الميسَّر، أما الإقراض التجاري فلا يتم تتبعه.

ب-٤ ما هي المبادرات التي نُفذت لتحسين إدراكنا لتمويل المياه والإصحاح والنظافة الصحية؟

نُفذ العديد من المبادرات من جانب نطاق واسع من الجهات الفاعلة (بما في ذلك منظمة الصحة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج المياه والإصحاح للبنك الدولي، ومنظمة المعونة المائية) لتتبع التدفقات المالية إلى القطاع. وقد حسَّنت هذه المبادرات إلى حد كبير فهمنا الحالي للتدفقات المالية إلى البلدان حيث أُجريت هذه العمليات، ولكن لم تجرِ محاولة التوسع في هذه المبادرات حتى الآن. واستهدف معظم هذه المبادرات تقدير ما إذا كان من المتوقع بلوغ غايات القطاع وتحديد الفجواتالممكنة التي تنشأ عن التركيز القوي على النفقات الرأسمالية وعدم إيلاء الاهتمام الكافي للتدفقات المالية اللازمة لتشغيل النُظم القائمة وصيانتها. وقد واجهت جميع هذه المبادرات صعوبات متشابهة فيما يتعلق بتوافر البيانات الشاملة والجديرة بالثقة. ولم تكن "مملوكة" للبلدان بل تطلبت في العادة قدراً كبيراً من المدخلات الخارجية. ونتيجة لذلك لم تنفَّذ سوى في عدد محدود من البلدان كعملية لا تُجرى سوى "مرة واحدة" بدلاً من أن تصطبغ بالصبغة المؤسسية.

وعلى مستوى أوسع نطاقاً من "قطاع المياه"، أنشأت شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في مجال المياه، الذي يوفر قاعدة جيدة لوضع منهجية تطبق بطريقة موحدة لتتبع التدفقات المالية. ويوفر هذا النظام إطاراً مفاهيمياً لتنظيم المعلومات الهيدرولوجية والاقتصادية على نحو شامل ومتسق وقابل للمقارنة، بالاستناد إلى نظام الحسابات الوطنية لعام ١٩٩٣، وهو النظام الدولي الموحد لتجميع الإحصاءات الاقتصادية. وفي عام ٢٠٠٧ اعتمدت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في مجال المياه، ما شجع البلدان أيضاً على استخدامه. وحتى يومنا هذا، أعرب ما يزيد على ٥٠ بلداً عن اهتمامه بتجميع الإحصاءات الوطنية باتباع إطار نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في مجال المياه. ولكن هذه المنهجية لم تستخدم بعد على نطاق واسع، وسوف ينبغي تحسينها من أجل الوقوف على حقيقة التدفقات المالية في القطاع على نحو أدق وشرح هذه المنهجية للمهنيين في القطاع.

وفي المقابل استُخدمت منهجية متفق عليها لتتبع التدفقات المالية إلى قطاعي الصحة والتعليم، رغم أنهما قطاعان يتسمان بشدة التعقيد أيضاً، حيث يضمان نطاقاً واسعاً من مقدمي الخدمات، وخدمات مقدمة متعددة، ومزيجاً من النفقات الرأسمالية والمتجددة، ومزيجاً من مصادر التمويل (مدفوعات الأسر المعيشية في قطاع الصحة كبيرة جداً، رغم أن تتبعها لايزال غير كافٍ). ففي قطاع الصحة على سبيل المثال، أُنشئت الحسابات الصحية الوطنية لما يزيد على ١٠٠ بلد (أكثر من مرة في العديد من البلدان)، باتباع منهجية متفق عليها تستند إلى تعريف واضح للحدود القطاعية، وتصنيف التكاليف، ونشر المصفوفات والوثائق الإرشادية القطاعية من جانب المنظمات الدولية مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتصدر البيانات القابلة للمقارنة استناداً إلى هذه الحسابات ثم تُجمع في تقارير سنوية تصدر عن منظمة الصحة العالمية وتتاح على شبكة الإنترنت[١].

وثمة حاجة عاجلة إلى إطار منهجي مشترك لتتبع التدفقات المالية إلى قطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية على الصعيد الوطني.

وكما هو الحال بالنسبة إلى قطاع الصحة، يُعد تعميق فهم التدفقات المالية على الصعيد الوطني حاسم الأهمية لدعم عملية رسم وتنفيذ السياسات، من أجل إتاحة إمكانية قيام الخيارات السياساتية على أساس البيِّنات الدامغة، وتتبع النفقات استناداً إلى الغايات، وجذب التمويل الإضافي إلى القطاع، ولاسيما عندما يكون في منافسة مع القطاعات الأخرى على الموارد. وهذه المهمة صعبة ومحفوفة بالتحديات، نظراً للفجوات التي تتخلل البيانات المالية الخاصة بالقطاع. ومع ذلك فهي ممكنة التنفيذ إذا ما طُوِّرت المنهجية تدريجياً مع مرور الوقت ودُمجت في النُظم الوطنية.

ب-٥ نبذة عامة عن المنهجية المقترحة

يُقترح كخطوة أولى وضع منهجية لتحسين فهمنا للإنفاق الحالي في قطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية لكي نتمكن من الإجابة على نحو متسق وجدير بالثقة وقابل للمقارنة على أربعة أسئلة أساسية، ألا وهي:

١- ما هو إجمالي الإنفاق على القطاع؟

٢- كيف توزع الأموال على مختلف خدمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية وأنواع النفقات؟

٣- من الذي يدفع مقابل خدمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية، وكم يدفع؟

٤- ما هي الكيانات التي تمثل القنوات الرئيسية لتمويل القطاع؟

وبالحصول على البيانات المحكمة والجديرة بالثقة للإجابة عن هذه الأسئلة سيُمكِن فحص بعض الغايات القائمة التي يُعبَّر عنها بقيم مالية وليست مادية.

[١] انظر الرابط التالي للمزيد من المعلومات: http://www.who.int/nha/en/.

على سبيل المثال، في عام ٢٠٠٨ قطعت بلدان أفريقيا جنوب الصحراء التزاماً بإنفاق ٠,٥٪من الناتج المحلي الإجمالي على الإصحاح وذلك من خلال إعلان إيثكويني. ولكن نظراً لعدم وجود منهجية متفق عليها لاحتساب هذا الرقم، فإن القدرة على رصد النتائج وفقاً لهذا الالتزام المهم محدودة للغاية.

والمنهجية المقترحة في الفقرات التالية تستند إلى منهجية الحسابات الصحية الوطنية وإلى نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في مجال المياه. وسينبغي تطوير هذه المنهجية وتطبيقها مع مرور الوقت، ومن الأفضل أن تتولى ذلك المنظمات الدولية الرائدة في قطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية بالمشاركة مع وزارات المياه وإدارات الإحصاء على الصعيدين الدولي والوطني (شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة والخدمات الإحصائية الوطنية). ويمكن للمنهجية مع تطورها أن تسعى إلى الإجابة على أسئلة أكثر طموحاً مثل تقدير القيمة في مقابل المال في حالة التدخلات البديلة (انظر الجدول ب-١ للاطلاع على الخطوات التالية المحتملة فيما يتعلق بالتطور المنهجي).

وتمثل المنهجية المُقترحة في الأساس عملية من شأنها أن تساعد البلدان على تتبع التدفقات المالية في قطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية وتحليل هذه المعلومات على صعيد عدة بلدان على نحو متوائم ومتسق. ويوضح الشكل ب-٢ الخطوات الرئيسية للمنهجية المُقترحة، التي سينبغي تعديلها بدرجة ما وفقاً للظروف القُطرية.

ويرد المزيد من الشرح لكل خطوة من خطوات العملية في الفقرات التالية التي يُشار فيها إلى تطبيق المنهجية بتعبير "عملية التتبع".

تعريف حدود قطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية

أولاً، يُعد من الضروري تعريف "حدود" القطاع، أي تحديد قائمة الخدمات التي ينبغي تتبع تكاليفها. ويختلف تعريف قطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية (أي أنواع الخدمات الذي يشتمل عليها) من بلد إلى آخر، ولذا فمن الضروري توضيح ما يشتمل عيه القطاع في كل بلد من البلدان موضع التحليل. على سبيل المثال، مازال قطاع المياه يتسم بالمركزية الشديدة في الأردن، وتقدَّم الخدمات من جانب عدد قليل من السلطات العامة التي تقع تحت مسؤولية وزارة *المياه والري*. واشتملت البيانات التي وردت في استبيان تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١٢ على الإنفاق الحكومي من جانب وزارة المياه والري، *وسلطة المياه الأردنية*، والمرافق العامة المملوكة لسلطة المياه الأردنية، وسلطة وادي الأردن. ولكن سلطة وادي الأردن مسؤولة عن برامج الاستثمار الكبيرة في مجال الري في وادي الأردن، وهي كثيرة نظراً لأن الزراعة تعتمد اعتماداً كبيراً على الري في تلك المنطقة. ولذا فإن الأرقام الواردة تشمل الاستثمارات التي تتجاوز تقديم خدمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية كما هو الحال بالنسبة إلى البلدان الأخرى، ما يجعلها أقل قابلية للمقارنة.

ومن أجل تعريف حدود قطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية، قد يكون من الممكن الاعتماد على عدد من تصنيفات الأنشطة الاقتصادية التي تُستخدم على الصعيدين الدولي والوطني، بما في ذلك تلك التي وضعتها شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، مثل التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية داخل الإطار العام لنظام الأمم المتحدة للحسابات الوطنية (نظام الحسابات الوطنية، ٢٠٠٩). ولكن المبادرات القائمة التي تنفذ تحت قيادة القطاع والتي حاولت الاعتماد على مثل هذه التصنيفات (مثل التشخيص القطري للهياكل الأساسية في أفريقيا أو دراسات استعراض القطاعات القُطرية التي أجراها برنامج المياه والإصحاح للبنك الدولي) وجدت أن التصنيف الصناعي الدولي الموحد نادراً ما يكون كافياً، لأنه لا يتيح التصنيف وفقاً لمصادر التمويل ولا يجسد نطاق خدمات قطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية بأكمله[٢].

وتتمثل طريقة ممكنة للتصدي لهذه المشكلة في اتفاق قطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية على تصنيف دولي أدق تفصيلاً لوظائف وخدمات القطاع، يمكن بعد ذلك تجميعه وفقاً للفئات الموجودة في التصنيف الصناعي الدولي الموحد. وترد قائمة تفصيلية مقترحة للخدمات في استعراض الخبراء (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٢) كأساس للمناقشة.

تحديد مقدمي خدمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية ومصادر ووكلاء التمويل

ثانياً، من الأهمية رسم خريطة دوران الأموال داخل القطاع من أجل تحديد نطاق عملية التتبع. ويشمل ذلك تحديد مقدمي خدمات القطاع، ومصادر التمويل (التي عادة ما تتمثل في الأسر المعيشية والحكومات المحلية والدولية)، وقنوات التمويل. ويرد عرض تخطيطي لقطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية اللامركزي النموذجي في الشكل ب-٣، حيث تمثل الأُطر الزرقاء الداكنة مصادر التمويل وتمثل الأُطر الزرقاء الفاتحة وكلاء التمويل (أو القنوات) فيما يتعلق بالتمويل العام (يُرجى ملاحظة أن الحكومة المركزية أو وكالاتها قد تقوم بدور مصدر التمويل ووكيل التمويل في الوقت ذاته).

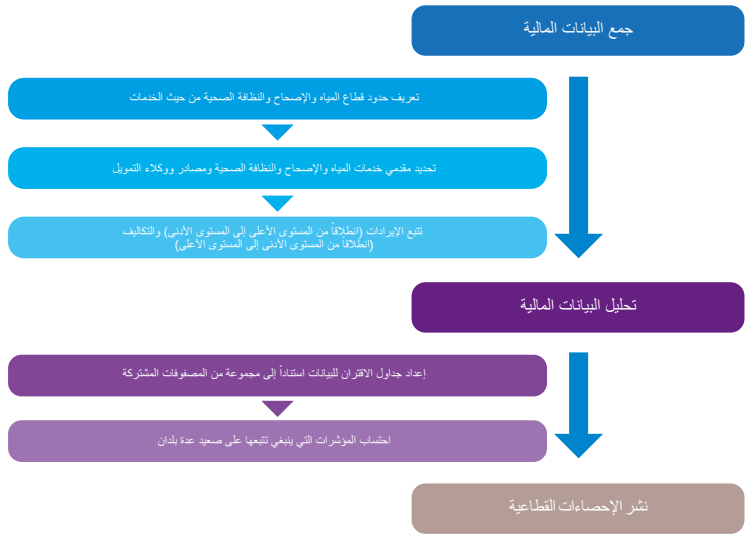

الشكل ب-٢ استعراض المنهجية المقترحة لتتبع التدفقات المالية إلى قطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية على الصعيد الوطني

[٢] على سبيل المثال، لا تندرج النظافة الصحية ضمن فئات التصنيف الصناعي الدولي الموحد ٣٦ و٣٧ وفقاً لتعريفهما الحالي. وفضلاً عن ذلك، فإن الفئة ٣٦ في التصنيف الصناعي الدولي الموحد تعرَّف بأنها النشاط المتعلق بجمع المياه وتطهيرها وتوزيعها (وليس من الضروري أن تكون المياه صالحة للشرب ولا أن توزع على الأسر المعيشية). وكذلك فإن التصنيف الصناعي الدولي الموحد لا يسمح بالتمييز وفقاً لنوع القطاع المؤسسي الذي يمتلك الخدمات أو مصدر التمويل المقدم (حكومة أم جهة مانحة أم مرفق خاص أم أسرة معيشية).

[٣] في قطاع الصحة، وضعت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التصنيف الدولي للحسابات الصحية ويجسده نظام الحسابات الصحية الذي نشر عام ٢٠٠٠، إصدار ٢٠١١ (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١١ب).

تحديد مقدمي الخدمات

يختلف تنظيم قطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر، وفقاً لعوامل مثل توافر موارد المياه، أو الإرث التاريخي، أو التغطية الرسمية بخدمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية، أو مدى لامركزية الخدمات. ففي بوركينا فاسو على سبيل المثال، تُعد إحدى هيئات المرافق العامة الحضرية وهي المكتب الوطني للمياه والإصحاح (ONEA) مسؤولة عن تقديم خدمات المياه إلى المراكز الحضرية الرئيسية (وكذلك خدمات الإصحاح في المدن الكبيرة). وفي المقابل، يتم تقديم الخدمات في المناطق الريفية على نحو لامركزي، وتُعد المجتمعات الريفية مسؤولة عن تقديم خدمات المياه. وفي حين أن الآبار في المناطق الريفية تدار بواسطة لجان المياه أو جمعيات المستخدمين، فإن البلديات الريفية المزودة بشبكة مياه ينبغي أن توقع عقوداً مع جهات التشغيل الخاصة. وحتى يومنا هذا، وقعت ٧٠ بلدية (٣٠٪) عقوداً مع أربع من الجهات الخاصة الرسمية المقدمة للخدمات. وفي البلديات الباقية، تتولى إدارة الشبكة جمعية محلية معترف بها، (٢٠٪) أو البلدية نفسها، أو جهة غير رسمية مقدمة للخدمات. كما توجد جهات غير رسمية مقدمة للخدمات في المناطق المحيطة بالمدن. وفيما يتعلق بالإصحاح في المناطق الريفية عادة ما يقدم المستخدمون الخدمات لأنفسهم. وفي بلدان أخرى مثل بنغلاديش، تقدَّم الخدمات على نحو لامركزي، أي أن هناك عدداً كبيراً من مقدمي خدمات المياه يتولون تشغيل الخدمات في الحضر.

وقد تقدم خدمات الإصحاح مع خدمات المياه أو على نحو منفصل. وفي عدد كبير من الحالات ليست هناك جهة رسمية مقدمة لخدمات الإصحاح. ولذا فإن الأسر المعيشية تستثمر في حلول الإصحاح في الموقع وتتولى صيانة هذه التركيبات بنفسها (وهو ما يطلق عليه "الإمداد الذاتي").

ورغم هذه الاختلافات، من الممكن تحديد أنماط في تقديم الخدمات في القطاع. ولذا فمن الممكن تحديد تصنيف متفق عليه لمقدمي خدمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية على غرار قطاع الصحة. وسيتيح تحديد من المسؤول عن تقديم الخدمات تحديد بعد ذلك كيف يمكن تتبع الإيرادات والتكاليف.

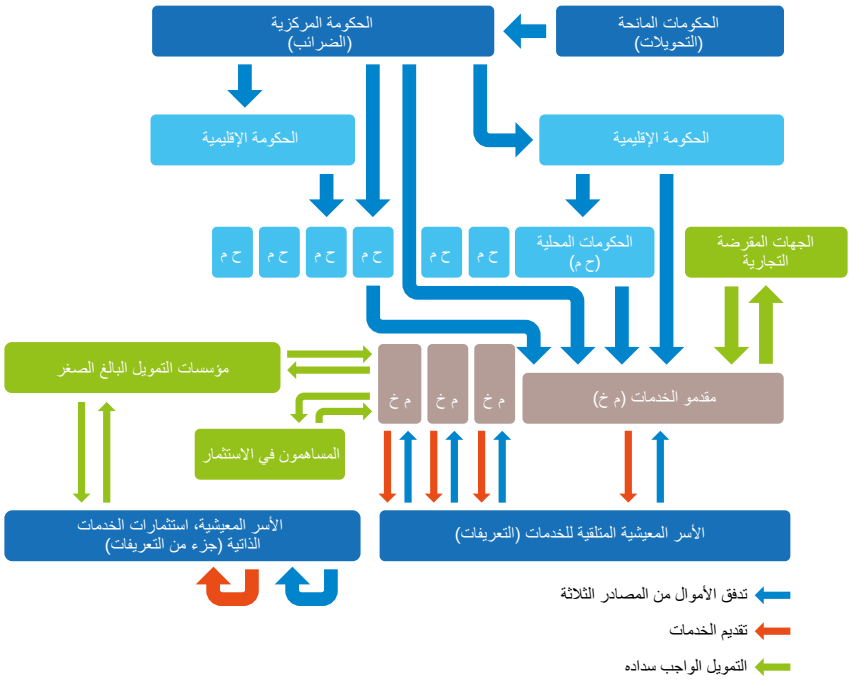

الشكل ب-٣ رسم خرائط التدفقات المالية إلى قطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية

فهم مصادر التمويل

رغم أن مصادر التمويل غالباً ما تتشابه في جميع البلدان، فعادة ما تختلف طريقة تتبعها من بلد إلى آخر. وعند محاولة تتبع التدفقات المالية على الصعيد الوطني، سيكون من الضروري الاعتماد على البيانات المتاحة بالفعل، مثل المعلومات المتاحة على مستوى المكاتب الإحصائية الوطنية، على أن تكملها المعلومات الصادرة عن مصادر الميزانية للحكومة الوطنية والمحلية، والحسابات المالية لهيئات المرافق، واستقصاءات الأسر المعيشية المتاحة، وتقارير تتبع التدفقات المالية، والمقابلات مع المخبرين الرئيسيين.

وفي بعض الأحيان، سيكون من الضروري جمع بيانات استقصائية، ولاسيما فيما يتعلق بالتدفقات المالية لبعض مقدمي الخدمات (مثل الجهات غير الرسمية المقدمة للخدمات) أو بعض مصادر التمويل (مثل استثمارات الأسر المعيشية في الإصحاح في الموقع)، التي لم تُجمع من قبل. وحيثما تكون هذه الاستقصاءات غير ممكنة التنفيذ أو باهظة التكلفة، سيكون من الضروري وضع افتراضات من أجل استنباط التقديرات التقريبية.

وعند تتبع الموارد المالية، من الأهمية ضمان عدم حدوث حالات الحساب المزدوج. على سبيل المثال، قد يكون مصدر الأموال العامة هو التحويلات الخارجية؛ فينبغي عدم احتساب مثل هذه التدفقات مرتين كضرائب وكتحويلات. ويتوخى بعض البلدان تتبع هذه المسألة بعناية بالغة، في حين لا يقوم بعضها الآخر بذلك، ولذا فإن تجنب الاحتساب المزدوج يتطلب عدداً من الاحتياطات المنهجية.

تحديد وكلاء التمويل

يمكن تعريف وكلاء التمويل بأنهم "هؤلاء الذين يتحكمون في إنفاق الأموال"، أي هؤلاء الذين يتلقون الأموال من مصادر التمويل ثم يتخذون القرارات بشأن إنفاقها. وقد يشمل هؤلاء السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية والمنظمات الدولية المانحة أو المنظمات غير الحكومية وفي بعض الأحيان هيئات المرافق. وفي قطاع المياه، قد يكون هؤلاء الوكلاء الممولون هم أنفسهم مقدمي الخدمات، ولكن ليس في جميع الأحوال. على سبيل المثال، قد لا يقدم صندوق تنمية قطاع المياه أي خدمات معينة، ويقتصر فقط على توجيه التمويل إلى مجالات معينة من مجالات القطاع. وسينبغي على كل بلد تحديد وكلاء التمويل ذوي الصلة الذين يمكن فيما بعد إدراجهم ضمن فئات معينة إذا اتضح أن وضع تصنيف مشترك لوكلاء التمويل ضروري لأغراض المقارنة على الصعيد الدولي.

جمع البيانات: تتبع التكاليف والإيرادات

بعد رسم خرائط التدفقات المالية، هناك أسلوبان بصفة عامة لجمع المعلومات عن هذه التدفقات:

١- نهج "الأعلى إلى الأدنى"، ويتمثل في تتبع الإيرادات من كل مصدر تمويل — أي تقدير كم من المال يخصص إلى القطاع — ثم تجميع هذه التقديرات.

٢- ونهج "الأدنى إلى الأعلى"، ويتمثل في تتبع تكاليف الخدمات المختلفة — أي ما الذي يتم إنفاقه — وتجميع هذه النفقات من أجل احتساب المبلغ الإجمالي للنفقات.

ويُعد نهج "الأعلى إلى الأدنى" النهج الأكثر مباشرة لتتبع التدفقات المالية العامة، حيث إن معظم الكيانات العامة لديها ميزانية مخصصة للقطاع وستكون قادرة على التبليغ عنها. ولكن مثل هذا النهج لا يكفي عندما نسعى إلى تتبع جميع مصادر التمويل. على سبيل المثال، ليست هناك بيانات مجمَّعة متاحة في الحال عن مقدار ما تنفقه الأسر المعيشية على الخدمات في إطار الإمداد الذاتي، رغم أن البيِّنات تشير إلى أن هذه المبالغ قد تكون كبيرة. وفضلاً عن ذلك يتلقى مقدمو الخدمات التمويل من مصادر عدة، ولا يسمح تتبع المعلومات عن إيراداتهم فحسب بتحليل ما الذي يُنفق المال عليه.

ويتمثل نهج "الأدنى إلى الأعلى" في تقييم تكاليف توفير هذه الخدمات. وينبغي أن ينفذ ذلك بالاستناد إلى تصنيف نموذجي متفق عليه للتكاليف، يميز على الأقل بين النفقات الرأسمالية (بما في ذلك تكاليف الصيانة الكبرى) والنفقات الخاصة بتكاليف التشغيل والصيانة البسيطة. ويفضل جمع هذه التكاليف على مستوى كل مقدم خدمات. ولكن في البلدان التي لديها عدد كبير من مقدمي الخدمات، قد ينبغي تطبيق ذلك على عينة ثم الوصول إلى تقدير بالاستقراء.

وسينبغي جمع البيانات بالاستناد إلى مزيج من نهج "الأعلى إلى الأدنى" ونهج "الأدنى إلى الأعلى"، من أجل تحقيق إمكانية الإجابة على سؤالين أساسيين، ألا وهما: "ما الذي يتم إنفاقه؟" و"من هم ممولو القطاع الرئيسيون"؟ وستتيح المضاهاة بين مجموعتي البيانات أيضاً تحديد أي تناقضات بين مجموعتي الأرقام.

وفيما يتعلق بالنفقات الرأسمالية، نوصي بتتبعها بالاستناد إلى أرصدة رأس المال فضلاً عن التدفقات المالية. وقد ركزت معظم مبادرات تتبع التمويل في القطاع حتى الآن على تتبع تدفق الاستثمارات، أي مقدار الاستثمار الرأسمالي الجديد الذي يضاف في كل عام. ولكن التركيز على التدفقات المالية فقط قد يؤدي إلى نتائج مضللة، نظراً لأن هذه التدفقات قد تختلف اختلافاً كبيراً من عام إلى آخر وأن بعض التدفقات لا يجري تتبعها في الوقت الحاضر. وبالعكس، فإن تقدير أرصدة الاستثمار الموجودة وكيفية تطور قيمها مع مرور الوقت سيتيح تتبع جميع مصادر الاستثمار على أساس قابل للمقارنة. ولكن نظراً لأن هذه الطريقة للتقدير لم تجرَّب على أساس إجمالي من قبل، ستنشأ الحاجة إلى إعداد منهجية لتقدير قيمة هذه الأصول وتحديد ما إذا كان هذا النهج قابلاً للتنفيذ على نطاق واسع.

تحليل البيانات المالية

سينبغي بعد ذلك تحليل المعلومات بالاستناد إلى مجموعة من المصفوفات والمؤشرات المتفق عليها . وتتيح المصفوفات الثنائية الأبعاد تتبع توزيع الإنفاق في القطاع وفقاً لمصادر التمويل أو مقدمي الخدمات أو وكلاء التمويل أو نوع الخدمة المقدمة. وفضلاً عن ذلك، يمكن استخدام البيانات لتقدير المؤشرات الرئيسية المشتركة، مثل ما يلي:

- إجمالي الإنفاق على القطاع على الصعيد الوطني (والإنفاق الإجمالي على كل قطاع فرعي على حدة، مثل مياه الشرب، والإصحاح، والنظافة الصحية)؛
- نصيب الفرد من إجمالي الإنفاق على القطاع؛
- نصيب الفرد من أرصدة أصول القطاع الإجمالية؛
- إجمالي الإنفاق على القطاع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛
- إجمالي الإنفاق على القطاع كنسبة من إجمالي الإنفاق العام؛
- النفقات المتجددة والنفقات الرأسمالية كنسبة من إجمالي الإنفاق على القطاع؛
- الإنفاق على الإصحاح كنسبة من إجمالي الإنفاق على القطاع.

ويمكن استخدام هذه المؤشرات المشتركة في عقد المقارنات بين الفترات الزمنية أو بين البلدان. وسيكون من الأفضل تحديد مجموعة صغيرة من المؤشرات المشتركة التي تُقدَّر على نحو متسق على صعيد البلدان، ثم السماح لكل بلد من البلدان بتحديد مجموعة المؤشرات الخاصة بها وفقاً لما يُعد أكثر ملاءمة لعمليات تحديد السياسات لديها.

ب-٦ الخطوات التالية

في عام ٢٠١٢ سيجري اختبار المنهجية المُقترحة من خلال دراسة شاملة لبلدان متعددة يتولى إرشادها وقيادتها فريق مكون من خبراء القطاع فضلاً عن الخبراء في مجال الإحصاء والمحاسبة الوطنية. وستتخذ المنهجية الموضوعة شكل دليل إرشادي لتتبع الاستثمارات والتدفقات المالية إلى القطاع وتقديم الإرشادات العملية إلى البلدان بشأن كيفية تنفيذها. وستطبق هذه المنهجية بعد ذلك على مجموعة أكبر من البلدان لإعداد تقرير تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١٤. ويمكن بعد ذلك إخضاع المنهجية لمزيد من التطوير على النحو الموضح في الجدول ب-١.

وسيتطلب الوصول إلى توافق آراء بشأن منهجية متفق عليها وتطبيقها على عدد كبير من البلدان، المشاركة مع الأطراف الفاعلة في القطاع ومع المكاتب الإحصائية الوطنية في شتى أنحاء العالم. وسينبغي أن تتولى مؤسسة على الصعيد الوطني في كل بلد من البلدان، إدارة عملية جمع البيانات والتبليغ بالاستناد إلى إطار متفق عليه، مع توفير قدر محدود من الدعم الخارجي من جانب المنظمات الدولية ومستشاريها. ويمكن أن تكون هذه المؤسسة مؤسسة قطاعية (أي وزارة المياه أو وزارة البيئة) أو المكتب الإحصائي الوطني أو كليهما من خلال علاقة تعاون. وفي الواقع أن الكثير من المعلومات المطلوبة تجمعها البلدان باستمرار من خلال نُظمها المحلية للحسابات الوطنية. ولكن المعلومات تُنشر عادة مجمَّعة مع موضوعات أخرى، ربما لأن المكاتب الإحصائية الوطنية لم تتلق المعلومات عن احتياجات السياسات بوضوح. ولذا فمن الأهمية التعبير بوضوح عن احتياجات السياسات إلى إحصاءات منفصلة لهذا القطاع.

وباكتساب هذه العملية المزيد من الصبغة المؤسسية، يُقترح إجراء جمع البيانات في بلد ما وتحليلها كل سنتين إلى أربع سنوات، من أجل توفير المعلومات المحدثة اللازمة للتحاليل المقارنة بين البلدان. وسينبغي عند تحديد التوقيت الدقيق لهذه العملية أن تؤخذ عمليات رسم السياسات في كل بلد من البلدان في الحسبان. وينبغي التشجيع على تنسيق عملية جمع البيانات من أجل المؤشرات المادية، مثل جمع البيانات لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب أو *للبرنامج المشترك لرصد إمدادات المياه والصرف الصحي*، لإتاحة وفورات الحجم في جمع البيانات وإمكانية احتساب مؤشرات فعالية التكلفة.

[٤] حددت الحسابات الصحية الوطنية مجموعة من المصفوفات المتفق عليها لتيسير المقارنة على صعيد البلدان.

الجدول ب-١ استعراض التوسع التدريجي للمنهجية المُقترحة

	التغطية الفورية (تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب، ٢٠١٤)	التطورات المستقبلية المحتملة
الغايات المقترحة	• تتبع الإنفاق الفعلي في القطاع خلال عدد قليل من السنوات (٢–٣) • تقييم أرصدة رأس المال المستثمر في القطاع في تاريخ معين (قيمة الأصول الموجودة)	• تتبع الإنفاق الفعلي على مدى فترة زمنية أطول • تحديد مؤشرات "القيمة في مقابل المال" وتتبعها • مقارنة النفقات المخطط لها (أو الالتزامات) بالإنفاق الفعلي فيما يتعلق بالضرائب والتحويلات
النطاق المقترح	• تمويل جميع الأنشطة التي توفر خدمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية المستدامة • جميع التكاليف (بما في ذلك النفقات الرأسمالية، والنفقات التشغيلية، والصيانة الرأسمالية، وتكاليف الدعم) • جميع الموارد المالية (التعريفات، بما في ذلك مساهمات الأسر المعيشية، والضرائب، والتحويلات) • صياغة الافتراضات التي تتسم بالشفافية والاعتماد على المسوح القائمة على العينات في حال عدم توفر البيانات	• نطاق مماثل فيما يتعلق بالتغطية الفورية • تحسين المنهجيات وتغطية جمع المعلومات في العمليات القادمة

الملحق ج: مسرد

المساعدة الإنمائية الرسمية
تتكون المساعدة الإنمائية الرسمية من منح أو قروض مقدمة إلى البلدان والأقاليم المدرجة في الجزء الأول من قائمة البلدان المتلقية للمعونة للجنة المساعدة الإنمائية (البلدان النامية)، والتي تتسم بما يلي : ١) يضطلع بتقديمها القطاع الرسمي؛ ٢) يتمثل هدفها الرئيسي في تعزيز التنمية الاقتصادية والرفاه؛ ٣) تُقدَّم بشروط مالية ميسَّرة (إذا كانت في شكل قرض فإن نسبة الجزء الممنوح قد تبلغ ٢٥٪ على الأقل) (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٢).

إمدادات مياه الشرب المحسنة
تشمل إمدادات مياه الشرب المحسنة مصادر تحظى بحكم طبيعة تشييدها أو بفضل التدخلات النشطة، بالحماية من التلوث الخارجي ولاسيما المواد البرازية. وتشمل هذه المياه المنقولة بالأنابيب إلى المنازل أو قطع الأراضي أو الحدائق المنزلية، وغيرها من المصادر المحسنة، بما في ذلك الصنابير أو الأسبلة العامة أو الآبار الأنبوبية أو الآبار الإرتوازية أو الآبار المحفورة المحمية أو الينابيع المحمية أو مياه الأمطار المجمعة.

نُظم مياه الشرب الأساسية
تشمل نُظم مياه الشرب الأساسية مخططات إمدادات المياه الريفية التي تستخدم المضخات اليدوية، ومستجمعات مياه الينابيع، وشبكات المياه الجارية بالجاذبية، وتجميع مياه الأمطار وحصاد الضباب، وخزانات المياه، وشبكات التوزيع الصغيرة التي تستخدم عادة الوصلات أو نقاط الاستخدام المشتركة؛ والمخططات الحضرية التي تستخدم المضخات اليدوية وشبكات الأحياء المحلية، بما في ذلك تلك التي تستخدم وصلات مشتركة (مبادرة الاتحاد الأوروبي بشأن المياه/ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٢).

نُظم مياه الشرب الكبيرة
تشمل نُظم مياه الشرب الكبيرة محطات معالجة مياه الشرب، ونُظم سحب المياه، والخزانات، ومحطات ضخ إمدادات المياه، ونُظم النقل والتوزيع واسعة النطاق (مبادرة الاتحاد الأوروبي بشأن المياه/ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٢).

الإصحاح المحسن
يشمل الإصحاح المحسن المرافق التي تضمن عدم ملامسة المواد البرازية البشرية للإنسان. وتشمل ١) المراحيض ذات التنظيف بالرحض أو السكب الموصولة بشبكات مجاري مياه الصرف؛ وخزانات التعفين أو مراحيض الحفر، ٢) ومراحيض الحفر المحسنة التهوية؛ ٣)ومراحيض الحفر المزودة بالمباول، ٤) والمراحيض السمادية.

نُظم الإصحاح الأساسية
تعرَّف نُظم الإصحاح الأساسية بأنها المراحيض، ونُظم التخلص في الموقع، ونُظم الإصحاح البديلة، بما في ذلك الترويج لاستثمار الأسر المعيشية والمجتمعات في بناء هذه المرافق (مبادرة الاتحاد الأوروبي بشأن المياه/ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٢).

نُظم الإصحاح الكبيرة
تشمل نُظم الإصحاح الكبيرة المجاري الرئيسية، ومحطات ضخ الصرف الصحي، ومحطات معالجة مياه الصرف المنزلي والصناعي (مبادرة الاتحاد الأوروبي بشأن المياه/ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٢).

المؤسسة الدولية للتنمية
أُنشئت المؤسسة الدولية للتنمية في عام ١٩٦٠ كجزء من البنك الدولي يستهدف الحد من الفقر عن طريق تقديم قروض بغير فوائد أو منح إلى البرامج التي تحفز النمو الاقتصادي في بلدان العالم الأشد فقراً.

التدفقات الرسمية الأخرى
التدفقات الرسمية الأخرى هي تعاملات القطاع الرسمي مع البلدان المدرجة على قائمة البلدان المتلقية للمعونة التي لا تلبي شروط التأهل لكي تُعد مساعدة إنمائية رسمية أو معونة رسمية، أما لأنها لا تستهدف التنمية في المقام الأول أو لأن نسبة المنحة التي تنطوي عليها تقل عن ٢٥٪ (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٢).

البلدان المنخفضة الدخل الأخرى
يصنف البنك الدولي البلدان وفقاً لأربع فئات للدخل: الدخل المنخفض، والدخل المتوسط (الشريحة الدنيا والشريحة العليا) والدخل المرتفع. وتعرَّف البلدان المنخفضة الدخل بأنها البلدان التي بلغ فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ١٠٠٥ دولارات أمريكية أو أقل في عام ٢٠١٠. وتُعرَّف البلدان المنخفضة الدخل الأخرى بأنها البلدان منخفضة الدخل التي لا تلبي جميع معايير التصنيف في فئة "أقل البلدان نمواً" (البنك الدولي، ٢٠١٢).

مصرف التنمية للبلدان الأمريكية
تأسس مصرف التنمية للبلدان الأمريكية في عام ١٩٥٩ لدعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويوفر المصرف الحلول لتحديات التنمية المطروحة عن طريق مشاركة الحكومات والشركات ومنظمات المجتمع المدني، والوصول بذلك إلى عملائه الذين يتراوحون ما بين الحكومات المركزية وسلطات المدن والشركات. ويقدم المصرف المنح ويقرض المال بأسعار تنافسية إلى عملائه في ٢٦ بلداً عضواً.

الاتفاق القُطري

الاتفاق القُطري هو اتفاق متعدد السنوات بين جهة مانحة وبلد متلق لتمويل برامج محددة ترمي إلى تحقيق هدف مثل الحد من الفقر أو تحفيز النمو الاقتصادي. وقد يوضع الاتفاق بالتشاور مع أصحاب المصلحة على الصعيد القُطري، وقد ينص على تبسيط الحصول على التمويل، ويشمل أهداف البرامج وأنشطة معينة ينبغي أن تنفَّذ، وقد يشمل آليات لرصد التقدم.

المدفوعات

تجسد المدفوعات تنفيذ المشاريع/ البرامج والتحويل الفعلي للأموال. وتسجل المدفوعات التحويل الفعلي للموارد المالية والسلع والخدمات. ونظراً لأن أي مشروع أو برنامج لا ينفَّذ عادة في عام واحد، فليست هناك علاقة مباشرة بين مستوى الالتزام ومستوى المدفوعات خلال فترة واحدة (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٠).

إعلان باريس بشأن فعالية المعونة

اعتُمد إعلان باريس بشأن فعالية المعونة في ٢ آذار/ مارس ٢٠٠٥ كاتفاق دولي يتقيد به أكثر من ١٠٠ من الوزراء ورؤساء الوكالات وغيرهم من كبار المسؤولين، ويلتزمون من خلاله باستمرار بلدانهم ومنظماتهم في زيادة الجهود المبذولة لتنسيق المعونة ومواءمتها وإدارتها من أجل تحقيق النتائج من خلال مجموعة من الإجراءات والمؤشرات القابلة للرصد.

الاستثمارات الرأسمالية

تشمل الاستثمارات الرأسمالية الإنفاق على الأصول الثابتة مثل المباني، وهياكل المعالجة، والمضخات، والأنابيب والمراحيض، بما في ذلك تكلفة التركيب/ البناء.

المياه غير المدرة للدخل

يُحتسب حجم المياه غير المدرة للدخل باعتبارها الفارق ما بين المياه المُنتَجة والمياه التي تصدر عنها فواتير لكل كيلومتر من المياه في اليوم. ويجسِّد هذا القياس كل من الخسائر المادية والتجارية (البنك الدولي، ٢٠١١).

الالتزام

الالتزام هو تعهدٌ لا رجعة فيه من جانب حكومة أو وكالة رسمية، يقترن بتخصيص أو توافر الاعتمادات اللازمة من أموال عامة، وهو يرمي إلى تقديم الموارد في حدود معينة وفق أحكام وشروط مالية متفق عليها لأغراض محددة، بما يخدم مصلحة بلد مستفيد (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٠).

التمويل المجمَّع

التمويل المجمَّع هو آلية يجري من خلالها مزج المساهمات الصادرة عن أكثر من جهة مانحة (أي أنها تجمَّع) وصرفها بمعرفة وكيل إداري وفقاً لتعليمات هيكل صنع القرار الخاص بهذا التمويل. ويمكن اللجوء إلى التمويل المجمَّع دعماً لموضوع معين (مثل المياه والإصحاح)، أو تخصيصه لبلد أو إقليم معين وتصميمه لنطاق من الأغراض المتنوعة (مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ٢٠١٠).

صندوق التنمية الأفريقي

تأسس صندوق التنمية الأفريقي في عام ١٩٧٢ ويدار بمعرفة مصرف التنمية الأفريقي بهدف الحد من الفقر في البلدان الأعضاء داخل الإقليم عن طريق تقديم القروض والمنح. ويسهم صندوق التنمية الأفريقي في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ٣٨ بلداً أفريقياً من بين أقل البلدان نمواً عن طريق تقديم التمويل الميسَّر إلى المشاريع والبرامج، وتقديم المساعدة التقنية إلى الدراسات والأنشطة الرامية إلى بناء القدرات.

صندوق التنمية الآسيوي

تأسس صندوق التنمية الآسيوي في عام ١٩٧٣ ويدار بمعرفة مصرف التنمية الآسيوي، وهو مصدر متعدد الأطراف للمساعدة الميسَّرة المخصصة لاحتياجات الإقليم حصرياً. وتتمثل الموارد في المقام الأول في المساهمات التي تُعبأ من خلال التجديد الدوري للموارد من أعضاء المصرف وتدفقات مدفوعات سداد القروض للصندوق.

مدرج في الميزانية

المشاريع المدرجة في الميزانية هي موارد (داخلية وخارجية) مخصصة لأنشطة أو مراكز تكلفة محددة واردة في وثائق الميزانية الحكومية.

البلدان المنخفضة الدخل

يصنف البنك الدولي البلدان وفقاً لأربع فئات للدخل: الدخل المنخفض، والدخل المتوسط (الشريحة الدنيا والشريحة العليا) والدخل المرتفع. وتعرَّف البلدان المنخفضة الدخل بأنها البلدان التي بلغ فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ١٠٠٥ دولارات أمريكية أو أقل في عام ٢٠١٠ (البنك الدولي، ٢٠١٢).

بلدان الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط

يصنف البنك الدولي البلدان وفقاً لأربع فئات للدخل: الدخل المنخفض، والدخل المتوسط (الشريحة الدنيا والشريحة العليا) والدخل المرتفع. وتعرَّف بلدان الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط بأنها البلدان التي بلغ فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي أكثر من ١٠٠٦ دولارات أمريكية وأقل من ٣٩٧٥ دولار أمريكي في عام ٢٠١٠ (البنك الدولي، (٢٠١٢).

بلدان الشريحة العليا من الفئة المتوسطة الدخل

يصنف البنك الدولي البلدان وفقاً لأربع فئات للدخل: الدخل المنخفض، والدخل المتوسط (الشريحة الدنيا والشريحة العليا) والدخل المرتفع. وتعرَّف بلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط بأنها البلدان التي بلغ فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي أكثر من ٣٩٧٦ دولار أمريكي وأقل من ١٢٢٧٥ في عام ٢٠١٠ (البنك الدولي، ٢٠١٢).

أقل البلدان نمواً

تقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة البلدان التي ينبغي إدراجها في قائمة أقل البلدان نمواًوفقاً للتوصيات الصادرة عن لجنة السياسات الإنمائية. وتستخدم لجنة السياسات الإنمائية المعايير الثلاثة التالية لتحديد أقل البلدان نمواً:

١- معيار الدخل المنخفض الذي يستند إلى تقدير متوسط نصيب الفرد خلال ثلاث سنوات من الدخل القومي الإجمالي (٩٠٥ دولارات أمريكية للإدراج في القائمة و١٠٨٦ دولار أمريكي للاستبعاد منها)؛

٢- معيار حالة الرأسمال البشري الذي يستخدم دليلاً قياسياً مركَّباً للأصول البشرية يستند إلى مؤشرات (أ) التغذية: نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية؛ (ب) الصحة: معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر؛ (ج) التعليم: النسبة الإجمالية للتسجيل في المدارس الثانوية؛ (د) ونسبة محو أمية الكبار؛

٣- معيار الضعف الاقتصادي الذي يستخدم دليلاً مركباً للضعف يستند إلى مؤشرات (أ) التعداد السكاني، (ب) العزلة الجغرافية، (ج) تركز الصادرات، (د) حصة الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك من الناتج المحلي الإجمالي، (هـ) التشرد بفعل الكوارث الطبيعية، (و) عدم استقرار الإنتاج الزراعي، (ز) عدم استقرار الصادرات من السلع والخدمات.

ولكي يُدرج بلد في القائمة ينبغي أن يلبي المعايير الثلاثة جميعها. وفضلاً عن ذلك، فإنه نظراً إلى أن المعنى الأساسي لفئة أقل البلدان نمواً (أي الإقرار بوجود معوقات هيكلية) يستثني الاقتصادات الكبيرة، فينبغي ألا يتجاوز تعداد السكان ٧٥ مليون نسمة (مكتب الممثل السامي للأمم المتحدة المعنى بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ٢٠١٠).

القروض الميسَّرة

تُقدم القروض الميسَّرة بشروط أفضل بكثير من القروض المطروحة في السوق. ويتحقق التيسير من خلال تحديد سعر فائدة أقل من السعر السائد في السوق أو منح فترات سماح، أو مزيج من كليهما. وعادة ما تتيح القروض الميسَّرة فترات سماح طويلة (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٠).

الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع القيم المضافة الإجمالية التي يحققها جميع المنتجين المقيمين في اقتصاد ما زائداً عليه أي ضرائب على المنتجات (مطروحاً منه أي إعانات) غير مدرجة في قيمة المخرجات. ويحسب هذا الناتج دون خصم قيمة استهلاك الأصول المصنعة أو استنفاد وتدهور الموارد الطبيعية (البنك الدولي، ٢٠١٠ب).

نسبة التشغيل

عرِّفت نسبة التشغيل لأغراض تحليل *وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب* بأنها الإيرادات (رسوم المستخدم والإعانات العامة) مقسومة على النفقات. ونسبة التشغيل قد يبلَّغ عنها أيضاً باعتبارها نفقات التشغيل/ إيرادات التشغيل (منظمة الصحة العالمية، ١٩٩٠).

الدخل القومي الإجمالي

الدخل القومي الإجمالي هو مجموع القيم المضافة الإجمالية التي يحققها جميع المنتجين المقيمين زائداً عليه أي ضرائب على المنتجات (مطروحاً منه أي إعانات) غير مدرجة في قيمة المخرجات زائداً عليه صافي إيرادات الدخل الأولي (أجور الموظفين ودخل الملكية) من الخارج (البنك الدولي، ٢٠١٠ب).

نُظم المشتريات

نُظم المشتريات هي نُظم تُستخدم لأغراض شراء السلع والخدمات أو الحصول عليها.

معدل الاستيعاب (أموال الجهات المانحة)

يشير مصطلح "معدل الاستيعاب" إلى نسبة الالتزامات الرسمية للجهات المانحة التي تستخدم خلال فترة زمنية محددة. وقد أشار استبيان الدراسة الاستقصائية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١ إلى متوسط النسبة المستخدمة من الالتزامات الرسمية للجهات المانحة خلال ثلاث سنوات.

الملحق "د": موجز الإجابات على الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١[1]

الفرع أ: الإصحاح؛ والفرع ب: إمدادات مياه الشرب

السؤال ٢: غايات التغطية وتغطية المدارس ومنشآت الرعاية الصحية

البلد	السؤال ٢ب - هل هناك غاية للتغطية الوطنية؟		السؤال ٢ب - في أي عام ستتحقق غاية التغطية الوطنية؟		السؤال ٢ج - ما هي نسبة المدارس الابتدائية التي تحظى بمرافق الإصحاح/ مياه الشرب المحسنة؟		السؤال ٢ج - ما هي نسبة المدارس الثانوية التي تحظى بمرافق الإصحاح/ مياه الشرب المحسنة؟		السؤال ٢ج - ما هي نسبة المستشفيات التي تحظى بمرافق الإصحاح/ مياه الشرب المحسنة؟		السؤال ٢ج - ما هي نسبة العيادات الصحية التي تحظى بمرافق الإصحاح/ مياه الشرب المحسنة؟	
	الإصحاح	مياه الشرب	الإصحاح	مياه الشرب	الإصحاح	مياه الشرب	الإصحاح	مياه الشرب	الإصحاح	مياه الشرب	الإصحاح	مياه الشرب
أفغانستان	٥٠	٥٠	٢٠١٤	٢٠١٤	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٨٠	٥٦	٨٠	٥٦
أنغولا	٨١	٩٤	—	٢٠١٤	٨٧	٩٢	٨٧	٩٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
أذربيجان	٧٠	٩٠	٢٠١٥	٢٠١٥	—	٤٣	—	٧٧	—	—	—	—
بنغلاديش	٨٥	١٠٠	٢٠١٤	٢٠١٤	٦٨	—	٩٢	—	١٠٠	—	١٠٠	—
بنن	١٠٠	١٠٠	٢٠١٣	٢٠١١	٦٥	٨١	٨٥	١٠٠	٨٥	١٠٠	٩٠	١٠٠
بوتان	٤٦	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
دولة بوليفيا المتعددة القوميات	١٠٠	١٠٠	—	٢٠١٣	—	٧٨	—	٧١	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
البرازيل	٦١	٨٣	٢٠١٥	٢٠١٥	—	—	—	—	٢٧	—	٢٧	—
بوركينا فاصو	٧٥	٩٣	٢٠١٥	٢٠١٥	٩٠,٧	٩١,٣	٩٤,٥	٩٨,٩	—	—	—	—
بوروندي	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
كمبوديا	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الكاميرون	—	—	—	—	٦٠	٦٠	٥٦	—	—	—	—	—
جمهورية أفريقيا الوسطى	٧٥	٧٥	٢٠٢٠	٢٠١٥	٦٠	٧٠	٥٠	٦٠	٦٧	٧٠	٥٥	٦٠
تشاد	—	—	٢٠١٥	٢٠١٥	—	—	—	—	—	—	—	—
كولومبيا	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الكونغو	٦٠	٨٢	٢٠١٥	٢٠١٥	٤٤	٥٤	—	—	٩٩	٩٩	٧٧	٧٧
كوت ديفوار	٦٠	١٠٠	٢٠١٣	٢٠١٢	—	١٠٠	—	١٠٠	—	١٠٠	—	١٠٠
جمهورية الكونغو الديمقراطية	—	٨٣	—	٢٠١٥	—	١٠٠	—	١٠٠	—	١٠٠	—	١٠٠
الجمهورية الدومينيكية	١٠٠	٩٨	٢٠١٥	٢٠١٥	٧٧	٣٢	—	—	٨١	٩٨	٧٠	٧٧
مصر	—	—	—	—	٩٥	١٠٠	٩٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
السلفادور	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
غينيا الاستوائية	٧٣	١٠٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٥٤	—	—	—	—	—	—	—
إثيوبيا	٥٤	٧٨	٢٠١٥	٢٠١٥	٥٢	٥٩	٧٩	٩٧	—	—	—	—
فيجي	—	٧٦	—	٢٠١٥	—	—	—	—	—	—	—	—
غابون	٨٠	٨٠	٢٠٢٠	٢٠٢٠	٥٥	٥٥	٣٥	٣٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
غامبيا	٦١	٤٥	٢٠١٥	—	—	—	—	—	—	—	—	—
غانا	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
غينيا	٩٥	٩٥	٢٠١٥	—	—	—	—	—	١٠٠	—	—	—
غينيا - بيساو	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
هايتي	٧٥	٦٧	٢٠١٤	٢٠١٤	—	—	—	—	—	١٠٠	—	—
هندوراس	٣٩	٩٩	٢٠١٥	٢٠١٥	٨٦	٨٩	٩٣	٩٩	٤٤	١٠٠	—	—
الهند	٧٠	٩٩	٢٠١٥	٢٠١٥	—	١٠٠	—	١٠٠	—	١٠٠	—	١٠٠
إندونيسيا	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
جمهورية إيران الإسلامية	—	—	—	—	٦٩	—	٦٩	—	٨٧	—	٨٧	—
الأردن	١٠٠	١٠٠	٢٠٢٠	٢٠٢٠	٤٠	٥٠	٨٠	٨٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
كينيا	١٠٠	١٠٠	٢٠٢٠	٢٠٢٠	—	—	—	—	١٠٠	١٠٠	—	—
قيرغيزستان	٥٦	٥٠	٢٠١٧	٢٠١١	٨٢	٨٢	٨٢	٨٢	—	—	—	—
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١١	٣٩	—	—	٣١	٢١	—	—	٧٥	٧٥	٣٩	١٦
لبنان	—	٧٤	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
ليسوتو	—	—	—	—	٩٧	٩٧	٩٧	٩٧	—	—	—	—
ليبريا	٣٥	٧٦	٢٠١١	٢٠١١	—	٨٥	—	—	—	١٠٠	—	١٠٠
مدغشقر	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
ملاوي	٦٤	٥٠	٢٠٢٠	٢٠٠٨	٧	—	—	—	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
ملديف	٤٠	٤٨	٢٠١٥	٢٠١٥	٩٥	—	٩٥	—	٤٣	—	—	—
مالي	٤٥	٦٢	٢٠١١	٢٠١٥	—	٦٩	—	٦٩	—	—	—	—
موريتانيا	٩٠	٩٠	٢٠١٥	٢٠١٥	—	—	—	—	١٠٠	٨٠	٧٠	٧٠
منغوليا	١٠٠	١٠٠	٢٠١٧	٢٠١٧	٨٥	٦٥	٨٥	٦٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٠
المغرب	٥٣	—	٢٠٢٠	—	٣٢	١٨	—	—	١٠٠	١٠٠	—	—
موزمبيق	٣٢	٥٨	—	—	٣٢	—	٤٨	—	—	—	—	—
ميانمار	٩٥	٨٠	٢٠١٥	٢٠١٥	٩٥	٩٠	٩٥	٩٠	١٠٠	٩٩	١٠٠	٩٩
نيبال	٧٢	٦٥	٢٠١٢	٢٠١٥	—	—	—	—	—	—	—	—
النيجر	١٥	—	٢٠٢٠	٢٠٢٠	—	—	١٨	—	٢٨	—	—	—
نيجيريا	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
عُمان	٩٥	٩٤	٢٠١٥	٢٠١٥	١٠٠	—	١٠٠	—	١٠٠	—	١٠٠	—
باكستان	—	—	—	—	١٠٠	—	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
بنما	٨٦	٨٧	٢٠١٥	٢٠١٥	٧٧	٥٨	٥١	٦٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
باراغواي	٥٠	٦٣	٢٠١٥	٢٠١٥	٤٣	—	٦٦	—	—	—	—	—
الفلبين	—	٤٩	—	٢٠١٥	—	—	—	—	—	—	—	—
رواندا	٦٠	٨٠	٢٠١٥	٢٠١٥	٤٩	٢٩	—	—	—	—	—	—
ساموا	٣٠	—	٢٠١٥	٢٠٢٠	٥٠	—	٥٠	—	٦٥	—	٥٠	—
السنغال	٥٥	—	—	—	٨٠	—	٨٠	—	٨٠	—	٨٠	—
سيراليون	٩٤	٨٨	٢٠٠٦	٢٠١٠	—	٩٥	—	٩٥	—	٩٥	—	٩٥
جنوب أفريقيا	٧٠	٩٠	٢٠١٥	٢٠١٥	٦١	٥٣	٤٢	٨٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
جنوب السودان	٥٧	٦٢	٢٠١٢	—	—	—	—	—	—	—	٩٠	—
سري لانكا	٢٠	٤١	٢٠١٣	٢٠١٣	٤٨	٦١	٧٦	٧٩	—	—	—	—
طاجيكستان	١٠٠	١٠٠	٢٠٢٠	٢٠٢٠	—	—	—	—	—	١٠٠	—	١٠٠
تايلند	—	٨٠	—	٢٠٢٠	—	—	—	—	—	—	—	—
تيمور - لشتي	٣٥	٦٣	٢٠١٥	٢٠١٥	٨٠	—	٥٠	—	٦٠	—	٨٠	—
توغو	—	٩٥	—	—	٥٧	٨٥	٥٧	١٠٠	٧٧	١٠٠	٧١	١٠٠
أوغندا	٦٥	—	٢٠١٥	—	٧٤	—	—	—	—	—	—	—
أوزبكستان	—	٦٦	٢٠١٥	٢٠١٥	٤٨	٣٤	٥٢	٥٠	—	١٠٠	—	٨٠
فييت نام	—	—	—	—	—	—	٨٠	٨٠	—	—	—	—
اليمن	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
زمبابوي	٨٥	١٠٠	٢٠١٥	٢٠١٥	—	—	—	—	—	—	—	—

[1] يعرض هذا الملحق أسئلة رئيسية مختارة من الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١، والمتاحة على الرابط التالي: http://www.who.int/entity/water_sanitation_health/glaas/glaas2011/en/index.ht,l وقد تم الاحتفاظ بأرقام الأسئلة الأصلية للمرجعية.

السؤال ٤: السياسات والمؤسسات

البلد	السؤال ٤أ - هل تشتمل ورقة استراتيجية الحد من الفقر أو خطة التنمية الوطنية على غايات؟				السؤال ٤ب - هل اتفق أصحاب المصلحة على سياسة وتم اعتمادها ونشرها؟				السؤال ٤ج و٤هـ - هل هناك هيئة حكومية رائدة (الإصحاح) أو هل الأدوار المؤسسية معرَّفة بوضوح (مياه الشرب)؟				السؤال ٤و - هل هناك غايات تتعلق بالإتاحة في المدارس؟		السؤال ٤ن و٤ط - إلى أي مدى طُبق النهج اللامركزي في تقديم الخدمات؟			
	الإصحاح		مياه الشرب		الإصحاح		مياه الشرب		الإصحاح		مياه الشرب		الإصحاح		مياه الشرب			
	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف
أفغانستان	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
أنغولا	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
آذربيجان	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
بنغلاديش	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	—	—	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠
بنن	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥
بوتان	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	١,٠
دولة بوليفيا المتعددة القوميات	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
البرازيل	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
بوركينا فاصو	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
بوروندي	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥
كمبوديا	١,٠	١,٠	١,٠	—	٠,٥	٠,٥	١,٠	—	١,٠	١,٠	١,٠	—	٠,٥	٠,٥	٠,٥	—	—	١,٠
الكاميرون	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	٠,٥
جمهورية أفريقيا الوسطى	١,٠	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠
تشاد	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	—	١,٠	١,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	١,٠	—	—	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
كولومبيا	١,٠	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٥	١,٠	—	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	٠,٥	٠,٠	٠,٠
الكونغو	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠
كوت ديفوار	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
جمهورية الكونغو الديمقراطية	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
الجمهورية الدومينيكية	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
مصر	—	—	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
السلفادور	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	—	—
غينيا الاستوائية	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
إثيوبيا	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
فيجي	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
غابون	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
غامبيا	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠
غانا	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	—	—	—	—	—	—	—	—	٠,٠	٠,٠	—	—	—	—
غينيا	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠
غينيا - بيساو	—	١,٠	—	١,٠	—	١,٠	—	١,٠	—	١,٠	—	١,٠	—	١,٠	—	١,٠	—	—
هايتي	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
هندوراس	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
الهند	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
إندونيسيا	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
جمهورية إيران الإسلامية	٠,٥	—	١,٠	١,٠	١,٠	—	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥
الأردن	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
كينيا	—	—	—	—	—	—	٠,٥	—	—	—	٠,٥	—	٠,٠	٠,٠	٠,٥	—	٠,٥	—
قيرغيزستان	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥
لبنان	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠
ليسوتو	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
ليبريا	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
مدغشقر	١,٠	—	١,٠	١,٠	—	١,٠	١,٠	١,٠	—	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	—	١,٠	١,٠
ملاوي	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠
ملديف	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
مالي	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
موريتانيا	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
منغوليا	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
المغرب	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
موزمبيق	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
ميانمار	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥
نيبال	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
النيجر	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
نيجيريا	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	—	—	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠
عُمان	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
باكستان	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	١,٠	٠,٠	٠,٠
بنما	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
باراغواي	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	—	—	٠,٥	٠,٥
الفلبين	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
رواندا	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	١,٠
ساموا	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	١,٠	٠,٠	٠,٠
السنغال	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
سيراليون	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	—	—
جنوب أفريقيا	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
جنوب السودان	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
سري لانكا	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
طاجيكستان	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	١,٠
تايلند	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	—	—	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
تيمور - لشتي	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	—	—	٠,٥	٠,٥
توغو	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	—	—	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
أوغندا	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠
أوزبكستان	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥
فييت نام	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	—	—	—
اليمن	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥
زمبابوي	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠

الدرجات الواردة في هذه الملاحق تمثل أجوبة البلدان على أسئلة متعددة الخيارات يطرح كل منها اختيارات ثلاثة ويُشير "٠,٠" عادة إلى إحراز القليل من التقدم أو عدم إحراز أي تقدم؛ وتشير "٠,٥" إلى إحراز بعض التقدم أو أن الأمر قيد الإعداد؛ ويشير "١,٠" إلى إحراز تقدم جيد أو استكمال الأمر. وترد تعاريف كاملة لكل درجة فيما يتعلق بكل سؤال من الأسئلة على حدة في الاستبيان.

السؤال ٥: التخطيط والرصد والتقييم

البلد	السؤال ٥أ - هل هناك نظام معلومات وطني مستخدم؟				السؤال ٥ج - هل هناك برنامج استثماري تم الاتفاق عليه ونشره؟				السؤال ٥د - و٥و - هل يُجرى استعراض سنوي أو ثنائي السنوات لرصد القطاع؟				السؤال ٥ط و٥ح - في أي عام أُجري آخر تقييم؟			
	الإصحاح		مياه الشرب		الإصحاح		مياه الشرب		الإصحاح		مياه الشرب		الإصحاح		مياه الشرب	
	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف
أفغانستان	٠٫٥	٠٫٥	١٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٥	١٫٠	٠٫٥	٠٫٠	٠٫٥	٠٫٠	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨
أنغولا	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٢٠١١	٢٠١١	٢٠١١	٢٠١١
أذربيجان	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٢٠١١	—	٢٠١١	٢٠١١
بنغلاديش	٠٫٥	٠٫٥	١٫٠	٠٫٥	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٢٠٠٥	٢٠٠٥	٢٠٠٥	٢٠٠٥
بنن	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٢٠٠٩	٢٠٠٩	—	—
بوتان	٠٫٥	٠٫٥	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	—	—	—	—
دولة بوليفيا المتعددة القوميات	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٠٫٠	٠٫٠	١٫٠	١٫٠	٠٫٥	٠٫٠	١٫٠	١٫٠	٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٠
البرازيل	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٨
بوركينا فاصو	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٠٫٥	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٠٫٠	١٫٠	١٫٠	٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٠
بوروندي	١٫٠	٠٫٥	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٠
كمبوديا	٠٫٠	٠٫٠	١٫٠	١٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٥	٠٫٥	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٩	٢٠٠٧
الكاميرون	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٥	٠٫٥	١٫٠	٠٫٠	١٫٠	٠٫٠	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨
جمهورية أفريقيا الوسطى	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٠	٠٫٠	١٫٠	١٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٥	٠٫٥	—	—	—	٢٠١١
تشاد	١٫٠	٠٫٥	١٫٠	٠٫٥	١٫٠	٠٫٠	١٫٠	٠٫٥	—	١٫٠	—	١٫٠	٢٠٠٢	—	—	—
كولومبيا	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٠٫٠	٠٫٠	١٫٠	١٫٠	—	—	٢٠١٠	٢٠١٠
الكونغو	٠٫٠	٠٫٠	١٫٠	١٫٠	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٠	٠٫٠	١٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٢٠١١	٢٠١١	٢٠٠٦	٢٠٠٦
كوت ديفوار	٠٫٥	٠٫٥	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٠٫٥	٠٫٥	١٫٠	١٫٠	٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٠
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠١١	٢٠١٠
الجمهورية الدومينيكية	١٫٠	١٫٠	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٢٠١١	٢٠١١	—	—
مصر	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٠٫٥	٠٫٥	١٫٠	١٫٠	٠٫٠	٠٫٠	١٫٠	١٫٠	٢٠٠٧	٢٠٠٧	—	—
السلفادور	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٠	٠٫٠	—	—	٢٠٠٤	٢٠٠٤
غينيا الاستوائية	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٠	٠٫٠	٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢٠٠٩
إثيوبيا	٠٫٠	٠٫٥	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٠
فيجي	٠٫٠	٠٫٠	١٫٠	١٫٠	٠٫٠	٠٫٠	١٫٠	١٫٠	٠٫٥	٠٫٥	١٫٠	١٫٠	—	—	٢٠١٠	٢٠٠٨
غابون	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	١٫٠	١٫٠	٠٫٥	٠٫٥	٢٠٠٢	٢٠٠٢	—	—
غامبيا	٠٫٠	٠٫٠	١٫٠	١٫٠	٠٫٥	٠٫٥	١٫٠	١٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٠
غانا	٠٫٥	٠٫٥	—	—	٠٫٥	٠٫٥	١٫٠	١٫٠	—	—	٠٫٥	٠٫٥	—	—	—	—
غينيا	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	—	—	—	—
غينيا - بيساو	—	١٫٠	—	١٫٠	—	١٫٠	—	١٫٠	—	١٫٠	—	١٫٠	٢٠٠٩	—	٢٠١١	—
هايتي	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	١٫٠	١٫٠	٠٫٥	٠٫٥	١٫٠	١٫٠	٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٠
هندوراس	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٠
الهند	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٠
إندونيسيا	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٠
جمهورية إيران الإسلامية	٠٫٠	٠٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	—	—	—	—
الأردن	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٠	٠٫٠	١٫٠	١٫٠	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٦
كينيا	٠٫٥	—	٠٫٥	—	١٫٠	—	١٫٠	—	١٫٠	—	١٫٠	—	٢٠٠٧	—	٢٠٠٩	—
قيرغيزستان	٠٫٠	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٢٠١٢	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١١
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٠
لبنان	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٢٠٠٨	٢٠٠٨	—	—
ليسوتو	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢٠٠٩
ليبريا	٠٫٥	٠٫٥	١٫٠	١٫٠	٠٫٥	٠٫٥	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٢٠١٢	٢٠١٢	٢٠١٠	٢٠١٠
مدغشقر	١٫٠	—	١٫٠	١٫٠	—	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	—	١٫٠	١٫٠	٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٠
ملاوي	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢٠٠٩
مليديف	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٥	٠٫٥	١٫٠	١٫٠	٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢٠١١	٢٠١١
مالي	٠٫٥	٠٫٥	١٫٠	١٫٠	٠٫٥	٠٫٥	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١١
موريتانيا	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	—	—	٢٠٠٤	٢٠٠٤
منغوليا	١٫٠	١٫٠	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١١
المغرب	٠٫٠	٠٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠١١	٢٠١١
موزمبيق	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	١٫٠	١٫٠	٢٠٠٨	٢٠٠٨	—	—
ميانمار	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	—	—	٢٠١٠	—
نيبال	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١١
النيجر	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٢٠١٠	٢٠١١	—	—
نيجيريا	—	—	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	—	—	—	—
عُمان	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٥	٠٫٥	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٠
باكستان	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٠
بنما	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٠
باراغواي	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٠	٠٫٠	—	—	٢٠١٠	٢٠١٠
الفلبين	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٥	١٫٠	٠٫٠	٠٫٠	١٫٠	٠٫٠	١٫٠	٠٫٠	٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٠
رواندا	٠٫٥	٠٫٥	١٫٠	١٫٠	٠٫٥	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٠٫٥	٠٫٥	١٫٠	١٫٠	٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٧
ساموا	١٫٠	١٫٠	٠٫٥	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٠٫٠	٠٫٠	١٫٠	١٫٠	٠٫٠	٠٫٠	—	—	—	—
السنغال	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٥	٠٫٥	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨
سيراليون	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٥	٠٫٥	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٠
جنوب أفريقيا	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٠
جنوب السودان	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٠	٠٫٠	٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٠
سري لانكا	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	١٫٠	١٫٠	٠٫٥	٠٫٥	٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٠
طاجيكستان	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٢٠١٠	٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٧
تايلند	—	—	٠٫٥	٠٫٥	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	—	—	—	—
تيمور - لشتي	١٫٠	١٫٠	٠٫٥	٠٫٥	١٫٠	١٫٠	٠٫٥	٠٫٥	١٫٠	٠٫٠	١٫٠	٠٫٠	٢٠١١	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١٠
توغو	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٠٫٠	٠٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	—	—	٢٠١٠	٢٠١٠
أوغندا	١٫٠	١٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٢٠١٠	٢٠١٠	—	—
أوزبكستان	١٫٠	٠٫٥	١٫٠	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	١٫٠	١٫٠	٠٫٥	٠٫٥	١٫٠	١٫٠	٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٠
فييت نام	٠٫٥	١٫٠	٠٫٥	١٫٠	٠٫٥	٠٫٥	١٫٠	١٫٠	٠٫٥	٠٫٥	١٫٠	١٫٠	٢٠١١	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٠
اليمن	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٠٫٥	٠٫٥	١٫٠	١٫٠	٢٠٠٩	٢٠٠٩	—	—
زمبابوي	١٫٠	٠٫٥	١٫٠	٠٫٥	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٠

السؤال ٦: الميزنة والإنفاق

البلد	السؤال ٦أ - هل تشمل الميزانية بنداً منفصلاً ومحدداً للإصحاح؟		السؤال ٦ب و٦أ - هل التدفقات المالية كافية لتحقيق الغايات الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية؟				السؤال ٦هـ و٦د - ما هي النسبة المستخدمة من الالتزامات الرأسمالية الرسمية للجهات المانحة؟				السؤال ٦و و٦هـ - ما هي النسبة المستخدمة من الالتزامات الرأسمالية المحلية؟				السؤال ٦ح و٦و - ما هي النسبة المقدرة من ميزانية القطاع الموجَّهة إلى الفقراء ؟			
			الإصحاح		مياه الشرب		الإصحاح		مياه الشرب		الإصحاح		مياه الشرب		الإصحاح		مياه الشرب	
	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف
أفغانستان	٠,٠	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	—	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	—	٠,٥
أنغولا	١,٠	١,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
أذربيجان	١,٠	٠,٥	١,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
بنغلاديش	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	١,٠	١,٠	—	—	٠,٠	٠,٠
بنن	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥
بوتان	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	—	—	—	—
دولة بوليفيا المتعددة القوميات	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥
البرازيل	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
بوركينا فاصو	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
بوروندي	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	٠,٠	—	١,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	—	—	١,٠	١,٠
كمبوديا	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	—	—	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	—	—	٠,٠	٠,٠
الكاميرون	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٥	٠,٠	—	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	—	٠,٥	٠,٥	—
جمهورية أفريقيا الوسطى	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	٠,٥	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٥	٠,٠	١,٠
تشاد	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
كولومبيا	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	—	—	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	—	—	٠,٠	٠,٠
الكونغو	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠
كوت ديفوار	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٠,٠	٠,٠	١,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	—	—	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	—	—
الجمهورية الدومينيكية	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	١,٠
مصر	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
السلفادور	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	—	—	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠
غينيا الاستوائية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	—	—	—	—
إثيوبيا	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
فيجي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠
غابون	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	—	—	١,٠	١,٠	—	—	—	—	—	—	—	—
غامبيا	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
غانا	—	—	—	—	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
غينيا	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠
غينيا - بيساو	١,٠	—	٠,٥	—	—	—	—	—	١,٠	١,٠	—	٠,٥	—	١,٠	—	١,٠	—	١,٠
هايتي	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
هندوراس	١,٠	١,٠	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	—	—
الهند	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠
إندونيسيا	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
جمهورية إيران الإسلامية	٠,٠	٠,٠	—	—	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	—	—	١,٠	٠,٠	١,٠	٠,٠	٠,٥	—	—	—
الأردن	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠
كينيا	١,٠	—	٠,٠	—	٠,٥	—	٠,٥	—	٠,٥	—	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	—	—	—	—
قيرغيزستان	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١,٠	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
لبنان	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	—	—	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	—	—
ليسوتو	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	—	—
ليبريا	١,٠	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
مدغشقر	١,٠	—	١,٠	—	١,٠	١,٠	—	١,٠	١,٠	١,٠	—	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	—	٠,٠
ملاوي	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
مليديف	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠
مالي	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠
موريتانيا	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠
منغوليا	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠
المغرب	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	٠,٥
موزمبيق	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	—	—	٠,٠	٠,٠
ميانمار	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	—	—	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠
نيبال	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	—	—	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	—	—	٠,٠	٠,٠
النيجر	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	—	—
نيجيريا	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	—	—	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	—	—
عُمان	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	—	—	١,٠	١,٠
باكستان	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠
بنما	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠
باراغواي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠
الفلبين	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
رواندا	١,٠	٠,٥	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	—	—
ساموا	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	—	—	—	—	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
السنغال	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
سيراليون	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
جنوب أفريقيا	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
جنوب السودان	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
سري لانكا	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	١,٠
طاجيكستان	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	١,٠	١,٠	—	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	—	—	—	—
تايلند	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
تيمور - لشتي	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠
توغو	٠,٥	٠,٠	—	—	٠,٥	١,٠	—	—	٠,٥	٠,٥	—	—	٠,٥	٠,٥	—	—	٠,٥	٠,٥
أوغندا	٠,٥	—	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	—	—
أوزبكستان	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	—	—	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
فييت نام	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
اليمن	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	—	—	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	—	—	٠,٠	٠,٠
زمبابوي	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠

السؤال ٧: المشاركة والإنصاف

البلد	السؤال ٧أ - هل وُضعت إجراءات لإعلام الأفراد/ المجتمع ومشاورته ودعم مشاركته؟				السؤال ٧ج - هل توجد معايير متفق عليها للتوزيع المنصف للأموال على المجتمعات وهل تُطبق؟				السؤال ٧و - هل تشمل الاستراتيجيات الوطنية أحكاماً خاصة بالأحياء الفقيرة والعشوائيات؟				السؤال ٧ط - هل تم قياس أثر السياسات الرامية إلى الإنصاف؟			
	الإصحاح		مياه الشرب		الإصحاح		مياه الشرب		الإصحاح		مياه الشرب		الإصحاح		مياه الشرب	
	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف
أفغانستان	٠,٠	٠,٥	٠,٠	١,٠	٠,٠	١,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٠	٠,٥	٠,٠	١,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٠	٠,٥
أنغولا	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
آذربيجان	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
بنغلاديش	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠
بنن	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
بوتان	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
دولة بوليفيا المتعددة القوميات	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
البرازيل	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
بوركينا فاصو	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	٠,٠
بوروندي	٠,٥	٠,٥	١,٠	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠
كمبوديا	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الكاميرون	٠,٥	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
جمهورية أفريقيا الوسطى	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
تشاد	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	—	—	—	—	١,٠	—	—	—	—	—	—	—
كولومبيا	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠
الكونغو	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠
كوت ديفوار	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥
الجمهورية الدومينيكية	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
مصر	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠
السلفادور	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
غينيا الاستوائية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
إثيوبيا	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	١,٠
فيجي	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
غابون	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
غامبيا	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
غانا	—	—	٠,٥	٠,٥	—	—	٠,٥	٠,٥	—	—	٠,٥	٠,٥	—	—	٠,٠	٠,٠
غينيا	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
غينيا - بيساو	—	١,٠	—	٠,٥	—	١,٠	—	١,٠	—	—	—	٠,٠	١,٠	—	١,٠	٠,٠
هايتي	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
هندوراس	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الهند	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	٠,٥	٠,٠	—
إندونيسيا	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	٠,٥	٠,٠	٠,٠
جمهورية إيران الإسلامية	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	—	—
الأردن	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
كينيا	٠,٠	—	٠,٠	—	٠,٥	—	١,٠	—	١,٠	—	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	—
قيرغيزستان	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
لبنان	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥
ليسوتو	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	—	—	١,٠	١,٠	—	—	—	—
ليبريا	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠
مدغشقر	١,٠	—	١,٠	١,٠	١,٠	—	١,٠	١,٠	١,٠	—	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	—	٠,٠
ملاوي	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
ملديف	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
مالي	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠
موريتانيا	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	—	—	٠,٥	—	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	٠,٠
منغوليا	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
المغرب	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠
موزمبيق	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
ميانمار	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
نيبال	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠
النيجر	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	—	—	—	—	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	—	١,٠
نيجيريا	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	—	—	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	—	—
عُمان	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠
باكستان	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
بنما	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
باراغواي	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الفلبين	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
رواندا	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	—	—	٠,٠	٠,٠
ساموا	١,٠	٠,٥	١,٠	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
السنغال	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
سيراليون	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
جنوب أفريقيا	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٠	—	٠,٠	٠,٠
جنوب السودان	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
سري لانكا	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
طاجيكستان	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
تايلند	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
تيمور - لشتي	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥
توغو	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥
أوغندا	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
أوزبكستان	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
فييت نام	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥
اليمن	٠,٥	٠,٥	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥
زمبابوي	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠

السؤال ٨: المخرجات؛ السؤالان ٤ و٥ بشأن حقوق الإنسان

البلد	السؤال ٨أ - هل الزيادة السنوية في الإتاحة كافية لبلوغ الغايات الوطنية؟				السؤال ٨ب - هل يتوفر التمويل على المستوى المحلي من المستوى الوطني (تماشياً مع السياسة الرامية إلى تحقيق اللامركزية؟)				السؤال ٤د - هل يوجد إقرار صريح بالحق في الإصحاح/ مياه الشرب في السياسة أو القانون؟				السؤال ٥و و٥هـ - هل يمكن للأشخاص المطالبة بمرافق الإصحاح أو مياه الشرب كحق من حقوق الإنسان في المحاكم المحلية؟			
	الإصحاح		مياه الشرب		الإصحاح		مياه الشرب		الإصحاح		مياه الشرب		الإصحاح		مياه الشرب	
	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف
أفغانستان	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	٠,٥	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥
أنغولا	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
آذربيجان	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠
بنغلاديش	١,٠	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	١,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠
بنن	٠,٥	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥
بوتان	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠
دولة بوليفيا المتعددة القوميات	١,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥
البرازيل	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
بوركينا فاصو	١,٠	٠,٥	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	—	١,٠	—
بوروندي	٠,٠	٠,٠	١,٠	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠
كمبوديا	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	١,٠	—	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠
الكاميرون	٠,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	—	٠,٥	٠,٠	٠,٠
جمهورية أفريقيا الوسطى	٠,٠	٠,٠	١,٠	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠
تشاد	—	—	—	—	١,٠	—	١,٠	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	—	—	—	—
كولومبيا	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الكونغو	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
كوت ديفوار	١,٠	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	—	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠
الجمهورية الدومينيكية	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
مصر	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
السلفادور	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠
غينيا الاستوائية	٠,٠	٠,٠	—	—	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	—	—
إثيوبيا	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
فيجي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥
غابون	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
غامبيا	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
غانا	٠,٠	٠,٠	—	—	—	—	—	—	٠,٠	٠,٠	—	—	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥
غينيا	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
غينيا - بيساو	١,٠	—	١,٠	—	١,٠	—	١,٠	—	٠,٠	—	٠,٥	—	٠,٠	—	٠,٥	٠,٥
هايتي	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
هندوراس	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الهند	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
إندونيسيا	٠,٠	٠,٠	١,٠	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
جمهورية إيران الإسلامية	٠,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	—	١,٠	—	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	١,٠
الأردن	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠
كينيا	٠,٥	—	٠,٥	٠,٥	—	٠,٠	—	٠,٥	—	١,٠	—	١,٠	٠,٥	—	١,٠	—
قيرغيزستان	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
لبنان	٠,٠	٠,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠
ليسوتو	—	—	—	—	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
ليبريا	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠
مدغشقر	١,٠	—	١,٠	١,٠	١,٠	—	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	—	١,٠	—	١,٠	١,٠
ملاوي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
ملديف	٠,٥	٠,٥	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠
مالي	٠,٠	٠,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
موريتانيا	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	—	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
منغوليا	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
المغرب	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
موزمبيق	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
ميانمار	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
نيبال	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
النيجر	١,٠	٠,٥	١,٠	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
نيجيريا	١,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	—	—
عُمان	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
باكستان	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
بنما	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
باراغواي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
الفلبين	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
رواندا	١,٠	٠,٥	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	—	—
ساموا	١,٠	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
السنغال	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
سيراليون	٠,٥	٠,٠	—	—	—	—	—	—	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
جنوب أفريقيا	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
جنوب السودان	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
سري لانكا	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
طاجيكستان	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠
تايلند	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥
تيمور - لشتي	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥
توغو	٠,٥	—	١,٠	١,٠	٠,٠	—	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠
أوغندا	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	—	—	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠
أوزبكستان	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠
فييت نام	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
اليمن	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
زمبابوي	٠,٥	٠,٠	١,٠	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	١,٠	٠,٥	٠,٥

السؤال ٩: الاستدامة

البلد	السؤال ٩أ - هل المعدات والمنتجات كافية لتلبية الطلب وكفالة القدرة على تحمل التكاليف؟		السؤال ٩ج - هل العرض من الفنيين/ التقنيين كافٍ لتلبية الاحتياجات؟		السؤال ٩د - هل هناك عدد كافٍ من الشركات لتلبية الطلب على مرافق الإصحاح؟		السؤال ٩و - هل هناك خطط حكومية للتوسع في الخدمات لمواكبة التوسع الحضري المتوقع؟		السؤال ٩ز - هل هناك برنامج حكومي لتنمية القطاع الخاص؟		السؤال ٩ح - هل أُعدت قوائم جرد تتعلق بمياه الشرب الريفية؟		السؤال ٩ب - هل هناك سلسلة إمداد فعالة لقطع الغيار؟	
	الإصحاح		الإصحاح		الإصحاح		الإصحاح		الإصحاح		مياه الشرب		مياه الشرب	
	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف
أفغانستان	—	٠٫٠	—	٠٫٥	١٫٠	—	٠٫٥	—	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٥	—	٠٫٥
أنغولا	—	٠٫٥	—	٠٫٥	١٫٠	—	٠٫٥	—	٠٫٥	٠٫٥	—	١٫٠	—	٠٫٥
آذربيجان	١٫٠	—	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٥	—	٠٫٥	٠٫٥	—	١٫٠	—	٠٫٠
بنغلاديش	١٫٠	—	٠٫٠	٠٫٠	١٫٠	—	١٫٠	—	٠٫٠	٠٫٠	—	٠٫٥	—	١٫٠
بنن	—	٠٫٥	١٫٠	—	٠٫٥	—	٠٫٥	—	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٥	—	٠٫٠
بوتان	—	٠٫٥	—	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٥	—	١٫٠	١٫٠	—	١٫٠	—	١٫٠
دولة بوليفيا المتعددة القوميات	١٫٠	—	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٥	—	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٥	—	٠٫٥
البرازيل	—	٠٫٠	—	٠٫٥	١٫٠	—	٠٫٥	—	٠٫٠	٠٫٠	—	٠٫٥	—	٠٫٠
بوركينا فاصو	١٫٠	—	١٫٠	٠٫٥	١٫٠	—	١٫٠	—	٠٫٠	٠٫٠	—	٠٫٠	—	٠٫٥
بوروندي	—	٠٫٠	—	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٠	—	١٫٠	٠٫٥	—	١٫٠	—	١٫٠
كمبوديا	—	٠٫٠	—	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٠	—	٠٫٠	٠٫٠	—	١٫٠	—	٠٫٥
الكاميرون	—	٠٫٠	—	٠٫٥	٠٫٠	—	٠٫٥	—	٠٫٠	١٫٠	—	٠٫٥	—	٠٫٠
جمهورية أفريقيا الوسطى	—	٠٫٠	—	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٥	—	٠٫٠	٠٫٠	—	١٫٠	—	٠٫٠
تشاد	—	—	—	—	١٫٠	—	٠٫٥	—	١٫٠	—	—	٠٫٠	—	٠٫٠
كولومبيا	—	٠٫٠	—	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٥	—	٠٫٠	٠٫٠	—	٠٫٥	—	٠٫٠
الكونغو	—	٠٫٠	—	١٫٠	١٫٠	—	٠٫٥	—	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٥	—	٠٫٥
كوت ديفوار	—	١٫٠	—	٠٫٥	١٫٠	—	١٫٠	—	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٥	—	٠٫٥
جمهورية الكونغو الديمقراطية	—	٠٫٥	—	١٫٠	٠٫٥	—	٠٫٥	—	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٥	—	٠٫٠
الجمهورية الدومينيكية	—	٠٫٥	—	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٥	—	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٥	—	٠٫٥
مصر	—	٠٫٥	—	٠٫٥	٠٫٥	—	١٫٠	—	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٥	—	١٫٠
السلفادور	—	٠٫٠	—	٠٫٥	٠٫٠	—	٠٫٥	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	—	٠٫٥	—	٠٫٠
غينيا الاستوائية	—	٠٫٠	—	٠٫٠	٠٫٠	—	٠٫٥	—	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٥	—	٠٫٠
إثيوبيا	—	٠٫٠	١٫٠	٠٫٥	٠٫٥	—	١٫٠	—	١٫٠	١٫٠	—	١٫٠	—	٠٫٥
فيجي	—	٠٫٠	—	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٠	—	١٫٠	١٫٠	—	١٫٠	—	١٫٠
غابون	—	٠٫٠	—	٠٫٥	٠٫٥	—	١٫٠	—	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٠	—	٠٫٠
غامبيا	—	٠٫٠	—	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٠	—	٠٫٠	٠٫٠	—	٠٫٥	—	٠٫٠
غانا	—	٠٫٠	—	٠٫٠	٠٫٠	—	٠٫٠	—	—	—	—	—	—	٠٫٠
غينيا	—	٠٫٥	—	٠٫٥	١٫٠	—	٠٫٠	—	٠٫٠	٠٫٠	—	٠٫٥	—	٠٫٠
غينيا - بيساو	—	٠٫٥	—	١٫٠	—	—	—	—	—	٠٫٥	—	١٫٠	—	٠٫٥
هايتي	—	٠٫٥	—	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٥	—	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٠	—	٠٫٥
هندوراس	—	٠٫٥	—	٠٫٥	١٫٠	—	٠٫٠	—	٠٫٥	٠٫٥	—	١٫٠	—	٠٫٥
الهند	—	٠٫٠	—	٠٫٠	١٫٠	—	١٫٠	—	١٫٠	٠٫٥	—	٠٫٥	—	٠٫٥
إندونيسيا	—	١٫٠	—	١٫٠	١٫٠	—	١٫٠	—	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٥	—	١٫٠
جمهورية إيران الإسلامية	—	٠٫٥	—	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٥	—	٠٫٥	—	—	٠٫٠	—	١٫٠
الأردن	—	٠٫٥	—	٠٫٥	١٫٠	—	٠٫٥	—	٠٫٠	٠٫٠	—	٠٫٥	—	١٫٠
كينيا	—	—	—	—	١٫٠	—	١٫٠	—	٠٫٠	—	—	—	—	—
قيرغيزستان	—	٠٫٥	—	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٥	—	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٥	—	٠٫٠
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	—	٠٫٠	—	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٥	—	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٥	—	٠٫٠
لبنان	—	٠٫٠	—	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٥	—	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٥	—	٠٫٠
ليسوتو	—	٠٫٠	—	٠٫٠	١٫٠	—	١٫٠	—	١٫٠	١٫٠	—	٠٫٠	—	٠٫٠
ليبريا	—	٠٫٠	—	٠٫٥	٠٫٥	—	١٫٠	—	١٫٠	١٫٠	—	٠٫٥	—	١٫٠
مدغشقر	—	—	—	٠٫٥	١٫٠	—	١٫٠	—	١٫٠	—	—	١٫٠	—	١٫٠
ملاوي	—	٠٫٥	—	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٥	—	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٥	—	٠٫٥
ملديف	—	٠٫٠	—	٠٫٥	١٫٠	—	١٫٠	—	٠٫٠	٠٫٠	—	٠٫٥	—	٠٫٥
مالي	—	٠٫٠	—	٠٫٥	٠٫٠	—	٠٫٥	—	٠٫٥	٠٫٥	—	١٫٠	—	٠٫٠
موريتانيا	—	١٫٠	—	١٫٠	١٫٠	—	١٫٠	—	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٥	—	٠٫٠
منغوليا	—	٠٫٥	—	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٥	—	٠٫٠	٠٫٠	—	٠٫٥	—	٠٫٠
المغرب	—	٠٫٥	—	٠٫٥	٠٫٥	—	١٫٠	—	٠٫٠	٠٫٠	—	١٫٠	—	١٫٠
موزمبيق	—	٠٫٥	—	٠٫٥	٠٫٠	—	٠٫٥	—	٠٫٥	٠٫٥	—	—	—	—
ميانمار	—	١٫٠	—	١٫٠	١٫٠	—	١٫٠	—	١٫٠	١٫٠	—	١٫٠	—	١٫٠
نيبال	—	٠٫٠	—	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٥	—	٠٫٥	٠٫٥	—	١٫٠	—	٠٫٠
النيجر	—	١٫٠	—	١٫٠	١٫٠	—	١٫٠	—	١٫٠	١٫٠	—	١٫٠	—	٠٫٥
نيجيريا	—	٠٫٥	—	٠٫٥	٠٫٥	—	—	—	—	—	—	٠٫٥	—	٠٫٥
عُمان	—	٠٫٠	—	٠٫٥	١٫٠	—	٠٫٥	—	٠٫٠	٠٫٥	—	٠٫٥	—	٠٫٠
باكستان	—	٠٫٠	—	٠٫٠	١٫٠	—	٠٫٥	—	٠٫٠	٠٫٠	—	٠٫٥	—	٠٫٠
بنما	—	٠٫٥	—	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٥	—	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٥	—	٠٫٠
باراغواي	—	٠٫٠	—	٠٫٥	٠٫٠	—	٠٫٥	—	٠٫٥	٠٫٠	—	٠٫٥	—	٠٫٥
الفلبين	—	٠٫٠	—	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٥	—	٠٫٠	٠٫٥	—	٠٫٥	—	٠٫٠
رواندا	—	٠٫٥	—	٠٫٥	١٫٠	—	٠٫٥	—	١٫٠	٠٫٥	—	٠٫٠	—	٠٫٠
ساموا	—	٠٫٥	—	١٫٠	١٫٠	—	٠٫٠	—	٠٫٥	—	—	—	—	—
السنغال	—	٠٫٥	—	٠٫٥	١٫٠	—	١٫٠	—	١٫٠	١٫٠	—	٠٫٥	—	٠٫٠
سيراليون	—	٠٫٥	—	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٥	—	٠٫٥	٠٫٥	—	١٫٠	—	١٫٠
جنوب أفريقيا	—	٠٫٥	—	٠٫٥	١٫٠	—	٠٫٥	—	٠٫٥	٠٫٥	—	١٫٠	—	٠٫٠
جنوب السودان	—	٠٫٠	—	٠٫٠	٠٫٠	—	٠٫٥	—	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٥	—	٠٫٥
سري لانكا	—	٠٫٠	—	٠٫٥	٠٫٠	—	٠٫٥	—	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٥	—	٠٫٠
طاجيكستان	١٫٠	—	١٫٠	٠٫٥	١٫٠	—	٠٫٥	—	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٥	—	٠٫٠
تايلند	—	٠٫٠	—	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٥	—	٠٫٠	٠٫٠	—	٠٫٥	—	٠٫٠
تيمور - لشتي	—	٠٫٥	١٫٠	٠٫٥	٠٫٥	—	١٫٠	—	١٫٠	١٫٠	—	١٫٠	—	٠٫٥
توغو	—	٠٫٠	—	٠٫٥	٠٫٠	—	٠٫٥	—	١٫٠	١٫٠	—	١٫٠	—	١٫٠
أوغندا	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٠٫٥	—	١٫٠
أوزبكستان	—	٠٫٠	—	٠٫٥	١٫٠	—	٠٫٥	—	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٥	—	٠٫٠
فييت نام	—	٠٫٥	—	٠٫٥	١٫٠	—	١٫٠	—	١٫٠	٠٫٥	—	١٫٠	—	١٫٠
اليمن	—	٠٫٠	—	٠٫٠	٠٫٠	—	١٫٠	—	٠٫٥	٠٫٠	—	٠٫٠	—	٠٫٠
زمبابوي	—	٠٫٥	—	٠٫٥	١٫٠	—	١٫٠	—	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٥	—	٠٫٠

السؤال ٩: الاستدامة (تابع)

البلد	السؤال ٩ج - هل نُظم المدن الصغيرة معترف بها ككيانات تشغيلية؟		السؤال ٩و - هل هناك نُظم قائمة للتشغيل والصيانة في مراكز المياه الريفية؟		السؤال ٩ز - ما هي النسبة المتوسطة للمياه غير المدرة للإيرادات؟		السؤال ٩ح - هل تغطي رسوم المستخدم تكاليف تشغيل وصيانة المرافق؟		السؤال ٩ط - هل تخضع التعريفات للاستعراض وهل يتم تعديلها ونشرها؟		السؤال ٩ي - هل يمكن لهيئات المرافق اتخاذ القرارات التشغيلية والمالية؟		السؤال ٩س - هل أعدت خطط لمواجهة شح المياه ووضعت موضع التشغيل؟		السؤال ٩ع - هل هناك سياسة وطنية لوضع خطط مأمونية المياه وتنفيذها؟	
	مياه الشرب		مياه الشرب		مياه الشرب		مياه الشرب		مياه الشرب		مياه الشرب		مياه الشرب		مياه الشرب	
	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف
أفغانستان	—	٠,٥	—	١,٠	٠,٠	—	٠,٠	—	٠,٥	—	٠,٠	—	٠,٠	—	٠,٥	٠,٥
أنغولا	—	١,٠	—	٠,٥	٠,٥	—	٠,٥	—	١,٠	—	١,٠	—	٠,٥	—	٠,٥	٠,٥
آذربيجان	—	١,٠	—	١,٠	٠,٥	—	٠,٥	—	١,٠	—	١,٠	—	٠,٠	—	٠,٠	٠,٠
بنغلاديش	—	١,٠	—	١,٠	٠,٠	—	٠,٥	—	١,٠	—	١,٠	—	٠,٥	—	١,٠	١,٠
بنن	—	٠,٥	—	٠,٥	٠,٥	—	٠,٠	—	٠,٥	—	٠,٠	—	٠,٠	—	٠,٥	٠,٥
بوتان	—	١,٠	—	٠,٥	—	—	١,٠	—	١,٠	—	١,٠	—	٠,٠	—	٠,٠	٠,٠
دولة بوليفيا المتعددة القوميات	—	١,٠	—	١,٠	٠,٥	—	١,٠	—	١,٠	—	١,٠	—	٠,٥	—	٠,٥	٠,٥
البرازيل	—	٠,٥	—	٠,٥	٠,٥	—	٠,٥	—	٠,٠	—	١,٠	—	٠,٥	—	١,٠	٠,٠
بوركينا فاصو	—	١,٠	—	٠,٥	٠,٥	—	٠,٥	—	١,٠	—	—	—	—	—	٠,٥	٠,٥
بوروندي	—	١,٠	—	١,٠	١,٠	—	١,٠	—	١,٠	—	١,٠	—	—	—	١,٠	٠,٥
كمبوديا	—	٠,٠	—	١,٠	١,٠	—	٠,٠	—	٠,٠	—	٠,٥	—	٠,٠	—	٠,٠	٠,٠
الكاميرون	—	٠,٠	—	٠,٥	١,٠	—	١,٠	—	٠,٥	—	١,٠	—	٠,٥	—	٠,٠	٠,٠
جمهورية أفريقيا الوسطى	—	٠,٥	—	١,٠	٠,٥	—	٠,٥	—	١,٠	—	٠,٥	—	٠,٠	—	٠,٥	٠,٥
تشاد	—	٠,٥	—	٠,٥	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٠,٥	—
كولومبيا	—	١,٠	—	٠,٥	١,٠	—	٠,٥	—	٠,٠	—	١,٠	—	٠,٠	—	٠,٥	٠,٠
الكونغو	—	٠,٠	—	٠,٥	١,٠	—	٠,٥	—	٠,٠	—	٠,٥	—	٠,٥	—	٠,٥	٠,٥
كوت ديفوار	—	١,٠	—	١,٠	٠,٥	—	٠,٠	—	٠,٥	—	١,٠	—	٠,٥	—	٠,٥	٠,٥
جمهورية الكونغو الديمقراطية	—	٠,٥	—	٠,٥	٠,٠	—	٠,٥	—	١,٠	—	١,٠	—	٠,٥	—	١,٠	١,٠
الجمهورية الدومينيكية	—	١,٠	—	٠,٥	٠,٥	—	١,٠	—	٠,٥	—	١,٠	—	٠,٥	—	٠,٥	٠,٥
مصر	—	١,٠	—	٠,٥	١,٠	—	٠,٥	—	٠,٥	—	١,٠	—	١,٠	—	٠,٥	٠,٥
السلفادور	—	٠,٥	—	٠,٠	٠,٥	—	٠,٥	—	١,٠	—	—	—	—	—	١,٠	١,٠
غينيا الاستوائية	—	٠,٥	—	١,٠	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
إثيوبيا	—	١,٠	—	١,٠	٠,٠	—	١,٠	—	١,٠	—	١,٠	—	٠,٠	—	١,٠	١,٠
فيجي	—	١,٠	—	١,٠	٠,٥	—	٠,٠	—	٠,٠	—	٠,٥	—	٠,٠	—	٠,٥	٠,٥
غابون	—	٠,٠	—	٠,٠	٠,٠	—	٠,٠	—	٠,٠	—	٠,٠	—	—	—	—	—
غامبيا	—	٠,٠	—	٠,٥	٠,٠	—	—	—	٠,٠	—	٠,٠	—	٠,٠	—	٠,٠	٠,٠
غانا	—	٠,٠	—	—	٠,٠	—	٠,٠	—	٠,٥	—	—	—	٠,٥	—	٠,٠	٠,٥
غينيا	—	٠,٥	—	٠,٥	٠,٥	—	٠,٥	—	٠,٠	—	٠,٠	—	٠,٠	—	٠,٠	٠,٥
غينيا - بيساو	—	١,٠	—	١,٠	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٠,٥	٠,٥
هايتي	—	٠,٥	—	٠,٥	٠,٥	—	٠,٥	—	١,٠	—	١,٠	—	٠,٥	—	٠,٠	٠,٠
هندوراس	—	١,٠	—	٠,٥	٠,٥	—	٠,٥	—	١,٠	—	٠,٥	—	١,٠	—	١,٠	٠,٥
الهند	—	٠,٠	—	٠,٥	٠,٥	—	١,٠	—	٠,٥	—	٠,٥	—	٠,٥	—	٠,٥	٠,٥
إندونيسيا	—	٠,٥	—	٠,٥	٠,٠	—	٠,٥	—	١,٠	—	١,٠	—	٠,٥	—	٠,٠	٠,٥
جمهورية إيران الإسلامية	—	٠,٥	—	٠,٥	٠,٥	—	٠,٥	—	١,٠	—	٠,٥	—	١,٠	—	١,٠	—
الأردن	—	١,٠	—	٠,٥	٠,٥	—	٠,٥	—	١,٠	—	٠,٥	—	١,٠	—	٠,٥	٠,٠
كينيا	—	—	—	—	٠,٥	—	٠,٥	—	٠,٥	—	١,٠	—	٠,٠	—	٠,٠	—
قيرغيزستان	—	٠,٥	—	٠,٥	١,٠	—	٠,٠	—	٠,٠	—	١,٠	—	—	—	٠,٥	٠,٥
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	—	٠,٥	—	٠,٥	١,٠	—	٠,٠	—	٠,٠	—	١,٠	—	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠
لبنان	—	٠,٥	—	٠,٥	٠,٥	—	—	—	١,٠	—	٠,٥	—	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠
ليسوتو	—	—	—	٠,٥	١,٠	—	١,٠	—	—	—	١,٠	—	—	—	—	—
ليبريا	—	١,٠	—	١,٠	١,٠	—	٠,٥	—	١,٠	—	٠,٥	—	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
مدغشقر	—	١,٠	—	١,٠	١,٠	—	١,٠	—	١,٠	—	١,٠	—	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥
ملاوي	—	٠,٥	—	٠,٥	١,٠	—	٠,٠	—	٠,٠	—	١,٠	—	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
ملديف	—	٠,٥	—	٠,٠	١,٠	—	٠,٠	—	١,٠	—	٠,٥	—	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
مالي	—	٠,٥	—	٠,٥	٠,٥	—	٠,٥	—	٠,٥	—	٠,٥	—	٠,٥	١,٠	٠,٠	٠,٥
موريتانيا	—	١,٠	—	٠,٥	٠,٥	—	—	—	١,٠	—	٠,٥	—	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
منغوليا	—	٠,٥	—	٠,٥	٠,٥	—	٠,٥	—	٠,٥	—	٠,٥	—	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥
المغرب	—	١,٠	—	١,٠	١,٠	—	٠,٥	—	١,٠	—	١,٠	—	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
موزمبيق	—	—	—	—	٠,٥	—	٠,٠	—	٠,٥	—	٠,٥	—	٠,٥	—	٠,٥	—
ميانمار	—	١,٠	—	٠,٥	٠,٥	—	١,٠	—	٠,٥	—	٠,٥	—	٠,٥	٠,٥	١,٠	٠,٠
نيبال	—	١,٠	—	٠,٥	٠,٥	—	٠,٠	—	١,٠	—	١,٠	—	٠,٠	—	٠,٠	٠,٥
النيجر	—	٠,٥	—	١,٠	٠,٥	—	٠,٠	—	٠,٥	—	١,٠	—	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠
نيجيريا	—	٠,٥	—	٠,٥	٠,٥	—	١,٠	—	٠,٥	—	٠,٥	—	٠,٠	—	—	—
عُمان	—	١,٠	—	٠,٥	٠,٥	—	٠,٠	—	٠,٠	—	١,٠	—	٠,٠	—	٠,٥	—
باكستان	—	٠,٠	—	٠,٥	٠,٥	—	٠,٥	—	٠,٥	—	١,٠	—	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
بنما	—	١,٠	—	٠,٥	٠,٥	—	١,٠	—	١,٠	—	١,٠	—	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
باراغواي	—	١,٠	—	١,٠	٠,٥	—	٠,٠	—	٠,٥	—	١,٠	—	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الفلبين	—	٠,٥	—	٠,٠	٠,٥	—	٠,٥	—	١,٠	—	٠,٥	—	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
رواندا	—	٠,٥	—	١,٠	٠,٥	—	٠,٥	—	١,٠	—	٠,٥	—	٠,٠	٠,٠	١,٠	٠,٥
ساموا	—	—	—	—	٠,٠	—	٠,٠	—	٠,٠	—	٠,٥	—	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥
السنغال	—	١,٠	—	٠,٥	٠,٥	—	١,٠	—	١,٠	—	١,٠	—	٠,٥	—	٠,٥	٠,٥
سيراليون	—	١,٠	—	١,٠	٠,٠	—	١,٠	—	١,٠	—	١,٠	—	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠
جنوب أفريقيا	—	٠,٠	—	٠,٥	٠,٥	—	٠,٥	—	٠,٥	—	٠,٥	—	١,٠	٠,٥	١,٠	٠,٠
جنوب السودان	—	٠,٥	—	٠,٥	٠,٠	—	٠,٠	—	٠,٥	—	٠,٥	—	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥
سري لانكا	—	٠,٠	—	٠,٥	٠,٠	—	٠,٠	—	٠,٠	—	٠,٠	—	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
طاجيكستان	—	٠,٥	—	٠,٥	٠,٥	—	٠,٥	—	٠,٥	—	٠,٥	—	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
تايلند	—	٠,٥	—	٠,٥	١,٠	—	٠,٥	—	١,٠	—	٠,٥	—	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
تيمور - لشتي	—	١,٠	—	١,٠	١,٠	—	٠,٠	—	١,٠	—	٠,٠	—	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
توغو	—	١,٠	—	١,٠	١,٠	—	١,٠	—	١,٠	—	١,٠	—	١,٠	—	١,٠	—
أوغندا	—	٠,٥	—	٠,٥	٠,٠	—	٠,٠	—	٠,٠	—	٠,٠	—	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠
أوزبكستان	—	١,٠	—	١,٠	٠,٥	—	١,٠	—	٠,٥	—	٠,٥	—	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠
فييت نام	—	١,٠	—	١,٠	٠,٥	—	٠,٥	—	١,٠	—	٠,٥	—	٠,٥	٠,٥	١,٠	٠,٥
اليمن	—	٠,٠	—	٠,٥	١,٠	—	١,٠	—	١,٠	—	٠,٥	—	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠
زمبابوي	—	١,٠	—	٠,٥	٠,٠	—	٠,٠	—	١,٠	—	٠,٥	—	٠,٥	٠,٥	١,٠	٠,٠

السؤال ١٠: قدرات الموارد البشرية

البلد	السؤال ١٠أ - هل تتصدى الاستراتيجيات الوطنية أو الاستعراضات لقضايا الموارد البشرية؟				السؤال ١٠ج - هل هناك تقييم للأداء وسياسات للحوافز؟				السؤال ١٠د - هل يتوافر التعليم المستمر للموظفين؟				السؤال ١٠و - هل هناك موظفون للخدمات الإرشادية (الإصحاح)؛ وهل هناك موظفون للتشغيل والصيانة (مياه الشرب)؟			
	الإصحاح		مياه الشرب		الإصحاح		مياه الشرب		الإصحاح		مياه الشرب		الإصحاح		مياه الشرب	
	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف
أفغانستان	٠,٥	٠,٥	٠,٠	١,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٠	١,٠	٠,٥	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠
أنغولا	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
آذربيجان	٠,٠	٠,٥	٠,٠	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠
بنغلاديش	١,٠	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠
بنن	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
بوتان	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥
دولة بوليفيا المتعددة القوميات	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
البرازيل	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
بوركينا فاصو	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	—	٠,٠	—	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	—	٠,٥
بوروندي	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	٠,٥
كمبوديا	٠,٠	—	—	—	—	٠,٠	—	—	٠,٠	٠,٠	—	—	٠,٥	٠,٥	—	—
الكاميرون	٠,٥	١,٠	٠,٥	—	٠,٠	٠,٠	١,٠	—	٠,٠	٠,٠	—	—	٠,٥	٠,٠	١,٠	—
جمهورية أفريقيا الوسطى	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	٠,٥
تشاد	١,٠	—	١,٠	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٠,٠	—	—	—
كولومبيا	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥
الكونغو	٠,٥	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	١,٠	٠,٥
كوت ديفوار	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	٠,٥
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥
الجمهورية الدومينيكية	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥
مصر	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠
السلفادور	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	—	٠,٠	٠,٥	٠,٥	—	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠
غينيا الاستوائية	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	—	—
إثيوبيا	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
فيجي	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠
غابون	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
غامبيا	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
غانا	—	—	١,٠	١,٠	—	—	—	—	—	—	٠,٥	٠,٥	—	—	٠,٥	٠,٥
غينيا	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
غينيا - بيساو	—	٠,٥	—	١,٠	٠,٠	٠,٠	—	٠,٥	—	٠,٥	—	٠,٥	—	١,٠	—	٠,٥
هايتي	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	١,٠	٠,٠
هندوراس	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
الهند	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	—	—	١,٠	١,٠
إندونيسيا	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	—	—	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
جمهورية إيران الإسلامية	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	٠,٥
الأردن	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	٠,٥
كينيا	١,٠	—	١,٠	—	٠,٠	٠,٠	٠,٥	—	٠,٥	٠,٥	—	—	٠,٥	٠,٥	—	—
قيرغيزستان	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
لبنان	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	—
ليسوتو	١,٠	٠,٥	—	—	—	—	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥
ليبريا	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠
مدغشقر	١,٠	—	١,٠	١,٠	—	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
ملاوي	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
مليف	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
مالي	٠,٥	٠,٥	١,٠	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	٠,٥
موريتانيا	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠
منغوليا	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
المغرب	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠
موزمبيق	٠,٥	٠,٥	٠,٥	—	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	—	٠,٥	—	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	—
ميانمار	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠
نيبال	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
النيجر	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
نيجيريا	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	—	—	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
عُمان	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠
باكستان	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
بنما	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠
باراغواي	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
الفلبين	٠,٠	٠,٥	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
رواندا	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
ساموا	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠
السنغال	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠
سيراليون	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
جنوب أفريقيا	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	٠,٥
جنوب السودان	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
سري لانكا	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
طاجيكستان	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠
تايلند	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥
تيمور - لشتي	—	—	١,٠	١,٠	—	—	—	—	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	—	—	١,٠	١,٠
توغو	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	٠,٥
أوغندا	—	—	٠,٥	٠,٥	—	—	١,٠	١,٠	—	—	٠,٥	٠,٥	—	—	٠,٥	٠,٥
أوزبكستان	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	٠,٥
فييت نام	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠
اليمن	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
زمبابوي	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥

الفرع ج: الترويج للنظافة الصحية

البلد	السؤال ١أ - هل تستند برامج تغيير السلوكيات الوطنية إلى البحوث؟		السؤال ١ب - هل تشمل الاستراتيجية الصحية الوطنية تعزيز النظافة الصحية؟		السؤال ٢ - هل تُنفَّذ برامج النظافة الصحية في:								الغاية (٪)
					المدارس الابتدائية		المدارس الثانوية		العيادات الصحية الأولية		العيادات الصحية الثانوية		الخدمات الصحية المتخصصة	
	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	
أفغانستان	نعم	نعم	نعم	نعم	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٠	٠٫٠	—
أنغولا	—	—	نعم	نعم	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	—
آذربيجان	نعم	نعم	نعم	نعم	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٧٠
بنغلاديش	نعم	نعم	نعم	نعم	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
بنن	لا	لا	نعم	نعم	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٥	١٫٠	٠٫٥	١٫٠	١٫٠	—
بوتان	نعم	نعم	نعم	نعم	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٥	٠٫٠	—	٦٩
دولة بوليفيا المتعددة القوميات	لا	نعم	لا	لا	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	—
البرازيل	لا	لا	نعم	نعم	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	—	—	—	—	—	—	—
بوركينا فاصو	لا	لا	نعم	نعم	٠٫٥	١٫٠	٠٫٥	١٫٠	٠٫٥	١٫٠	—	—	—	—	٥٧
بوروندي	نعم	نعم	نعم	نعم	١٫٠	١٫٠	٠٫٠	٠٫٠	١٫٠	١٫٠	—	—	—	—	—
كمبوديا	لا	لا	نعم	نعم	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	—
الكاميرون	نعم	نعم	نعم	نعم	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	١٫٠	٠٫٥	١٫٠	٠٫٥	٠٫٥	١٫٠	—
جمهورية أفريقيا الوسطى	نعم	نعم	نعم	نعم	٠٫٥	٠٫٠	٠٫٥	٠٫٠	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	١٫٠	١٫٠	—
تشاد	نعم	—	نعم	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
كولومبيا	نعم	نعم	نعم	نعم	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	١٠٠
الكونغو	نعم	نعم	نعم	نعم	٠٫٠	—	—	—	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	—	—	—
كوت ديفوار	لا	—	نعم	—	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	—
جمهورية الكونغو الديمقراطية	لا	لا	نعم	نعم	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	—
الجمهورية الدومينيكية	نعم	نعم	نعم	نعم	١٫٠	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	١٫٠	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	١٠٠
مصر	—	—	نعم	نعم	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	—
السلفادور	لا	لا	نعم	نعم	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	—
غينيا الاستوائية	نعم	نعم	نعم	نعم	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٦٠
إثيوبيا	نعم	نعم	نعم	نعم	١٫٠	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	١٫٠	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٠	٠٫٠	—
فيجي	لا	لا	نعم	نعم	٠٫٥	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	١٫٠	١٫٠	٠٫٥	٠٫٥	—	—	—
غابون	نعم	نعم	نعم	نعم	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٥	١٫٠	—	٨٠
غامبيا	نعم	نعم	نعم	نعم	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	—	—	—
غانا	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
غينيا	لا	لا	نعم	نعم	٠٫٥	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٠	٠٫٠	—	—	—
غينيا - بيساو	—	نعم	—	نعم	١٫٠	—	١٫٠	—	—	—	—	—	—	—	—
هايتي	نعم	نعم	نعم	نعم	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٧٠
هندوراس	لا	لا	نعم	نعم	١٫٠	٠٫٥	١٫٠	٠٫٥	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	—
الهند	لا	لا	نعم	نعم	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	—
إندونيسيا	لا	لا	نعم	نعم	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	—
جمهورية إيران الإسلامية	نعم	نعم	لا	نعم	٠٫٥	١٫٠	٠٫٥	١٫٠	٠٫٥	١٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	—
الأردن	لا	لا	نعم	نعم	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	—
كينيا	لا	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٠٫٥	—	٠٫٥	—	—
قيرغيزستان	نعم	نعم	نعم	نعم	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٣٥
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	نعم	نعم	نعم	نعم	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	—	—	٦٠
لبنان	نعم	نعم	نعم	نعم	١٫٠	١٫٠	٠٫٠	٠٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	—
ليسوتو	لا	لا	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
ليبريا	نعم	نعم	نعم	نعم	٠٫٥	٠٫٠	٠٫٥	٠٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٨٠
مدغشقر	نعم	نعم	نعم	نعم	٠٫٥	٠٫٠	٠٫٥	٠٫٠	١٫٠	٠٫٥	—	٠٫٥	—	—	—
ملاوي	لا	لا	نعم	نعم	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٠	٠٫٥	—
مليف	لا	لا	نعم	نعم	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٥	—
مالي	نعم	نعم	نعم	نعم	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٦٥
موريتانيا	لا	لا	نعم	نعم	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	—	—	٠٫٠	٠٫٠	—	٠٫٠	٨
منغوليا	نعم	نعم	نعم	نعم	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	١٠٠
المغرب	نعم	نعم	نعم	نعم	٠٫٥	٠٫٠	٠٫٥	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٥	٠٫٥	١٫٠	٠٫٥	—
موزمبيق	لا	—	نعم	—	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٥	٠٫٠	—	١٫٠	—	١٫٠	—	—	—
ميانمار	لا	لا	نعم	نعم	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٠٠
نيبال	نعم	نعم	نعم	نعم	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٥٠
النيجر	نعم	نعم	نعم	نعم	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	—	—	—
نيجيريا	نعم	نعم	نعم	نعم	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٠٫٥	٠٫٥	—
عُمان	لا	لا	لا	نعم	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	—	—	—	—	—
باكستان	لا	لا	نعم	نعم	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	—
بنما	لا	لا	نعم	نعم	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	—
باراغواي	لا	لا	لا	لا	٠٫٥	١٫٠	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	—
الفلبين	لا	لا	لا	نعم	—	٠٫٠	—	—	—	—	—	—	—	—	—
رواندا	نعم	نعم	نعم	نعم	٠٫٠	١٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٥	٠٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	—
ساموا	نعم	—	نعم	—	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٠٫٥	٠٫٥	—
السنغال	نعم	نعم	نعم	نعم	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٩٠
سيراليون	—	—	نعم	نعم	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	—
جنوب أفريقيا	لا	لا	نعم	نعم	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٠	٠٫٥	—	٠٫٥	—	٠٫٥	١٠٠
جنوب السودان	نعم	نعم	نعم	نعم	٠٫٥	٠٫٠	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	—
سري لانكا	نعم	نعم	نعم	نعم	٠٫٠	—	٠٫٠	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٥	—	٠٫٠	١٨
طاجيكستان	لا	لا	نعم	نعم	١٫٠	٠٫٥	١٫٠	٠٫٥	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	—
تايلند	—	—	نعم	نعم	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	—
تيمور - لشتي	نعم	نعم	نعم	نعم	٠٫٥	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٥	٠٫٠	١٫٠	—	—	—
توغو	لا	لا	نعم	نعم	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
أوغندا	نعم	لا	نعم	نعم	٠٫٥	—	—	—	—	—	—	—	١٫٠	١٫٠	—
أوزبكستان	لا	لا	نعم	نعم	٠٫٠	٠٫٥	٠٫٠	٠٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	—
فييت نام	نعم	نعم	نعم	نعم	٠٫٥	٠٫٥	٠٫٠	٠٫٥	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٠٫٥	—
اليمن	لا	لا	نعم	لا	٠٫٥	٠٫٠	٠٫٥	٠٫٠	٠٫٥	٠٫٠	٠٫٥	٠٫٠	٠٫٥	٠٫٠	—
زمبابوي	لا	لا	نعم	نعم	١٫٠	١٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٥	١٫٠	٠٫٠	٠٫٠	—

الملحق "هـ": موجز الإجابات على الدراسة الاستقصائية القُطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١١

أ) مصرف التنمية الأفريقي إلى الإغاثة الإسلامية[1]

	المتوسط*	آسيا*	مصرف التنمية الأفريقي*	مصرف التنمية الآسيوي[2]	مصرف التنمية للبلدان الأمريكية	البنك الدولي (المؤسسة الدولية للتنمية)*	المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير	الصندوق الأوروبية*	الولايات المتحدة*	الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر	مؤسسة بيل وميلندا غيتس	فرنسا (الوكالة الفرنسية للتنمية)*
سياسات المعونة												
هل كان الإصحاح ضمن الأولويات الثلاث الأولى؟ (نعم /لا)	لا	لا	نعم	لا	لا			لا		لا	لا	لا
هل كانت مياه الشرب ضمن الأولويات الثلاث الأولى؟ (نعم/ لا)	لا	لا	نعم	لا	لا			لا		لا	لا	لا
هل استخدمت المعايير لاختيار البلدان المتلقية ذات الأولوية؟ (نعم/ لا)	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	نعم	لا		نعم	لا	نعم
عدد البلدان ذات الأولوية فيما يتعلق بمياه الشرب ٢٠١٠-٢٠١١	٢٧	٣	٩	١٢	١١	٨	٧	١٣				٩
عدد البلدان ذات الأولوية فيما يتعلق بالإصحاح والنظافة الصحية ٢٠١٠-٢٠١١	٢٧	٣	٩	١٣	٩		٧	٦				٣
هل هناك غايات محددة لزيادة إتاحة المياه والإصحاح	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم		لا			لا	
مبالغ تدفقات المعونة (المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٢) (بلدان المنظمة مشار إليها بعلامة *، والإبلاغ بشأن البلدان خارج المنظمة استخدم بيانات تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١٠)												
الالتزامات، ٢٠١٠، المجموع (بملايين الدولارات الأمريكية)	٧١٤	٢١٨	٢٠٥	٥٤٧ ١	٧٢٥	٠٣٥ ١			٤٣١		٣٢	٥٠١
- الالتزامات، ٢٠١٠، المنح (بملايين الدولارات الأمريكية)	٣٢٤	٢١٨	٦٥	٢٢٥	٢٥	٨١			٤٣١		٣٢	٨٨
- الالتزامات، ٢٠١٠، القروض (بملايين الدولارات الأمريكية)	٣٩٠		١٣٩	٣٢٢ ١	٧٠٠	٩٥٣			-			٤١٣
المدفوعات، ٢٠١٠، المجموع (بملايين الدولارات الأمريكية)	٥٩٥	١٧٦	١٧٧	١٥٥	٤٥٩	٧١٧		٥٠٢	٣٩٧		٤٤	٢٧٧
قنوات دفع التمويل، ٢٠١٠ (المنح والقروض)												
دعم الميزانيات القطاعية المقدم إلى الحكومات (٪)	٦			٣								
البرامج والمشاريع من خلال المؤسسات المتعددة الأطراف (٪)				٩٤	١٠٠			٧			١٨	
البرامج والمشاريع من خلال المنظمات غير الحكومية (٪)				٠				٧			٤٣	٠
المعاهد الأكاديمية ومعاهد التدريب (٪)											٣٤	
التنفيذ المباشر (٪)	٩٤			٢		١٠٠	٠			١٠٠		
غير ذلك (٪)			١٠٠				١٠٠	٨٦			٥	١٠٠
المدفوعات حسب نوع المخرجات، ٢٠١٠ (المنح والقروض)												
خدمات جديدة، الإصحاح، (٪)			٦٠	٢١			٢٢			١٠٠	٤١	٥٣
صيانة الخدمات القائمة، الإصحاح (٪)			٢٠	٣٠			٣٨					
تحسين مستوى الخدمات، الإصحاح (٪)			٢٠	٤٩			٤٠				٥٩	٤٧
خدمات جديدة، مياه الشرب (٪)			٦٠	١٩			٢٥			١٠٠	١٢	٣٥
صيانة الخدمات القائمة، مياه الشرب (٪)			٢٠	٢٦			٣٩					
تحسين مستوى الخدمات، مياه الشرب (٪)			٢٠	٥٤			٣٦				٨٨	٦٤
مدة التزامات عام ٢٠١٠												
الإصحاح، أقل من ٣ سنوات (٪)	١	٣٥									١٤	
الإصحاح، من ٣ إلى ٥ سنوات (٪)	١٤	٦٥	٢٠	١١		١٠٠					٨٦	٧٠
الإصحاح، ٥ سنوات او أكثر (٪)	٨٥		٨٠	٨٩	١٠٠		١٠٠			١٠٠		٣٠
مياه الشرب، أقل من ٣ سنوات (٪)	١	٣٥		٠,٠١							٥٠	
مياه الشرب، من ٣ إلى ٥ سنوات (٪)	١٤	٦٥	٢٠	٢٣		١٠٠					٥٠	٧٠
مياه الشرب، ٥ سنوات أو أكثر (٪)	٨٥		٨٠	٧٧	١٠٠		١٠٠			١٠٠		٣٠
المواءمة والاتساق والتنسيق												
نسبة المعونة المخصصة للقطاع المنسقة مع البلد (٪)	١٠٠	٨٥	١٠٠	٧٣	١٠٠	١٠٠						١٠٠
استخدام نُظم المشتريات القُطرية	٤	٧	١٠	٢٢	٤			١٢				للجميع

[1] بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مميزة بعلامة (*).

[2] قيم الدراسة الاستقصائية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب موثقة. بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٢)، الصناديق الخاصة لمصرف التنمية الآسيوي: إجمالي الالتزامات ١٩٤ مليون دولار أمريكي، الالتزامات من المنح ٩ ملايين دولار أمريكي، الالتزامات من القروض ١٨٥ مليون دولار أمريكي.

ب) اليابان إلى البنك الدولي (المؤسسة الإنمائية الدولية)[1]

	أيرلندا*	اليابان*	النرويج*	هولندا*	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي*	البرتغال*	المملكة المتحدة*	الإغاثة الإسلامية*	السويد*	سويسرا*	اليونيسيف*	منظمة المعونة المالية (منظمة غير حكومية)
سياسات المعونة												
هل كان الإصحاح ضمن الأولويات الثلاث الأولى؟ (نعم /لا)	لا		لا	لا	لا	لا	لا	نعم		لا	لا	نعم
هل كانت مياه الشرب ضمن الأولويات الثلاث الأولى؟ (نعم/ لا)	لا		لا	نعم	لا	لا	لا	نعم		لا	لا	نعم
هل استخدمت المعايير لاختيار البلدان المتلقية ذات الأولوية؟ (نعم/ لا)	نعم	لا	لا	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم
عدد البلدان ذات الأولوية فيما يتعلق بمياه الشرب ٢٠١٠-٢٠١١	٦		٢	١٣	٣	٥	١٤	١٤			٦٠	٢٦
عدد البلدان ذات الأولوية فيما يتعلق بالإصحاح والنظافة الصحية ٢٠١٠-٢٠١١	٥		٢	١٣	٣	١	١٤	١٧			٦٠	٢٦
هل هناك غايات محددة لزيادة إتاحة المياه والإصحاح	لا	نعم		نعم		نعم	نعم		لا			نعم
مبالغ تدفقات المعونة (المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٢) (بلدان المنظمة مشار إليها بعلامة *، والإبلاغ بشأن البلدان خارج المنظمة استخدم بيانات تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب ٢٠١٠)												
الالتزامات، ٢٠١٠، المجموع (بملايين الدولارات الأمريكية)	١٠	١ ٩٣٣	٤٧	١٢٣	٣	١	٥٦	١٧	٥٥	٥٠	٤٩	٦١
- الالتزامات، ٢٠١٠، المنح (بملايين الدولارات الأمريكية)	١٠	٤٦٥	٤٧	١٢٣	٣	١	٥٦	١٧	٥٥	٥٠	٤٩	٦١
- الالتزامات، ٢٠١٠، القروض (بملايين الدولارات الأمريكية)		١ ٤٦٨										
المدفوعات، ٢٠١٠، المجموع (بملايين الدولارات الأمريكية)	١٠	١ ٦٤٩	٥١	١٩٥	٣	١	١٥٧		٤٥	٤٨	٤٩	٨٧
قنوات دفع التمويل، ٢٠١٠ (المنح والقروض)												
دعم الميزانيات القطاعية المقدم إلى الحكومات (٪)	٧٧			٦٤			٨					
البرامج والمشاريع من خلال المؤسسات المتعددة الأطراف (٪)			٥٦	٢٠			٧٧	١٤		٤٥		
البرامج والمشاريع من خلال المنظمات غير الحكومية (٪)	٢٣		٥٣	١٥		٣٥	٣	٣٩		٩		
المعاهد الأكاديمية ومعاهد التدريب (٪)			٦	٢								
التنفيذ المباشر (٪)			١٥			٧	٥	٤٦		٤٦		١٠٠
غير ذلك (٪)						٥٨	٧	٢			١٠٠	
المدفوعات حسب نوع المخرجات، ٢٠١٠ (المنح والقروض)												
خدمات جديدة، الإصحاح، (٪)				٨٠		١٠٠		٧٨		٧٠	٧٥	١٠٠
صيانة الخدمات القائمة، الإصحاح (٪)								١٧		١٥	٢٥	
تحسين مستوى الخدمات، الإصحاح (٪)				٢٠				٥		١٥		
خدمات جديدة، مياه الشرب (٪)				٨٠		٩٤		٨١		٦٠	٨٠	١٠٠
صيانة الخدمات القائمة، مياه الشرب (٪)						٦		١٥		٢٠	٢٠	
تحسين مستوى الخدمات، مياه الشرب (٪)				٢٠				٤		٢٠		
مدة التزامات عام ٢٠١٠												
الإصحاح، أقل من ٣ سنوات (٪)	١٠٠				٣٤	١٠٠		١٠٠	٤٠	١٥	٣٠	١٠٠
الإصحاح، من ٣ إلى ٥ سنوات (٪)				١٠٠	٢٨		١٠٠		٦٠	٢٥	٧٠	
الإصحاح، ٥ سنوات او أكثر (٪)										٦٠		
مياه الشرب، أقل من ٣ سنوات (٪)	١٠٠					١٠٠		١٠٠	٤٠	١٥	٣٠	١٠٠
مياه الشرب، من ٣ إلى ٥ سنوات (٪)				١٠٠			١٠٠		٦٠	٢٥	٧٠	
مياه الشرب، ٥ سنوات أو أكثر (٪)										٦٠		
المواءمة والاتساق والتنسيق												
نسبة المعونة المخصصة للقطاع المنسقة مع البلد (٪)	١٠٠			٩٠	١٠٠	١٠٠			١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
استخدام نُظم المشتريات القُطرية		٦					١٤					

[1] بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مميزة بعلامة (*).

الملحق "و": معلومات إضافية عن التنسيق بين الجهات المانحة/ البلدان

البلد المتلقي	عدد الجهات المانحة	الجهات المانحة ذات الأدوار القيادية	الجهات المانحة الناشطة في مجال التنسيق الوطني أو منصفات التنسيق	جهات مانحة أخرى تقدم معونة تزيد على مليون دولار أمريكي[1،2]
أفغانستان	١٥	—	ألمانيا، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر	الولايات المتحدة (٢١)، ألمانيا (١٧)، مؤسسات الاتحاد الأوروبي (٤)، اليونيسيف (٤)، كندا (٢)، المؤسسة الدولية للتنمية (٢)، النرويج (٢)، الصناديق الخاصة لمصرف التنمية الآسيوي (١)، اليابان (١)، هولندا (١)، المملكة المتحدة (١)
جنوب أفريقيا	٨	—	مؤسسات الاتحاد الأوروبي	مؤسسات الاتحاد الأوروبي (٤٥)، أيرلندا (١)
أنغولا	٧	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، منظمة المعونة المانية	مؤسسات الاتحاد الأوروبي (٣)، المؤسسة الدولية للتنمية (٢)، الولايات المتحدة (١)
آذربيجان	٩	مصرف التنمية الآسيوي	مصرف التنمية الآسيوي	الصناديق الخاصة لمصرف التنمية الآسيوي (٤)، المؤسسة الدولية للتنمية (٤)، اليابان (١)، جمهورية كوريا (١)
بنغلاديش	١٥	مصرف التنمية الآسيوي، هولندا	مصرف التنمية الآسيوي، أستراليا، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، هولندا، منظمة المعونة المانية	الدانمرك (٥٠)، الصناديق الخاصة لمصرف التنمية الآسيوي (٣٩)، هولندا (٣٠)، اليابان (٢٤)، المؤسسة الدولية للتنمية (١١)، المملكة المتحدة (١٠)، أستراليا (٣)، اليونيسيف (٢)، صندوق الأوبك للتنمية الدولية (١)، سويسرا (١)
بنن	١٣	هولندا	مصرف التنمية الأفريقي، ألمانيا، هولندا	المؤسسة الدولية للتنمية (١٨)، ألمانيا (١١)، هولندا (٩)، مؤسسات الاتحاد الأوروبي (٨)، الدانمرك (٦)، اليابان (٥)، صندوق التنمية الأفريقي (٣)، فرنسا (٣)، بلجيكا (١)
بوتان	٢	مصرف التنمية الآسيوي	مصرف التنمية الآسيوي	
دولة بوليفيا المتعددة القوميات	١٣	—	ألمانيا	اليابان (١٣)، مؤسسات الاتحاد الأوروبي (٨)، المانيا (٦)، الصندوق الخاص لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية (٤)، أسبانيا (٤)، المؤسسة الدولية للتنمية (٣)، هولندا (٣)، كندا (١)، السويد (١)
البرازيل	٦	—	—	ألمانيا (٥)، اليابان (٥)
بوركينا فاصو	١٧	—	مصرف التنمية الأفريقي، مؤسسات الاتحاد الأوروبي، ألمانيا، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، اليابان، السويد، منظمة المعونة المانية	مؤسسات الاتحاد الأوروبي (١٠)، الدانمرك (٩)، صندوق التنمية الأفريقي (٨)، فرنسا (٧)، ألمانيا (٧)، اليابان (٦)، بلجيكا (٣)، المؤسسة الدولية للتنمية (٣)، السويد (٢)، لكسمبرغ (١)، اليونيسيف (١)، الإمارات العربية المتحدة (١)
بوروندي	٩	ألمانيا	مصرف التنمية الأفريقي، ألمانيا	ألمانيا (١٧)، صندوق التنمية الأفريقي (٦)، المؤسسة الدولية للتنمية (٥)
كمبوديا	١١	—	الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر	اليابان (١٠)، جمهورية كوريا (٨)، فرنسا (٤)، أستراليا (١)
الكاميرون	١٠	—	مصرف التنمية الأفريقي	صندوق التنمية الأفريقي (٦)، المؤسسة الدولية للتنمية (٦)، بلجيكا (١)
كولومبيا	٧	—	—	—
الكونغو	٣	—	الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر	المؤسسة الدولية للتنمية (٧)
كوت ديفوار	٤	—	الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر	المؤسسة الدولية للتنمية (٢٤)، مؤسسات الاتحاد الأوروبي (٨)، ألمانيا (٢)
مصر	١١	مؤسسات الاتحاد الأوروبي، ألمانيا	مؤسسات الاتحاد الأوروبي، ألمانيا	ألمانيا (٢٥)، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (١٥)، الولايات المتحدة (١٠)، الكويت (٨)، هولندا (٤)، الدانمرك (٣)، سويسرا (٢)، اليابان (١)
السلفادور	٨	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	—	أسبانيا (٢٥)، اليابان (٢)، الولايات المتحدة (٢)، لكسمبرغ (١)
إثيوبيا	٢٠	—	مصرف التنمية الأفريقي، مؤسسات الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، هولندا، المملكة المتحدة، منظمة المعونة المانية	المؤسسة الدولية للتنمية (٢١)، المملكة المتحدة (٢٠)، صندوق التنمية الأفريقي (١٩)، اليابان (١٣)، فنلندا (١١)، إيطاليا (٥)، مؤسسات الاتحاد الأوروبي (٤)، اليونيسيف (٤)، الولايات المتحدة (٤)، أسبانيا (٣)، فرنسا (١)، ألمانيا (١)، النرويج (١)
فيجي	٤	—	—	اليابان (١)
غابون	٢	—	—	فرنسا (٦)، مؤسسات الاتحاد الوروبي (٢)
غامبيا	٣	—	الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر	مؤسسات الاتحاد الأوروبي (١)، اليابان (١)
غانا	١٤	فرنسا	مصرف التنمية الأفريقي، منظمة المعونة المانية	المؤسسة الدولية للتنمية (٢٨)، بلجيكا (٢٦)، مؤسسات الاتحاد الأوروبي (٩)، كندا (٧)، صندوق التنمية الأفريقي (٦)، فرنسا (٣)، هولندا (٢)، ألمانيا (١)، الولايات المتحدة (١)
غينيا	٥	—	—	مؤسسات الاتحاد الأوروبي (٤)، ألمانيا (٣)
غينيا – بيساو	٤	—	الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر	—
هايتي	١١	—	الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر	الصندوق الخاص لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية (١٣)، كندا (٣)، الدانمرك (٣)، مؤسسات الاتحاد الأوروبي (٢)، فرنسا (٢)، المؤسسة الدولية للتنمية (١) أسبانيا (١)، سويسرا (١)
هندوراس	٩	سويسرا	مؤسسات الاتحاد الأوروبي، سويسرا	أسبانيا (٤١)، الصندوق الخاص لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية (٦)، المؤسسة الدولية للتنمية (٥)، اليابان (٤)، كندا (١)، سويسرا (١)
الهند	١٣	مصرف التنمية الآسيوي	مصرف التنمية الآسيوي، مؤسسة بيل وميليندا غيتس، ألمانيا، منظمة المعونة المانية	اليابان (٣١١)، المؤسسة الدولية للتنمية (٦٤)، المملكة المتحدة (٩)، ألمانيا (٤)، الولايات المتحدة (٤)، اليونيسيف (٣)، أستراليا (٢)، مؤسسات الاتحاد الأوروبي (٢)
إندونيسيا	١٢	هولندا	مؤسسة بيل وميليندا غيتس، ألمانيا، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، هولندا	اليابان (٥٤)، أستراليا (٤٧)، المؤسسة الدولية للتنمية (٣٩)، فرنسا (١٥)، هولندا (١٥)، الصناديق الخاصة لمصرف التنمية الآسيوي (٤)، مؤسسات الاتحاد الأوروبي (٣)، ألمانيا (٣)، الولايات المتحدة (٣)، جمهورية كوريا (١)، السويد (١)
جمهورية إيران الإسلامية	١	—	—	اليابان (١)
الأردن	٨	ألمانيا	مؤسسات الاتحاد الأوروبي، ألمانيا	ألمانيا (٤١)، الولايات المتحدة (٣٥)، اليابان (١٨)، إيطاليا (٢)، جمهورية كوريا (٢)
كينيا	٢٠	فرنسا، ألمانيا	ألمانيا، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، هولندا، السويد، منظمة المعونة المانية	المؤسسة الدولية للتنمية (٤٢)، فرنسا (٣٣)، ألمانيا (٢٠)، اليابان (١٣)، مؤسسات الاتحاد الأوروبي (٧)، صندوق التنمية الأفريقي (٦)، هولندا (٥)، فنلندا (٤)، السويد (٢)، أستراليا (١)، اليونيسيف (١)، الولايات المتحدة (١)
قيرغيزستان	٦	مصرف التنمية الآسيوي، سويسرا	مصرف التنمية الآسيوي، سويسرا	سويسرا (٣)، الصناديق الخاصة لمصرف التنمية الآسيوي (١)، المؤسسة الدولية للتنمية (١)، المملكة المتحدة (١)
ليسوتو	٧	—	منظمة المعونة المانية	الولايات المتحدة (١٤)، مؤسسات الاتحاد الأوروبي (١٢)، المؤسسة الدولية للتنمية (٤)، أيرلندا (٢)، الكويت (١)

البلد المتلقي	عدد الجهات المانحة	الجهات المانحة ذات الأدوار القيادية	الجهات المانحة الناشطة في مجال التنسيق الوطني أو منصات التنسيق	جهات مانحة أخرى تقدم معونة تزيد على مليون دولار أمريكي[٢٠١]
لبنان	١٠	ألمانيا	ألمانيا	اليابان (١٠)، فرنسا (٩)، مؤسسات الاتحاد الأوروبي (٦)، إيطاليا (٥)، الولايات المتحدة (٥)، ألمانيا (٤)، الكويت (٤)، الإمارات العربية المتحدة (٤)، أسبانيا (١)
ليبيريا	٤	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	مصرف التنمية الأفريقي، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، منظمة المعونة المائية	المملكة المتحدة (٣)، الولايات المتحدة (٢)
مدغشقر	٧	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	مصرف التنمية الأفريقي، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، منظمة المعونة المائية	صندوق التنمية الأفريقي (٤)، فرنسا (١)، الولايات المتحدة (١)
ملاوي	١١	مصرف التنمية الأفريقي، المملكة المتحدة	مصرف التنمية الأفريقي، أستراليا، هولندا، المملكة المتحدة، منظمة المعونة المائية	المؤسسة الدولية للتنمية (١١)، صندوق التنمية الأفريقي (٣)، صندوق الأوبك للتنمية الدولية (٢)، بلجيكا (١)، اليابان (١)
ملديف	٣	مصرف التنمية الأسيوي		مصرف التنمية الآسيوي (٢٠)، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (٢٦)، اليونيسيف (٨)، وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة (٩)
مالي	١٥	فرنسا، ألمانيا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	مصرف التنمية الأفريقي، ألمانيا، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، السويد، سويسرا، منظمة المعونة المائية	مؤسسات الاتحاد الأوروبي (١٢)، الدانمرك (٦)، اليابان (٦)، فرنسا (٥)، ألمانيا (٥)، المؤسسة الدولية للتنمية (٣) صندوق التنمية الأفريقي (٢)، لكسمبرغ (١)، هولندا (١)
المغرب	١٠	فرنسا	مصرف التنمية الأفريقي، المانيا	فرنسا (٣٥)، ألمانيا (٣٤)، مؤسسات الاتحاد الأوروبي (٣٠)، اليابان (١٦)، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (١٥)، بلجيكا (٨)، إيطاليا (١)، صندوق الأوبك للتنمية الدولية (١)، أسبانيا (١)
موريتانيا	٨	—	مصرف التنمية الأفريقي	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (٣٥)، الكويت (١٧)، صندوق التنمية الأفريقي (٩)، صندوق الأوبك للتنمية الدولية (٧)، فرنسا (٣)، المؤسسة الدولية للتنمية (٣)، مؤسسات الاتحاد الأوروبي (١)
منغوليا	٧	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر	اليابان (١٠)، ألمانيا (٣)، المؤسسة الدولية للتنمية (٣)، جمهورية كوريا (٣)، فرنسا (٢)، هولندا (٢)
موزامبيق	١٨	مصرف التنمية الأفريقي، هولندا، سويسرا	مصرف التنمية الأفريقي، مؤسسة بيل وميليندا غيتس، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، هولندا، سويسرا، المملكة المتحدة، منظمة المعونة المائية	مؤسسات الاتحاد الأوروبي (٢٥)، هولندا (٢١)، أستراليا (١٧)، صندوق التنمية الأفريقي (٨)، الولايات المتحدة (٦)، فرنسا (٤)، سويسرا (٢)، الدانمرك (١)، المؤسسة الدولية للتنمية (١)، اليابان (١)، أسبانيا (١)، اليونيسيف (١)
ميانمار	٦	—	الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر	أستراليا (٩)، اليابان (١)، اليونيسيف (١)
نيبال	٩	مصرف التنمية الآسيوي	مصرف التنمية الآسيوي، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، منظمة المعونة المائية	الصناديق الخاصة لمصرف التنمية الآسيوي (٢٠)، المؤسسة الدولية للتنمية (١١)، فنلندا (٥)، أستراليا (٣)، اليابان (١)، المملكة المتحدة (١)
النيجر	١٢	فرنسا، سويسرا	صندوق التنمية الأفريقي، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، سويسرا، منظمة المعونة المائية	بلجيكا (١٤)، فرنسا (٨)، مؤسسات الاتحاد الأوروبي (٣)، المؤسسة الدولية للتنمية (٣)، اليابان (٣)، الدانمرك (١)
نيجيريا	٧	مؤسسات الاتحاد الأوروبي	مؤسسات الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، المملكة المتحدة، منظمة المعونة المائية	المؤسسة الدولية للتنمية (٧٧)، مؤسسات الاتحاد الأوروبي (١٨)، المملكة المتحدة (٨)، اليونيسيف (٢)، اليابان (١)
عُمان	١	—	—	الإمارات العربية المتحدة (أقل من ١)
أوغندا	١٧	-	مصرف التنمية الأفريقي، ألمانيا، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، منظمة المعونة المائية	الدانمرك (٢٠)، المؤسسة الدولية للتنمية (١٠)، النمسا (٧)، ألمانيا (٦)، مؤسسات الاتحاد الأوروبي (٥)، اليونيسيف (٢)، أيرلندا (١)، اليابان (١)، الولايات المتحدة (١)
أوزبكستان	٧	مصرف التنمية الآسيوي	مصرف التنمية الآسيوي	الصناديق الخاصة لمصرف التنمية الآسيوي (١٤)، المؤسسة الدولية للتنمية (٣)، صندوق الأوبك للتنمية الدولية (١)، جمهورية كوريا (١)
باكستان	١٤	مصرف التنمية الآسيوي	مصرف التنمية الآسيوي، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، منظمة المعونة المائية	اليابان (٢٢)، النرويج (١٢)، المؤسسة الدولية للتنمية (٧)، ألمانيا (٦)، اليونيسيف (٣)، الولايات المتحدة (٣)، هولندا (٢)، صندوق الأوبك للتنمية الدولية (٢)، بلجيكا (١)، مؤسسات الاتحاد الأوروبي (١)
بنما	١	—	—	اليابان (١٠٤)
باراغواي	٣	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	—	اليابان (١)

البلد المتلقي	عدد الجهات المانحة	الجهات المانحة ذات الأدوار القيادية	الجهات المانحة الناشطة في مجال التنسيق الوطني أو منصات التنسيق١	جهات مانحة أخرى تقدم معونة تزيد على مليون دولار أمريكي[٢٠١]
الفلبين	١١	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر	اليابان (١٤)، أسبانيا (٣)، أستراليا (٢)، بلجيكا (١)، ألمانيا (١)، الولايات المتحدة (١)
جمهورية أفريقيا الوسطى	٤	—	مصرف التنمية الأفريقي، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر	مؤسسات الاتحاد الأوروبي (٣)، المؤسسة الدولية للتنمية (١)
جمهورية الكونغو الديمقراطية	١٣	ألمانيا	—	صندوق التنمية الأفريقي (٢٤)، مؤسسات الاتحاد الأوروبي (٢٤)، المملكة المتحدة (١٩)، المؤسسة الدولية للتنمية (١٢)، ألمانيا (٥)، الولايات المتحدة (٤)، بلجيكا (٣)، اليابان (٢)، اليونيسيف (٢)
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٧	—	الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، منظمة المعونة المائية	جمهورية كوريا (٩)، الصناديق الخاصة لمصرف التنمية الآسيوي (٣)، أستراليا (٢)، صندوق الأوبك للتنمية الدولية (٢)، فرنسا (١)، اليابان (١)
الجمهورية الدومينيكية	٦	—	الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر	أسبانيا (١٣)، اليابان (٢)، مؤسسات الاتحاد الأوروبي (١)
رواندا	١١	مؤسسات الاتحاد الأوروبي	مصرف التنمية الأفريقي، مؤسسات الاتحاد الأوروبي، هولندا، منظمة المعونة المائية	المؤسسة الدولية للتنمية (٢١)، صندوق التنمية الأفريقي (٤)، بلجيكا (٣)، مؤسسات الاتحاد الأوروبي (٢)، اليابان (١)
ساموا	٣	مصرف التنمية الآسيوي	مصرف التنمية الآسيوي	مؤسسات الاتحاد الأوروبي (١٠)، الصناديق الخاصة لمصرف التنمية الآسيوي (٤)
السنغال	١٥	مؤسسات الاتحاد الأوروبي، فرنسا	مصرف التنمية الأفريقي، مؤسسات الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، اليابان	المؤسسة الدولية للتنمية (٩)، هولندا (٦)، صندوق التنمية الأفريقي (٥)، فرنسا (٥)، لكسمبرغ (٥)، مؤسسات الاتحاد الأوروبي (٤)، بلجيكا (٣)، الولايات المتحدة (٣)، اليابان (٢)، ألمانيا (١)

البلد المتلقي	عدد الجهات المانحة	الجهات المانحة ذات الأدوار القيادية	الجهات المانحة الناشطة في مجال التنسيق الوطني أو منصات التنسيق	جهات مانحة أخرى تقدم معونة تزيد على مليون دولار أمريكي[٢،١]
سيراليون	٧	المملكة المتحدة	مؤسسات الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، المملكة المتحدة، منظمة المعونة المائية	المملكة المتحدة (٥)، المؤسسة الدولية للتنمية (٢)، اليونيسيف (١)
طاجيكستان	٧	المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، سويسرا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، سويسرا	المؤسسة الدولية للتنمية (٣)، سويسرا (٢)
تشاد	٨	—	مصرف التنمية الأفريقي، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر	مؤسسات الاتحاد الأوروبي (١٦)، فرنسا (١١)، صندوق التنمية الأفريقي (٤)
تايلند	٣	—	الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر	اليابان (٧)
تيمور – لشتي	٥	أستراليا	أستراليا، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، منظمة المعونة المائية	أستراليا (١٠)، اليابان (٤)، الولايات المتحدة (٢)
توغو	٥	فرنسا	الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر	فرنسا (٣)
فييت نام	١٦	أستراليا، ألمانيا	أستراليا، ألمانيا، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، النرويج، المملكة المتحدة	المؤسسة الدولية للتنمية (٨٦)، اليابان (٦٤)، الصناديق الخاصة لمصرف التنمية الآسيوي (٣٠)، ألمانيا (٢١)، المملكة المتحدة (١٧)، أستراليا (١٣)، الدانمرك (١٢)، هولندا (١٠)، جمهورية كوريا (٧)، فرنسا (٦)، النرويج (٦)، بلجيكا (٥)، فنلندا (٣)
اليمن	٨	هولندا	ألمانيا، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، هولندا	المؤسسة الدولية للتنمية (١٧)، ألمانيا (١٤)، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (٤)، هولندا (٤)، اليابان (١)، الإمارات العربية المتحدة (١)
زمبابوي	٨	—	ألمانيا، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر	أستراليا (٩)، ألمانيا (٢)، الدانمرك (١)

١ بيانات مستمدة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي باستثناء ملديف.
٢ العدد بين القوسين يمثل المبلغ المصروف في عام ٢٠١٠ بملايين الدولارات الأمريكية.

المصادر: الدراسة الاستقصائية القطرية لتحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٢).

الملحق "ز": قائمة المشاركين في العمل

تولى *فريق تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب* التابع لمنظمة الصحة العالمية في جنيف - بروس غوردون ومارك هوك وفيديريكو بروبرزي (حتى آب/ أغسطس ٢٠١١) وبيريغرين سوان وكاثي جنغ، تنسيق الإعداد العام لهذا التقرير. واضطلع روبرت بوس، المنسق المعني بالمياه والإصحاح والنظافة الصحية والصحة، بمهمة التوجيه الاستراتيجي طوال العملية. وكان دعمه ودعم ماريا نيرا، مديرة إدارة الصحة العمومية والبيئة، جوهرياً في نجاح استكمال التقرير. وقدمت إليزابيث وولنو الدعم الإداري الفعال في الوقت المناسب. وقدمت مارلا شيفر من كندا الدعم في مجال التحرير.

واستفاد الفريق من المساهمات التقنية الكبيرة من المستشارين كلاريسا بروكلهرست وصوفي تريمولييت ومارتينا راما وسو كافيل وناتالي أندري وديباشري موخريرجي ومادهو بهارتي فضلاً عن كاتارينا فونسيكا وجيسكي فرهوفن من المركز الدولي للمياه والصرف الصحي بهولندا.

وتعرب لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية ومنظمة الصحة العالمية عن شكرهما لجميع من قدموا المشورة التقنية أو التعليقات في أعقاب الاستعراض، وهم: جون لين وكارولين فان در فوردن وأماندا مارلين من المجلس التعاوني لتوفير المياه والمرافق الصحية؛ وعادل ظفار من جامعة الأمم المتحدة؛ وجواكيم فون براون من جامعة بون بألمانيا؛ وأندرو كوتون من جامعة لوبورو بالمملكة المتحدة؛ وكارول شوشاني شيرفان من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة؛ وبيرز كروس من جنوب أفريقيا؛ وريتشارد فرانسيس من المملكة المتحدة؛ وغي هاتون من سويسرا؛ وريتشارد جونستون من المعهد الاتحادي السويسري للعلوم البيئية والتكنولوجيا، إدارة المياه والإصحاح في البلدان النامية؛ وميرا ميهتا من جامعة مركز التخطيط البيئي والتكنولوجيا بالهند؛ وكريستوف مرديس من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية؛ وسارا روغ من مؤسسة بيل وميليندا غيتس؛ وتوم سلايميكر من منظمة المعونة المائية؛ وكازوهيكو يوكوشي من وزارة الشؤون الخارجية اليابانية؛ وسيندي كوشنر وسانجاي ويجيسكيرا من اليونيسيف؛ وجامي برترام من جامعة كارولينا الشمالية؛ وديديه أليلي-فيرمي وجنيفر دي فرانس ورفعت حسين ودومينيك ميزون وماغي مونتغومري وعبدو سافادوغو من منظمة الصحة العالمية بجنيف؛ وخوان بالون بوستيغو من دولة بوليفيا المتعددة القوميات؛ وبوم شريي من كمبوديا؛ وأمادو ديالو من السنغال؛ وجانيك إتيين من فرنسا؛ وجوهان جيلي من سويسرا؛ وجوهان كويلنستيرنا من السويد؛ وفيشوا ماني جياوالي من نيبال؛ ونينا أودنوالدر من ألمانيا؛ وكون أوفركامب من هولندا؛ ودارن سايويل من الولايات المتحدة؛ وإرما أويتيوال وديك فان جينهوفن من هولندا؛ وكريستن دي فيت من هولندا؛ وجاكلين زونغرانا من بوركينا فاصو.

وقدم أعضاء فريق الخبراء الاستشاري الاستراتيجي للبرنامج المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف لرصد إمدادات المياه والصرف الصحي/ تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب الإرشادات الاستراتيجية والمشورة التقنية، وهم: كاتارينا دي ألبوركرك المقرر الخاص المعني بحق الإنسان في مأمونية مياه الشرب والإصحاح؛ وديفيد برادلي من كلية لندن للصحة العامة والطب المداري بالمملكة المتحدة؛ وكلاريسا بروكلهرست من كندا؛ وباربارا إيفانس من قسم هندسة المياه والبيئة كلية الهندسة المدنية جامعة ليدس بمعهد هندسة مكافحة الممرضات بالمملكة المتحدة؛ وغاريث جونس من كندا؛ وليتيتسا أوبنغ من أمانة الشراكة العالمية للمياه؛ وكيبها أومباشو من وزارة الصحة العامة والإصحاح بكينيا؛ وجيرار باين من الاتحاد الدولي للمؤسسات الخاصة للإمداد بالمياه (أكوافيد) بفرنسا؛ وجواكيم فون براون من جامعة بون بألمانيا.

ونتوجه بالشكر والعرفان إلى موظفي منظمة الصحة العالمية الذين يسروا تنسيق مبادرة تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب في الأقاليم، وهم: لوسيان مانغا المكتب الإقليمي لأفريقيا؛ وباولو تيكسيرا المكتب الإقليمي للأمريكتين/ منظمة الصحة للبلدان الأمريكية بالتعاون مع جوني روخاس من معهد سينارا جامعة ديل فالي؛ وحامد بكير وسوزان كيلاني من المركز الإقليمي لأنشطة الصحة البيئية من المكتب الإقليمي لشرق المتوسط؛ وروجر إرتغيرتس وإنخيتستسيغ شيني من المكتب الإقليمي لأوروبا؛ والسيدة بايدن من المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا؛ ومحمد ناصر حسن ومين لينغ شونغ المكتب الإقليمي لغرب المحيط الهادئ.

ولعبت منظمة المياه ومرافق الصرف الصحي في أفريقيا (المعروفة سابقاً باسم المركز الإقليمي لمياه الشرب والتصحاح) دوراً رئيسياً في تنسيق أجوبة البلدان للعديد من البلدان الأفريقية. ونتوجه بالشكر والعرفان لما بذلته إدريسة دوكوري ولوسيا هنري والمنسقون القُطريون التاليون من جهود: جان مالومون يادولتون وأداما كون وتادي نكيشيمانا وسالومي أونانا وكريم سافادوغو وآمي سيس وجورجيت إنغاني وتيوفيل غناغن وفيليسيتي فودونهيسي وديستينا ساماني وبينتا باري وبرنادينو دوس سانتوس ويوسوف سيس وحبيب سيدي علي ويعقوبة زابيرو وجيمس غاساراسي وندويوغو نيانغ وفيفيان تيبي وجان مارك يوف ورونالدو إينغوان وفيليسيمينا أنتيا وريتشارد باهوموير ومامادو أواتارا وأماه كلوتسي ولينكولن أوبيو.

كما أسهم موظفو منظمة الصحة العالمية في الأقاليم والبلدان بدور كبير، وهم: ماغاران باغايوكو وأريج العُمري وباسل اليوسفي ولين أونغ وأرتور بويوكليانوف وديشين تشودن وتيتو دي أكينو وثينلاي دورجي ولويس دوس رايس وكمران غاراخانوف وإلخان غاسيموف وأروناشالام غوناسيكار ومحمد ناصر حسن وموهلاكولا هلابانا وستيفن إيدنغز وسافو كالاندا روف وتيغست كيتسيلا ونام راج خاطري وكمال خاطري وجورجيا كنتشتلين وروبرتو ليما مورا وأوينتوغوس لكهاسورن ومحمود ماغان وبونيفاسيو ماغتيباي وشامسول غفور محمود ولونغ ماليس وكيت مدليكوت وعبدي محمد وأوسكونبيك مولدوكولوف وميغيل مونتويا وفاتوماتا نافو- تراوري وناني نير وويلفريد نديغوا وهيساشي أوغاوا ومارا أويفيرا وإدواردو أورتيز وديندار بادان ساري وغراهام بيتر وهيمانشو برادهان وثيبي بول وأديساك ساتام وسوشا سريدهاران ودافيد ستراند وبوكاري تاري وتيرينس توميسون وتوان نغيا تون وريكاردو توريس وألفارو فاديلو وتيماليزي فاكاوتيا وبيتر فان مآرن ووالتاج تيرفا وليو يونغوو.

ويستحق المجيبون على استبيان تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب من جانب البلدان تقديراً خاصاً، فبدونهم لما خرج هذا التقرير إلى النور، وهم: أفغانستان (م. علي أكبري وماري عبادي ونجيب الله ونقيب الله طيب)، أنغولا (لوكريسيو كوستا وأنتونيو منيزيس وأنتونيو كواريسما)، أذربيجان (ليلاخانوم تاغيزاد)، بنغلاديش (شودهير كومار غوش وخير الإسلام)، بنن (إبراهيم آدم سول)، بوتان (ديشين يانغدن وكارما وبيما تنزين وسانغاي بهونتشو وأوغيين رينزين ويانغكي) دولة بوليفيا المتعددة القوميات (مارسيال بروديجا وإدوين لاروتا وبيتي سيفا وإنريكي توريكو)، البرازيل (هلفيسيو ميراندا ماغالهايس الابن وليوديغار تيسكوسكي) بوركينا فاصو (سياكا بانون وحمادو سيس وموسيتافا داو وب. سايدو كولغا وسافياتا نانا وجوليت سانو/ بيكابا وماكسيم سومدا وآرثر فوكوما وجولي بيبا ياميوغو)، بوروندي (أنيسيت كونواميرو وبروسبر ميويكو وإنوسينت نكورونزيزا وبروتايس نتيرامبيبا وجوما سايدي)، كمبوديا (كول هيرو وكيتفسنا وشيا سامنانغ وماو ساراي وتانغ سوشترا)، الكاميرون (آلان أونوا ودانييل باندجي وديديه مبودا وسيلفانوس شوليكا بينلا وآلان تيينتشو)، جمهورية أفريقيا الوسطى (بارنابي فاليبي وماري كلود غونيندجي وسيلفان فرنسوا مانداباث وعبد الرحمن نديكوميسو ونويل ندوما)، تشاد (جمال عبد الناصر شريف ونغويتورا)، كولومبيا (جوني روخاس)، الكونغو (فيليب كومبو وبرنار ماسامبا وأندري بيكو وجيروم توالاني)، كوت ديفوار (روجر ديابا)، جمهورية الكونغو الديمقراطية (بنجامين

مافارد كوينغاني)، الجمهورية الدومينيكية (لويس إيميليو فيليث روا)، مصر (طارق علي وإيهاب عطية وبدر عوض وأحمد معوض)، السلفادور (خوليو ألفارادو وألفونسو غويتيا وميلتون بورتيلو لوبيز وليوناردو كيروا وفيفيان سعادي)، غينيا الاستوائية (جوليانا مانغ إسيمي وسيليسدونيو مبا أسومو وخوزي ميشا نسو ونيكولاس أوتونجي أكابو)، إثيوبيا (تاريكو ماناي ويوهانس ج. ميدهن)، فيجي (كافا جو وشاندرا كيرتي وكوبونافانوا إفيريمو وسينغ شير)، غابون (جوسلين بويو مافونغو وسيدني بوريس ماباري تسندي وأوليفييه موكوكو وجويل نكغنا ونيكولاس بيمي-ميسوغني)، غامبيا (ألاجي ديبا وسانا جاوارا ومورو جوبارتيه وبا أوسمان جارجو)، غانا (ثيودورا أدوماكو-أدجيي وهارولد كلوتي وأسوماني نياركو وإينوك أوفوسو وكويكو كوانساه وفيرونيكا ساكي وكريستيان سياور)، غينيا (الحج مامادو باري وبيبي بيليفيغي والحاج إسماعيل ديا وفاتوماتا كيتا ومحمد ف. سانخون) غينيا - بيساو (إينوسا بالدي وكارفا إمبالو وإيسيس جوليتا بينا فيريرا غوميس)، هايتي (هوغوس بيان- إيميه وبول أندري بيرون)، هندوراس (سيريا كاشو جيل وفيكتور كويفاس ونيللي فرانكو ووالتر بافون ولويس روميرو)، الهند (سوجوي موجومدار وفيجاي ميتال)، جمهورية إيران الإسلامية (أردشير خسروي وغلام علي معماري وفاطمة راخشاني وغلام رضا شغاغي وخوشيار عزام واقفي ومجتبى زين علي)، الأردن (رانيا عبد الخالق وصلاح الحياري وإباء العيسى)، كينيا (جون ج. كاريوكي وكيمانثي كيينغو وكيبها أوباشو)، قيرغيزستان (ل.ن. دافيدوفا وفلاديمير جيناديفيتش إيغناتنكو وك.د. كواتشومانوفا وج.م. سولتانوفا وب.ك. توكتوربايفا)، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (خانثون فوراتشيث ونوبواك فيرابوث وسوتساخون شانتابون وتايباسافانه فنغثونغ)، لبنان (كريستين شدياق جبيلي وعاصم فداوي وحسن جعفر وفريد كرم وفرح شقير)، ليسوتو (فوزي ليخوابا وإيمانويل ليسوما وموتساماي ماهاهابيسا وفيليكس مالاتشاميلا وباليسا مونونغواها)، ليبيريا (عبد الحفيظ كوروما وجورج يارنغو وعمرلي ياه)، مدغشقر (ألان راندرياماهيريسوا ودومينيك راندرياماموري وراولينا أندريانينا س. وأوليفييه رازافيندرانوفونا وفينانس تاتا)، ملاوي (بونفيس غوندوي وريتشارد مالاتا وساندرام ماويرو وماكلورينس مباسا)، ملديف (شهيدة آدم)، مالي (بوباكار عبيدة مايغا وتيكورو كولييالي وحسيني غيندو والحساني آج حماداهامان ودريسا تراوري)، موريتانيا (محمد يحيى أولد محمد عبد اللهي ومحمد يحيى أولد محمد المصطفى وسيدي أولد راضي وأحمد ودادي وودادي أولد بويليل)، منغوليا (بولورما إ. غانزوريغ ل. وياغمار ج. وأويونشيميغ ب. وأويونشيميغ م. وتسدنبالجير يا وتسيغميد تس)، المغرب (سميرة عادل وخالد بريبري وعبد السلام العصامي ومختار جعيط)، موزمبيق (آنا باولا كاردوزو ومانويلا دي أبرو وأميليا مابوتي وروفينا ماسي وميسياس ماسي وروستينا ماسنغوي وراول موتيموفويو وسوزانا سارانغا)، ميانمار (أونغ تون وداو خين ثان شو وداو نيو نيو وين ويو كياو هتاي وثان تون أونغ وثان وين وثيين هتاي ويو كياو سو ويو شين زار نان)، نيبال (آنو بوديل وكيران دارنال وديباك بوري وهيمالايا بانثي وكابيندرا بيكرام كاركي وكمال أديكاري ولوك ناث ريغمي ونااندا باهادور خانال وشاراد بينديي)، النيجر (رابي أماني وخامادا بايي وساميتو حمزة وإيسيا سولي وشايبو تانكاري)، نيجيريا (أ.أ. أغادا وبنسون أجيسيجيري وأولانريواجو أوبانوبي وف.ت. أويِّبو ول.أ. صاليحو)، عمان (شمسة الحسني وسالم سعيد الوهيبي وسعيد العلوي وحامد سعيد الحساني)، باكستان (جاويد علي خان وعرفان طارق)، بنما (رمسيس أبريغو وفيليكس أدامس ولويس بروسي وهلموت دي بوي وكارن هولدر)، باراغواي (روجر مونت دوميك)، الفلبين (خوسليتو ريبغو دي ديوس)، رواندا (لامبرت كارانغوا وجوسيف تيودوميلي كاتاباروا وسميون ندوتيبي وجيمس سانو وألبرت يارامبا)، ساموا (فرانسيس ب. روبينا وبالانتينا ت. تولوبي وتاينا تيتيمايي إيوسا وتاوليالييوسوماي ت.ف.ل. مالوا وتوبا إيماتونا إ. لافيا)، السنغال (أحمدو ديالو ولاتي غايي سيلا وفودي أومار غييِّ وكاووسو كابا)، سيراليون (الحسن سيساي وتوماس أمارا وهلموري سهر ولامينا سوما)، جنوب أفريقيا (سيبريان مازوبان وفريد فان زيل)، طاجيكستان (س.ه. برداييف ور. مومينوف وج. شاريبوف وب. شودمونوف)، تايلند (تشوكوينيو بارليادا وغوايثونغ ويلايوان وكوبلوكين بييواون وونغبلياتشون سوري)، تيمور - لشتي (كارليتو كورييا فريتاس وإيفو كورنيليو غوتيريس وجواو ب. جيرونيمو ومارتينوس ناهاك لينو وجواو بيدادي وجواكيم سواريس وأغابيتو سواريس دي سيلفا)، توغو (سينيو أبالو وباوا دجاتوز ونابو سابول وادجا وأميدو ساني وميلوسيبا إسومانا تشيكبي)، أوغندا (جوليان كيوموهانغي وديسان سوزي)، أوزبكستان (و.أ. خاموخاميدوف وأ.و. خولماتوف وأولغا بافلوفنا ميرشينا وج. تساي)، فييت نام (نغويين هونغ خانه وتران داك بو وتران داك بي)، اليمن (ناصب الملجم وسالم باقحيزل وأحمد ملقط)، زيمبابوي (ج.ت. ماغوادو وهـ.ر. ماشينغايدزي وتيناييشي موتازو وف. نغورورا).

وقد أجاب موظفو وكالات الدعم الخارجي على استبيان تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب الخاص بهذه الوكالات، وهم: مصرف التنمية الأفريقي (سيرنغ جالو)، الوكالة الفرنسية للتنمية (ستيفاني أودوت)، مصرف التنمية الآسيوي (آمي لونغ وآلان بيرد وتيريزا أودري أ. إستيبان)، الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية (فيليستي ميلر وروهان ناندان)، مؤسسة بيل وميليندا غيتس (فرانك ريجسبرمان وسارا روغي وجينيل فان أيندي)، إدارة التنمية الدولية (إيان بلشاو من إدارة التنمية الدولية/ شبكة المملكة المتحدة للمعونة)، وزارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية (ناثان هرنانديز)، المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير (سوزان غورانسون)، المفوضية الأوروبية (أندريه ليبيارت)، الوزارة الألمانية الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية (كريستوف مرديس) المديرية العامة للمالية الفرنسية - وزارة الاقتصاد والمالية والصناعة (إيستل ساندر-شاردونال)، مصرف التنمية للبلدان الأمريكية (فيدريكو باساييس وخورجي دوسي)، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (روبرت فريزر)، المعونة الأيرلندية، وزارة الشؤون الخارجية (إليسا كافاسيسي) منظمة الإغاثة الإسلامية (لوكوجو بيتر)، وزارة الشؤون الخارجية اليابانية والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (كازوهيكو يوكوشي)، وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية الفرنسية (فيرونيك فريديل)، وزارة الشؤون الخارجية الهولندية (جيرليند بويت وديك فان جينهوفن)، وزارة الشؤون الخارجية النرويجية والوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي (غابرييلا كوسمان وإينار تيلنيس وبول س. ثارالدسن)، مؤسسة المساعدة الإنمائية البرتغالية (ماريا دو كارمو فرناندیس)، الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (تيريز سجوماندر مانيوسون)، الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (جوهان جيلي وفرانسوا موينغر وتوماس زيلر)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (لوتن هوبنديك وألستير موريسون)، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (بول إدواردز)، وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة (جون بوراتسو ودان ديلي وميري وينغر)، برنامج البنك الدولي للمياه وخدمات الصرف الصحي (جاي سو ودومينيك دي وال)، منظمة المعونة المائية (مارغاريت باتي وباربارا فروست وجون غاريت وتوم سلايميكر)، البنك الدولي (جيهان خليلي وأليكس ماكفيل).

ونتوجه بالاعتذار إلى أي من المشاركين في العمل الذين قد تكون أسمائهم قد سقطت سهواً.

الصور

الغلاف: منظمة المعونة المائية/ ماركو بيتي
الصفحة ٩: منظمة المعونة المائية/ زوت لايتفوت
الصفحة ١٠: منظمة المعونة المائية/ لايتون تومسون
الصفحة ١٠: منظمة المعونة المائية/ أوبري ويد
الصفحة ١٢: منظمة المعونة المائية/ عبير عبد الله
الصفحة ١٣: منظمة المعونة المائية/ راجيش غورونغ
الصفحة ٢١: منظمة المعونة المائية/ توم فان كاكنبرغر
الصفحة ٢٣: منظمة المعونة المائية/ كلوي بايرام
الصفحة ٢٥: منظمة الصحة العالمية/ جنيفر دو فرانس
الصفحة ٣٧: منظمة المعونة المائية/ عبير عبد الله
الصفحة ٤٣: منظمة المعونة المائية/ جون سبول
الصفحة ٤٩: منظمة الصحة العالمية/ كريستوفر بلاك
الصفحة ٥١: كيفين أرنولد فوتوغرافي/ كيفين أرنولد
الصفحة ٥٩: منظمة المعونة المائية/ عبير عبد الله
الصفحة ٦٣: منظمة المعونة المائية/ ديبتر تليمانز
الصفحة ٧٤: كيفين أرنولد فوتوغرافي/ كيفين أرنولد

ما هي الطرق الفعالة للتوسع في خدمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية المقدمة واستدامتها؟

تزداد صعوبة الإجابة على هذا السؤال في ظل بيئة عالمية سريعة التغيُّر. ويعوق صنع القرار المستنير قلة أو غياب المعلومات عن قطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية فيما يتعلق بالسياسات الوطنية، والأطر المؤسسية، والاستثمارات المحلية، والموارد البشرية، وتوجيه المساعدة الخارجية.

ويساهم تقرير لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية عن تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب في العالم ٢٠١٢ في سد الفجوات المعلوماتية ويلخص الجهود التي يبذلها ٧٤ بلداً من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل و٢٤ وكالة للدعم الخارجي والنهوج التي تنتهجها. ومن خلال النصوص والصور والخرائط والملاحق القُطرية الكاملة، يوضح التقرير الحالة الراهنة للجهود الرئيسية المبذولة في مجال المياه والإصحاح والنظافة الصحية ويسلط الضوء على الاتجاهات السائدة على الصعيد العالمي.

وعلى خلفية المكاسب العالمية الملحوظة التي تحققت في مجال التوسع في خدمات مياه الشرب والإصحاح، يقوم هذا التقرير بكل مما يلي:

- يقيم الأدلة على وجود مخاطر كبيرة تهدد بضياع المكاسب التي تحققت في التوسع في خدمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية في حال عدم إيلاء المزيد من العناية للحفاظ على هذه الخدمات والأصول،
- ويقر بأنه رغم الأزمة المالية الحادة التي يواجهها عدد من البلدان المرتفعة الدخل، فإن المعونة الموجهة إلى الإصحاح ومياه الشرب في زيادة مستمرة، وتوجيه المعونة إلى الخدمات الأساسية التي تنص عليها الأهداف الإنمائية للألفية يشهد تحسناً،
- ويبين أن بعض البلدان تبلِّغ عن إحراز تقدم جيد صوب تحقيق الغايات الوطنية المتعلقة بالمياه والإصحاح والنظافة الصحية، ويدفع بأنه في معظم البلدان، يعوق ضيق الموارد البشرية والمالية التقدم إعاقة كبيرة، ولاسيما في مجال الإصحاح.

وسيكون هذا التقرير مورداً رئيسياً لجميع أصحاب المصلحة المهتمين بتحسين تقديم خدمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية في العالم بأسره.

20 avenue Appia
1211 Geneva 27- Switzerland
www.who.int

UN WATER
Report

منظمة
الصحة العالمية